أوروبا والعالم العربي

رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014

بشارة خضر



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

أوروبا والعالم العربي

رؤية نقدية للسياسات الأوروبية
من 1957 إلى 2014

بشارة خضر

ترجمة: أكرم علي حمدان


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ردمك 978-614-01-1879-9



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدَّم المؤلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لإسهامه في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثِّل هذا العمل إضافة لمكتبة الدراسات المغاربية والخليجية بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لإشرافها على مراجعة ترجمة الكتاب، وتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

تمهيد

هذا الكتاب هو جمع وتحديث لكتبي العشرة الأخيرة التي حاولت فيها أن أتتبّع العلاقات الأورومتوسطية والأوروعربية وأنظر فيها بعين النقد في السنوات الخمسين الأخيرة. وقد جعلته في أربعة فصول، تتبّعت في أولها المراحل المختلفة التي مرّت بها العلاقة بين الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، الذي خلَفَها، من جهة، والعالم العربي من جهة أخرى، منذ إبرام معاهدة روما عام 1957 وحتى اليوم.

لقد نجحت الجماعة الأوروبية في إيجاد التكامل فيما بينها وتحقيق السّلام؛ فبعد حربين ضاريتين عاش أعضاء الجماعة الأوروبية بسلام، وتمتّعوا بقدر من الرخاء كبير. ومنذ سنة 1957، مرّت عملية الوحدة الأوروبية نفسها بعملية مزدوجة من التعميق والتوسع. فالسوق المشتركة غدت "سوقًا مُوحّدةً" لا تفرّق بينها حدود، والعملة توحّدت في كثير من بلدان الاتحاد التي باتت عملتها اليورو. كما أصبح ثمة مصرف مركزي، وضُمِنت الحريات الأربع، وزاد، في الوقت ذاته، التطلّع نحو أوروبا التي رفعت عددَ أعضائها، عبر سبع عمليات للتوسيع، من البلدان الستة المُؤَسِّسَة إلى ثمانيةٍ وعشرين بلدًا، تَضُمُّ ما مجموعه 500 مليون نسمة.

وقد تمكّن القادة الأوروبيون خلال العقود الأخيرة من تخطي الكثير من العقبات، والتغلّب على كثير من الانقسامات الداخلية المتعلقة بإنشاء الدستور، وسلّم الأولويات، وترتيب الأجندات، والتحالفات الخارجية، وإجراءات صنع القرار. ولا شك أن ذلك لم يكن قطُّ بالأمر اليسير. كما كان على الجماعة الأوروبية، في الوقت ذاته، أن تصل بخطاها إلى المجتمعات المدنية، وتفسّر لها

سياساتها، وتُسوِّغ قراراتها، وتفي بوعودها؛ فدافعو الضرائب الأوروبيون هم من يُموِّلون الميزانية الأوروبية التي تبلغ مائة وعشرين مليار يورو كل عام.

لكن الجماعة الأوروبية في علاقاتها الخارجية لم تعد مقبولة، وعلاقتها بالعالم العربي خير نموذج؛ فرغم افتخار الجماعة الأوروبية بأنها قوة "معيارية" و"مدنية"؛ فقد كانت سياساتها في العالم العربي أَمْيَلَ إلى المحافظة منها إلى الرغبة في التغيير؛ ذلك أن الاتحاد الأوروبي أخفق في تصدير نموذجه الأمني المعتمد على الديمقراطية واقتصاد السوق إخفاقَهُ في تحقيق السلام والنهوض بالمنطقة، رغم أن أمن المنطقة واستقرارها كانا على الدوام في رأس الأولويات الأوروبية، نظرًا إلى ما للعالم العربي من أهمية استراتيجية واعتماد أوروبا على مصادر الطاقة العربية.

يستعرض الفصل الأول من هذا الكتاب السياسات الأورومتوسطية والأوروعربية منذ 1957. وأنا أرى هنا أن جميع السياسات الأورومتوسطية من عام 1974 إلى 1980، اتسمت بالتشرذم والازدواجية وعدم الاتساق، باستثناء الحوار الأوروعربي الذي كان تطبيقًا ناجحًا للدبلوماسية متعددة الأطراف. فالسياسات الأوروبية لم تُفوِّت هدفها، المتمثل في تقليل الفجوة في الثراء بين الشمال والجنوب، فحسب، بل عجزت كذلك عن النهوض بالتكامل الإقليمي، لتبقى العلاقات متمحورة حول المركز، تمتد منه إلى سائر الفروع.

ولم يكن سِجلُّ الجماعة الأوروبية في مجال تعزيز الديمقراطية بأفضل من هذا، فعندما بغتَها الربيع العربي، جاء ردُّ فعلها سريعًا ومُشجِّعًا، باديَ الرأي، لكنه جاء خِلوًا من أي عمق استراتيجي أو رؤية بعيدة المدى. ونظرًا إلى ما وقع في المنطقة العربية من أحداث جلائل منذ نهاية العام 2010، فقد خصَّصنا المبحث الثالث من الفصل الأول لردِّ فعل أوروبا حيال تلك الأحداث.

أمَّا الفصول الثلاثة الأخرى من الكتاب فهي أكثر تحديدًا، سواء في التركيز أم في التغطية الجغرافية؛ فقد رأيت لزامًا عليَّ تخصيص فصلٍ مستقلٍّ (الفصل الثاني) عن "أوروبا والقضية الفلسطينية منذ 1957 إلى يومنا هذا"، لما تلعبه أوروبا من دور مهمٍّ في القضية الفلسطينية. وقد آثرتُ ألا أتطرق في هذا البحث إلى الإرث التاريخي في العلاقات الأوروبية – الفلسطينية؛ إذ تناولتُه بعُمق وتفصيل في كتابي

"أوروبا وفلسطين: من الحملات الصليبية حتى اليوم"[1].

ولا شك أن الموقف الأوروبي انتقل، وإن ببطء، من التجاهل التام للبُعد السياسي للقضية الفلسطينية في السنوات ما بين 1957-1967، إلى الاعتراف بـ "الحقوق الشرعية" للفلسطينيين عام 1973، وحاجة الشعب الفلسطيني إلى "وطن" (1977) وحقه في "تقرير المصير" الذي ينبغي التوصل إليه عبر مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية (إعلان فينيسيا 1980)، وهو ما يتضمن قيام "دولة فلسطينية" (إعلان برلين 1999)، تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وتكون القدس عاصمة لها، كما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي عام 2009[2]. وقد أدان الاتحاد الأوروبي، في الكثير من البيانات الأخرى، "الاحتلال" الإسرائيلي لأراضٍ فلسطينية وسورية، وندَّد بـ "سياسة الاستيطان"، وشدَّد على أهمية "حلّ الدولتين"، وأصرَّ على ضرورة إقامة "دولة فلسطينية" قادرة على الحياة والعيش إلى جانب "إسرائيل".

وقد تسبَّب ذلك التحوُّل في الموقف الأوروبي في توجيه انتقادات لاذعة لسياسات الاتحاد الأوروبي من جهات شتى؛ ففيما لم ينفك الإسرائيليون وكثير من اليهود ذوي الأصول الأوروبية[3] عن الإلقاء بالملامة على أوروبا بسبب ما تنتهجه من "دبلوماسية التهديد"، والانحياز المزعوم تجاه الفلسطينيين أو "تحولها لموالاة العرب"[4]؛ فقد رأى كثير من الباحثين الفلسطينيين والأوروبيين أن الاتحاد

(1) Khader, B: *l'Europe et la Palestine des Croisades à Nos Jours*, (l'Harmattan, Paris, 1999).
نَشَرَ الطبعةَ الأولى مركزُ دراسات الوحدة العربية بعنوان "أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم"، (بيروت، 2000).

(2) أكد الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، أثناء حديثة في الكنيست في 18 من نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بشجاعة على موقف الاتحاد الأوروبي من القدس، أنها عاصمة "دولتين".

(3) في 29 من مايو/أيار 2002، تجمع آلاف اليهود في بروكسل تضامنًا مع إسرائيل ورفضًا للموقف الأوروبي المناصر للفلسطينيين الذي عدُّوه من قبيل معاداة السامية.

(4) Greilsammer, A., Weiler, J: *Europe's Middle East Dilemma: the Quest for a United Stance,* (Westview Press, London, 1987), p. ix.

الأوروبي لم يزل "مغلولَ اليد"[1]؛ فضلاً عن التباين بين التوقُّع والإنجاز في السياسة الأوروبية المعلنة، مستنكرين بذلك "إخفاق الاتحاد الأوروبي"[2] أو "خيانة الأوروبيين" لفلسطين[3].

ولست أدَّعي هنا أنني أتيت بالقول الفصل، فأنا، من جهة، أرى أن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن سياساته لم تكن مُتَّسقَةً ولا مترابطة، كما هي الحال على سبيل المثال في التصويت الأوروبي المميَّز في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين الوضع الفلسطيني في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، فإن بياناته أسهمت في دعم المطالب الشرعية للفلسطينيين، وكان لها دور كبير في الاعتراف العالمي بالحقوق الفلسطينية.

لكنني، من جهة أخرى، أرى أن الاتحاد الأوروبي ببقائه تابعًا وفيًّا للولايات المتحدة، وشريكًا ثانويًّا في عملية السلام، وإخفاقه في إجبار إسرائيل على وقف العنف، رغم تكرار مخالفاتها للقانون الدولي، واقتصاره على تقديم المساعدة المالية للفلسطينيين دون إيجاد حلٍّ دائم لقضيتهم؛ فقد أخفق في إظهار روح الإصرار والريادة في الشرق الأوسط، وهو ما أدى في النهاية إلى تسليم دفَّة القيادة للولايات المتحدة، وكان سببًا فيما شهدته القضية الفلسطينية من مآلات مأساوية، كاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتوسُّعه، وانهيار جميع مساعي السلام، على ما سيأتي بيانه.

كما يركز الفصل الثالث على أقرب البلدان خارج أوروبا، وهو المغرب العربي؛ ذلك أن منطقة المغرب العربي، بسبب قربها الجغرافي، وإرثها التاريخي، وأهمية الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، فهي تتصدَّر قائمة أولويات البرامج الاقتصادية والأمنية والسياسية الأوروبية، منذ عام 1957.

---

(1) Roberson, B.A: *The Middle East and Europe: the Power Deficit*, (Routledge, London, 1998).

(2) Bernard, Laurence: "La Faillite de l'Union Européenne en Palestine", **Le Monde Diplomatique**, November 2013, p. 9.

(3) انظر الكتاب الذي ألَّفه عضو البرلمان الأوروبي، دي كيسر، فيرونيك، (مع هيسيل، ستيفان):
De Keyser, V., Hessel, S: *Palestine: La Trahison Européenne*, (Fayard, Paris, 2013).

وقد نُظِّمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي في أطر سياسات مختلفة: سياسة المتوسط العالمية (1972)، وسياسة المتوسط المجدَّدة (1990)، وسياسة الجوار الأوروبي (2004)، والاتحاد من أجل المتوسط (2008)، وجميع هذه السياسات تضم شركاء من غير بلدان المغرب العربي ومن غير العرب. أمَّا السياسة الوحيدة التي كانت مُوجَّهة لبلدان المغرب العربي الخمسة فهي سياسة "مجموعة 5 + 5"، وهي صيغة دون إقليمية تُسمَّى غرب البحر المتوسط (دول المغرب العربي الخمس + فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطة).

وتقوم أطروحتي على المأزق الذي وقعت فيه السياسات الأوروبية، بوصفها مُوجَّهة بالأساس صوب التجارة والأمن، غير مكترثة اكتراثًا كافيًا بمسألة التنمية المشتركة، ولا التكامل الإقليمي، ولا دعم ديمقراطية حقيقية في المنطقة. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي لما يربو على خمسين عامًا، فإن عدم وجود رؤية طويلة المدى، وعدم كفاية الموارد وقصور الوثائق الرسمية، كل ذلك يُفسِّر إلى حدٍّ كبير عدم استطاعة الاتحاد الأوروبي دفع عجلة النمو في المغرب العربي.

على أن بلدان المغرب العربي تتحمَّل بلا شك كِفلاً من المسؤولية ثقيلاً لإخفاقها في تناول التحديات الاقتصادية، ومعالجة اختلال التوازن الإقليمي والاجتماعي، وتسوية ما بينها من خلافات، وانصرافها عن تحقيق التكامل الإقليمي، وعدم استجابتها لتطلعات مجتمعاتها. وعليه، فالإخفاق في انتشال بلدان المغرب العربي مما تعانيه من ركود اقتصادي وضعف سياسي مسؤولية يتحملها كلٌّ من الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي جميعًا.

وقد أفضت هذه الإخفاقات، من كلا الجانبين، إلى ظهور حالة من التشكك والإحباط، فمن العجز عن سدِّ فجوة الثراء بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي؛ إذ قُدِّر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بنحو 1 إلى 10 أو قُدِّر تعادل القوة الشرائية بنحو 1 إلى 7، إلى مُضيٍّ معدلات الفقر والجهل في ارتفاعها في جُلِّ بلدان المغرب العربي، فضلاً عن بطالة العنصر الشبابي التي ما فتئت

تمثّل الوقود لحالة الغضب والإحباط والثورات والرغبة في الرحيل وهجر الأوطان.

والسياسة المقترحة في هذا الفصل يسيرة: على الاتحاد الأوروبي أن يُصلح سياساته في منطقة المغرب العربي، من أجل مصلحته هو أولاً (إذ إن مستقبله في الجنوب)، ثم من أجل مصلحة المغرب العربي. كما أن على بلدان المغرب العربي نفسها أن تتجاوز عاداتها القديمة، فتُسوّي خلافاتها وتنفتح في أنظمتها السياسية، ليُشارك فيها الجميع، وتُنوّع اقتصاداتها وأسواقها الخارجية، وتدعم التكامل الإقليمي فيما بينها. فعلى الرغم من ظهور بشائر تحوُّل حذر في الأنظمة السياسية، ولا سيما بعد هبوب رياح التغيير على المنطقة منذ عام 2010، وإتاحة الفرصة لبدء التنوُّع الاقتصادي من جديد، فإن إجماعًا على ضرورة التكامل الإقليمي لا يزال عزيز المنال، باستثناء **اتفاقية أكادير** عام 2004، التي جمعت مجددًا كلاً من المغرب وتونس ومصر والأردن، وإن كانت لم تُؤتِ أُكُلَها حتى الساعة.

هذا، ويركّز الفصل الرابع من الكتاب على مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. فإن بلدان الخليج وإن كانت بعيدة جغرافيًا، فإنها تربطها شراكة وثيقة بالاتحاد الأوروبي. ويأتي اهتمام الاتحاد الأوروبي ببلدان الخليج لأسباب عديدة، منها:

- ما تتمتع به تلك البلدان من أهمية اقتصادية، فهي التي تمدُّ أوروبا والعالم بأسره بالطاقة؛ فضلاً عن أنها شريك تجاري مهم للاتحاد الأوروبي، إذ قُدِّر إجمالي التجارة بينهما بـ 149 مليار يورو عام 2012.
- كون مجلس التعاون الخليجي هو المنظمة الإقليمية الوحيدة الفاعلة في الشرق الأوسط العربي، والحليف الذي يمكن التعويل عليه، والشريك الاقتصادي الثابت.
- ما تقوم به هذه البلدان من استثمارات هائلة في البلدان الأوروبية، في السندات الحكومية والأسهم والعقارات.
- ما يوجد من توافق في الآراء بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن مسائل عديدة، كاستقرار العراق، وتطوير اليمن، وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومسألة عدم انتشار الأسلحة.

- من مصلحة بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تنوّع حلفاءها في الخارج، لضمان الأمن طويل الأمد، وتفادي الاعتماد المفرط على ممثّل عالمي واحد قد تصبح سياساته خادعة يومًا ما.
- الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة الذي قدِّر بـ 1.6 تريليون دولار عام 2013. وإذ يبلغ إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي 47 مليون نسمة، 50% منهم أجانب، فقد جمعت 1.5 تريليون دولار في أصول أجنبية. ولذا، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، لما تمتلكه من ثروة، سيكون لها ثِقل في العلاقات الاقتصادية الدولية.

بيد أنني أرى في هذا الفصل أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ظلّت دون مكانة مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية، وأهمية مصالح الاتحاد الأوروبي واستثماراته المالية. فعلى الرغم من توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سنة 1988، فإن المفاوضات حول اتفاقية تجارة حرة لم تُحسم بعد، كما يصعب فهم انعدام التوافق الاستراتيجي الذي بات يمثّل خطورة على كلا الجانبين، ولا سيما بعد انعقاد 23 دورة للمجلس المشترك بين المنطقتين، كان آخرها في المنامة عام 2013. إن أوروبا إن لم تتمكن من أن تعتمد، في طريقة تعاملها مع الخليج، موقفًا أبرز، توضح فيه رؤيتها للمنطقة، وتُظهر بعض المرونة والقيام بدور فاعل، فإنها تُخلي الساحة للاعبين الآسيويين الجدد في القريب العاجل. وعلى الجانب الآخر، يجب أن تُدرك دول الخليج أن اتفاقية التجارة الحرة لن تُؤتي ثمارها دون قبول ما يحيط بها من مصاعبَ وعقبات.

لقد بذلت كل ما بوسعي في جميع هذا الكتاب، كما سيلاحظ القارئ لأول وهلة، لأُقدِّم دراسة موضوعية وصحيحة، أتفادى فيها الإعادة والتكرار، وأتحرَّى الدقة والصواب. ولمَّا كان موضوع العلاقات الأوروعربية والأوروموتوسطية قد قُتل بحثًا، وبات مليئًا بالتكرار والاجترار، فإني أسعى لأن أقدم **معالجة معقولة** تستهدف الطلاب والدبلوماسيين والسياسيين والمسؤولين الرسميين من الاتحاد الأوروبي ومن العرب، والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني؛ لأن التغطية الإعلامية غير

الدقيقة والمتحيزة للعلاقات الأوروبية – العربية تثير مخاوفي، لما تتسم به من التهوين من شأنها، أو العجلة في إعداد التقارير وعدم تحري الدقة في نقـــل المعلومـــات، أو حتى الجهل.

ولست أزعم هنا أنني أمطت اللثام عن خفايا الأمور وتركت القارئ علـــى المحجة البيضاء، أو أنني أجبت عن جميع مـــا يكتنـــف الموضـــوع مـــن أسـئلة واستفسارات، فربما يكون هذا مطلبًا لا يُدرَك في باب واحد من الكتاب، لكـــنني أرجو أن تكشف هذه الدراسة النقدية للعلاقات الأوروبية مع ما يليها من البلـــدان الأمور على حقيقتها، من أجل رسم ملامح مسار العمل الجديد الذي يقوم على ما بينهم من مصير ومستقبل مشتركَيْن.

الفصل الأول

العلاقات الأوروعربية من 1957 إلى 2014

يَعُدُّ الكثيرُ من الأوروبيين العالَمَ العربـــي، على أفضل الأحوال، بئرًا للبترول أو سوقًا هائلة، وعلى أسوأ الأحوال، بيئة خطرة تزخر بالاضطرابات. ولذا، فمنذ اتفاقية روما عام 1957 حتى يومنا هذا، كان الهدف الأول للسياسات الأوروبيـــة تجاه المنطقة الوصول إلى البترول واختراق السوق، إلى جانب ما يصاحب ذلك من اهتمامات أمنية لا مفر منها.

وما فتئت السياسات الأوروبية، على مدار خمسة وستين عامًا خلت، تسـعى لبلوغ نفس المرام، وإن اختلفت الأسماء والمظلات، وهو: الطاقة، والسوق، والأمن. وهذا ينطبق علـــى السياســـة العالميـــة المتوســـطية (1972 إلى 1992)، والحـــوار الأوروبـــي – العربـــي (1974 إلى 1989)، والسياسة المتوسطية المجـــدَّدة (1990 إلى 1996)، والشراكة الأورومتوســـطية (1995 إلى 2008)، وسياســـة الجـــوار الأوروبية (2004 إلى الآن)، وأخيرًا الاتحاد من أجل المتوســـط (2008 إلى الآن). وفي بعض الأحيان، يتداخل تنفيذ سياستين أو ثلاثة في الوقت نفسه.

على أن أهدافًا أخرى، كتسوية النـــزاع، وحقـــوق الإنســـان، والنـــهوض بالديمقراطية، ذُكِرت كثيرًا في المستندات الرسمية للاتحاد الأوروبـــي، سواء وثـــائق المفوضية، أم إعلانات المجالس الأوروبية، أم قرارات البرلمان الأوروبـــي، إلا أن ثمة بونًا شاسعًا بين الكلام والأفعال. فأوروبا لم تلعب في تسوية النزاع العربـــي – الإسرائيلي إلا دورًا هامشيًّا، قلَّما تجاوز إصدار الإعلانات، وكثيرًا ما اتسم بالتردُّد وعدم الاتساق. فبينما كانت تُهمل غالبًا قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، التي كان من المفترض أن تمثِّل جوهر السياسات الأوروبية، إهمـــالاً مطبقًـــا بـــدعوى "السياسة الواقعية"، لم يتم التعامل بجدِّية مع المجتمع المدني العربـــي بوصفه شـــريكًا في الحوار.

ولما جاء الربيع العربـــي، الذي بدأ عام 2011، أَخَذ الاتحاد الأوروبـــي على حين غفلة، وبيَّن مدى حيوية المجتمـــع المـــدني العربـــي. وقـــد أدرك الاتحـــاد

الأوروبي التطورات التي انتشرت في الكثير من البلدان العربية وحاول أن يستجيب للعديد من التحديات.

وتسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسات الأوروبية في الماضي إزاء العالم العربي ومنطقة المتوسط، وتُقيِّم ردَّ الفعل الأوروبي الجديد حيال البيئة العربية المتغيرة تقييمًا نقديًّا؛ وتنقسم إلى أربع مراحل:

1. منذ 1957، اتسمت السياسات الأوروبية إزاء العالم العربي بالتشرذم والتداخل وعدم الاتساق.
2. منذ عام 1957، تضاعف عدد السكان العرب إلى ما يربو على ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 358 مليون نسمة عام 2014، بيد أن 50% من عدد السكان، كما هو ملاحظ، من الشباب تحت سِنِّ 25، أمَّا متوسط عدد الشباب في أوروبا فيبلغ في المقابل 30% من عدد السكان، وعلى الرغم من هذا، فلم تسهم السياسات الأوروبية إلا بالنزر اليسير في دعم مطلب الشباب العربي في الحصول على الحرية وتحسين ظروفه المعيشية، وتشكيل النظام الإقليمي الناشئ.
3. خلا ردُّ الفعل الأوروبي الجديد، من 2011 إلى 2014، حيال "الربيع العربي" من الرؤية والعمق الاستراتيجيين، فهو لا يحمل في طياته إلا أملاً ضعيفًا في إحداث أي تأثير بارز على حركيات العلاقات الأوروعربية في المستقبل.
4. أخفقت البلدان العربية ذاتها، لما ألَمَّ بها من شعور منقطع النظير بالخسارة الثقافية والانقسام غير المسبوق، في تنفيذ واجبها بتلبية مطالب مجتمعاتها المتمثلة في تحديد الهوية، والمساواة في الحقوق والحرية، كما ينبغي، سواء لكونها ظلّت متشبثة بالفكر الريعي الأبوي، أو لأنها لم تُبدِ استعدادًا كافيًا لتناول التحديات الملحة.

المبحث الأول

السياسات الأوروبية إزاء العالم العربي ومنطقة المتوسط (1957 إلى 2014)

تنقسم العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي سُمِّيت، فيما بعد، الاتحاد الأوروبي، والبلدان العربية إلى ثلاثة أقسام:

1. **الحوار الأوروعربي متعدد الأطراف** من 1973 إلى 1989، **ومجموعة من الاتفاقيات متعددة الجوانب والثنائية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي**، بموجب السياسة المتوسطية العالمية من 1972 إلى 1992، والسياسة المتوسطية المجدَّدة من 1990 إلى 1996، والشراكة الأورومتوسطية EMP من 1995 إلى 2008، وسياسة الجوار الأوروبية ENP منذ 2004، والاتحاد من أجل المتوسط UFM منذ 2008.
2. **الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أُبرمت مع المنظمات دون الإقليمية**، كاتفاقية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي (1988).
3. **سائر العلاقات دون الإقليمية** بين بعض الدول الأعضاء الأوروبية وبعض البلدان العربية أو البلدان المطلة على المتوسط، كفكرة مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة المتوسط سنة 1990، أو مبادرة 5 زائد 5 سنة 1990 أو المبادرة المصرية – الفرنسية التي سُمِّيت منتدى البحر المتوسط سنة 1994.

يُستدلُّ من هذه المبادرات على أن العالم العربي يمثل الجار الأقرب لأوروبا، فالمسافة التي تفصل بين إسبانيا والمغرب لا تتجاوز 14 كيلومترًا. أمَّا بالنظر إلى الإقليميْن الإسبانيين، سبتة ومليلة في المغرب، فإن أوروبا تعدُّ جارًا متاخمًا للمغرب

العربــي. وعليه، فلا غرو في أن يتواشج العالم العربــي والأوروبــي تاريخيًّـا واقتصاديًّا وسياسيًّا. فالتجاور يُمثِّل حجر الزاوية في العلاقــات الأورومتوســطية والأوروعربية. وبينما تنظر أوروبا إلى العالم العربــي باعتباره "المخالف" الأقرب، تنظر أوروبا إلى نفسها باعتبارها "المرجع" الأقرب.

لقد خلَّف التاريخ الاستعماري الأوروبــي في العالم العربــي أثـرًا علـى حركيَّات العلاقات في حوض البحر المتوسط. فلم يزل الاتحاد الأوروبــي هــو الشريك التجاري الرئيسي للعالم العربــي؛ إذ يستحوذ على نحو 50% من إجمــالي التجارة العربية و65% من إجمالي التجارة المغربية. وهذه العلاقات التجارية الرأسية تتعارض مع التجارة البينية العربية الضعيفة. وهنا تكمن الخصوصية الأولى للعلاقات الأوروبية – العربية؛ فنحن هنــا أمــام مجمــوعتين مختلفــتين، الأولى: الاتحــاد الأوروبــي، وهي أكثر مناطق العالم تكاملاً؛ إذ يبلغ حجم تجارتها الداخلية 72%، أمَّا المجموعة الثانية، وهي منطقة العالم العربــي، فهي الأقل تكاملاً في العالم؛ إذ لا يتجاوز التبادل التجاري فيما بين بلدانها على أحسن تقدير، من 10 إلى 12%، ومن 3 إلى 4% فقط في منطقة المغرب العربــي.

ولا تقتصر أهمية العالم العربــي للاتحاد الأوروبــي على كونه شريكًا تجاريًّا مهمًّا فحسب؛ ذلك أنه شريك لا غنى عنه للاتحاد الأوروبــي في قطاع آخر مهم، وهو قطاع الطاقة. فالعالم العربــي هو مصــدر 20.4% مــن واردات الاتحــاد الأوروبــي من النفط[1] (2011) ومن 22 إلى 25% من وارداته من الغاز[2]. أمَّــا البلدان العربية غير المنتجة للنفط فلا يقتصر تصديرها للاتحاد الأوروبــي علــى المنتجات الزراعية، وبعض المنتجات الصــناعية الضــعيفة ذات القيمــة المضــافة

---

(1) European Commission: Directory-General of Energy: "Registration of Crude Oil Imports 2011".

(2) Khader, Bichara: "European Interests in the Arab World" in *Casa Arabe: European Union and the Arab World*, Casa Arabe-CIDOP, Madrid, 2010, pp. 14-29.

Sakbani, M: "Europe 1992 and the Arab Countries" in Bichara Khader (ed.) *The EEC and the Arab World,* Special Issue of the **Journal of Arab Affairs**, Vol. 12, No. 1, Spring 1993, pp. 113-124.

كالأقمشة، والمواد الخام، فحسب، بل إنها مصدر ثرٌّ للمهــاجرين أيضًــا. وقــد قدَّرتُ، في دراسة لي حديثة، إجمالي عدد العرب الذين يعيشون في أوروبا ما بين 7 إلى 8 ملايين نسمة، منهم 80% من شمالي إفريقيا، آخذًا بعين الاعتبار المهــاجرين منهم والنازحين، المجنَّسين وغير المجنَّسين، والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين[1].

ونظرًا إلى هذا القدر من التبعيَّة، فلا غــرو إذن مــن محــاولات الجماعــة الاقتصادية الأوروبية (وخليفتها الاتحاد الأوروبــي)، ربــط العــالم العربــي بالأسواق الأوروبية، من خلال طيفٍ واسعٍ مــن إطــارات العمــل والمبــادرات السياسية.

وترمي هذه الدراسة، دون خوض في التفاصيل، إلى تقييم مدى مساهمة هذه السياسات والمبادرات في تجسير الهوة بين المنطقتين، والدفع قدمًا بالتغيير الديمقراطي في العالم العربــي.

1. الحوار الأوروعربي (1973 إلى 1989)

انخفضت شعبية أوروبا في الشرق الأوسط عشية توقيع اتفاقية رومــا عــام 1957، وبدأت فرنسا تتعامل بحزم مع جبهة التحرير الجزائرية، وبعــد العــدوان الثلاثي الذي شنَّه كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل وعُــرِف بحــرب الســويس (1956)، اتفقت القوتان العظميان الجديدتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، على تغيير قواعد اللعبة، والإمساك بزمام الأمور، وملء ما نجم من فراغ استراتيجي في المنطقة. لكن أوروبا بدأت تتلمَّس طريقها من جديد نحو المشهد العربــي بعــد حرب 1967، بفضل الجنرال شارل ديغول، وما سُمِّي بعدُ بــ "السياسة الفرنسية العربية".

ففي الاجتماع الأول الذي ضمَّ وزراء الدول الست الأعضاء الأصــليين في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ميــونيخ 1970 في إطــار "التعــاون السياســي الأوروبــي" المؤسَّس حديثًا، كان للشرق الأوسط نصيب الأسد من المحادثــات،

---

(1) Khader, B: *Les Migrations dans Les Rapports Euro-Arabes et Euro-Méditerranéens*, (l'Harmattan, Paris, 2011), p. 229.

وإن كان الحوار الأوروبي – العربي[1] لم يجئ إلا إثر حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 وأزمة النفط الأولى سنة 1973.

على أن مبادرة إقالة الحوار العربي – الأوروبي من عَثْرَتِه كانت مبادرةً عربيةً، تجسَّدت في إعلان القمة العربية في الجزائر 28 من نوفمبر/تشرين الثاني 1973 الذي تضمَّن اقتراح إجراء حوار مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. فقد عرض أربعة وزراء عرب الاقتراح على القمة الأوروبية في كوبنهاجن من 10 إلى 14 من ديسمبر/كانون الأول 1973 وقابله الأوروبيون بالترحاب؛ إذ كان يشغلهم آنذاك تأمين إمداد ثابت للنفط "بأسعار معقولة". والسبب الحقيقي وراء هذا أن أزمة النفط، التي تضاعف سعر النفط إثرها أربعة أضعاف عام 1973، كانت بمثابة تبصرة للأوروبيين، كشفت لهم مدى تبعيتهم وضعفهم. ولذا، فلم يتردَّدوا لوهلة في قبول العرض العربي بإجراء حوار. أمَّا الولايات المتحدة الأميركية، فقد اختارت مسارًا آخر، بإقامة وكالة للطاقة الدولية تنسِّق مسائل الطاقة بين البلدان الغربية.

وفي 28 من أكتوبر/تشرين الأول 1974، صادقت القمة العربية في الرباط رسميًّا على الحوار الأوروعربي (EAD)، الذي دُشِّن في باريس، على المستوى الوزاري في 31 من يونيو/حزيران 1974. إلا أن كلاً من الجانبين كان له أهدافه التي تختلف في طبيعتها عن أهداف الآخر؛ فبينما اهتم العرب بتحديد سياسة مشتركة ومتماسكة بشأن القضية الفلسطينية، كان الأوروبيون يسعون لجني أرباح اقتصادية ومالية، فضلاً عن الأرباح في مجال الطاقة.

واستمر الحوار من 1974 إلى 1980 بسلاسة، على ما لاقاه من انتقادات من إسرائيل والولايات المتحدة لأسباب واضحة؛ فقد تحقَّقت جميع الأهداف الأوروبية المعلنة، فلم يُفرض أي حظر آخر على النفط، واستمر إمداد النفط بلا انقطاع،

(1) Khader, Bichara (ed.), "Coopération Euro-Arabe: Diagnostic et Prospective", Vol. 3, **Proceedings of the Conference Organized in the University of Louvain,** 2-3 December 1982.

انظر أيضًا:

Jawad, H.A: *The Euro-Arab Dialogue, A Study in Collective Diplomacy*, (Reading, Ithaca Press, 1992).

وأُعِيد تدوير الفائض المالي العربي على نطاق واسع في الأسواق المالية الأوروبية[1]، وفُتحت الأسواق العربية على مصراعيها أمام الصادرات الأوروبية.

وتحقَّق أيضًا الهدف العربي؛ إذ أُعلن الموقف الأوروبي المشترك حيال القضية الفلسطينية بوضوح، من دون مداهنة، في إعلان فينيسيا في يونيو/حزيران 1980. وقد كان هذا أول اختبار حاسم لمدى قدرة أوروبا على تشكيل السياسة الخارجية المشتركة[2].

وباغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رئيس مصر، عام 1981، والعزلة المفروضة على مصر من النظام الإقليمي العربي، والانقسام الداخلي بين البلدان العربية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية من 1980 إلى 1989، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وانخفاض أسعار النفط للمرة الأولى عام 1982، وانتخاب مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة 1979 وفرانسوا ميتران في فرنسا عام 1981، والمخاوف الأوروبية الداخلية، كمعاهدة السوق المشتركة عام 1985، والتوسع الثاني بانضمام اليونان عام 1981، والتوسع الثالث بانضمام إسبانيا والبرتغال عام 1986، بات الحوار العربي – الأوروبي في طيِّ النسيان. وبينما تشرذَم النظام الإقليمي العربي تشرذمًا لم يسبق له مثيل، لم تكن لدى أوروبا الرغبة في استعداء الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريجان، الذي كان معارضًا تمامًا لاستقلالية الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي.

ونظرًا إلى ما تمخض عنه سقوط جدار برلين في أكتوبر/تشرين الأول 1989، من تعزيز ملحوظ للدور الألماني في الشرق، تراجع فرانسوا ميتران عن موقفه وحاول إحياء الحوار الأوروعربي بعد أن طواه النسيان؛ إذ دعا إلى عقد المؤتمر

(1) في تقرير رفعتُه إلى جامعة الدول العربية في 1984، قُدِّرت صناديق الثروة السيادية لأربع دول خليجية، وهي: السعودية وقطر والإمارات والكويت، بـ 400 مليار دولار.

Khader, Bichara: **Arab Money in the West**, Report to the Arab League, (Tunis, 1986).

(2) لعب أخي نعيم خضر، أول مُمثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل آنذاك، دورًا بارزًا في الحوار الأوروعربي، وقد اُغتيل في بروكسل بعد عام واحد من إعلان فينيسيا (1 من يونيو/حزيران 1981).

الوزاري الأوروعربي بباريس في 22 من ديسمبر/كانون الأول 1989، وكان هدفه المعلن إعطاء دفعة للمحادثات المتعثرة إلا أن ميتران، في واقع الأمر، كان يحاول تعزيز دور فرنسا في الجنوب ليكون مكافئًا للدور الألماني الجديد في الشرق. ولكن هذه المحاولة لم تستمر لفترة طويلة؛ إذ بعد 8 أشهر من استعادة الحوار، وقع غزو الكويت في 2 من أغسطس/آب 1990 لينحرف الحوار عن مساره تمامًا.

وفي إطار هذه العلاقات الدبلوماسية متعددة الأطراف، تعامل الأوروبيون مع الأنظمة العربية الحاكمة، مع ما يمثله ذلك من دعم لتسلُّط تلك الأنظمة وإن بطريقة غير مباشرة، في حين هُمِّشت المنظمات المدنية العربية تمامًا و لم يعد يلتفت إليها أحد. أمَّا حين كانت تُثار مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها سرعان ما كان يُطوى مِلفُّها. هذا وقد بلغت الأنظمة الحاكمة العربية من القوة ما يجعلها لا تقبل أي تدخل أجنبي بدعوى "الخصوصية الثقافية" الكاذبة.

2. الاتفاقيات ثنائية الأطراف – متعددة الأطراف

وبها أعني المبادرات السياسية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي على مدار السنوات الأربعين المنصرمة بهدف دعم التعاون بين الجماعة الأوروبية (متعددة الأطراف) وكل بلد يطل على البحر المتوسط (ثنائية الأطراف).

و لم تنفك الجماعة الاقتصادية الأوروبية، منذ اتفاقية روما عام 1957، تشدِّد على أهمية منطقة المتوسط، ليس بسبب الروابط التاريخية والقرب الجغرافي فحسب، بل أيضًا بسبب التحديات الأمنية الخفيفة، كفجوة الثراء، والاتجاهات الديمغرافية المتباينة، وتضخُّم أعداد الشباب، ومشاكل الهجرة، والتحديات الأمنية الصعبة، كالثورات، ومشاكل الحدود، والصراعات غير المحسومة وما تُلقي به من ظلال على المنطقة الأوروبية.

المرحلة الأولى للسياسات الأوروبية المتوسطية

بدأت المرحلة الأولى للسياسات الأوروبية المتوسطية في بداية الستينات بإبرام "اتفاقيتي شراكة" مع اليونان في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني عام 1962، وتركيا

في 12 من سبتمبر/أيلول 1963. ومع أن هاتين الاتفاقيتين اقتصرتا على العلاقات التجارية التفضيلية، فإن الجماعة الأوروبية كانت تهدف، بلا شك، إلى تحقيق هدف سياسي من خلال "الحفاظ على استقرار ضفتها الجنوبية في وجه توسُّع النشاط السوفيتي في منطقة المتوسط"(1). وتَلَت هاتين الاتفاقيتين تسع اتفاقيات أُخَرُ من جانب واحد مع خمس دول عربية في منطقة المتوسط، هي: لبنان والمغرب وتونس وسوريا ومصر، وأربع دول غير عربية، هي: مالطة وقبرص والبرتغال وإسرائيل. و لم تنضم الجزائر إلى الجيل الأول من اتفاقيات الشراكة أحادية الجانب؛ لأنها لم تنل استقلالها إلا عام 1962، ولا الأردن التي لم يكن لها نصيب في المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية: السياسة المتوسطية العالمية (GMP)

يوفر هذا النهج العالمي، الذي بدأ في 1972، بعد قمة باريس، مظلَّة شاملة لجميع الامتيازات التجارية السابقة، ويضم مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للمساعدة في التنمية والتعاون التجاري مع سبع دول ساحلية على الحدود الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى الأردن، مع استبعاد ليبيا وألبانيا. ولئن لم يضم هذا النهج العالمي الأراضي الفلسطينية، فقد قدَّمت الجماعة الأوروبية مساعدة مالية محدودة للفلسطينيين، في صورة مساهمة في ميزانية الأونروا ومعونة من الدول الأعضاء. ومنذ 1986، وفَّرت اتفاقية المعاملة التفضيلية بعض الامتيازات التجارية، وقد انضم إلى سياسة المتوسط العالمية بعض الدول غير الأعضاء من التي تطل على البحر المتوسط، كتركيا وقبرص ومالطة، بغية الحصول على عضوية في المستقبل. وبالفعل، انضم كلٌّ من قبرص ومالطة إلى الاتحاد الأوروبي في 2004، وقُبلت تركيا رسميًّا كمرشح للعضوية في 2005 إلا أن هذه الفرصة لم تُتح لبلدان المغرب والمشرق العربي.

(1) Rhein, E., (Ex-Director General in the Commission): "La Politique Méditerranéenne de la Commission Européenne", **Confluences Méditerranée**, No. 7, (Paris, 1993).

وتتضمن اتفاقيات التعاون عنصرين: بروتوكولات مالية، في صورة معونة مباشرة من موارد الاتحاد الأوروبي وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي، واتفاقيات تجارة تفضيلية، هدفها الإجمالي زيادة التجارة الأوروبية في منطقة المتوسط، وفتح السوق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية والصناعية القادمة من منطقة المتوسط، وفقًا لشروط الحصص والتقويم. كما تنطوي هذه الاتفاقيات على بند اجتماعي ذي صلة بإدارة قضية الهجرة التي باتت مصدرًا للقلق الشديد، ولا سيما بعد إغلاق الأراضي الأوروبية أمام تدفق المهاجرين عقب سنة 1973.

وقد صيغت سياسة المتوسط العالمية إبَّان سنوات الازدهار الاقتصادي في أوائل السبعينات، ولكن بعد سنة 1973، تفاقم الكساد الاقتصادي بسبب أزمتي النفط، في عام 1973 و1979، مما حدَّ بشدة من القدرة على تغيير الأمور وتوجيهها، وأدَّى، من ثَم، إلى تعثُّر سياسة المتوسط العالمية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير وقائية[1]، جعلت المسائل الأمنية تطغى على التعاون الاقتصادي، ولا سيما بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان سنة 1980، وهو ما قوَّض سياسة الوفاق الدولي، أضف إلى هذا تضاعف الصراعات الإقليمية، كالحرب الأهلية في لبنان، والحرب بين العراق وإيران، والغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وما إلى ذلك؛ مما زاد المشهد العالمي قتامةً.

وفي الجملة، فإن السياسة المتوسطية الشاملة لم تَفِ بعهودها[2]، بعد ثمانية عشر عامًا من دخولها حيز التنفيذ، من 1972 إلى 1990. فما برحت تلك السياسة تستهدف التجارة فحسب؛ إذ لم تُعزِّز الاستثمارات الأوروبية، فلم تُوجَّه إلى جنوب المتوسط سوى 1% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية، كما أنها لم تُسهم في دعم النمو الاقتصادي على الحدِّ الجنوبي من منطقة المتوسط، ولا هي أسهمت في النهوض بالتكامل الإقليمي في الجنوب.

(1) Regelsberger, E., WESSEL, W: "Europe, the Superpowers and the Mediterranean" in Giacomo Luciani (ed.) *The Mediterranean Region,* (Croom Helm, London, 1984), p. 245.

(2) Khader, B: *l'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la Proximité,* (l'Harmattan, Paris, 1994).

على أنه من الإنصاف أن نذكر أن البلدان العربية المطلة على المتوسط لم تهتم من جهتها بترك خلافاتها جانبًا وتعزيز الترتيبات التعاونية؛ فكان الترتيب التعاوني الوحيد هو إقامة مجلس التعاون الخليجي الناجح سنة 1981، ولكنه لم يكن ضمن النهج العالمي تجاه المتوسط، ولم تحقق معاهدة مراكش التي أسَّست اتحاد المغرب العربي عام 1989 أهدافها المرجوة.

وقد أثارت جميع اتفاقيات التعاون الموقَّعة مع البلدان العربية المطلة على المتوسط قضية حقوق الإنسان؛ إذ لم تُفصِّل "شروطًا للديمقراطية" محددة وصارمة؛ ذلك أن الاستقرار الإقليمي أصبح يمثِّل حجر الزاوية في سياسات الاتحاد الأوروبي، والنهج الإقليمي القائم على القيم الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي، والذي كما ادَّعى مايكل لي، كان كثيرًا ما "يتعارض مع النهج القائم على المصلحة الذي تتَّبعه الدول الأعضاء الحريصة على بناء علاقة مميزة في مجال التجارة والاستثمار والمشتريات الحكومية والطاقة"[1].

المرحلة الثالثة: السياسة المتوسطية المتجددة 1990 إلى 1996

أسهم النهج العالمي، كما أسلفنا، في زيادة التجارة الأوروبية في جنوبي حوض البحر المتوسط. وبينما كانت الدول الأعضاء تسعى لتحقيق مصالحها التجارية، كما جرت العادة، لم يؤيد الاتحاد الأوروبي ضرورة التكامل الإقليمي وقضايا حقوق الإنسان إلا تأييدًا ظاهريًّا. وقد وجَّهت الجماعة العلمية الكثير من الانتقادات إلى هذه السياسة التي تقوم على المصالح. واستجابةً لهذه الانتقادات خرجت الجماعة الأوروبية بسياسة جديدة أقرها المجلس الأوروبي بروما في ديسمبر/كانون الأول 1990 تحت اسم "السياسة المتوسطية المجدَّدة".

ولكن، هل هي نفس الأفكار بثوب جديد؟ لا أظن. لقد زادت القروض والمنح الأوروبية زيادة ملحوظة؛ إذ وصل إجمالي الأموال المتوفرة للمنطقة، إضافة إلى تركيا وقبرص ومالطة، إلى 5 مليارات إيكو (وهي العملة التي كانت تسبق

(1) Leigh, Michael: "European Response to the Arab Spring", **The German Marshall Fund of the United States**, 27 October 2011, p. 2.

اليورو)، للفترة من 1991 إلى 1996. وهذه هي المرة الأولى التي يُخصِّص الاتحاد الأوروبي فيها أموالاً للإنفاق على مشروعات إقليمية، كدراسات الجدوى، والدورات التدريبية، وإرساليات دعم المؤسسات الإقليمية، والتعاون في مجال حماية البيئة. كما فُتحت تدريجيًّا الأسواق الأوروبية أمام التجارة، وشُجِّع الناس على التواصل من خلال التعاون غير المركزي، من خلال برامج MED Campus وMED Urbs وMED Media، وما إلى ذلك.

على أن تقييمًا أكثر عمقًا لا يبيِّن أي جديد يُذكر في النهج الجديد؛ فالأموال المخصصة للتعاون الإقليمي لا تمثِّل إلا حصة ضئيلة من إجمالي المساعدة، والتعاون غير المركزي تضرَّر بسبب سوء الإدارة، إضافة إلى أن القيود التجارية التي فرضها الاتحاد الأوروبي لم تُخفَّف، بل للمفارقة، فإن أكبر تسهيل للتبادل التجاري "كان من نصيب الدولتين الأكثر تقدمًا، وهما: إسرائيل وتركيا"[1].

إن الاتجاه إلى إقامة تواصل بين الشعوب كان أول محاولة حقيقية لإدماج المجتمع المدني في السياسة الأورومتوسطية، من خلال شبكات تعاونية من الجامعات والمدن والصحافيين والنساء والمهاجرين، ولكنه، إجمالاً، يفتقد البُعد الأمني، سواء في تعاملات الأوروبيين مع إسرائيل إبَّان الانتفاضة الأولى من 1987 إلى 1993، أم مع البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط.

3. مبادرات محدَّدة دون الإقليمية، من 1990 إلى 1994

إذا أردنا أن نفهم سبب كثرة المبادرات دون الإقليمية في نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين، فلعله يجدر بنا أن ننظر إلى تحول السياق الدولي والإقليمي.

فمع سقوط جدار برلين، بنهاية 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي وإخفاق الاشتراكية بعد 1990، بدأت رياح التفاؤل تهب على الغرب؛ إذ كان الشعور

(1) Miller, Gary: "An Integrated Communities Approach" in Bichara Khader *the EEC and the Arab World*, Special Issue of the Journal of Arab Affairs, Vol. 12, No. 1, Spring 1993, p. 66.

السائد آنذاك أن قيم الحرية والديمقراطية الغربية لا مِراء فيها، حتى إن فرانسيس فوكوياما نظَّر لذلك الشعور في مقالته "نهاية التاريخ"[1]، سنة 1989، وفي كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"[2] سنة 1992؛ حيث قرر أن هزيمة الاشتراكية ترمز إلى عولمة الديمقراطية الغربية الحرة.

أمَّا في الشرق الأوسط، ففي حين كانت أوروبا تشهد علامات فارقة في تاريخها، وجَّه الاحتلال العراقي لإمارة الكويت الغنية بالنفط، في الثاني من أغسطس/آب عام 1990، ضربة قاصمة للنظام الإقليمي القديم، ليعيد التاريخ نفسه، فبينما اختلف العرب حول سُبُل إيجاد حلٍّ دبلوماسي محتمل، لم يتردَّد الغرب، برعاية الولايات المتحدة الأميركية، في اللجوء إلى الحل العسكري، من يناير/ كانون الثاني إلى فبراير/شباط 1991. ودُمِّر إثر هذا جزء كبير من الجيش العراقي وطُرِد من إمارة الكويت، غير أن نظام صدام حسين، رغم ما أصابه من قرح، قد بقي قائمًا.

والمفارقة هنا أن العرب كانوا في حيرة من عجلة الغرب في اللجوء للحرب لاسترجاع سيادة إمارة الكويت! ولم ينفكَّ السؤال نفسه يتردَّد في كل بلد عربي: فيم يستوجب احتلال الكويت العقاب، ولا ينطبق الأمر نفسه على فلسطين؟ ومن هنا، وللغرابة، فمع أن احتلال الكويت من دون مبرِّر قد أثار موجة من الشفقة تجاهها، والشعور بالعرفان تجاه الغرب، الذي "تمكَّن من استعادة الشرعية الدولية"، فإن حرب تحرير الكويت كانت سببًا في توجيه الاتهام بازدواجية المعايير. وتزايد إثر ذلك الشعور بمعاداة أميركا تزايدًا غير مسبوق، وتعارضت حينذاك الأنظمة العربية الموالية لأميركا مع مشاعر الرأي العام.

وفي أعقاب "حرب تحرير الكويت"، تحديدًا، كتب صامويل هنتينجتون، مقالته الشهيرة عن "صدام الحضارات"[3]. ولن نخوض هنا في تحليل الركائز

(1) Fukuyama, Francis: "The End of History", **The National Interest**, (Summer 1989).
(2) Fukuyama, F: *The End of History and the Last Man,* (Avon Books, Los Angeles, 1992).
(3) Huntington, Samuel: "The Clash of Civilization", **Foreign Affairs**, Vol. 72, No. 3, 1993, pp. 22-49.

الأيديولوجية لهذه الرسالة وما يرافقها من أوهام عديدة[1]، بل بحسبنا الإشارة إلى تحذير هنتينجتون من أن الغرب لا يمكن أن يعيش من دون عدو. وبعد أن صنعت أميركا "العدو المسلم"، فإنها "ضيَّعت فرصتها في بناء عالم أفضل"[2].

ومع أن الكثير من الأوروبيين من بين مجتمع المثقفين والدوائر العسكرية أيَّدوا تمامًا أطروحة هنتينجتون، فقد آثَرَ الاتحاد الأوروبي تبني نَهجٍ جديدٍ في التعامل مع التحديات المتزايدة من لدن جيرانه العرب. فنأى الاتحاد الأوروبي بنفسه، بوصفه "قوة مدنية"، عن النهج الأميركي القائم على "الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية"، واختار التقرُّب من جيرانه بنقل نموذجه الأمني القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق إليهم.

وفي هذا المبحث، سوف أستعرض بإيجاز مقترح مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط CSCM، ومقترح مجلس المتوسط، وصيغة 5 زائد 5، ومنتدى المتوسط، والحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأخيرًا العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط

عُقِد هذا المؤتمر بموجب اقتراح قدَّمته كل من إسبانيا وإيطاليا في أحد مؤتمرات الأمن والتعاون في أوروبا CSCE بصدد حوض المتوسط، استضافته بالما دي مايوركا بتاريخ 24 من سبتمبر/أيلول 1990. وحضر هذا المؤتمر الدول الأوروبية الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى 8 دول في منطقة المتوسط، منها ليبيا. وقد أراد أنصار المبادرة أن يقيموا منتدى للمحادثات على غرار المنتدى الذي دُشِّن في هلسنكي في 1975 الذي جمع بين بلدان من الكتلتين الغربية والشرقية. ولم يكن السياق الجيوسياسي في منطقة المتوسط مواتيًا

(1) Faath, S. (ed.), *Anti-Americanism in the Islamic World,* (Hurst and Company, London 2006).

(2) Hirsh, M: *At War With Ourselves: Why America is Squandering its Chance to Build a Better World,* (Oxford University Press, Oxford, 2003).

لعقد هذا المؤتمر، بسبب ما نجم عن الغزو العراقي للكويت من اضطرابات، وما قوبل به من ردٍّ فعل أوروبي عنيف، والقمع الإسرائيلي في الانتفاضة الأولى، والأزمة المستمرة في قبرص. ولذا، فإن مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط لم يُقدَّر له أن يرى النور.

مجلس المتوسط

في عام 1922، اقترح جيدو دي ماركو، وزير خارجية مالطة آنذاك، ورئيس مالطة فيما بعد، للمرة الأولى، فكرة إقامة مجلس المتوسط، في ندوة انعقدت في تونس؛ إذ كان يرى أن مجلس المتوسط يجب أن يقوم على نموذج المجلس الأوروبي، على أن يركز على مشاكل أقل حساسية، كحماية البيئة ونزع السلاح وصنع السلام. ولم يبدُ المقترح مقنعًا من البداية؛ إذ كان بعض بلدان المغرب العربي يرى أنه سيتداخل بلا داعٍ مع المنتديات القائمة، في حين عدَّته بلدان جنوب المتوسط، كإسبانيا وإيطاليا، بلا أية قيمة إضافية وآثرت الإبقاء على فكرتها الأصلية؛ أي: مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط. وحسبما بيَّن ستيفن كالييا، مدير الأكاديمية الدبلوماسية المتوسطية، كانت تلك المواقف مؤشرات تنذر بعدم استمرار الاقتراح الذي قدمته مالطة[1].

المجموعة 5 زائد 5 (مجموعة غرب المتوسط)

لم تُحسم فكرة إقامة نموذج مصغر للتعاون بين دول المتوسط الأربع الكبرى ودول المغرب العربي الخمس حتى 1988،إلا أنها ما لبثت أن تطورت تطوُّرًا سريعًا بعد تدشين اتحاد المغرب العربي عام 1989، وتدخل كل من بيتينو كراكسي، رئيس وزراء إيطاليا، وفيليب غونزاليس، رئيس وزراء إسبانيا بصفة شخصية؛ إذ انعقد أول اجتماع وزاري رسمي في 10 من أكتوبر/تشرين الأول 1990 في روما. ثم انضمت

(1) Calleya, S: "The Mediterranean Union as a Project of Differentiated Integration" in Christian-Peter Hanelt, Almut Moller (ed.) *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East II,* (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2008), pp. 103-104.

مالطة فيما بعد إلى المجموعة الأوروبية، عضوًا كامل العضوية، ليضمَّ كل جانب 5 بلدان. ولم يواجه النهج التعاوني أي تعثُّر، باستثناء النزاع على الصحراء الغربية. ومن ثم، أُقيمت ثماني مجموعات عمل للنهوض بالتعاون الإقليمي ولمعالجة مشاكل بعينها، كالديون، والكفاية الذاتية من الطعام، والحوار الثقافي والتقنية والبحث العلمي. تلا الاجتماع الأول، بعد عام من انعقاده، اجتماع ثان عُقد في الفترة من 26 إلى 27 من أكتوبر/تشرين الأول 1991، لمناقشة مآلات حرب الخليج.

وكان من المفترض أن تركز مجموعة 5 زائد 5، بوصفها صيغة محدودة، على مسائل خاصة وأقل حساسية تهمُّ الدول المتشاطئة بشكل عام، كما كان من المفترض أن تكون أكثر مرونة عند تعاطيها مع التحديات المشتركة، بسبب طبيعتها الحكومية الدولية، خارج الإطار المجتمعي الرسمي والأكثر صرامة إلا أن البلدان الأوروبية الشمالية تشكَّكت في هذه المبادرة، منذ بدايتها؛ إذ رأت أنها تُضعف الإجماع الأوروبي؛ ففي الجنوب، كانت دولة كمصر تشعر بالتجاهل، مع أنها البلد الأكثر شعبية وتأثيرًا في منطقة المتوسط.

إلا أن المجموعة 5 زائد 5 لم تنصع للضغوط، ولكن وُجِّهت لها الضربة من داخلها؛ إذ توقفت هذه المحاولة الجماعية حين ازدادت حدَّة التوتر في العلاقات بين الدول الأعضاء الشمالية والجنوبية، بسبب الأزمة الجزائرية سنة 1992، والمقاطعة المفروضة على ليبيا بعد قضية لوكيربي، ثم عادت واستُؤنِفت في لشبونة، بعد نهاية الأزمة الجزائرية والتوفيق بين ليبيا والغرب، في يناير/كانون الثاني 2001، وفي طرابلس، مايو/أيار 2002، وفي تونس، أكتوبر/تشرين الأول 2002، وفي سانت ماكسيم، إبريل/نيسان 2003، على الرغم من الغزو الأميركي للعراق في مارس/آذار 2003، بدعمٍ من ثلاث دول أوروبية أعضاء في المجموعة 5 زائد 5، هي: إيطاليا وإسبانيا والبرتغال.

وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات للمرة الأولى في الخامس والسادس من ديسمبر/كانون الأول 2003 في تونس، ومنذ ذلك الحين، لم تنقطع الاجتماعات المنتظمة لوزراء خارجية تلك الدول؛ ففي فبراير/شباط 2012، انعقد الاجتماع التاسع في روما في مشهد سياسي متبدِّل تمامًا. وفي الخامس والسادس من

أكتوبر/تشرين الأول 2012، أُقيمت القمة الثانية التي ضمَّت عشرة رؤساء دول وحكومات في فاليتا، عاصمة مالطا، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الأوروبية والإقليمية. وكان التركيز في هذه القمة على التعاون الإقليمي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبحث والتعليم، مع التشديد على القضايا الملحَّة، كقضايا بطالة الشباب، التي باتت كابوسًا يقلق بلدان جنوبي المتوسط وشماليه. وقد تأكَّد هذا التوجه الجديد مجدَّدًا بتنظيم المنتدى الاقتصادي الأول بغرب المتوسط، وكان مقره باتحاد المتوسط في برشلونة، بتاريخ 23 من أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وقد نالت صيغة خمسة زائد خمسة، بسبب ما تتسم به من صفة حكومية دولية واضحة، تقدير أنظمة المغرب العربي، التي كانت تُعرض دومًا عن الصيغ الأكبر وتُقدِّم المشاكل الآنية والمادية على "القضايا القومية" الكبرى بالمشرق العربي. على أن جزءًا من هذا الدعم راجع لإيمان هذه الأنظمة بأن هذه المبادرة ستكون ظهيرًا لها؛ تؤيد سلطتها وتزيد من شرعيتها. غير أن ذلك لم يمنع تلك الأنظمة من سخط شعوبها؛ إذ كانت دولتان من الدول المشاركة في صيغة خمسة زائد خمسة، هما تونس وليبيا، مسرحًا لزلزال سياسي عام 2011.

منتدى المتوسط (FOROMED)

لم تضم مجموعة خمسة زائد خمسة مصر، كما مرَّ، ومن هنا فقد أقنعت مصر فرنسا بأن ترعى الدولتان منتدًى آخر، يسمى منتدى المتوسط، دُشِّن بالإسكندرية في 3 و4 من يوليو/تموز 1994.ومع أن منتدى المتوسط كان يتناول نفس المشاكل التي تناولتها مجموعة 5 زائد 5، فإن الاختلاف بينهما كان في العضوية؛ فقد ضم منتدى المتوسط ست دول أوروبية، هي: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان ومالطا، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004، وخمس دول من منطقة المتوسط، هي: مصر وتركيا وتونس والجزائر والمغرب. ولم تُوجَّه الدعوة إلى ليبيا ولا إلى موريتانيا ولا إسرائيل للانضمام.

وقد بدأ منتدى المتوسط إطارًا حكوميًّا دوليًّا غير رسمي لغرض التعاون، وأُقيمت ثلاث مجموعات عمل: سياسية واقتصادية وثقافية. والتزم الأعضاء الأحد

عشر بـ "الشراكة الحقيقية والشاملة والفعَّالة" في مجالات ذات اهتمام مشترك، كالأمن والازدهار والتفاهم المتبادل، وما إلى ذلك، في إطار "النهوض بحكم القانون والديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب".

وبتدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية في نوفمبر/تشرين الثاني 1995، باتت جدوى منتدى المتوسط على المحك، مع أن الاجتماعات كان تُعقد بانتظام في الدول الأعضاء، بلا أي أثر يُذكر أو قيمة تضاف. وقد انعقدت الجلسة السادسة عشرة من منتدى المتوسط في روما عام 2012، بمناسبة مؤتمر وزراء الخارجية بشأن حوار الخمسة زائد خمسة، ولكن هذه المرة من دون رؤساء، فقد أطاح الربيع العربي بزين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر. وقد حضر كل من موريتانيا وليبيا الاجتماع بوصفهما ضيفتي شرف.

الشركاء المتوسطيُّون من أجل التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

يعود اهتمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقضايا المتوسط إلى مؤتمر هلسنكي عام 1975. فمنذ أوائل التسعينات، قُبلت خمس دول من منطقة المتوسط بوصفها شركاء المتوسط للتعاون في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي: المغرب والجزائر وتونس ومصر إضافة إلى إسرائيل، ثم انضمت الأردن في 1998، ولم يُبتَّ بعدُ في الطلب الفلسطيني؛ باعتبار فلسطين "دولة شريكة"، لعدم توافر الإجماع بين أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أُقيمت مجموعة اتصال المتوسط الخاصة بعد قمة بودابست في إطار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأُتيح للدول الشركاء المشاركة في منتديات صنع القرار بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنشطتها وأحداثها، كما سُمح لممثليها بالمشاركة في مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، على أساس كل حالة على حدة. وتقيم الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ 2002، منتدًى سنويًّا عن المتوسط لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك، كحماية الأقليات، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان، والنهج الشامل نحو الأمن.

وعلى غرار الكثير من المبادرات الأخرى، فإن هدف هذه المجموعات غير الرسمية تبادل المعلومات والأفكار والخبرات بصدد التطورات الإقليمية، ومناقشة السبل المحتملة التي يمكن أن تُسهم من خلالها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاستقرار والأمن في المناطق المجاورة لأوروبا، ودعم الانتقال السلمي في جنوبي منطقة المتوسط وشرقيها، كما فعلت من قبل لدى انقسام أوروبا إبَّان الحرب الباردة. وقد ركَّز، بالفعل، مؤتمر المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في روما، من 30 إلى 31 من أكتوبر/تشرين الأول 2012، على "التعاون الاقتصادي مع شركاء المتوسط في عمليات الانتقال الديمقراطي والإصلاحات السياسية".

إلا أن مونيكا ولفيلد أكَّدت "أن منظمةً بهذه السمعة كان من المنتظر أن تُقدِّم المزيد ولو كان قليلاً"، وأنه "من الواضح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم يكن لديها ما يكفي لتطبيق مبدأ العصا والجزرة، ولا سيما بسبب عدم التزام الدول الشركاء بمبادئها وعدم انضمامها للمنظمة"[1].

حوار حلف شمال الأطلسي الناتو مع دول المتوسط (1994)[2]

دُشِّن الحوار بين حلف الناتو ودول المتوسط عام 1994، ويجب تحليل المبادرة في سياق تحوُّل حلف الناتو بعد انهيار الكتلة السوفيتية وما اكتنف دول الحلف من مخاطر وتحديات متزايدة ومُدرَكة ناشئة عن دول المتوسط والعالم العربي بشكل عام؛ ففي هذه الفترة، كان مسؤولو حلف الناتو يرون أن الائتلاف لن ينجح مستقبلاً ما لم يمتد النطاق الجغرافي لمسؤوليته إلى الجنوب؛ إذ إن لدى أعضاء حلف الناتو مصالح حيوية في المنطقة، ويجب أن يكون حلف الناتو على استعداد لمدِّ الأمن والاستقرار خارج أراضيه، والتدخل إذا ما تعرضت هذه المصالح الحيوية للخطر أو

(1) Wohlfeld, Monika: "The OSCE's Mediterranean Dialogue: Can it Contribute to Democratization in North African Countries?" in Stephen Calleya, Monika Wohlfeld (eds.) *Change and opportunities in the emerging Mediterranean*, (MEDAC, Malta, 2012), p. 490.

(2) Razoux, Pierre: "Comment Redynamiser le Dialogue Méditerranéen de l'Otan avec Les Pays du Maghreb?", **Research paper, NATO Defense College**, (Rome, December 2010), p. 12.

الدفاع عن الدول في مواجهة ما تتعرض له من تهديدات محتملة، وفقًا لمبدأ "امنعْ إذا لزم الأمر، واندمجْ إن استطعت".

وقد ضمَّ حوار حلف الناتو، في بادئ الأمر، إلى المتوسط خمس دول أُخَرَ، هي: موريتانيا والمغرب وتونس ومصر بالإضافة إلى إسرائيل، ثم انضمت الأردن سنة 1995، تلتها الجزائر سنة 2000. ونظرًا إلى ما يربط إسرائيل بالغرب من علاقة خاصة، لا تحتاج إلى تمتين، فتظل الحقيقة كما يلي: إن ما يُسمَّى بحوار حلف الناتو مع دول المتوسط، وهي تسمية غير دقيقة، هو في حقيقة الأمر، نموذج مصغر من حوار حلف الناتو مع العرب.

لماذا قبلت الدول العربية بالعرض الذي أثاره حلف الناتو بإقامة حوار، في وقتٍ كان يُعدُّ حلف الناتو تحالفًا عسكريًّا وليس مؤسسة مناسبة للتعامل مع "القضايا الأمنية الخفيفة"، وفي وقتٍ كُبِّل حلف الناتو بسبب "قصور صورته" بين العرب؟ إحدى الإجابات المطروحة هي بحث الأنظمة العربية الحاكمة عن الشرعية الدولية بعد أن ازداد النقد الموجَّه لها سواء من الداخل أم من منظمات حقوق الإنسان الدولية.

ومنذ عام 1994، تُعقد الاجتماعات بانتظام، وقد وُضع برنامج للتعاون العملي يشتمل على طيفٍ واسعٍ من الأنشطة التي تتراوح ما بين الدبلوماسية الشعبية والتخطيط المدني للطوارئ، وإدارة الأزمات، وتأمين الحدود، ومراقبة التدريبات العسكرية، وزيارات القوات البحرية التابعة لحلف الناتو. فعلى مدار السنوات العشرين المنصرمة، امتدَّ مجال التعاون العملي ليغطي التعاون البيئي والعلمي، وتبادل المهمات بين القوات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والمشاركة في التدريبات العسكرية. وقد اشترك المغرب في عملية الحوار الفاعل، وأسهم بالقوات في استقرار كوسوفا.

وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، قرَّر حلف الناتو في قمة براغ عام 2002، تعديل حوار المتوسط ليكون نوعًا من "الشراكة الحقيقية" بإضافة بعض المضمون إليه؛ فقد عُرضت فكرة المِلكية المشتركة للمرة الأولى في قمة إسطنبول عام 2004؛ حيث مارست أربع دول خليجية، هي: الكويت وقطر

والإمارات والبحرين[1]، الضغطَ، خشية إخفاق الغزو الأميركي على العراق سنة 2003، من أجل تحقيق اتصال مشابه مع حلف الناتو، وهو ما تمخَّضت عنه مبادرة إسطنبول عام 2004. وقد كان الهدف من مبادرة إسطنبول النهوض بالتعاون العملي ثنائي الأطراف؛ إذ أسهمت قطر والإمارات العربية المتحدة بقواتها الجوية في العمليات التي شنَّها حلف الناتو على ليبيا عام 2011. وبينما كان الحوار المتوسطي يُوجِّهُه حلف الناتو، كانت مبادرة إسطنبول تُوجِّهها مطالب دول الخليج ذاتها.

ومنذ عام 2004، دُعمت الأنشطة الدبلوماسية العامة دعمًا بارزًا[2]؛ إذ بدأت في كلية دفاع حلف الناتو في روما "دورة إقليمية" اجتذبت مشاركين من بلدان حلف الناتو ودول المتوسط ودول الخليج العربي. وقد أُقيمت المجموعة الخاصة لدول المتوسط والشرق الأوسط (GSM)، في إطار الجمعية البرلمانية التابعة لحلف الناتو التي تجمع أعضاء برلمانات 28 دولة من الدول الأعضاء في حلف الناتو، باعتبارها منتدى للمباحثات مع أعضاء البرلمانات من الدول العربية.

منظمات دون إقليمية متعددة الأطراف

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من 1981 إلى 2014

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي، كما سيرد تفصيلاً في الفصل الرابع، قرَّر المجلس الأوروبي، في سبتمبر/أيلول 1981، بدء المحادثات المبدئية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي من أجل بدء المفاوضات بشأن "اتفاقية التعاون". وتم تبادل الزيارات بين السيد عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الذي زار المقر الأوروبي في يونيو/حزيران 1982 والممثلين الأوروبيين، الذين زاروا المملكة العربية السعودية في مارس/آذار 1983. ثم تلت المحادثات التفسيرية سلسلة من

(1) رفضت كل من السعودية والبحرين المشاركة في المبادرة.

(2) لمزيد من المعلومات عن حوار المتوسط ومبادرة إسطنبول، راجع:
www.nato.int/cps/eb/natolive/topics_52927.htm

الاجتماعات الأخرى بهدف البحث في إمكانيات إجراء مفاوضات رسمية بشأن اتفاقية التعاون بين الإقليمين.

انعقد الاجتماع الأول، على المستوى الوزاري في 14 من أكتوبر/تشرين الأول 1985 في لوكسمبرغ، ثم انعقد اجتماع وزاري ثان في بروكسل بتاريخ 26 من يونيو/حزيران 1987، برضا برلمان الاتحاد الأوروبي، بعد المباحثات حول تقرير عن علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج في البرلمان الأوروبي في 19 من فبراير/شباط 1987. وبعد عام واحد، وقَّع على اتفاقية التعاون كل من السيد هانس ديتريش جينشر، رئيس المجلس، وكلود شيسون، المفوَّض، من الجانب الأوروبي، والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، وعبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في 15 من يونيو/حزيران سنة 1988.

حدَّدت الاتفاقية علاقة تعاقدية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ غطت طيفًا واسعًا من الموضوعات، منها: التعاون الاقتصادي والزراعة والمصائد السمكية والصناعة والطاقة والعلوم والتقنية والاستثمار والبيئة والتجارة إلا أن الاتفاقية لم تحل المشكلة الرئيسية التي تكمن وراء الخلاف في جميع التعاقدات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي صادرات الخليج البتروكيمياوية.

ولا تزال المفاوضات، منذ التسعينات، مستمرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج بشأن اتفاقية التعاون الثانية، غير أن تضارب الآراء بشأن قضايا حقوق الإنسان وصادرات المنتجات الحساسة، كالبتروكيمياويات ومسألة العضوية في منظمة التجارة العالمية، ما برح يعوق توقيع الاتفاقية المعدلة. فقد بات الموقف الأوروبي المتعالي موضع أخذٍ وردٍّ في الكثير من دول الخليج، وبالطبع كلٌّ له أسبابه. ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي غير مُتعجِّلة في التوصل إلى اتفاق؛ إذ لم يسفر انعقاد 23 مجلسًا مشتركًا، كان آخرها في المنامة عام 2013، عن إبرام اتفاقية التجارة الحرة.

المبحث الثاني

سياسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية

الشراكة الأورومتوسطية 1995
سياسة الجوار الأوروبية 2004
الاتحاد من أجل المتوسط 2008

لقد كان العام 1989، عامًا مباركًا للاتحاد الأوروبي؛ إذ شهد سقوطَ جدار برلين ونهايةَ الحرب الباردة ليكونا بمثابة نقطة تحوُّل لما لهما من أهمية تاريخية وجيوسياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية، ولا سيما العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط. وهذا لا يشي بأن الضفة الجنوبية للمتوسط كانت مهملة، ولكن الحرب الباردة كانت تطغى على الكثير من مشاكلها وتحدياتها؛ فقد كانت منطقة جنوب المتوسط تقوم بدور "القاعدة الأمنية" للسياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي. فجنوبي المتوسط، في عيون الغرب، ليس "منطقة بذاتها"، بل هو خط للتواصل وطريق للتجارة ولتدفق النفط، لا سيما أن وجود الاتحاد السوفيتي كان يُنذر بالخطر. وإيجازًا، كان المتوسط يُعدُّ "مسرحًا مصغَّرًا للعداوة بين القوى العظمى".

وكما رأينا فيما فرط من حديث، ففي بداية التسعينات، شارك الاتحاد الأوروبي أو بعض الدول الأوروبية في سياسات متعددة الأطراف، كالسياسة المتوسطية المجدَّدة، أو في مبادرات تعاون أصغر، نحو مجموعة خمسة زائد خمسة، ومنتدى المتوسط، أو في حوار حلف الناتو ودول المتوسط. ولكن مع نهاية النظام ثنائي القطب، حوَّل الاتحاد الأوروبي اهتمامه إلى الانقسام بين الشمال

والجنوب؛ إذ استشعر عدم كفاية السياسة المتوسطية المحدَّدة لتلبية تطلعاته لمواجهة زعزعة الاستقرار المتوقعة بسبب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، وأنه يجب أن يضع سياسة أكثر شمولاً حيال المتوسط. وقد جاء هذا التحوُّل في التركيز على منطقة المتوسط حين أثار بعض المفكرين السياسيين المثيرين للجدل، بل والمؤثِّرين، كصاموئيل هنتينجتون، التساؤل حول البُعد الثقافي للأمن، زاعمين أن صدام الحضارات[1] يتأتَّى من العنف الديني ضد القيم الغربية.

وهذه الأطروحة تحمل في طياها ضررًا عظيمًا؛ فهي تنبني على قوالب نمطية قديمة وتعضدها تحت قناع العلم النقدي؛ إذ إن فكرة الخلط بين الأصولية الإسلامية والإسلام كدين ليست جديدة، وقد لاحظ إدوارد سعيد عام 1979 من قبل، في كتابه الأصيل "الاستشراق"، "أن الصور السلبية عن الإسلام تطغى على سائر الصور، وهذه الصور لا تداني الإسلام الحقيقي... بل الإسلام كما تراه القطاعات البارزة من مجتمع بعينه"[2]. إلا أن توقيت نشر مقالة صاموئيل هنتينجتون في مجلة الفورين أفيرز عام 1992، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة، أسهم بالطبع في انتشار رسالة "صدام الحضارات" حول العالم، التي يظهر فيها "الإسلام"، وليس الجماعات الإسلامية، كبش فداء لكل الأنماط السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم التي لا تروق الغرب.

وهنا ازداد قلق الاتحاد الأوروبي مما تنطوي عليه هذه الأطروحة من مغالطات، واستشعر وجوب الكشف عمَّا ينطوي عليه التشخيص الساذج من مخاطر بتأكيده المفرِط على الصدام بين الحضارات فإن الغالبية العظمى من الأوروبيين تدرك تمامًا أن المخاوف الأمنية في جنوب المتوسط لم تكن لأسباب عسكرية أو ثقافية، بل هي بالأساس "مشاكل أمنية ناعمة"[3]، كالتفاوتات

---

(1) Huntington, Samuel: "The clash of civilizations?", **Foreign Affairs**, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp. 22-49.

(2) Said, E: *Orientalism,* (Vintage, New York, 1979).
Said, E. *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, (Pantheon Books, New York, 1981).

(3) Stavridis, Stelios; Navidad, Fernandez SOLA (eds.), *Factores Politicos y de Seguridad en El Area Euro-Mediterranea*, (Prensa Universidad de Zaragoza, 2009).

الاقتصادية، والانقسام الديمغرافي، وتدفقات المهاجرين، واستمرار الأنظمة التسلُّطية. وفي سياق تضارب الآراء حول أمن المتوسط، جاءت فكرة "الشراكة الجديدة" في المقدمة.

وفي الصفحات التالية محاولة لعرض نظرة عامة نقدية لسياسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية المعنية بالمتوسط، مع تحليل سياق كل سياسة من هذه السياسات ونصِّها وأسبابها.

1. الشراكة الأورومتوسطية EMP

عملية برشلونة 1995

إنه من الأهمية بمكان، إذا نحن أردنا أن نفهم أسباب اعتماد الاتحاد الأوروبي سياسة رئيسية جديدة، تُسمَّى الشراكة الأورومتوسطية، أن نأخذ في الاعتبار التحول الجيوسياسي المحلي والإقليمي والدولي الذي تمخَّض عن الأحداث التالية:

- سقوط جدار برلين عام 1989 ومآلاته: انهيار الاتحاد السوفييتي داخليًّا، وإعادة توحيد ألمانيا وإعادة تشكيل وسط وشرق أوروبا جيوسياسيًّا.
- حرب الخليج، 1991، وما ألقت به من ظلال على المنطقة.
- الأزمة الجزائرية، منذ 1992، وما انطوت عليه من مخاطر هدَّدت استمرار اتحاد المغرب العربي؛ فضلاً عن المخاطر الأمنية في المتوسط.
- مؤتمر السلام بمدريد، أكتوبر/تشرين الأول 1991، وعملية أوسلو 1993، وهبوب رياح التفاؤل على الشرق الأوسط.
- ظهور الكفاح الإسلامي المسلح والذي استعر ببقاء الأنظمة السياسية المغلقة وتدهور المشهد الاقتصادي.

وفي خلفية هذا المشهد، استشعر الاتحاد الأوروبي أهمية التركيز مرة أخرى على المتوسط وعلى المنطقة العربية وتجديد سياساته تجاه المنطقة، ومن ثم، تداولت مؤسسات الاتحاد الأوروبي فيما بينها فكرة "الشراكة"، التي اقتصرت في البداية على بلدان المغرب العربي؛ إذ شدَّدت وثيقة إبريل/نيسان 1992 بشأن "مستقبل

العلاقات بين الجماعة الأوروبية ودول المغرب العربي" على ضرورة السعي قدمًا نحو بناء شراكة أورومغربية[1]. كما شهدت الفترة نفسها إجراء مفاوضات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، أُبرمت وذُيِّلت بالتوقيع رسميًّا بصفة "اتفاق مؤقت" في البيت الأبيض بتاريخ 13 من سبتمبر/أيلول 1993. وقد نشرت المفوضية، قبل أيام قليلة من مراسم التوقيع، وثيقة عن "مستقبل العلاقات والتعاون بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط"[2]، أعقبتها وثيقة أخرى في نهاية سبتمبر/أيلول 1993 بشأن "دعم الجماعة الأوروبية لعملية السلام في الشرق الأوسط"[3].

وقد حثَّت هذه التطورات الجديدة في الشرق الأوسط الاتحادَ الأوروبي على تحويل "شراكته الأورومغربية" إلى "شراكة أورومتوسطية"، وهو ما اتضح في الوثيقة المؤرَّخة بـ 19 من أكتوبر/تشرين الأول 1994. ثم لم يكد يمر عام بعدئذ حتى انعقد في برشلونة من 27 إلى 28 من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، مؤتمر برئاسة إسبانيا، لإطلاق الشراكة التي ستُصان بإعلان مشترك، سُمِّي "إعلان برشلونة" الذي وقَّعته 15 دولة أوروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و12 دولة من حوض المتوسط، منها 8 دول عربية، هي: المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن والأراضي الفلسطينية، ولبنان وسوريا، بالإضافة إلى إسرائيل ومالطا وقبرص وتركيا. ولم تُوجَّه الدعوة إلى ليبيا، مع أن شاطئها على المتوسط يمتد بطول 1300 كيلومتر، بسبب المقاطعة المفروضة عليها.

علَّقت عملية برشلونة آمالاً عريضة على عملية السلام للتوصل إلى حلٍّ دائم وعلى الاتحاد الأوروبي الذي سيُسهم بضمان في هذا النجاح؛ إذ سيسهِّل تنفيذ عملية السلام بجمع الإسرائيليين والعرب معًا.

وعلى النقيض من سياسات الاتحاد الأوروبي السابقة تجاه المتوسط، دُشِّنت الشراكة الأورومتوسطية لتكون بمثابة "تعاون شامل"، يقوم على أركان ثلاثة،

(1) "Communication de la Commission sur l'Avenir des Relations entre la Communauté et le Maghreb", Brussels European Commission (Sec/92/401).

(2) "European Commission", (COM (93), 375).

(3) "European Commission", (COM (93), 376).

تُسمَّى "سِلال التعاون الثلاث": التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الاجتماعي والثقافي، وكان الهدف الرئيسي منها إقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط، بحلول عام 2010، من خلال التحرير الاقتصادي، لتحويل منطقة المتوسط إلى منطقة يسودها السلام والاستقرار والازدهار. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اقترح الاتحاد الأوروبي نوعين من الأدوات المالية، وهما: موارد الموازنة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار.

ارتكزت الشراكة الأورومتوسطية[1] على تصورات ثلاثة:

1. يرى مسؤولو الاتحاد الأوروبي أن الشراكة ستفسح المجال لـ "**حراك إصلاحي**" جديد؛ فالتجارة الحرة، واعتماد البلدان الجنوبية سياسات مُتحرِّرة، كلاهما كان من المفترض أن يزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ مما يمهِّد لتنشيط البنية الإنتاجية المحلية والنهوض بالتكامل الإقليمي وإيجاد فرص عمل جديدة؛ فإن من شأن معدلات النمو المرتفعة أن توفر الاستقرار للشباب المفعم بالحماسة في منطقة المتوسط، وتحدُّ من العوامل المحرِّضة (التي تسمى بلغة أهل علم الاجتماع عوامل الدفع) على الهجرة، وتُضعف "الأصولية الدينية"، وتُعزِّز الاستقرار في المنطقة. فالتجارة الحرة، بإيجاز، كانت تُعدُّ العامل المحفِّز الذي سيُحدث تغييرًا جذريًّا في بيئة التجارة بأكملها.

2. ارتبط هذا التصور المتفائل لتحقيق الاستقرار من خلال السياسات الحرة والنمو الاقتصادي بتصور آخر، بنفس الدرجة من التفاؤل، بل ربما أكثر "براءة"، كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال "الديمقراطية"، مفترضًا أنه كلما ارتفعت معدلات النمو اتسعت رقعة "الطبقة الوسطى"؛ مما يُسهم في ظهور البرجوازية المحلية، وكلاهما ركن ركين في عملية التحول الديمقراطي؛ أي: إن التنمية هي شرارة انطلاق الإصلاح السياسي ونهاية الاستبداد.

(1) Khader, B: *Le Partenariat Euro-Méditerranéen, Deux ans Après Barcelone*, (l'Harmattan, Paris, 1997).

3. أمَّا التصور الثالث، فيقوم على السلام وسيلةً نحو تحقيق الاستقرار؛ فبعد توقيع اتفاقية أوسلو، كان الاتحاد الأوروبي يظن أن مفاوضات السلام تسير على الجادَّة، وأن بلوغ عهد جديد من السلام لن يكون إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقدرة على البقاء، تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل؛ مما سيعضِّد الاستقرار في المنطقة.

ومن ثم بات شغل الاتحاد الأوروبي الشاغل عدم الاستقرار في الجانب الجنوبي منه، والذي تجسَّد في الصراع العربي - الإسرائيلي طويل الأمد، وما يُلقي به من ظلال على المنطقة وعلى دول العالم بأسرها، والأزمة الجزائرية ومآلاتها على المنطقة الأوروبية، وتدفقات المهاجرين غير الشرعيين. وقد أدرك ريفكيند، وزير الخارجية البريطاني، آنذاك، "أن النمو الاقتصادي هو أحد أهم السُّبُل لتحقيق الأمن السياسي"، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يساعد بلدان شمالي إفريقيا والشرق الأوسط في تطوير إمكاناتها الاقتصادية، مضيفاً: "ومن هنا سيأتي الاستقرار السياسي"[1].

كانت الشراكة الأورومتوسطية تمضي بسلاسة في الفترة الواقعة بين 1996 و2000؛ إذ وُقِّعت اتفاقيات الشراكة وتم التصديق عليها، باستثناء اتفاق الشراكة مع سوريا. وخُصِّص نحو مليار يورو للبلدان الشريكة من الجنوب سنويًّا، كما حُثَّت منظمات المجتمع المدني على إقامة شبكات، فيما أقامت المعاهد البحثية شبكاتها الخاصة (FEMISE, EUROMESCO). أمَّا على الصعيد الاقتصادي، فقد خُفِضت الحواجز الجمركية أو أُزيلت، وخُصخِص الكثير من ممتلكات القطاع العام. لكن الخصخصة لم تعنِ سوى تحوُّل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد النخبة، لذلك ظلَّت مزاياها المرتقبة، من إيجاد فرص عمل، أو زيادة إجمالي الناتج المحلي لكل مواطن، ضئيلة، "حتى في البلدان التي بدت الحداثة الاقتصادية تسير فيها بخطًى حثيثة، فإنها كانت تسير يدًا بيد مع ازدياد الفساد تأصُّلاً، والحكم التسلُّطي تأزُّمًا"[2].

(1) Rifkind, Malcolm: "British Initiative in Investments Barriers", **Foreign Secretary's brief**, British Foreign Office, 1995.

(2) Tocci, Nathalie; Cassarino, Jean-Pierre: "Rethinking the EU's Med policies post 1/11", IAI Working paper, No. 1/106, p. 4.

كما أُصيب التكامل في المنطقة بحالة ركود، وظلت التجارة بين بلدان المغرب العربي وبين بلدان المشرق بطيئة للغاية. فكانت صادرات المغرب العربي إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من التدفقات التجارية داخل المغرب العربي بعشر مرات على الأقل، أمَّا الواردات فكانت أكثر منها بتسع مرات. وقد انسحبت الحالة نفسها على التجارة بين البلدان العربية بأكملها، حتى إن "اتفاقية أكادير" التي دُشِّنت سنة 2004 بين الأردن ومصر وتونس، لم يكن لها كبير أثرٍ في دفع التعاون في المنطقة.

وظلَّت المحصِّلة الاقتصادية، بعد عشر سنوات من تدشين الشراكة الأورومتوسطية، هزيلة؛ إذ لم تتمكن من ردم هوة الثراء بين الشواطئ الجنوبية والشمالية للبحر المتوسط بل لم يزل الحدُّ الجنوبي للمتوسط سوقًا محتكَرة للاتحاد الأوروبي، يغنم منها فائضًا تجاريًّا كبيرًا. بل لقد وصل إجمالي حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط إلى 181.6 مليار يورو عام 1995 (منها 112.3 صادرات، و69.3 مليار واردات، و42 مليار فائضًا تجاريًّا). وازدادت التجارة زيادةً كبيرةً في 2003، لتصل إلى 303.5 مليارات، (منها 169 صادرات و134.5 واردات)، إضافة إلى فائض تجاري لصالح الدول الأوروبية يبلغ 34.5 مليار يورو.

لقد أفضت العلاقات الرأسية غير المتناسقة بين الاتحاد الأوروبي وما تميزت بها بلدان جنوب المتوسط من اقتصادات متنوعة أقل تقدمًا، إلى ظهور ما بات يُعرف بـ "التكاسل الاجتماعي"[1] لصالح الصادرات الأوروبية، بسبب انخفاض الحواجز التجارية في بلدان المتوسط تدريجيًّا أو رفعها، ونتيجة لهذا، كانت الخسارة في عائد ضرائب الواردات فورية ولم يعوِّضها الفائض المحقَّق من الأشكال الجديدة للضرائب، كضرائب القيمة المضافة، أو من زيادة السياحة، أو حوالات العاملين في الخارج، أو تدفق الاستثمارات الأجنبية. وهو ما أدَّى إلى حدوث خلل في ميزان

(1) Rhein, Eberhard: "The Euro-MED Free Trade Area for 2010: Whom Will it Benefit"? in *Perspectives on Development: the Euro-Mediterranean Partnership*, special issue of **The Journal of North African Studies**, Vol. 3, No. 2, Summer 1998, p. 14.

المدفوعات، وتوقف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني أن المصاعب التي صاحبت فتح الأسواق في الجنوب لم تعوضها المكاسب الاقتصادية أو السياسية؛ مما تسبب في مشاكل عديدة.

لم تكن النتائج الهزيلة للشراكة الأورومتوسطية، على المستوى الاقتصادي، مفاجئة، فلقد كنت متشككًا[1]، منذ البداية في التوقعات التي نالت قسطًا كبيرًا من الدعاية، بأن التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي هو السبيل الوحيد للهروب من الركود الاقتصادي وأنه سيكون الخيار الأفضل لفرص التغيير. ولم يكن مبعث تشكُّكي هذا معارضتي للنموذج الليبرالي الجديد، من الناحية الأيديولوجية، بل لأنني لا أعتقد أن اتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والمتوسط سيجني الطرفان ثمارها، وذلك يرجع إلى الفرق بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوبي المتوسط في الكفاءة الإنتاجية والإدارية وتوزيع الموارد، وعدم تناسق البنية الاقتصادية، واعتماد جنوبي المتوسط بصورة مفرطة على الأسواق الأوروبية (رأسية العلاقات)؛ فضلاً عن وصول علاقات دول جنوبي المتوسط بعضها ببعض إلى أدنى مستوياتها، واستبعاد الزراعة من التجارة الحرة؛ مما من شأنه أن يحدِّد بشدة مجال الشراكة الأورومتوسطية وأثرها الإيجابي. ولكن هذا كان متوقعًا؛ إذ إن العلاقة التجارية الرأسية وغير المتناسقة أدت إلى ظهور نمط علاقة "المحور والفروع" في التجارة الإقليمية. وكان لهذه التطورات أثران[2]: الأول: عمل النظام لصالح اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأقوى، وثانيًا: عدم وصول مزايا النمو الاقتصادي في بلدان المتوسط إلى قطاعات عريضة من المجتمع لتخفِّف من مستويات البطالة والفقر المرتفعة.

ولم يأتِ سائر "سلال" التعاون الأورومتوسطي بنتائج أفضل؛ فبعد عام 2000، تدهور المشهد الجيوسياسي في المنطقة؛ فبإخفاق مفاوضات كامب ديفيد

(1) Khader, B: *Le Partenariat Euro-Méditerranéen après Barcelone*, (l'Harmattan, Paris, 1997).

(2) Thrun, Zerrin: "The EU and Change in the Middle East and North Africa: is the EU Closing the Theory-Practice Gap?", **Ortadogû Etutleri**, Vol. 4, No. 1, July 2012, p. 84.

بين الفلسطينيين والإسرائيليين في يوليو/تموز 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في أكتوبر/ تشرين الأول 2000، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، ثم غزو أفغانستان سنة 2001، وما تلاه من الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، بدعم من ثلاث دول كبرى من البلدان المطلة على المتوسط، وهي: إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، كل هذا كان من شأنه أن يعكِّر صفو منطقة المتوسط؛ مما أماط اللثام عن مدى الالتباس الذي تنطوي عليه عملية برشلونة بأكملها.

ولا ننسى أن السياسة الأورومتوسطية كانت تقوم أساسًا على الالتزام بالمساهمة في عملية السلام، من خلال إقناع الإسرائيليين والعرب بالجلوس على "نفس طاولة المفاوضات"، وإبعاد الشراكة الأورومتوسطية، في الوقت نفسه، عن عملية السلام الموازية في الشرق الأوسط، التي تلعب فيها الولايات المتحدة الأميركية دورًا فاعلاً، إلا أن هذه الفلسفة تعارضت مع الحقائق القاسية، فقد ارتكب الاتحاد الأوروبي خطأً جسيمًا بوضع البلدان العربية على قدم المساواة مع إسرائيل، قبل البتِّ في الصراع المعلَّق، وهو ما أُطلِق عليه: "القلب المنهجي للأمور"[1]. ولعلي أُبرِز هنا كيف أجبر الاتحاد الأوروبي البلدان العربية المطلَّة على البحر المتوسط على المشاركة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل في شراكته قبل أن ينتهي الصراع، وهو ما يتعارض كليًّا مع عملية التكامل التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي، والتي سبقتها ثلاث خطوات: (1) التوفيق بين ألمانيا وفرنسا، و(2) تطبيع العلاقات بين البلدان الأوروبية، و(3) الاعتراف بالحدود الموروثة من الحرب العالمية الثانية. ولكن الاتحاد الأوروبي، بعد أن ضمَّ إسرائيل إلى سياسات المتوسط، لم يعد يقوم بدوره كوسيط لعملية السلام كما ينبغي، بل ألقى بحِمل سياسات الشرق الأوسط على الشراكة الأورومتوسطية التي ناءت به في نهاية الأمر وخرجت من ثَمَّ عن مسارها.

ولم يكن أداء الاتحاد الأوروبي لدور "الداعي لعملية الإصلاح"، بالأفضل. فمع أن إعلان برشلونة لم يخل من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

(1) Khader, B: *L'Europepour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone*, (l'Harmattan, Paris, 2009).

والإصلاح، فقد اتضح، بمرور الوقت، بما لا يدعو مجالاً للشك، أن مسار برشلونة لم يكن يهدف في المقام الأول إلى تعزيز الإصلاح في منطقة جنوبي المتوسط، بل كان يهدف للنهوض بـ "**النظام**" فيها و"**الاستقرار**"(1). وفي هذا الصدد، كتبت منى يعقوبيان في تعليق صريح لها: "دشّنت أوروبا مسار برشلونة لإقامة "حجر صحي" لتحمي نفسها من المشاكل الأمنية المحتملة"(2)؛ أي: إن التحديث الاقتصادي للمتوسط وتحريره لم يكونا "هدفين بذاتهما"، بل كانا أدوات للحدِّ من الرغبة في الهجرة، وتقليل قدرة الحركات المتشددة على الجذب، وخلق بيئة أقل اضطرابًا يعدُّها الاتحاد الأوروبي "أقرب جار في الخارج".

لم تُسهم الشراكة الأورومتوسطية بالكثير في حوار الثقافات؛ فمع أن الاتحاد الأوروبي موَّل تنظيم مئات المنتديات التي تُعنى بالقضايا الثقافية، فإن هذا العدد الهائل من المبادرات لم يمنع ما شهدته أوروبا من صعودٍ غير مسبوق في معدل الرُّهاب الإسلامي. ولئن نصَّت الشراكة الأورومتوسطية على بعض القواعد العامة، فإنها لم تضع مجموعة مشتركة ومميزة من المعايير المقبولة. ولذا، لم تتحقق طموحات السَّلة الثالثة للشراكة الأورومتوسطية بصدد العلاقات الاجتماعية والثقافية؛ مما حَدا برومانو برودي، رئيس المفوضية آنذاك، إلى تشكيل "مجموعة من الحكماء من أجل إقامة حوار الثقافات في المتوسط" عام 2003، وقد كنت أحد أعضاء هذه المجموعة، وكان الغرض منها الخروج ببعض الأفكار الجديدة للنهوض بالتفاهم المشترك، وقد تمخَّض عنها تأسيس "مؤسسة آنا ليند للحوار الثقافي في المتوسط" ومقرها في الإسكندرية، والتي، على كبير نشاطها، لم تستطع منع انتشار الصور السلبية على ضفتي المتوسط، مما عكَّر صفو الشراكة الأورومتوسطية برمَّتها.

أمَّا بالنسبة للسَّلة الأمنية، فإن **الميثاق الأورومتوسطي للسلم والأمن**، الذي كان من المفترض أن يكون "**ممارسةً للدبلوماسية الاستباقية**"(3) و"تدبيرًا

(1) Bin, Alberto (ed.), *Cooperation and Security in the Mediterranean: Prospects after Barcelona*, (Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2006).

(2) Mona, Yacoubian: "Promoting Middle Easter Democracy: European Initiative", Special Report, 127, **US Institute of Peace**, October 2004, p. 7.

(3) Xenakis, D. *The Politics of Order-Building in Europe and the Mediterranean*, (Themata Policy and Defense, Athens, 2004), p. 123.

لبناء الثقة"، لم يوقَّع، وهذا يلخِّص إخفاق المؤتمر الوزاري الثاني للمتوسط الذي انعقد في مالطا من 15 إلى 16 من إبريل/نيسان 1997(1)، فكما هو معلوم، كان الهدف من مؤتمر مالطا التصديق على "الميثاق الأورومتوسطي"، ولكن لم يتحقق أي نجاح في هذا الاتجاه، لعدم وجود لغة مشتركة، ولاختلاف الرؤى وترتيب الأولويات.

أضفْ إلى ذلك أن أيًّا من الصراعات المعلَّقة في المتوسط لم تُحسم، بل على النقيض من ذلك، فقد تنكبت عملية السلام الطريق. فلا تزال قبرص مقسَّمة إلى جزأين، ولم يُبتَّ في قضية الصحراء الغربية. وفي عام 2006، كان لبنان مسرحًا لصراع جديد بين إسرائيل وحزب الله، آثر الاتحاد الأوروبي عدم التدخل فيه. وبعد عامين، شنَّت إسرائيل عملية "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة التي استمرت قرابة شهر، استحالت بعدها البِنى التحتية والمنشآت التي موَّلها الاتحاد الأوروبي إلى أنقاض. ومع أن الاتحاد الأوروبي لم يُخفِ امتعاضه، فإنه لم يكن لديه الجرأة، ولا الوسائل، ولا حتى الإرادة الكافية، للمشاركة في حلِّ المشاكل بالطرق الدبلوماسية. ولذا ظلت سياسته تنحصر في دور "القاسم المشترك الأدنى"؛ إذ كان مكبَّلاً بالسياسة الأمنية المشتركة والخارجية التي اتسمت بالتردُّد، علاوة على تضارب آراء الدول الأعضاء واختلاف أولوياتهم.

وعلى صعيد الإصلاح السياسي، كانت نتائج الشراكة الأورومتوسطية مخيبة للآمال، على الرغم من بيان استراتيجية الأمن الأوروبي عام 2003 الذي شدَّد على ارتباط الأمن الداخلي بالخارجي، وأكَّد أن "أفضل حماية لأمننا عالمٌ يضم دولاً ديمقراطية محكومة بكفاءة"، وهذا سيتحقق من خلال عملية لنقل تجربة الاتحاد الأوروبي في تطبيق الديمقراطية والتنمية والتكامل. كما شدَّد روبرتو أليبوني على المنطق الذي تقوم عليه استراتيجية الأمن الأوروبي: "إذا تمكنَّا من دعم الحوكمة الجيدة في الدول المجاورة؛ أي: إذا كان من الممكن مساعدتها حتى تصير دولاً ديمقراطية ومزدهرة ومتعاونة دوليًّا، فسيكون من السهل عندئذ التوصل إلى حلِّ

(1) Calleya, Stephen: "The Euro-Mediterranean Process after Malta: What Prospects?", **Mediterranean Politics**, Vol. 2, Autumn, 1997, pp. 1-22.

لأزمات المنطقة، والسيطرة بفعالية على العوامل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وما تلقي به من ظلال على المنطقة، وهو ما سيسهِّل على الاتحاد الأوروبي حفظ استقرار أراضيه"[1].

إلا أنَّ ما وقع من أحداث على أرض الواقع، فيما بعد، تجلى، للأسف، عن هشاشة هذه الأحلام صعبة التحقيق؛ ذلك أن دول جنوب المتوسط لم تشترك بجدية في الأمن التعاوني، ولا في أي إصلاحات معتبرة، ولا في التماسك الإقليمي؛ فلم يوقف الاتحاد الأوروبي تعامله مع الأنظمة التسلُّطية، ولم تُطبَّق الشروط السياسية التي تشكِّل جزءًا لا يتجزأ من اتفاقيات الشراكة، بل لقد ذهب بعض القادة الأوروبيين إلى ما هو أبعد، فأثنوا على التقدم الذي أحرزه بعض الأنظمة العربية في هذا المجال، كنظام ابن علي في تونس. وقد كان ذلك الإخفاق مدعاةً لانتقاد كثير من منظمات المجتمع المدني الشراكة الأورومتوسطية، التي استشعرت أن أصواتها لم تصل بصورة كافية إلى الاتحاد الأوروبي؛ لأنه لم ينفك يحتفظ بعلاقات ودية مع الأنظمة، بل، في بعض الأحيان، مع منظمات المجتمع المدني التي تؤيد حكم الصفوة ولا تتمتع في بلدانها بأية قواعد اجتماعية حقيقية، ولكنها منظمات "توافق الهوى الأوروبي"[2].

كانت هذه التناقضات طُرًّا نتاجًا طبيعيًّا لعملية عامة من "الأَمْنَنة"، أو تغليب البُعد الأمني؛ فقد أدَّى الخوف من صعود أحزاب إسلامية إلى الحُكم عبر انتخابات نزيهة إلى تغير الأولويات الأوروبية من النهوض بالديمقراطية إلى ضمان "استقرار" الأنظمة الصديقة. ولذا، فقد استغلت هذه الأنظمة مخاوفها بالتظاهر بأن تلك الأنظمة هي الحصون المنيعة التي ستواجه الإرهاب الدولي، والحرَّاس الذين سيوصدون الأبواب أمام المهاجرين غير الشرعيين، أو أنهم هم جالبو الأمن، ولا سيما أنهم منخرطون في "إصلاحات تجميلية" تغطي سوءة قبضتهم الديكتاتورية.

---

(1) Aliboni, Roberto; Saaf, Abdallah: "Human Security: A New Perspective for Euro-Mediterranean Cooperation", **10 Papers for Barcelona 2010, ISS and IEMED**, February 2010, p. 12.

(2) Fioramonti, L: "Promoting Human Rights and Democracy: A New Paradigm for the European Union" in Joel Peter (ed.) *the EU and the Arab Spring*, (Lexington Press, U.K, 2012), p. 28.

وبعد سنة 2000، بات من الواضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أن استراتيجية "الأمن التعاوني" الأولى تحوَّلت إلى "سياسات تعاون أمني". وقد بدت أولى علامات هذا التحول إبَّان الأزمة الجزائرية من 1992 إلى 1999، ثم لاحت للناظرين بعد الهجمات الإرهابية في 11 من سبتمبر/أيلول 2001، والعدوان الأميركي على العراق في 2003، وبعد الانتخابات المصرية عام 2005، التي حصد فيها الإخوان المسلمون 88 مقعدًا من أصل 454؛ فضلاً عن الظهور القوي لحزب الله اللبناني في الانتخابات العامة عام 2006. ثم تجلَّت، كالشمس في رائعة النهار، في ردِّ فعل الاتحاد الأوروبي إزاء انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية سنة 2006؛ إذ عاد الخوف المتأصل من البديل "الإسلامي" ليطغى على حتمية تحقيق الديمقراطية. فقد تفاجأ الاتحاد الأوروبي باكتساح الإسلاميين من خلال العمليات الديمقراطية، مما دفعه للتراجع عن موقفه والتخلي عن تأكيده على وجوب بسط الديمقراطية.

ومع زيادة الهجرة غير الشرعية، خصَّص الاتحاد الأوروبي المزيد من الوقت والموارد للتفاوض بشأن اتفاقيات إعادة القبول، للتحكم في حركة المهاجرين، وفي تصدير الضوابط المفروضة على الحدود إلى الشركاء من منطقة المتوسط والاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذها؛ مما جاء على حساب النهوض بسيادة القانون. وباختصار، فقد حلَّ بناءُ الرقابة أو بناء النظام محل مأزق بناء المنطقة وبناء الشراكة في المتوسط، كما أصبحت ضرورة وجود شركاء مستقرين وخاضعين لسيطرة محكمة تتعارض معمُثَل الاتحاد الأوروبي التي تنادي بوجود "شركاء تحت حكم كفء".

لم يقلِّل ستيفن كاليبا، في كتابه الشهير[1]، من شأن الحاجة لمواجهة التهديدات الحقيقية كتهريب المخدرات والبشر، وانتشار الأسلحة النووية والشبكات الإرهابية، أو الصراعات طويلة الأمد والمعكِّرة للصفو، كالصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أنه شدَّد على ضرورة تناول الخَلل في التوازن الاقتصادي، والتفاوتات في المنطقة، والعيوب التعليمية والتدريبية، واتساع الرقعة

---

(1) Calleya, S: *Security Challenges in the Euro-MED Area in the 21st Century*, (Routledge, London, 2013), p. 184.

الحضرية دون رقابة، وقلّة الوظائف، وغياب التكامل الإقليمي، ومـا إلى ذلـك، واستطرد، معلنًا عن قناعاته بأن "...على سكان المتوسط أن يعوا أنهم لا يتقاسمون تاريخًا مشتركًا فحسب، بل يتقاسمون مصيرًا مشتركًا أيضًا... وهذا لم يتحقق حتى يومنا هذا"[1].

وقد كشفت هذه القضايا، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الثقافي، عن عدم كفاءة البلدان العربية وغيابها. ولم يخض الاتحاد الأوروبي، بلا شك، التحدي أيضًا؛ فبعد أن استحوذت القضية الأمنية على الشراكة الأورومتوسطية، فقدت الدافع وباتت بلا تأثير.

وكما قيل: "لا يتحمَّل المرء ما لا يطيق"، ولهذا، فقد كان الصراع بين السياسات الأوروبية التي تدفعها القيمة وسياسات الدول الأعضاء التي تحركها المصلحة يُسوِّغ ما كان يبدو إخفاقًا للاتحاد الأوروبي، فليس لدى الاتحاد الأوروبي، في نهاية المطاف، ما للدول الأعضاء من سيادة. ولا غرو أن الاتحاد الأوروبي يوصف دائمًا بأنه "القوة الناعمة" أو القوة المعيارية" أو "القوة الهادئة" أو "القوة المدنية"[2]؛ إذ إنه يحقق أهدافه من خلال الإقناع والشراكة وتعدد الأطراف إلا أن هذه المبادئ السامية لا تؤثر بالضرورة على نهج الدول الأعضاء القائم على المصلحة المباشرة عند تناول السياسات الخارجية.

2. سياسة الجوار الأوروبية (ENP) من 2004 إلى 2014

في مطلع سنة 2000، كانت مفاوضات التوسُّع الخامس تمضي قدمًا، لضم عشرة بلدان، ثمانية منها في وسط أوروبا وشرقيها، إلى جانب جزيرتين في المتوسط، هما: قبرص ومالطا. وكان هذا التوسُّع هو الأكبر على الإطلاق، ولا سيما إذا أضفنا البلدين اللذين انضمَّا في التوسع السادس، رومانيا وبلغاريا، والتوسع السابع الذي ضمَّ كرواتيا عام 2013، فقد أضاف الاتحاد الأوروبي إلى

(1) Calleya, S: *Security Challenges in the Euro-MED Area in the 21st Century*, p. 161.

(2) Ünver, A.N: *Euro-MED Partnership and the Broader Middle East and North Africa Initiative: Competing or Complementary Initiatives?* (University Press of America, New York, 2011), p. 10.

سكانه إثر التوسُّع الأخير أكثر من 103 ملايين، ليصل عدد سكانه إلى 500 مليون نسمة، كما أُضيف إلى لغاته الاثنتي عشرة مثلُها، ليصل عدد لغاته إلى 24 لغة متباينة، كما زادت رقعة أراضيه بنسبة 42%، وامتدت حدوده على اليابسة مسافة 6700 كيلومتر. وبات شغل الاتحاد الأوروبي الشاغل من 2003 إلى 2004، سُبل حماية حدوده الخارجية من الجيران الجدد، التي كان من المفترض أن تبينها سياسة الجوار الأوروبية.

وقد أوضح رومانو برودي، رئيس المفوضية في ديسمبر/كانون الأول 2002، في محاضرة ألقاها على طلابي في جامعة لوفان، الفلسفة الأساسية للمبادرة الجديدة؛ إذ أبرز عنصرين رئيسيين: "حلقة من الأصدقاء" و"لا مساس بالمؤسسات". وقد شُرِح هذان العنصران بالتفصيل في وثيقة المفوضية الصادرة في 11 من مارس/آذار 2003، تحت عنوان "أوروبا الأوسع: إطارٌ جديدٌ للعلاقات مع جيراننا من الشرق والجنوب"[1]، وفي "استراتيجية الأمن الأوروبية" بتاريخ 12 من ديسمبر/كانون الأول 2003[2].

وتعني المفوضة بعبارة "حلقة من الأصدقاء"، سياسة "الحاجز الجيد" التي كان هدفها الرئيسي النهوض بحُسن الجوار بين الدول المزدهرة والمحكومة بكفاءة. ويوفر الاتحاد الأوروبي، لهذا الغرض، العون المالي، والخبرة الفنية، والدعم السياسي، على أن تُكافأ البلدان ذات الأداء الجيد بدخول السوق الواحدة دخولاً ميسرًا؛ أي: إنها ستحصل على كل ما تريد، ولكنها لن تشارك في "عملية اتخاذ القرار المؤسسي". وهذا يعني أنه من الممكن، حسبما ترى أولا هولم: "إقامة حوار عبر الحاجز، ولكن الحاجز سيبقى موجودًا على الدوام"[3].

(1) COM/2003/0104 final

(2) Communication to the Council: "A Secure Europe in a Better world", (Brussels, European Commission, 2004).
Vasconcelos, Alvaro (ed.) **"The European Security Strategy 2003-2008: Building on Common Interests"**, ISS Report, (Institute for Security Studies, Paris, 2009).

(3) Holm, Ulla: "EU's Neighborhood Policy: a Question of Space and Security", **Danish Institute of International studies**, No. 22, 2005, p. 17.

إن سياسة الجوار الأوروبية، كالشراكة الأورومتوسطية، يحرِّكها العرض، فهي رَدُّ الفعل الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي على ما طرأ من تغيرات على المشهد الجيوسياسي في أوروبا؛ أي: إنها ليست سياسة مع الجيران بقدر كونها سياسة أوروبية من أجل الجيران، فالاتحاد الأوروبي يتعهد بنقل قيمه للجيران، ومن ثم فهي "سياسة من الداخل للخارج" تهدف إلى منع انتقال عدم الاستقرار والمخاطر من الخارج (المخاطر من الخارج إلى الداخل). "يعرِّف الاتحاد الأوروبي نفسه بأنه مسؤول عن الاستقرار الداخلي في الاتحاد الأوروبي والاستقرار الخارجي في دول الجوار"[1]؛ ومن ثَمَّ، فإن المسؤولية والارتباط والتعايش الاجتماعي بمثابة أحجار الزاوية في هذه السياسة الجديدة. وكما أشار كل من إيمرسون ونوتشيفا: "أَقْبِل طوعًا لا كرهًا"[2].

فهل تصادف نشر وثيقة سياسة الجوار الأوروبية في مارس/آذار 2003؛ أي في نفس الشهر الذي وقع فيه الغزو الأميركي على العراق؟ مع أنه لم يكن مقصودًا أن تأتي سياسة الجوار الأوروبية ردَّ فعل أوروبي على "الدبلوماسية الأميركية باستخدام القوة"، فلا شك أن الاتحاد الأوروبي كان يحاول أن ينأى بنفسه عن الخطاب الثقافي لهنتينجتون، و"نظرية الفوضى الخلاقة" التي شيَّد أركانها المحافظون الجدد، والمفاهيم الخطيرة من نحو "الخير في مواجهة الشر" أو "الحرب على الإرهاب"، التي ما كانت تُفهم في الكثير من البلدان الإسلامية إلا على أنها حرب صليبية جديدة شنَّها الغرب على دينهم. وهنا استشعر الاتحاد الأوروبي، الذي كان منقسمًا حول مسألة الغزو الأميركي على العراق، أن من الأهمية بمكان توضيح رؤيته الخاصة عن الأمن، وعليه، فلم يكن من الغريب أن يَنشُر مستندين مهمين في عامي 2003 و2004، هما: "تعضيد علاقات الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي" عام 2003، و"التقرير المؤقت بشأن الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع المتوسط والشرق الأوسط" 2004. وهذان المستندان يؤكدان أهمية

(1) Holm, Ulla: "EU's Neighborhood Policy: a Question of Space and Security", op, cit, p. 18.

(2) Emerson, M; Noutcheva, G: "From Barcelona Process to Neighborhood Policy", in **CEPS Working Document**, No. 220, March 2005, p. 20.

الحفاظ على أسلوب القوة الناعمة الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي، بخلاف القوة الخشنة، وعلى النهوض بتعدُّدية الأطراف، بعكس سياسة الطرف الواحد الأميركية، وعلى ضرورة وجود استراتيجية سياسية خارجية شاملة، والأهم من ذلك، على الالتزام بالإصلاح الديمقراطي. وفي نفس هذه الفترة، تبنَّت الولايات المتحدة الأميركية "مبادرة الشرق الأوسط الأوسع، التي طرحتها الولايات المتحدة الأميركية" 2004[1]، وأعلنت مجموعة الثمانية عن "الشراكة من أجل التنمية ومستقبل مشترك" في يونيو/حزيران 2004.

إن كثرة المبادرات من بعد الغزو العراقي عام 2003، والتوسع الأوروبي الخامس في مايو/أيار 2004 ما هما إلا آية على مدى الإجماع الأوروبي الأطلسي المشترك على النقطتين التاليتين:

- **أن الأنظمة التسلُّطية في العالم العربي هي المشكلة وليست الحل لعدم الاستقرار.**
- **أن من مصلحة الغرب التركيز على الإصلاح وعلى منظمات المجتمع المدني باعتبارهما "عاملَيْن فاعلَيْن في مجال التغيير".**

إلا أن فلسفة سياسة الجوار الأوروبية وأسلوبها بأكمله يتعارضان مع نوايا الإصلاح التدريجي المعلنة من القاعدة إلى القمة. وبالفعل، فإن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة حكومية دولية تستند إلى علاقة المركز بالأطراف ونمط المحور والفروع في العلاقات الثنائية[2] وعمادها الأساسي "خطة العمل" التي تبرزها كل دولة مجاورة وتناقشها مع المسؤولين الأوروبيين. وتنطوي خطة العمل على الملكية المشتركة التي تقوم عليها فكرة أن كل دولة شريكة (الجار) تسهم، مع الاتحاد الأوروبي، في وضع سياسة الإصلاح وتنفيذها. غير أن مفهوم "الملكية المشتركة"

(1) للاطلاع على التقييم النقدي للمبادرة الأميركية، انظر:
Khader, Bichara: "Le Grand Moyen Orient: Télé-évangélisme ou Destinée Manifeste", in Bichara Khader *Le Monde Arabe expliqué à l'Europe*, (L'Harmattan, Paris, 2009).

(2) Aliboni, Roberto; Saaf, Abdallah: "Human Security: A New Perspective for Euro-Mediterranean Cooperation", op. cit., p. 21.

إن هو إلا محض حبر على ورق؛ إذ إن الاتحاد الأوروبي نفسه، في التحليل النهائي، هو الذي يضع "المؤشرات" التي يتحدد بمقتضاها ما سيُنفَّذ من أعمال. أضف إلى ذلك أن ثمة إشكالية في مفهوم "القيم المشتركة"؛ لأن الاتحاد الأوروبي هو الذي "يحدِّد القيم".

تعد مبادئ التمييز والمشروطية الإيجابية جزءًا لا يتجزأ من خطة العمل. ويُقصد بالتمييز أن التقدم الذي يحققه بعض الجيران قد يجعل منهم أصدقاء متحابين، بينما يظل غيرهم مجرد "الغير". ويُسمَّى هذا النمط من التفاعل "الهندسة المتغيرة"[1]؛ إذ لا تصلح سياسة الجوار الأوروبية للجميع، بل هي إطار عمل متنوع وفقًا لوضع كل بلد من البلدان المجاورة على حدة.

فالتمييز الأول بين الجيران هو تمييز جغرافي؛ فبينما تربط الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الشرق، أوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا، علاقات تقوم على "اتفاقيات الشراكة والتعاون"، فإنه تربطه بجيرانه في الجنوب علاقات تقوم على "اتفاقيات شراكة"، ويكمن الاختلاف بين النوعين من الاتفاقيات الثنائية في "الأسس القانونية والإطار المؤسسي وأهداف الشراكة"[2] ضمن أشياء أخرى. وهذا التمييز ينطبق أيضًا على علاقة الاتحاد الأوروبي بجيرانه الثلاثة في منطقة القوقاز، أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، الذين تربطه بهم علاقة أقل وثاقة، وأيضًا مع جيرانه في جنوبي المتوسط، المغرب والجزائر وتونس وليبيا[3]، وجيرانه في شرقي المتوسط، الأردن وسوريا ولبنان ومصر والأراضي الفلسطينية وإسرائيل[4].

---

(1) Van Elsuwege, Peter: "Variable Geometry in the European Neighborhood Policy: the Principle of Differentiation and its Consequences" in Erwan Lannon (ed.) *The European Neighborhood Policy's challenges*, (Peter Lang, Bruxelles, 2012), pp. 59-84.

(2) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر:
Van Elsuwege, Peter: "Variable Geometry in the European Neighborhood Policy: the Principle of Differentiation and its Consequences", pp. 60-61.

(3) تشتمل الاتفاقيات مع دول المغرب العربي على نصوص أكثر تفصيلاً بشأن التعاون في مجال العمالة.

(4) تتمتع إسرائيل بعلاقة موطدة، ومُنحت الأردن "مركزًا متقدمًا".

والتمييز الثاني يختص بالطموحات النهائية، فقد كان من الواضح أن بلدان أوروبا الشرقية، أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا، ودول منطقة القوقاز، أرمينيا وجورجيا، وبقدر أقل، أذربيجان، لم تُخفِ رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أمَّا في الناحية الجنوبية، فلم يعد ثمة محفز للانضمام للاتحاد الأوروبي.

والتمييز الثالث هو تمييز زمني، فبالفعل ثمة فارق زمني في تبني خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية:

جدول يُبيِّن الترتيب الزمني لتبني خطط العمل

شريك في سياسة الجوار الأوروبية	تقرير البلد	اتفاقية بشأن خطة العمل	تاريخ اعتمادها من قبل الاتحاد الأوروبي	اعتمادها من الجانبين
أوكرانيا	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/2/21
مولدافيا	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/2/22
إسرائيل	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/4/11
فلسطين	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/5/4
الأردن	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/6/2
تونس	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/7/4
المغرب	مايو/أيار 2004	نهاية 2004	2005/2/21	2005/7/27
أرمينيا	مارس/آذار 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14
أذربيجان	مارس/آذار 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14
جورجيا	مارس/آذار 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14
لبنان	مارس/آذار 2005	خريف 2006	2006/11/13	2007/1/19
مصر	مارس/آذار 2005	ربيع 2007	2007/3/5	2007/3/6
الجزائر	–	–	–	–
روسيا البيضاء	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–
سوريا	–	–	–	–

يُقصد بالمشروطية الإيجابية مكافأة الجار إذا كان أداؤه جيدًا وحقّق تقدمًا في التوصل إلى معايير الإصلاح[1]. فربما تكون المكافأة "مركزًا متقدمًا" أو "شراكة متميزة" أو "علاقة موطدة". ومن ثم، فقد كوفئ الأردن والمغرب[2] بتخصيص مركز متقدم لكل من البلدين. كما أُبرمت اتفاقية علمية وفنية بين كل من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل سنة 2007[3]، وأُثيرت مسألة "علاقة محسنة" عشية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر 2008، ثم توقفت لفترة؛ إذ لم يكن الوقت ملائمًا، ثم حُسمت في النهاية تحت غطاء "علاقة موطدة". أمَّا البلدان المخالفة، كسوريا، أو الرافضة كالجزائر، فلا تُكافأ بالدعم المالي الزائد ولا الحوار السياسي. ومن ثم، فقد خُصِّص لتونس في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 300 مليون يورو للفترة من 2007 إلى 2010، بينما لم يخصص للُبنان سوى 187 مليون يورو، و130 مليون يورو لسوريا، و8 ملايين يورو لليبيا، أمَّا مصر فقد خُصص لها 558 مليون يورو، والسلطة الفلسطينية 632 مليون يورو، والمغرب 654 مليون يورو. و لم تُمنح الجزائر سوى 220 مليون يورو. غير أن الجزائر تعد حالة استثنائية؛ إذ إنها مُصدِّرة للنفط والغاز.

وبما أن مبدأ المشروطية يقوم على "صورة التنافس الذي يشارك فيه جميع المتسابقين"، فإن الدول المتجاورة تتنافس فيما بينها أيها ستنجح في عرض صورة المصْلِح، حتى لو كان هذا الإصلاح سطحيًّا أو محدودًا أو ربما تجميليًّا. وهنا تكمن

(1) انظر:

Maresceau, Marc, Lannon, Erwan (eds.) *The EU's Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis*, (Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2001).

(2) عن وضع المغرب المتقدم، انظر:

Jaidi, Larbi: "Le Statut avancé: Maroc-Union Européenne", in Erwan Lannon (ed.) *The European Neighbourhood Policy's Challenges*, pp. 249-282.

Institut Européende la Méditerranée: "Le Maroc et l'UE: Vers Un Statut Avancé Dans L'AssociationEuro-MED", **Papers Presented to the Conference Held in Barcelone**, IEMED, 1-2 March 2007, p. 207.

(3) "Agreement on Scientific and Technical Cooperation between the European Community and the State of Israel", (OJ L, 220, 25 August 2007), p. 5.

المشكلة في سياسة الجوار الأوروبية؛ إذ إن الكثير من الجيران من الشرق والجنوب "لا يرغبون في سداد ثمن الالتزام بنموذج الحَوْكَمَة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي"[1]. وبالفعل، فمن الصعوبة بمكان أن تتخلى الأنظمة التسلطية طواعية عن سلطتها، أو حتى أن توافق على تقاسمها، وأن تكفل سيادة القانون بصدق، فإن الإصلاح السياسي الحقيقي، في نظر هؤلاء، لا يعني إلا انتحار الأنظمة القمعية سياسيًّا، ولهذا تعدُّ سياسة الجوار الأوروبية متناقضة؛ إذ كيف يُسهم الاتحاد الأوروبي في التحول الديمقراطي للأنظمة الديكتاتورية بمحض إرادتها؟[2]

ثم وقعت الهجمات الإرهابية في مدريد عام 2004، وفي لندن عام 2005، وزادت تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، ليتصدَّر بعدها النموذج الأمني مرة أخرى مقدمة الأولويات. ولم يعد ثمة حافز للضغط من أجل الإصلاح، فقد طغى مفهوم "الحَوْكَمَة" على مفهوم "الإصلاح الديمقراطي" لتفادي مواجهة الأنظمة العربية المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن الأنظمة نفسها استطاعت بدهاء أن تقوم بـ "إصلاحات" غير مهمة، في استجابة ضعيفة للطلبات الأوروبية؛ فأقام البعض "منظمته الخاصة للدفاع عن حقوق الإنسان" وضمَّ إليها بعض منظمات المجتمع المدني، التي لم تنتقد التوزيع الثابت للسلطة، كبعض اتحادات العمال أو الغرف التجارية، أو المنظمات غير المستقلة ماليًّا، كالمنظمات الخدمية غير الحكومية، فيما كانت المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع، إسلامية كانت أم ليبرالية أم غير ذلك، تواجه القمع الشديد.

واضح أن الاتحاد الأوروبي واصل أعماله كالمعتاد مع جيرانه، مُتَنَكِّبًا سبيل النهوض بالديمقراطية ومُتَّجِهًا إلى الأمن. إلا أن الاتحاد الأوروبي نفسه لم يكن راضيًا عن أدائه؛ ففي وثيقة أصدرها سنة 2005[3]، انتقد الاتحاد الأوروبي تقديم

(1) Van Elsuwege, Peter: "Variable geometry in the European Neighborhood Policy: the Principle of Differentiation and its Consequences", p. 64.

(2) انظر:

Youngs, Richard: "Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform?", **Carnegie papers**, No. 45, June 2004.

(3) European Commission: "Tenth Anniversary of the Euro-Mediterranean Partnership: A Work Programme for the Next Five Years", (139 final), Brussels, 2005.

الأمن على الإصلاح؛ فقد كان الاتحاد الأوروبي، في حقيقة الأمر، في حيرة من أمره، فقيمه تدعوه للضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، فيما تدفعه مصالحه المباشرة للحفاظ على علاقاته الودية مع الحكومات الأوتوقراطية. ولم يزل الاتحاد الأوروبي حبيس هذا المأزق الحَرِج حتى قيام الربيع العربي؛ إذ باتت سياسته مشوبة بالتفكك. ومن هنا، فبينما كان يضغط على سوريا لإنهاء "احتلالها للبنان" عام 2005، كان يُعزِّز من علاقاته مع إسرائيل، التي يعود احتلالها للأراضي العربية إلى 1967، وعاقب حماس على فوزها في الانتخابات الفلسطينية سنة 2006 بفرض 3 شروط، لم يفرضها قطُّ من قبل على إسرائيل، كما وضع أصابعه في آذانه لئلاَّ يسمع من الأصوات ما لم يعتد سماعه من قبل، كأصوات منظمات المجتمع المدني الإسلامية[1].

كانت نتائج سياسة الجوار الأوروبية مخيبة للآمال، لما تنطوي عليه من تناقضات عديدة؛ فقد أخفقت في إحداث أي تغيير ذي بال، سواء داخليًّا أم إقليميًّا. وباتت شعبية الاتحاد الأوروبي على المحك بسبب التمييز في معاملة جيرانه من الشرق والجنوب، وبين البلدان داخل كل إقليم، وبسبب "عرضه لصورة أوروبا المحصنة"[2].

وبحلول سنة 2007، انتاب الاتحاد الأوروبي حالة من القلق الشديد؛ فرد فعل الاتحاد الأوروبي الناعم على الحرب حين ساوى بين إسرائيل وحزب الله في

(1) انظر:

Kausch, Kristina: "Europe's Engagement with Moderate Islamists", in Michael Emerson, Kristina Kausch, Richard Youngs (eds.) *Islamist Radicalization: The Challenge for Euro-Mediterranean Relations*, (Center for European Foreign Policy Studies and FRIDE, Madrid, 2009), pp. 129-150.

Mikheldize, N., Toccli, N: "How Can Europe Engage with Islamist Movements?", in Michael Emerson, Kristina Kausch, Richard Youngs (eds.) *Islamist Radicalization: The Challenge for Euro-Mediterranean Relations*, (Center for European Foreign Policy Studies and FRIDE, Madrid, 2009), pp. 152-169.

(2) Soler, Eduard; Villup, Elina: "Reviewing the Neighbourhood Policy: A Weak Response to Fast Changing Realities" in **Notes internationals**, Cidop, Barcelona, No. 36, June 2011, p. 2.

لبنان، في يوليو/تموز 2006، أثّر تأثيرًا سلبيًّا على مصداقيته في المنطقة. كما تعارض ما قدَّم من دعم للسلطة الفلسطينية على حساب حماس، التي سيطرت على قطاع غزة عام 2007، مع ما ينتهج تجاه فلسطين من سياسة تهدف إلى تقديم المعونة، ومع غايته في النهوض بالديمقراطية. وقد بات من الواضح إحباط العرب الفكري والشعبي من الاتحاد الأوروبي وبدأ يسود شعور بأن الاتحاد الأوروبي لم يزل متوانيًا عن القيام بدوره ولا يُعوَّل عليه.

وبات من الضروري إحراز قفزة للأمام لإضافة عنصر جوهري لشراكة الجوار الأوروبية، وتحقيق أقصى قدر من التماسك بين الشركاء في الجنوب، وتفادي قيام المزيد من الخطوط الفاصلة بين الجيرة الحسنة والجيرة السيئة، وأخيرًا لوضع قيم مشتركة. ولذا فقد أدرك مجلس الاتحاد الأوروبي، في تقرير إنجازات رئاسة المجلس، من 18 إلى 19 من يونيو/حزيران 2007، ضرورة توطيد سياسة الجوار الأوروبية[1].

3. الاتحاد من أجل المتوسط UFM من 2007 إلى 2014[2]

بينما كان الاتحاد الأوروبي يُنفِّذ سياستَيْه، الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، وقد طفقت المبادرات دون الإقليمية تتلمَّس طريقها اللاَّحب، باغت نيكولاس ساركوزي، مرشح الرئاسة الفرنسي الجميع، بإعلانه عن المبادرة الفرنسية الجديدة، في فبراير/شباط 2007، التي تُسمَّى "اتحاد المتوسط".

وكما سنرى لاحقًا، شيئًا فشيئًا اتخذت الفكرة الفرنسية صبغة "أوروبية"؛ بسبب المجلس الأوروبي في مارس/آذار 2008، حينما صدَّق على المبادرة بعد إجراء العديد من التعديلات؛ مما مهَّد لتنظيم القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط التي انعقدت في باريس في 13 من يوليو/تموز 2008. وبعد شهور قليلة، اتفق وزراء خارجية 43 دولة مشاركة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، في مارسيليا على برنامج عمل، وأُقيمت الأمانة العامة في برشلونة سنة 2009.

(1) Council of the European Union: "Strengthening the European Neighbourhood Policy" Presidency Progress Report, Brussels, 18-19 June 2007.

(2) Khader, B: *L'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone*, op. cit., pp. 173-232.

بعث نيكولاس ساركوزي فكرة "اتحاد المتوسط"، في كلمته التي ألقاها في تولون، في 7 من فبراير/شباط 2007، إبَّان حملته الانتخابية الرئاسية. ومع أنه تحدث بلغة شعرية وأسلوب وردي، فقد كان مضمون الخطاب صريحًا خِلوًّا من التحمل إلى حدٍّ ما، وحسبنا اقتباس بضع مقتطفات منه لنفهم المنطق الذي تقوم عليه مبادرته:

- "إن الحوار الأورومتوسطي، كما تخيلناه منذ 12 عامًا مضى، لم يؤتِ ثماره بعد".
- يجب أن تُقرِّر بلدان المتوسط "مصيرها بأيديها".
- اتخذت فرنسا المبادرة "مع إيطاليا وإسبانيا، وإيطاليا واليونان" (أُغفِلَت مالطا) لتدشين "الاتحاد المتوسطي" الذي "سيعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي".
- سيتيح اتحاد المتوسط دورًا بارزًا لتركيا "التي لم تجد مكانًا في الاتحاد الأوروبي؛ لأنها ليست دولة أوروبية".
- سيساعدنا اتحاد المتوسط في "إعادة التفكير في ما كنَّا نسمِّيه يومًا: سياسة فرنسا تجاه العرب".

كانت الرسالة الأولى واضحة: أخفقت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، وأن تركيا ليس لها مكان في أوروبا، وأن سياسة فرنسا تجاه العرب باتت شيئًا من الماضي.

ويعرض الجزء الثاني من الخطاب رسالة اتحاد المتوسط المقترح وأهدافه، وهي سياسات انتقائية للهجرة، والتنمية المشتركة وحماية البيئة وتنظيم التجارة الحرة، وإدارة المياه والطاقة المتجددة والتعليم.

أثار الخطاب قدرًا هائلاً من السخط، ولاقى انتقادًا شديدًا؛ فقد شعر الاتحاد الأوروبي بالإهانة وبتعرضه للانتقاد الشديد، كما أصاب الخطاب تركيا بالإحباط، وإسبانيا وإيطاليا بالذهول، بسبب عدم استشارتهما، وانزعجت ألمانيا مما كان يبدو "انفراد فرنسا بالقيادة"، واندهش العرب من "تزاحم" المبادرات الأوروبية "في سبيل إرضائهم".

وبعد انتخاب ساركوزي رئيسًا لفرنسا، في مايو/أيار 2007، ظل مُتَمسِّكًا بمشروعه. وقد طَمْأَنَ الجماعة الأوروبية، في كلمة ألقاها في طنجة في 23 من أكتوبر/تشرين الأول 2007، أن سياساتها تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن ينبغي الانتقال "إلى مستوى آخر"، وأضاف أن مشروعه، اتحاد المتوسط، سيصبح "تجربة أصلية وفريدة" بوصفه "أكبر حاضن للتنمية المشتركة في العالم"؛ إذ إنه "ليس مشروع اتحاد" بل "اتحاد مشاريع" يقوم على الملكية المشتركة والمساواة.

وللتعرُّف على أسباب مبادرة ساركوزي، يعرض تقرير ابن سينا في 23 من إبريل/نيسان 2007 بعض الأدلة المفيدة. يقدم هذا التقرير، الذي كتبه بعض المثقفين والدبلوماسيين السابقين، تحليلاً من ثلاثة مناح:

- تهميش منطقة المتوسط في الاقتصاد العالمي.
- عدم كفاية سياسات الاتحاد الأوروبي التي تُعنى بمنطقة المتوسط.
- أُفول فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط.

والنقطة الأخيرة هي التي أصابت كبد الحقيقة؛ فلقد شعر الفرنسيون، بعد إعادة توحيد ألمانيا وتوسع الاتحاد الأوروبي الخامس ليضم ثمانية بلدان في وسط أوروبا وشرقها، أن فرنسا تفقد وزنها ومنزلتها في البنية المؤسسية الأوروبية وأن دورها في "محميتها الجغرافية الطبيعية"، أي المتوسط، قد توارى في "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط". وفي رأيي أن مبادرة ساركوزي يجب أن تُفهم بوصفها ردَّ فعل لإعادة توحيد ألمانيا ودورها القوي في أوروبا الشرقية. ولهذا، بات محيط اتحاد المتوسط مقتصرًا على الدول الشاطئية بالمتوسط، ومنها دول البلقان.

ردود الفعل على المبادرة الفرنسية

أثارت المبادرة الفرنسية، كما مضى، كمًّا هائلاً من السخط والانتقاد، وشعر الاتحاد الأوروبي إثرها بالإهانة؛ مما دعا رئيس البرلمان الأوروبي، هانز جيرت بوترنج، إلى انتقاد الرئيس ساركوزي؛ لأنه "تجاهل البرلمان الأوروبي". وحذَّرت بينيتا فيريرو والدنر، مفوَّض العلاقات الخارجية، من أن أي مشروع يجب أن "يُدار من قِبل الاتحاد الأوروبي". كما أُصيب كل من إسبانيا وإيطاليا بالذهول لعدم

استشارتهما، وانزعجت ألمانيا بسبب ما كان يبدو "طموحًا فرنسيًّا للحصول على التمويل الألماني"، واعتبرت أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية، أن المبادرة الفرنسية قد تؤدي إلى حدوث انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما لا ترغب في حدوثه.

ذلك، فيما رأى وزير الخارجية التركي أن المبادرة "لا طائل منها"، أمَّا الدول العربية، فقد جاءت المبادرة على حين غفلة منها، فبينما اندهش بعض الدول من أن المشروع بديل عن "سياسة فرنسا تجاه العرب"، دعمته دول أخرى، كتونس، دعمًا فاترًا، وإن كانت تفضِّل أن تُدعَم المجموعة خمسة زائد خمسة. ولئن كان المغرب يركز على المفاوضات حول "الوضع المتقدم"، فقد كان يدعم المشروع، على الرغم من تحذير السفير المغربي في باريس، فتح الله السجلماسي، من أنه إذا كانت أولويات اتحاد المتوسط هي محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وإذا لم يكن هدفه سوى حفظ الأمن الأوروبي، "فإنني لن أستطيع أن أُرَوِّج لهذا المشروع في بلادي"[1]. وأما الجزائر فقد اتسم موقفها بالتردُّد، على أنها انتقدت الموقف المتعالي الفرنسي، ورأى حسني مبارك أن المشروع "مقترح ممتاز جدير بالدراسة"[2]، وهو رأي استحسنته إسرائيل التي رأت الرأي نفسه في دعم المبادرة الفرنسية، ولكن لسبب مختلف "لأنه يتيح لنا فرصة جديدة للنقاش مع الدول التي وجدنا صعوبة في التحدث إليها".

ومع أن ردود الفعل اتسمت في الغالب بالحدَّة، فإن الرئيس ساركوزي لم يعدِل عن موقفه، ولكنه اضطر إلى تخفيف حدَّة الفكرة الأولية. فبينما تناول اعتراضات الاتحاد الأوروبي، أوضح أن المشروع الفرنسي "لا يتعارض مع عملية برشلونة ولا يعد جزءًا منها، بل هو خارج عملية برشلونة". ولتهدئة معارضة إيطاليا وإسبانيا واستباقها، التقى ساركوزي ورومانو برودي، رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك، وخوسيه رودريغيز ثاباتيرو، رئيس الوزراء الإسباني، في روما في 20 من ديسمبر/كانون الأول 2007، ووقَّع دعوة روما، التي نصَّت على أن مشروع اتحاد المتوسط هو "مبادرة مشتركة من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا" ولكن

(1) Quoted by Katrien, Bennhold: "Mediterranean Union: Lofty and Vague", **International Herald Tribune**, 25 October 2007.

(2) Simsek, Ahyan: "Debate over Mediterranean Union Heats up in Europe", **Southern European Times**, 13 August 2007.

تحت تسمية جديدة: الاتحاد من أجل المتوسط. وقد استطاع كل من ساركوزي وبرودي وثاباتيرو أن يُهدِّؤوا المخاوف التركية عندما ذكروا أن مشروع عضويتها ليس له صلة بمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، كما شدَّدوا على "مركزية" عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.

ومع أن بعض العقبات قد أُزيل بالفعل؛ فقد ظلَّ الألمان غاضبين. وكانت نقطة الخلاف بينهم حول عضوية الاتحاد من أجل المتوسط، فلم تكن ألمانيا راضية عن استبعاد الدول غير الشاطئية؛ مما حدا بالرئيس ساركوزي إلى لقاء المستشارة الألمانية في هانوفر في 3 من مارس/آذار 2008، وقد وافق، بناء على طلبها، على أن يكون من حق جميع دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط. كما صادق المجلس الأوروبي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 و14 من مارس/آذار 2008 على المبادرة المجددة: "وافق المجلس الأوروبي على مبدأ قيام اتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ودول المتوسط غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي"؛ وبهذا أصبحت الفكرة الفرنسية "ذات صبغة أوروبية". وقد انعقدت القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط التي تُعرف باسم "اتحاد من أجل المتوسط – عملية برشلونة" في باريس في 13 من يوليو/تموز 2008، وكان أول رئيس لها نيكولا ساركوزي، وتقاسم معه الرئاسة محمد حسني مبارك، الرئيس المصري السابق. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008، التقى وزراء خارجية 43 دولة في مارسيليا للتوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل.

وعلى النقيض تمامًا من الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، فإن الاتحاد من أجل المتوسط هو اتحاد مشاريع، يختلف في بنيته عن "السِّلال الثلاث" التي قدَّمتها الشراكة الأورومتوسطية و"خطط العمل" التي قدَّمتها سياسة الجوار الأوروبية. فهو يهدف إلى تنفيذ ستة مشاريع ذات أولوية يُفترض أن تنهض بالتكامل الإقليمي: الطرق السريعة البرية والبحرية، والحد من التلوث، والطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، والحماية المدنية، والتعاون التجاري والبحث إلا أن الاتحاد من أجل المتوسط لا يختلف عن سابقيه من حيث إنه يضع الدول العربية وإسرائيل في سلة واحدة.

إن المنطق الذي يقوم عليه الاتحاد من أجل المتوسط هو أنه لا يمكن النهوض بالتكامل الإقليمي إلا من خلال المشاريع الإقليمية المفيدة والعملية والملحوظة والمهمة، وتقوم فلسفته العامة على المساواة والملكية والتدرُّج في التغيير، والمسؤولية المشتركة، والشراكة متعددة الأطراف. وشيئًا فشيئًا، استطاع الاتحاد من أجل المتوسط أن يستعيد تعدُّدية الأطراف، التي كانت تفتقدها سياسة الجوار الأوروبية، وإن كانت هذه التعدُّدية تقوم على "علاقات تقليدية بين الدول و لم تكن نموذجًا للعلاقات على غرار المجتمع"(1)، ولهذا استُبعد مبدأ المشروطية الذي كان يمثِّل حجر الزاوية في عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية. ولتفادي التعارض بين الأعضاء، من دون داعٍ، أُهملت الأمور السياسية، على الرغم من أنه كان يبدو من المستحيل تجريد الاتحاد الأوروبي من أهدافه السياسية كليًّا.

وقد اختير السفير الأردني في بلجيكا، السيد أحمد مساعدة، لإدارة الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بوصفه أول أمين عام، فيما اختيرت برشلونة لتستضيف مقر الأمانة العامة. وفي عام 2011، استقال السفير مساعدة من منصبه، ليحلَّ محلَّه يوسف العمراني من المغرب، الذي كان عليه أن يتخلَّى عن منصبه، بعد أن اختارته حكومة ابن كيران ليشغل منصب وزير، وخَلَفه فتح الله السجلماسي، وهو مغربي أيضًا وسفير سابق في باريس.

وقد كانت إسرائيل، كما هو معروف، عضوًا وشريكًا في جميع سياسات المتوسط الأوروبية، مع البلدان العربية. ومن الواضح أيضًا أن الغرض من مشاركة إسرائيل أن تكون وسيلة لتطبيع العلاقات بينها وبين سائر الدول العربية قبل نهاية الصراع. أمَّا ما حدث في واقع الأمر، فكان على النقيض من هذا، فإن السياسات الأورومتوسطية لم تحقق في التوفيق بين الإسرائيليين والعرب فحسب، بل، إن الصراع العربي – الإسرائيلي قد هيمن على جميع السياسات الأوروبية المتوسطية.

ولما كانت إسرائيل تمثِّل جزءًا من الاتحاد من أجل المتوسط، فلا غرو أنها كانت حجر العثرة في هذه السياسة حديثة العهد. وبالفعل، فقد كان الاجتماع

(1) Roberto, Aliboni; Abdallah Saaf: "Human Security: A New Perspective for Euro-Mediterranean Cooperation", op. cit., p. 12.

الأول لوزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد من أجل المتوسط، من 3 إلى 4 من نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على شفا الانهيار بسبب اعتراض إسرائيل على مشاركة جامعة الدول العربية في مكانة مراقب. وعلى الرغم من إزالة العواقب، فقد حصلت إسرائيل على منصب "نائب الأمين العام"، ثم لم تلبث أن شنَّت، بعد شهرين، عدوانها على غزة من ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى يناير/كانون الثاني 2009؛ مما أدَّى إلى تعطُّل الاتحاد من أجل المتوسط لقرابة ستة أشهر.

إن الاتحاد من أجل المتوسط، بسبب طبيعته الحكومية الدولية، قد يقع بسهولة أسيرًا للصراعات بين الأعضاء، ولا سيما الأعضاء من الدول التي لا تزال الصراعات قائمة فيما بينها أو التي لا يوجد بينها علاقات دبلوماسية[1]. ولتفادي الوقوع في هذا المأزق، توافقت الآراء على أن تظل المشاركة في أي مشروع إقليمي "قرارًا سياديًّا" لكل دولة.

ولهذا، فقد وُضِعَت بنية إدارية جديدة برئاسة مشتركة بين الشمال والجنوب، ولكن مَنْ يمثِّل دول البلقان؟ فقد أصبح لدى الاتحاد من أجل المتوسط أمانة عامة تضطلع بأعمالها؛ فضلاً عن أنها نشطة للغاية في برشلونة. كما أعدت دراسات جدوى وانعقدت اجتماعات ومنتديات لا حصر لها بانتظام لمناقشة عدد كبير من القضايا. فخلال عامي 2013 و2014 فقط، نُظِّمت خمسة مؤتمرات وزارية مهمة بشأن النقل والتنمية العمرانية والطاقة ودور المرأة في المجتمع، ودور المجتمع المدني في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في المستقبل، والبيئة والتغير المناخي. ويجب أن يضاف إلى هذا المدى الواسع من الأنشطة، المؤتمرات المقامة بشأن المشاريع، وتعريف المشاريع التجريبية والمنتديات رفيعة المستوى بصدد مختلف القضايا وتصنيفها والنهوض بها.

وكما هو واضح، فقد حقَّقت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، برئاسة الأمين العام النشط، فتح الله السجلماسي، نجاحًا في بعث الحياة في مؤسسة كانت تعاني من بداية غير موفقة.

(1) Senen, F: "Union for the Mediterranean: Challenges and Ambitions", in **IEMED Mediterranean Yearbook**, (Barcelona, 2010), p. 63.

وعلى الرغم مما كان يمر به الاتحاد الأوروبي من أزمة اقتصادية تُعجزه وتحدُّ من موارده، والمشهد السياسي من اضطراب بعد الربيع العربي، كان المشاركون في الاتحاد من أجل المتوسط، لحسن الحظ، يلبسون ثوب التفاؤل ويتسربلون بالعزم والإرادة للمضي قدمًا في تنفيذ المشاريع المحددة تدريجيًّا. وتتضافر جهود بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية مع غيرهما من المؤسسات المالية، كالبنك الإسلامي، والبنك الدولي لإقالة المشاريع المادية عثرتَها. غير أن الشركات الخاصة، في الوقت الحالي، لا تُبدي تسرعًا في الانخراط في المشاريع المحددة، وإن كانت حماستها ستزداد مستقبلاً. وإذا ما اتضحت معالم الوضع الاقتصادي في عام 2015 إلى 2016، فنقول بثقة: إن الاتحاد من أجل المتوسط سينطلق بمشاركة الراغبين والقادرين.

وبسبب التركيز على "مشاريع البحث والتنمية"، بدأت قضية سيادة القانون والأمن تتلاشى. ولئن أُشير إلى الإصلاح السياسي، فإنه لم يكن قطُّ حجر الزاوية في السياسة الجديدة. وهذا النهج قد يأتي بنتائج عكسية، كما أكَّد غونزالو سكريبانو من أن الإصلاحات السياسية "هي التي ستدعم بنية الإنتاج في النهاية"[1]، أي، لن تؤتي المشاريع الكبيرة ثمارها إذا نُفِّذت ضمن فراغ مؤسسي.

ولكن لا يجب أن نُحمِّل الأمور فوق ما تحتمل؛ فإن الاتحاد من أجل المتوسط يُكمِّل سياسات أخرى للاتحاد الأوروبي، كسياسة الجوار، ولا يمكنه أن يقوم بما يفوق إمكاناته، فمهمته الإيفاء بما قطع على نفسه من عهد ببناء المنطقة من خلال مشاريع ملموسة وملحوظة، وإذا حقق ذلك، بكل ما أوتي من موارد، فسيكون قد حقَّق مهمته.

(1) Escribano, G: "Means and Sectors of Euro-Mediterranean Integration", in **IEMED Mediterranean Yearbook**, (Barcelona, 2010), p. 89.

خلاصة وتوصيات

إن للاتحاد الأوروبي حصصًا ومصالح حيوية في المنطقة العربية، كالوصول إلى الطاقة، واختراق السوق، وحفظ الاستقرار. وقد تجاوز حجم التجارة بين أوروبا والعرب 300 مليار يورو عام 2013. فكان الاتحاد الأوروبي يحصل على نحو 20% من واردات النفط و25% من واردات الغاز من العالم العربي. وبسبب وفرة مصادر الطاقة في العالم العربي والنزاع الأوروبي - الروسي الأخير على شبه جزيرة القرم وأوكرانيا، منذ إبريل/نيسان 2014، زاد اعتماد الاتحاد الأوروبي على العالم العربي بوصفه مورِّدًا للطاقة.

كما أن للعرب مصالحهم في الاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الأوروبي ليس شريكهم التجاري الرئيسي فحسب، بل هو مستثمر رئيسي ومانح للمساعدات مهم، ويعيش في أوروبا نحو 8 ملايين مهاجر ومغترب عربي، كما يجلس على مقاعد الدراسة في جامعات أوروبا ما يربو على 120 ألف طالب عربي، 75 ألف منهم في فرنسا، إضافة إلى أن نحو 80% من السائحين الأجانب في العالم العربي أوروبيون.

وعليه، فثمة اعتماد متبادل بين العرب والأوروبيين، مع أن العلاقات بين الطرفين تتسم بأنها رأسية للغاية؛ إذ يمثِّل التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي قرابة 50% من إجمالي التجارة الخارجية العربية، ونحو 65% من إجمالي التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، كما تتسم بعدم التناسق؛ ذلك أن أوروبا هي أكثر المناطق تكاملاً، بينما المنطقة العربية هي الأقل تكاملاً؛ فضلاً عن أن بين المنطقتين بونًا اقتصاديًّا شاسعًا من حيث إجمالي الناتج المحلي؛ فالاتحاد الأوروبي لا يعتمد على العالم العربي اعتمادًا كبيرًا إلا في قطاع واحد، هو قطاع الطاقة.

إلا أن الاتحاد الأوروبي والعرب يُكمِّل أحدهما الآخر في كثير من النواحي، فبينما يتميز العالم العربي بتضخم أعداد الشباب فيه، فإن غالبية السكان الأوروبيين من كبار السن. وبينما يقوم اقتصاد الاتحاد الأوروبي على العلوم والتقنية، يظل العرب متأخرين علميًّا وتقنيًّا. إن العالم العربي مورِّد لمنتجات الطاقة فقط والاتحاد الأوروبي مستورد للطاقة فقط. ولا يعني وجود 380 مليون

مستهلك عربي للاتحاد الأوروبي إلا أن لديه ههنا سوقًا استهلاكية هائلة، وهي أقرب جيرانه بالخارج، ومع ذلك، فلا توجد أية سياسة أوروبية عربية، ليدخل تحت مظلتها جميع علاقات الاتحاد الأوروبي والعرب، باستثناء الحوار بين الاتحاد الأوروبي والعرب الذي لم يدم طويلاً، على أن ثمة عددًا هائلاً من السياسات الأورومتوسطية وحوار الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. إن هذا التقسيم يُشوِّش الصورة الإجمالية ولا يساعد في فهم كثافة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبيئته العربية وفرص نجاحها مستقبلاً، بل إن بعض الدول العربية لا ترغب في وجود برنامج أكثر شمولاً وتفضِّل الصيغ الأصغر.

وبهذا، يكون هذا الفصل قد لخَّص سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول العربية منذ 1957، وأنعم النظر في مدى ملاءمة هذه السياسات ومآلاتها.

فمنذ 1957، كانت جميع سياسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومن بعدها الاتحاد الأوروبي، تسعى وراء المورِد؛ ذلك أن الاتحاد الأوروبي كان دائمًا يمسك بزمام الأمر، فهو من يقترح المبادرات، ويتصرف في الأدوات المالية، ويفرض جدول أعماله وأولوياته وأهدافه. وعليه، فإن مبادرات المتوسط وهيئاته مصطنعة؛ لأن "المتوسط؛ باعتبار أنه سيكون منطقة متكاملة، هو بنية فكرية وليس واقعًا"، وهو وإن كان واقعًا جغرافيًّا، غير أنه "ليس منطقة منفصلة سياسيًّا"[(1)]، بل إن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط بينما تسعى إلى تحقيق التكامل بين مجموعة من البلدان التي يصعب الجمع بينها، فإنها تفصل بعض بلدان المتوسط عن شركائها الطبيعيين.

ومع أن ثماني دول عربية شاركت في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، فإنه "لا توجد سياسة عربية متوسطية"[(2)]، بل مصالح عربية في الاتحاد الأوروبي نفسه، طمعًا في دعمه السياسي وموارده المالية، وسوقه، واستثماراته ومساعدته الفنية، أو منفذًا للعمالة الفائضة.

---

(1) Soltan, G.A: “Arab States and the UfM”, in **IEMED Mediterranean Yearbook**, (Barcelona, 2011), pp. 68-69.

(2) Ibid., p. 69.

ولذا، تسعى بلدان المتوسط العربية إلى تحقيق جميع هذه الأهداف، وهي الجـزرة، ولكن دون العصا المتمثلة في "المشروطية"، كتحقيق الديمقراطية، والشـفافية واحترام حقوق الإنسان. وهذا التردُّد يضع الاتحاد الأوروبـي في موقف غريب وحرج، فـلا تزال سياسات النهوض بالديمقراطية هدفًا طويل العهد. ولئن كان الاتحاد الأوروبـي يعدُّ نفسه مشروع سلام كبير سيتحقق من خلال التكامل الاقتصادي، فهو يعتبر نفسه أيضًا داعيًا للديمقراطية يتعاون مع دول المتوسط لتكوين مجتمع تسوده القيم[1].

إن النهوض بالديمقراطية، من وجهة نظر الاتحاد الأوروبـي، لا يعدُّ نقطـة انطلاق للمؤسسات ذات الكفاءة فحسب، بل ضمانًا للشفافية والمساءلة، ومن ثم المواطنة الفعَّالة. فالدول الديمقراطية، حسبما يزعم الاتحاد الأوروبـي، ليست درعًا في مواجهة الفساد وعدم الاستقرار فحسب، بل القاعدة التي ينطلق منها التعـاون الإقليمي وتسوية النزاع من خلال الحوار والتوفيق.

وعلاوة على ذلك، فقد أصاب كل من ريتشارد جيلبسي وريتشارد يـونج حين زعما أنه: "وفقًا لتجربة الاتحاد الأوروبـي، فـإن عملية التحـول إلى الديمقراطية طالما كانت أيضًا تعدُّ متكاملة مع الحداثة الاقتصـادية"، وأن "الـتغير السياسي ينطلق بسلاسة من الحداثة الاقتصادية التي ينبني عليهـا، وهـذا الـتغير ضروري للحفاظ على التنمية القائمة على السوق"[2]. وللأسف، فإن هذا التسلسل لم يُجْدِ نفعًا في العالم العربـي؛ حيث وُجد نمو بلا تنمية، بسبب ما يسوده مـن رأسمالية المقربين، والفساد المستفحل، وممارسات الأنظمة الحاكمة التي تنطوي على انتهازية صارخة. وهي أمور أوجدت وسطًا غير حاضـن للطبقـة المتوسـطة أو البرجوازية الوطنية اللتين تمثلان ركني التحول الديمقراطي.

ولقد تباينت ردود أفعال الأنظمة العربية إزاء الدعوات الأوروبيـة لتحقيـق الديمقراطية، فلم يُلقِ البعض بالاً لدعوات الاتحاد الأوروبـي، متهمًا إيَّاه بالتـدخل

(1) Menendes Gonzales, Irene: "Arab reform: What Role for the EU?", Egmont Papers, No. 8, Academia Press, Brussels, May 2005, p. 6.

(2) Gillepsie, Richard; Young, Richard: "Democracy and the European Mediterranean Partnership: European and Arab Perspectives", **Euromesco Briefs**, 2003, p. 4.

في السياسات الداخلية، بينما فسَّر البعض برنامج النهوض بالديمقراطيـة بطريقتـه الخاصة، أو ربما كان يرائي من خلال التصديق على إصلاحات محدودة "تُعـرض أمام الجمهور"؛ أي: لدينا صنفان من الحكومات العربية، هؤلاء يعارضون وأولئك يسترضون. أمَّا الذين يعارضون، فلديهم من القوة ما يمكِّنـهم مـن "التطلُّـع إلى الجانب الآخر" ولم يخفوا اعتراضهم علـى المفهـوم الغربـي عـن النـهوض بالديمقراطية، كالجزائر، وأمَّا الذين يحاولون نيْل رضا الاتحاد الأوروبـي، فهـؤلاء كانوا أضعف ويحرصون أن يكونوا في نظر الآخرين "أوائل الصف"، ولا غرو إذن من حصول المغرب والأردن على "مراكز متقدمة".

إلا أن هذا الاستعراض الموجز للسياسات الأوروبية في المتوسط وفي المنطقـة العربية لا يشي بأن سجل الاتحاد الأوروبـي في تعزيز الديمقراطية كان ممتازًا؛ إذ لم يرغب الاتحاد الأوروبـي بالتأكيد في معاداة الأنظمة الحاكمة التسلطية، فبدلاً من ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى حكومة ديمقراطية وفعَّالة، فإنه غيَّر خطابه نحو الحوكمة الجيدة، وأحلَّ محل شروط الاتحاد الأوروبـي، التي لم تُطبق أصلاً، مبـدأ الملكية المشتركة الذي يربط الإصلاح بتوافق الشركاء أنفسهم. ومن الواضـح أن الشركاء لم يبدوا أي رغبة في البدء بتنفيذ إصلاح حقيقـي، أو قبـول التقـارب التنظيمي الكامل، لأسباب معلومة.

ومن هنا، فليس من الغريب ألا تتمخض اتفاقيات التعاون والمشـاركة مـع الدول العربية على مدار ما يزيد عن 50 عامًا عن ديمقراطية عربية واحدة. بل على العكس، فما شهدناه لم يكن اقتصاد سوق حرة، بل "ديكتاتوريات بمسوح حداثية حرة" تفضي إلى رأسمالية المقربين التي تتميز بتوزيع غير متكافئ للسلطة والثـروة. ولذا، فالخلل لا يكمن في الطرق أو الوثائق أو الوسائل التي اسـتخدمها الاتحـاد الأوروبـي، بل في تقديم الأمن على الإصلاح السياسي، وهو ما سُـمِّي "ورطـة التحول الديمقراطي – الأمننة"[1]. وفي حقيقة الأمر، فمع أن الاتحاد الأوروبـي

(1) انظر:
Malmvig, H: "Cooperation or Democratization: the EU's Conflicting Mediterranean Discourses", **Danish Institute for International Studies**, DIIS Working Paper, 2004.

كان يعد نفسه "قوة قادرة على التحويل"، فإن سياساته الفعلية كانت تغذّي السير في سبيل "الحفاظ على الوضع الراهن".

وهذا يفسِّر بقاء السياسات الأوروبية بشأن "الإصلاح السياسي" بادية التناقض، وهو ما تجلّى في الإخفاق في تطبيق المشروطية، والدعم غير المشروط لمصر وتونس والأردن والمغرب والانتقاد الناعم للآخرين. وقد كان الإصلاح السياسي، حتى في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، هامشيًّا، إن لم يكن غائبًا تمامًا. ويرجع السبب في اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الأنظمة الحاكمة التسلُّطية إلى "عودة المخاوف المتأصلة من البديل الإسلامي للقوميين العلمانيين العرب"[1]، وهو ما يلقي الضوء على عجز الاتحاد الأوروبي عن التعامل مع المصلحين الإسلاميين المعتدلين[2].

وفي خلفية هذا المشهد، جاء الربيع العربي بمثابة صحوة للاتحاد الأوروبي، تُجبره على إعادة النظر في سياساته السابقة، ووضع منهج واضح لسياسة جديدة، والتكيف مع الواقع الجديد المستجد في المتوسط وفي العالم العربي جملة.

---

(1) Alvaro, Vasconcelos: "Listening to Unfamiliar Voices", **Institute for Security Studies**, (Paris, 2011), p. 106.

(2) انظر:

Aliboni, Roberto: "Promoting Democracy in the EMP: Which Political Strategy", **Euromesco Reports**, November 2004, p. 20.

المبحث الثالث

الاتحاد الأوروبي والربيع العربي

لا شك أن الثورة الشعبية العربية التي انقدحت شرارتها الأولى في تونس وانتشرت منها إلى سائر البلدان العربية فاجأت الاتحاد الأوروبي والغالبية العظمى من المتخصصين الأكاديميين، فلا الثورة كانت متوقعة، ولا كانت آثارها في الحسبان، ولم يخطر لأحد أن تُحقّق ما حقّقت من آثار. فقد أطاحت، في أقل من سنة، بأربعة رؤساء عرب، لم يملّوا حتى ملَّتهم عروشهم التي استوَوا عليها لعقود سادت فيها الديمقراطية العالَمَ بأسره؛ فقد تهاوى النظام التونسي، الذي كان يُعدُّ الدرعَ الواقية للاستقرار، وفَرَّ ابن علي خارج البلاد، وأجبر الشعب المصري مبارك على التخلي عن منصبه، ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنُنّه حتى حين. وأُجبر علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني، على الموافقة على خطة انتقالية أعدَّها مجلس التعاون الخليجي. أمَّا العقيد معمر القذافي، رئيس ليبيا السابق، فقد أُصيب، ربما من جرَّاء ضربة جوية شنَّها حلف الناتو، ونفَّذ فيه الثوار حكم الإعدام من دون محاكمة.

وشهدت بلدان أخرى ثورات شعبية، ولئن ضاق المقام هنا عن ذكر الدوافع الرئيسية لهذه الثورات الشعبية ونتائجها المتميزة والصفات الخاصة بكل عملية انتقالية، فمن الضروري أن نتطرق إلى بعض الملاحظات السريعة:

أ- تشترك جميع البلدان العربية في نفس المشاكل والتحديات، منها الارتفاعات الحادَّة المقلقة في مستوى البطالة بين الشباب المتعلم، وزيادة الديون الخارجية، والفساد الذي ينخر البلاد، والخلل الاقتصادي، والأنظمة السياسية التسلُّطية المغلقة، إلا أن شرارة انطلاق كل حركة احتجاجية ومسارها ومآلاتها تختلف من بلد لآخر.

ب- مثَّلت تونس، بلا شك، ما أسميته: "النموذج المثالي للثورة السعيدة[1]"، فقد جمعت طيفًا واسعًا من العوامل والبواعث التي أدَّت إلى حدوث تغيير له أهمية تاريخية، وتمثَّلت في مساحة جغرافية صغيرة ومجتمع متجانس وتاريخ من الكفاح، ومنظمات مجتمع مدني دفاعية نشطة، وشباب متعلم ومتحضر متواصل، وطبقة متوسطة مستجدة، وإن كانت متحفظة، ونشاط نسوي بارز، وحركة شعبية تلقائية بلا قائد تفوق حدود التحزب والطبقات؛ فضلاً عن كسر حاجز الخوف، ووقوف الجيش الصغير إلى جانب الثورة، وعدم وجود حصص ومصالح جيوسياسية واقتصادية للجهات الفاعلة سواء إقليميًّا أم دوليًّا، فلولا غياب هؤلاء لفسد الأمر برمته.

ج- لا يصلح هذا النموذج لجميع البلدان العربية؛ فقد تتشابه المظالم ولكن تختلف مآلات الاحتجاجات[2]؛ ففي مصر، استقطاب ديني – علماني، وانفصام عسكري – مدني، وتباين حضري – ريفي. أمَّا في البحرين، فقد وُئِدت الحركة الاحتجاجية في مهدها بسبب ما لفَّها من التنافسات الإقليمية؛ فالسعودية في مواجهة إيران، والسُّنَّة في مواجهة الشيعة، بَلْهَ الغرب ومصالحه وفي رأسها القاعدة البحرية الأميركية. أمَّا في ليبيا، فقد أفضى عنف النظام الحاكم إلى شَنِّ العمليات العسكرية بقيادة الناتو. وفي الأردن، لم يكن النظام الحاكم مهددًا، ونجح الملك في تشتيت السخط الشعبي من خلال تقديم وعود مبهمة لمحاربة الفساد ومساوئ الحكومة، وتقيَّله في ذلك ملك المغرب؛ إذ سار في طريق الإصلاحات. أمَّا في الجزائر، فلم يكن النسيج الاجتماعي متجانسًا، فالجيش محكِم قبضته على الأمور، ولولا عوائد النفط لقامت ضد النظام احتجاجات

(1) Khader, B: *Le Printemps Arabe: Un Premier Bilan*, (Ellipse, Paris, 2012).

(2) Kienle, Eberhard: "The Arab Regimes After the Fall of Ben Ali and Mubarak: Challenged But Not Defeated", **Euro-Med Foundation of support to Human Rights and democratic change, Discussion Seminar**, Brussels, 2-3 April, 2011, p. 16.

واسعة النطاق؛ فضلاً عن أن الشعب الجزائري، بعدما شهد ثلاث حِقب من العنف المتصاعد، إبَّان حرب التحرير، من 1954 إلى 1962، والاحتجاجات على الأوضاع الاجتماعية سنة 1988، والمواجهة بين الجيش والإسلاميين من 1992 إلى 1999، لم يعد يطيق تكرار هذه الأحداث العنيفة من جديد.

د- أمَّا سوريا فهي تمثِّل النموذج المضاد للثورة السعيدة؛ فسوريا محور إقليمي، والمجتمع السوري منقسم ومتغاير اجتماعيًّا ودينيًّا وإثنيًّا، ويمسك بزمام أمور الحكم قلَّة عَلَويَّة، يتواطأ معها بعض الشرائح من الموظفين المدنيين والمسؤولين ورجال الأعمال المسيحيين والسُّنِّيين المختارين، وما فتئ الجيش ذو القيادة الشيعية عمادَ النظام الحاكم، وباتت الجهات الفاعلة إقليميًّا ودوليًّا جزءًا لا يتجزأ من الصراع وعملت على إفساد التغيير.

هـ- لقد ثبت أن عملية التحول من التسلُّطية إلى الديمقراطية، في جميع البلدان العربية التي أُطيح فيها بالرؤساء أو جرى قتلهم، بالغة الوعورة والتعقيد، فلا طريقها لاحب مستقيم، ولا مستقبلها واضح مقروء، ولا غرو إذن أن تواجه الكثير من العقبات التي أعاقت تقدُّمها أو حوَّلت مجرى ما أفضت إليه من تطور سياسي. ولكن، مرة أخرى، قدَّمت تونس نموذجًا للتحول من خلال تفاوض النخب وعقد الصفقات فيما بينها؛ حيث تجلَّى ضغط المجتمع المدني النابض بالحياة والنشاط وغياب المفسدين على الصعيدين الإقليمي والدولي. وذلك خلافًا لما حدث في سوريا، التي لا تزال حتى وقتنا هذا، في مايو/أيار 2014، يتنافس فيها المتنافسون الإقليميون والدوليون الذين يلوِّحون بشنِّ حروب بالوكالة لا علاقة لها بنشر الديمقراطية.

لقد توقفت تمامًا العملية الانتقالية في بعض البلدان أو خرجت عن مسارها أو استغلها البعض لتحقيق مآرب خاصة؛ ففي مصر، كان الشغل الشاغل لأول رئيس وحكومة ينتميان لجماعة الإخوان المسلمين قضية الهوية: هل نحن مسلمون صالحون

أم لا؟ ولم تكن تشغلهم بذات القدر القضايا الأكثر إلحاحًا من التنمية الاقتصادية والبطالة المتفشية بين الشباب. فيما لم يُحسن الجيش التصرف عندما قام بإسكات المحتجين، وشَيْطَنَةِ الإخوان المسلمين بتصنيف الحركة بأكملها "منظمة إرهابية"، والحكم بإعدام المئات منهم بمحاكمات جماعية عاجلة بتهم ارتكاب أعمال العنف أو الحضِّ عليها. ولم تنجُ الأحزاب العلمانية؛ ففي 28 من إبريل/نيسان 2014 حظرت إحدى محاكم القاهرة جميع أنشطة حركة السادس من إبريل، وهو تنظيم ليبرالي، قاد الاحتجاجات المناهضة لنظام مبارك.

وبينما تعرقل الميليشيات المسلحة ما تبذله الحكومات المتعاقبة في ليبيا من جهود لتحقيق الاستقرار في البلاد، تحاول القوى النابذة، في اليمن، تجزئة البلاد وتهديد وحدتها. أمّا في سائر البلدان، فتحاول الأنظمة الحاكمة التكيف مع المشهد الجديد.

وفي الجملة، ثبت أن الانتقال من الحكم التسلُّطي يتطلّب مجهودًا شاقًّا، بل ثبت أنه قابل للعودة سيرته الأولى، مع ما يكتنف ذلك من مخاطر حقيقية منها نفاد صبر الشباب، أو استيلاء الجيش أو بقايا النظام القديم على الاحتجاجات، أو عودة القوى المعادية للديمقراطية والليبرالية، إلا أنه، بغضِّ النظر عن المحصلة النهائية للتحول، يشهد العالم العربي أحداثًا تاريخية، ولقد تمكّنت الموجة الثورية في العالم العربي، سلمية كانت أم عنيفة، من تحطيم الكثير من الأساطير التي يتداولها الغرب ولا سيما في أوروبا، مثل: أسطورة ما يُسمَّى بـ "الاستثناء العربي"، التي تدّعي أن العرب لا يهتمون بتحقيق الديمقراطية ولا تشغلهم وأنهم ليسوا مؤهلين لها.

أمّا الأسطورة الثانية التي لم يعد لها وجود فهي أسطورة "ديكتاتورنا المطيع"، أو نظرية الوغد التابع لنا، التي تفترض أن الديكتاتور الموالي للغرب هو الرهان الأفضل عن البديل الإسلامي، حتى ذهب جريجوري جوز، في مقالة نُشرت عام 2005، في جريدة الفورين أفيرز، وهي جريدة أميركية مرموقة، إلى أنه "يجب ألا تشجع الولايات المتحدة الديمقراطية في العالم العربي؛ لأن حلفاء واشنطن من الحكام المتسلّطين العرب هم الرهان المستقر في المستقبل"، لكنه عاد عام 2011 بهذا

الاعتراف الجميل، فقال: "لقد كنت مخطئًا في هذا الرأي خطأً كبيرًا" واستطرد: "لم أكن وحدي من ارتاب في إمكانية حدوث تحول ديمقراطي كامل الأركان في مواجهة الأنظمة التسلُّطية التي كانت تبدو راسخة"(1).

والأسطورة الثالثة هي أن العالم العربي نفسَه وهْمٌ، وأن الدعوة لقيام هوية عربية تتجاوز الحدود قد ولّت. وقد أثبتت الثورات العربية بطلان هذه الأسطورة. فلم يكن من باب المصادفة أن هبَّت رياح التغيير على البلدان العربية في آن واحد، وبنفس الطريقة، ونفس الشعارات تقريبًا، تغنَّى بها الثائرون بنفس اللغة العربية. وقد أدرك جريجوري جوز أن "على الأكاديميين أن يقدِّروا استعادة أهمية الهوية العربية حق تقديرها حتى يفهموا مستقبل سياسات الشرق الأوسط"(2).

والأسطورة الرابعة هي ما يُسمَّى بـ "الشارع العربي"، الذي كان يُوسَمُ بعدم العقلانية والتقلُّب والصخب والعنف. فقد تمكّنت الثورات العربية من وأد هذه الأسطورة أيضًا، ليس فقط لوجود رأي عام عربي متنوِّع وعقلاني، بل لأن قوى التغيير كانت دائمًا في حالة نشاط سواء ظاهرًا أم باطنًا، فضلاً عن وجود منظمات المجتمع المدني النشطة، رغم جميع ما تمارسه الدولة من أشكال القمع.

والأسطورة الخامسة هي أن الأنظمة التسلُّطية راسخة لا تهتز؛ فقد أثبت الربيع العربي مدى هشاشة هذه الأنظمة. وبالفعل، لم يكن لدى المجتمع الشجاعة لمواجهة الأنظمة ليس لأنها راسخة، بل إنها بدت راسخة؛ لأن الشعب لم يكن لديه الشجاعة لمواجهتها. ولهذا كان تكسير جدار الخوف عاملاً حاسمًا في الثورات الحالية.

كما حطَّم الربيع العربي أساطير أخرى، ولا سيما أسطورة "التدمير الخلاّق"، عند غزو العراق، وأسطورة الديمقراطية التي يفرضها الحكم العسكري، أو أسطورة "الثورات التي يُحشد لها عبر الفيسبوك". فلقد قامت الثورات العربية بسبب عوامل متأصلة في المجتمع، ولم تكن نتيجة لقرارات اتُّخِذت في الولايات

(1) Gause, Gregory: "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring", **Foreign Affairs**, June-August 2011, p. 82.

(2) Ibid., p. 86.

المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي. أمَّا الفيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي فلم تكن إلا وسائل لم تحلَّ قطُّ محل الفاعلين الحقيقيين.

لقد تهاوى جميع هذه الأساطير المستحكِمة، وكانت هذه أولى ثمرات الربيع العربي. لكن هذا لا يجعلنا نصدق أن الديمقراطية ستزدهر بين عشية وضحاها، ولا أن الانتخابات وحدها هي التي تصنع الديمقراطية، ولا أن الفترة الانتقالية ستكون قصيرة وستوصلنا إلى مستقبل أفضل. إن الديمقراطية ثقافة، وسيتطلب تثبيتها في المجتمع وقتًا وصبرًا وإرادةً، كما أن الفترة الانتقالية ستكون طويلة ومليئة بالمنعطفات والعثرات، وسيكون التحول فوضويًّا غير مأمون العواقب. ولا شك أن انتكاساتٍ ستقع وتأزُّمًا للمواقف، أو ربما ارتدادًا إلى التسلُّط. كما ستبذل القطاعات المناوئة للإصلاح قصارى جهدها لإيقاف الحركة أو ربما "لسرقة الثورة". أمَّا الدول العربية المركزية التي نشأت إبَّان فترة التحرر من الاستعمار، فقد تقع فريسة للقوى النابذة والطائفية التي تفرِّق بين الناس بحسب الإثنية أو العقيدة أو الولاء القبَلي. وهنا، قد تضعف قدرة الدول الجديدة على السيطرة على البلاد.

هذه المخاطر ليست نظرية؛ إذ لم يزل الوضع في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، كمصر وليبيا واليمن، قُلَّبًا يشوبه الغموض، فلا يمكن لأحد أن يتنبأ بالعواقب على المدى القصير أو المتوسط. فعلى المدى القصير، ثمة مخاطر محدقة بانتكاسة البلاد مرة أخرى إلى الحكم التسلُّطي، كما هي الحال في مصر، أو إلى الفوضى، كليبيا، أو التفكك، كاليمن. أمَّا على المدى الطويل، فلن يُقدَّر للديمقراطية الفشل، فلقد بات الشباب العربي أكثر وعيًا بحقوقه، غير محتمل لما يسود بلدانه العربية من أنظمة تمتد جذورها في نظام التوريث الجديد والممارسات غير الليبرالية والسلب والنهب والفساد.

لقد فوجئ الاتحاد الأوروبي بحجم الأحداث التي بدأت تتكشف تدريجيًّا في الضفة الجنوبية من المتوسط، وكان عليه أن يستجيب لما أسماه أحد الكُتَّاب: "التسونامي العربي"[1]. وسوف أحلِّل في هذا المبحث، ردَّ الفعل الأوروبي تجاه الربيع العربي لنرى هل استطاع التعامل مع ما واجهه من تحديات.

(1) Basbous, A: *Le Tsunami Arabe*, (Fayard, Paris, 2011), p. 383.

1. رد الفعل الأوروبي

لم يلبث الاتحاد الأوروبي، بعد شيء من التردُّد، أن أدرك أن ما يحدث في العالم العربي ليس "انتفاضة خبز"، بل هو شيء ذو خطر، واستشعر أن عليه التعامل مع القوى المحركة الجديدة. وقد صاغ رد فعله في رسالتين للمفوضية، نُشرت الأولى في مارس/آذار 2011 بعنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك"، والثانية، نشرت في مايو/أيار 2011، بعنوان "رَدُّ الفعل الجديد تجاه ما استجد في الجوار من تغيرات". وقد أُقيم برنامج للمجتمع المدني مع مجموعة مساعدات سُمِّيت: "دعم الشراكة والنمو الشامل (SPRING)" كما اقتُرح إنشاء "المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية".

1.1. الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط[1]

يصف بيان المفوضية الأوروبية، الصادر في 8 من مارس/آذار 2011، الأحداث التي تقع لدى "جارنا الجنوبي"، بأنها أحداث "ذات أبعاد تاريخية" سيكون لها مآلات طويلة الأمد. ولذا، فينبغي للاتحاد الأوروبي ألا يقف "مكتوف الأيدي" وعليه أن "يدعم رغبة الشعوب في الجوار" من خلال "اتخاذ خطوة نوعية نحو الأمام" في إطار "التزامه المشترك" بـ "القيم العامة، وهي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والحَوْكَمَة الرشيدة، وسيادة القانون".

ويقوم النهج الجديد المقترح على مراعاة الفروق، والالتزام بالشروط والمساءلة المتبادلة، وسينبني على ثلاثة أركان، هي: التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، وشراكة مع الناس أقوى، والنمو الشامل والمستدام.

أمَّا على المدى القريب، فقد قرَّر الاتحاد الأوروبي، زيادة المساعدات الإنسانية لتوفير الطعام والمأوى للاجئين النازحين من ليبيا، وتسهيل إجلاء رعايا الاتحاد الأوروبي بموجب آلية حماية المدنيين بالاتحاد الأوروبي، والتعامل مع

(1) COM (2011) 200 Final, Brussels, 5 March 2011.

"ما قد يستجد من تدفقات للاجئين والمهاجرين إلى الدول الأوروبية"[1].

كما اقترح البيان، بشكل عام، نهجًا جديدًا قائمًا على التحفيز يستند إلى المزيد من مراعاة الفروق، وقد وُسِمَ هذا النهج بـ "المزيد من أجل المزيد" الذي يُكافئ الأسرع في تنفيذ الإصلاحات بمزيد من الدعم الموجَّه في صورة معونة أو تجارة أو مكانة متقدمة.

ويقول الاتحاد الأوروبي: إنه يجب أن يكون على استعداد لتوسيع نطاق الدعم ليصل إلى المجتمع المدني، وإقامة آلية الجوار للمجتمع المدني، وإبرام "شراكة من أجل التنقل" للاستفادة القصوى من كل ما يطرأ على سياسة التأشيرات من تحسينات.

ويُولِي البيان اهتمامًا خاصًّا بالنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص عمل، وزيادة قروض بنك الاستثمار، ومدِّ نطاق البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ليشمل بلدان الضفة الجنوبية، والتفاوض بشأن "المناطق الحرة الشاملة والعميقة". ولم يخلُ البيان من ذِكر التعاون بين القطاعات في مجال الطاقة وبرامج الدعم الريفي، وتطوير التعليم وتكنولوجيا الاتصالات، ولا من التشديد على "التعاون الإقليمي" والتذكير بأن الاتحاد من أجل المتوسط إنما هو خطوة موفقة في هذا الاتجاه، مضيفًا، في ملاحظة نقدية، أن تنفيذ الاتحاد من أجل المتوسط، "لم يُؤْتِ ثماره المأمولة" وأنه "يحتاج إلى الإصلاح"، لكي يصبح "عاملاً مساعدًا" يجمع بين البلدان والمؤسسات للاتفاق حول "مشاريع ملموسة"، وفقًا لمبدأ "الهندسة المتغيرة".

وأخيرًا، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة المساعدات المالية المباشرة إلى جنوب المتوسط، التي تبلغ 5.7 مليارات يورو، تُقدَّم بموجب وثائق شراكة الجوار الأوروبية من سنة 2011 إلى 2013، ورفع قروض بنك الاستثمار الأوروبي من خلال "آلية الجوار".

(1) "Frontex Joint Operation Hermes 2011", 20 February 2011.

2.1. استجابة جديدة لما يطرأ على الجوار من تغيرات: استعراض لسياسة الجوار الأوروبية (ENP)

رُوجعت سياسة الجوار الأوروبية قبل الربيع العربي، لكن ما استجدَّ من أحداث وضع مثل هذه المراجعة في رأس الأولويات. وهذا البيان المشترك[1] يؤكد مجددًا أن "الشراكة مع جيراننا ستعود بالنفع على الجميع"، ولكنها تحتاج إلى إصلاح شامل؛ إذ يجب أن ينبني النهج الجديد على المساءلة المتبادلة، والالتزام المشترك بالقيم الشاملة، ودرجة أعلى من التمايز، وحتمية بناء المؤسسات الشاملة والديمقراطية العميقة. غير أن البيان أضاف أن "الاتحاد الأوروبي لا يسعى إلى فرض نموذج للإصلاح السياسي أو طريقة حددَّها مسبقًا لتحقيقه". ومن أجل تحقيق الأهداف المعلنة، يدعم الاتحاد الأوروبي تأسيس "المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية" و"برنامج المجتمع المدنيCSF".

أمَّا على الصعيد السياسي، فتؤكد الوثيقة على نية أوروبا "زيادة تدخلها في حلِّ الصراعات طويلة الأمد"، وهذا كل شيء.

ومن غير الخفيِّ أن الشراكة الاقتصادية تمثِّل حجر الزاوية في البيان الذي أعاد التذكير بأهمية التعاون الصناعي والتنمية الريفية والنمو الشامل والاستثمارات المباشرة والروابط التجارية وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الصدد، كان أبرز مقترح هو "منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة" مع رفع الحواجز التجارية تدريجيًّا وتحقيق التكامل الاقتصادي تصاعديًّا، وإتمامًا لهذا المقصد، اقتُرِح تنمية "المعرفة العامة والفضاء الابتكاري".

وحول المسألة الشائكة عن التنقل بين البلدان، أكَّد البيان أن الاتحاد الأوروبي سوف "يتابع عملية تسهيل إصدار التأشيرات، ويطوِّر شراكة التنقل الحالية، ويشجع التواصل بين الناس"، إلا أنه لم يذكر أي تفاصيل عن كيفية وضع هذا الهدف موضع التنفيذ.

(1) COM (2011), 383, Brussels, 25 May 2011.

3.1. تعليقات نقدية عن البيانات

رغم أن الربيع العربي هو الذي حثّ الاتحاد الأوروبي على الاستجابة، وأن بعض البلدان العربية التي مرّت بتغيرات جذرية لم تكن تطل على المتوسط، كاليمن والبحرين، فلِمَ لم يردْ في البيانين، لشدة الغرابة، ذِكرُ العالم العربي أو الشباب العربي أو الهوية العربية صراحةً على الإطلاق؟! وهذا ليس خطأً هيِّنًا؛ فإن البيانين، الأول من 16 صفحة والثاني من 21 صفحة، أشارا إلى "الجار الجنوبي" أو "الضفة الجنوبية من المتوسط"، على الرغم من أن اليمن والبحرين ليستا ضمنهما. وقد ذُكر بعض البلدان فقط بالاسم، كمصر وتونس.

وبغضِّ النظر عن هذا الجانب، فالأهداف الثلاثة الرئيسية لهاتين الوثيقتين لا تزال هي: المال والسوق والتنقلات، فهل هذا يمثّل إذن "استجابة جديدة" حقيقية؟ يبدو أن ثمة شعورًا سائدًا لدى المحلّلين يوحي بأن الإجابة: "كلا".

ولما كان المال هو الهدف الأيسر تحقيقًا من بين الأهداف الثلاثة، فقد وُعِد بدفع 1.2 مليار يورو إضافية فوق مبلغ 5.7 مليارات يورو المقرر في الميزانية للفترة من 2011 إلى 2013. كما وَعَدَ بنك الاستثمار الأوروبي بزيادة قروضه. وسيغيِّر البنك الأوروبي للتعمير والتنمية في نهاية الأمر تفويضه لكي يُقرض دول الجوار بالمتوسط 2.5 مليار يورو بحسب الخطة. ومع أن هذه الالتزامات المالية مهمة، إلا أن الأزمة الاقتصادية لم تنحلَّ بعد، ولذا، فلم يتضح بعد هل ستُصرف هذه الأموال حقًّا أم لا؟

أمَّا عن دخول السوق، فمن الواضح أن بعض الدول الأعضاء ستعارض رفع جميع الحواجز الأوروبية على المنتجات الزراعية القادمة من المتوسط، إلا أنها على أية حال، ستظل مقيَّدة بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP).

وأمَّا عن مسألة شراكة التنقل، فإن الاتحاد الأوروبي يواجه معضلة؛ إذ إن السوق تتطلب تدفقات جديدة من المهاجرين، ولكن الرؤساء الأوروبيين "لا يستطيعون مصارحة الرأي العام بهذه الحقيقة"[1]؛ لأنها تتعارض مع الموجات

(1) Kodmani, Basma: "The logic of European Actors in the Face of Democratic Change in the Arab World", **Euro-Mediterranean Foundation to Support Human Rights Defenders and Democratic Change: Democratic Change in the Arab World**, Brussels, 2011, p. 38.

الجديدة من المهاجرين. وعلاوة على ذلك، فقد تعهَّد الاتحاد الأوروبي بتسهيل استخراج التأشيرات للطلاب والباحثين ورجال الأعمال، إلا أن هذا التعهُّد لا يخلو من شروط. وعلّق فابيان ستروتيجس على هذا باقتدار، "تعتمد هذه التدابير على مدى التزام الدول الشريكة بمواجهة الهجرة غير الشرعية بين دول المتوسط"[1].

وهذه الفكرة بأكملها يُوجِّهها مبدآن، هما: "المزيد من أجل المزيد" و"المساءلة المتبادلة"، فمبدأ "المزيد من أجل المزيد" يربط بين المكافأة والإصلاح. فمن المفترض أن تكون سياسة "الجزرة" أكثر استمالة وتحفيزًا عن "سياسة العصا" التي تتمثَّل في المشروطية السلبية. وهذا يعني أن أية دولة ستطبِّق "الديمقراطية المستدامة والعميقة" ستُكافَأ بـ "مركز متقدم"، وزيادة المنح وتوطيد الحوار السياسي. وهذا المبدأ ينطوي على عناصر الالتزام والتمايز والمكافأة والمشروطية الإيجابية، فهو، لا شك، أفضل من أسلوب "الأقل للمُقِلّ"، وإن كان ما زال يكتنفه الغموض؛ إذ مَنِ الذي يضع معايير قياس "الإصلاح العميق"؟ ومَنْ يُخوَّل بتقييم الأداء؟ وهل الجيران بالضفة الجنوبية مستعدون أو راغبون في قبول الإملاءات الخارجية وتنفيذها تنفيذًا كاملاً، حتى لو كان هذا في مقابل مكافأة؟

ومن ناحية أخرى، ماذا تعني "المساءلة المتبادلة"؟ وهو مبدأ توجيهي آخر؛ فهل يحق لدول الجوار بالضفة الجنوبية مساءلة الاتحاد الأوروبي بسبب ما ورد من نقائص في مسألة التنقل، وصعود رهاب الإسلام، وعدم وجود إجماع في مسائل السياسة الخارجية، كعضوية فلسطين في نظام الأمم المتحدة؟ وهل يحق لدول الجوار في جنوب المتوسط أن تستجوب الاتحاد الأوروبي بسبب ما يشوب تعاملاته مع حماس وإسرائيل من ازدواجية في المعايير؟ هل يحق لها طلب توضيح من الاتحاد الأوروبي عن سبب تجاهله لقرارات برلمان الاتحاد الأوروبي الصادرة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، كالقرار المعتمد في 5 من يوليو/تموز 2012، وهو قرار حاسم للغاية إزاء الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وكيف ستُمارَس هذه المساءلة وتوضع موضع تنفيذ؟

(1) Stroetges, Fabian: "A Review of the New European Neighborhood Policy", **E-International Relations**, 22 April 2013. http://www.e-ir.info/2013/04/22/a-review-of-the-new-european-neighbourhood-policy/

على أن ثمة مسائل أخرى عديدة مثيرة للقلق؛ إذ تردَّد على الألسنة أن كلاً من مبدأ "**المزيد من أجل المزيد**" ومبدأ "**المساءلة المتبادلة**" التوجيهية، غدت رموزًا جديدة ضمن المفردات الأوروبية. ولكن هذه التصورات لم تناقَش مع أصحاب الشأن أنفسهم. فكيف يمكن الموافقة على الاستجابة الأوروبية المثالية التي نشأت عن تحديات البيئة الجديدة من دون إتاحة الفرصة لأصحاب الشأن ليُدلوا بآرائهم الفكرية، وهذا سؤال مشروع آخر يفسِّر، إلى حدٍّ كبير، رد الفعل السلبي للشبكات الاجتماعية العربية إزاء الاستجابة الأوروبية، التي تعدُّ "استجابة بلا إجماع". ومن ثم، فإن الوثيقتين الأوروبيتين الأخيرتين تخلوان من الملكية المحلية، أي ينقصها الرأي الفكري العربي؛ فلا غرو إذن من إشارة تقرير أوكسفام إلى أن "التحول من العصا إلى الجزرة.... ليس جديدًا تمامًا"[1].

ثم ماذا عن مفهوم "منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة"؟ ذاك المفهوم الذي ينطوي على تدخلٍ يتجاوز الحدود؛ فضلاً عن أنه غير مقنع. فلا شك أن للتجارة الحرة منافع كثيرة، من رفع الكفاءة من خلال زيادة التنافس، وحثّ الإنتاجية، وتعضيد الاستثمار الخارجي المباشر، والتجارة واللوجستيات التجارية، وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام.

وبينما تُدار عمليتا التحرر والخصخصة في الدول الليبرالية والديمقراطية وفقًا لقواعد ومعايير، فإنهما تؤديان في الدول التسلُّطية إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي الأقلية الذين يَحُولون دون وصول آثار النمو إلى السَّواد الأعظم من الشعب. وهذه هي الحال في البلدان العربية منذ أن فرض صندوق النقد الدولي برامج تعديل بنائية؛ فضلاً عن أن الخصخصة التي فُرِضت بتسرُّعٍ عملت على تحويل الاقتصادات المخطط لها إلى اقتصادات في يد زمرة من الناس. ولذا، فلا يستفيد في الغالب من التحرر إلا الاقتصادات الأكثر تقدمًا وتنوعًا.

وعليه، فليس من الحكمة، بشكل عام، أن يضع المانحون، كالاتحاد الأوروبي، في سياسة ما شرطًا اقتصاديًّا، كالتحرر. وهذا الرأي أكَّدته شبكة المنظمات غير

(1) Oxfam: "Power to People: Reactions to the EU's Response to the Arab Spring", **Oxfam Briefing Note**, November 14, 2011, p. 5.

الحكومية العربية، التي رأت أن "دعم النمو الاقتصادي يجب أن ينبني على دعم خيارات الشعوب في الحصول على نموذج اقتصادي معدَّل"[1]. وهذا يعني أن الناس هم الذين يقرِّرون طبيعة النموذج الاقتصادي الذي يريدون، ونوع التحرر الأنسب لهم، وبأية سرعة وفي أي قطاع من القطاعات؛ فالتحرر ليس علاجًا بذاته لكل داء، ولا سيما إذا ما طُبِّق في البلدان التي لا يزال القطاع الخاص فيها غير مستقر[2].

كما أن البلدان العربية التي تمر بتحول ديمقراطي تواجه تحديات اقتصادية هائلة، ولذا فأول ما عليها القيام به هو إقالة الاقتصاد من عثرته، وتخفيف وطأة الفقر، وتناول اختلال التوازن بالميزانيات. ومن ثم، فستظل منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة هدفًا بعيد المنال، وليست بلا شك هدفًا قريب التحقيق.

ويجدر بالاتحاد الأوروبي ألا يندفع في هذا الاتجاه، فإن أسلوبه في تناول الأمور في أوروبا الشرقية لن يُجدي نفعًا مع منطقة المتوسط أو المناطق العربية، فكما يرى مايكل لي: "بدأت العملية الانتقالية في وسط أوروبا وشرقيها مع نهاية الحرب الباردة بين أُناس يرغبون في "العودة إلى أوروبا""[3]، ولكن الوضع يختلف في العالم العربي؛ إذ لا يوجد حافز يحثُّهم على العضوية. ومن ثم، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يتصف ببعض الحساسية والمرونة بمواءمة أسلوبه وفقًا للظروف المتغيرة، على أن يُولي اهتمامه الأكبر لتخفيف وطأة الفقر، وتعزيز دور المرأة، والمساواة في النوع الاجتماعي، ومشاركة الشباب، وإيجاد فرص العمل والتنمية المستدامة، واتخاذ خطوات مبكرة نحو تحرير التجارة الزراعية وتيسير شروط التنقل.

ويبدو أن البحث عن علاقات اقتصادية أكثر إنصافًا فاق سياسات التحرر المحض من حيث الأهمية. ولذا، فيجب وضع برنامج للمعاونة لسنوات عديدة بغية دعم التنافسية والابتكارية وتكنولوجيا المعرفة.

(1) Oxfam: "Power to People: Reactions to the EU's Response to the Arab Spring", op, cit, p. 3.

(2) خطاب من منظمات المجتمع المدني العربي إلى الاتحاد الأوروبي، "المزيد من أجل المزيد هو استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي"، 18 من أكتوبر/تشرين الأول 2011.

(3) Michael, Leigh: "Europe's Response to the Arab Spring", **German Marshall Fund**, Policy Brief, October 2011, p. 4.

وعلى الاتحاد الأوروبي أن يشجِّع البلدان العربية على إقامة التكامل العميق والشامل فيما بينها، وإلا فستظل "أسواقًا حِكرًا" على المستثمرين من الخارج، وعليه، فيجب أن تضع البلدان العربية في مقدمة أولوياتها خلق مجال متكافئ للمشاركة الاقتصادية من خلال النهوض بالتكامل الإقليمي، وهذا يصب في مصلحة العرب والاتحاد الأوروبي على حدٍّ سواء. فإن حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية سيتضاعف ثلاث مرات على الأقل، إن استطاعت البلدان العربية أن تحقق من التكامل ما حققه الاتحاد الأوروبي.

4.1. أدوات النهج الأوروبي الجديد

اقترح الاتحاد الأوروبي، في إطار سعيه للانخراط مع الشعوب وليس مع الحكومات فحسب، أداتين رئيسيتين، وهما: برنامج المجتمع المدني، والمؤسسة الأوروبية للديمقراطية".

أ- برنامج المجتمع المدني (CSF)

يهدف الاتحاد الأوروبي، من خلال هذه الأداة، إلى "دعم منظمات المجتمع المدني، وتنمية قدراتها على الدفاع عن الآخرين ومراقبة الإصلاح وتنفيذها لبرامج الاتحاد الأوروبي وتقييمها"[1]. وهذا الدعم ضروري؛ لأنه يُمكِّن منظمات المجتمع المدني من التعبير عن مخاوفها، والمشاركة في صنع السياسة، ومساءلة الحكومات، والتأكد من أن النمو الاقتصادي يسير في اتجاه تخفيف وطأة الفقر وتحقيق النمو الشامل.

ومع أن هذا المقترح صادق في نواياه، قمين بالثناء، فلا تزال منظمات المجتمع المدني العربي مُتشكِّكة في مدى صدقه؛ ذلك أن المقترحات السابقة لم يكن لها أثر يُذكر، ومرجع هذا أن الدعم المالي المخصص كان غير كافٍ، أو العقبات البيروقراطية مثبِّطة، بَلْهَ البطء الشديد في صرف الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن عملية اختيار منظمات المجتمع المدني التي ستتلقى التمويل لم تكن موفقة، غالبًا، واعتباطية، أحيانًا؛ إذ

(1) "Oxfam Report", op. cit., p. 4.

إن الاتحاد الأوروبي انخرط مع منظمات المجتمع المدني التي كان يراها أكثر قبولاً، وأعرض عن غيرها من المنظمات التي كانت تتمتع بقاعدة اجتماعية حقيقية. وفي الكثير من الحالات، كانت المعونة الأوروبية تتحول إلى سداد رواتب العاملين بالمنظمات، ولولا المعونة الأوروبية لكان مصير الكثير من المنظمات إلى زوال.

يضاف إلى ذلك أن المخصص المالي كان يبدو هزيلاً مقارنة بمجمل المبالغ المخصصة، ومن ثم، فلا ينبغي أن تزداد الموارد فحسب، بل يجب أيضًا العمل على توصيلها بسرعة وبسلاسة، وفوق ذلك، على منظمات المجتمع المدني الممولة أن تستهدف في المقام الأول المناطق الريفية، واتحادات الفلاحين، وتنظيم الشباب، وقضايا النوع الاجتماعي، والتدريب، وتكوين الشبكات، وبناء الائتلافات.

أمَّا في الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول سياسي، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يتفادى تولِّيه زمام الأمر؛ لأنه بذلك ينزع الشرعية عن تحوُّلٍ قَادَتْهُ الشعوب. وقد يكون من الفطنة هنا عدم استعداء البلدان التي استعادت كبرياءها لتطالب بالمزيد من الشفافية بشأن العلاقة بين المانحين من الخارج والجهات الفاعلة في الداخل. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يتهاون الاتحاد الأوروبي مع البلدان التي ترتدُّ إلى النظام التسلُّطي.

ب- المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED)

تختلف هذه الأداة عن برنامج المجتمع المدني؛ لأنها تهدف إلى النهوض ببناء منظمات المجتمع المدني، وتوفير العون للاتحادات التجارية وسائر الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي، كالمنظمات غير الحكومية غير المسجلة.

وتوفِّر المؤسسة الأوروبية للديمقراطية فرصًا جديدة لدعم الحركات الديمقراطية من خلال استقلاليتها النسبية، فقد تأسست بوصفها مؤسسة خاصة بموجب القانون البلجيكي الذي "سيُبقيها بمنأى عن بيروقراطية الاتحاد الأوروبي ويمنحها هامشًا من الحرية في التصرف إزاء الحكومات التسلطية"[1]، وبفضل هذه المزية

(1) Richter, S., Leininger, J: "Flexible and Unbureaucratic Democracy Promotion by the EU/European Endowment for Democracy between Wishful Thinking and Reality", **SWP Comments**, No. 26, Berlin, August 2012.

الخاصة، قد تمهِّد المؤسسة الأوروبية للديمقراطية لاستعادة جزء من المصداقية التي فقدها الاتحاد الأوروبي باعتباره داعيًا للديمقراطية.

إلا أن هذه الأداة لا تزال قيد التباحث و لم تكتسب الدعم الكافي؛ إذ يتساءل الكثير من المحلّلين عمَّا تضيفه من قيمة للأدوات الموجودة بالفعل مثل "الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان" التي أُقيمت عام 2007 لدعم النهوض بالديمقراطية.

والاستنتاج العام لهذا القسم، أن مبادرات الاتحاد الأوروبي الجديدة قد اتخذت شكل "مبادرات مقدمة على مراحل" تنقصها الاستراتيجية الشاملة المطلوبة لتشكيل استجابة مهمَّة وفعَّالة للتحديات الهائلة التي تواجهها المنطقة العربية، فلم يعد بوسع الاتحاد الأوروبي أن يقدِّم المزيد، نظرًا إلى كونه مكبلاً بالأزمة الاقتصادية العميقة والمزاج العام المتشائم حيال مستقبل الربيع العربي. أمَّا بصدد المعونة المالية، فقد تعهدت دول الخليج بتقديم مبالغ هائلة تقدر بمليارات الدولارات لكل من مصر وتونس واليمن. وبينما تحمَّلت تونس الجزء الأصعب باستضافة مئات الآلاف من اللاجئين القادمين من ليبيا، فإن الدول الأوروبية أثارت ضجة كبيرة على بضعة آلاف من المهاجرين الذين كانوا يطلبون اللجوء لأراضيها.

فهل يعني هذا أن الاتحاد الأوروبي فوَّت على نفسه فرصة تعضيد دوره كجهة فاعلة؟ ستكون الإجابة النهائية عن هذا السؤال سابقة لأوانها؛ فلقد تواضع فعلاً الاتحاد الأوروبي أمام شجاعة الشباب العربي وشعوره بالكرامة، ولذا، حاول أن يستمد دروسًا وعبرًا مما حدث في العالم العربي ولماذا حدث وكيف؟ بل إن الاتحاد الأوروبي يستحق التقدير لتفاعله سريعًا مع هذه الأحداث ذات الأهمية التاريخية.

والدرس الأول المستفاد من "الربيع العربي" هو أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يولي المزيد من الاهتمام للشعوب ولا يصب تركيزه على الحكومات فحسب. ومن هنا جاءت فكرة الأدوات الجديدة، أي: "برنامج المجتمع المدني" و"المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية" إلا أن على الاتحاد الأوروبي أن يخصص المزيد من الموارد لهذه الأدوات وأن يضيف لها المزيد من المضمون لكي تصبح فعَّالة. ولكن يجب أن يحدث تحول عن منطق كم سيبلغ التمويل؟ إلى: ما هي نوعية

التمويل؟ وإلى من ستُوجَّه الأموال؟ فإن من الخطأ أن تظن أن الفعالية تُقاس بقدر المبلغ المالي الذي أُنفق عليها فحسب.

والدرس الآخر هو أن للاتحاد الأوروبي من المصالح في النهوض بالإصلاح ما يفوق مصالح غيره من الدول الإقليمية المانحة التي قد "ترى أن في التحولات الديمقراطية في أي بلد عربي تحدِّيًا لشرعيتها"(1). ولذا، فإن النهوض بالإصلاح ليس واجبًا أخلاقيًّا فحسب بل أيضًا هو هدف جيوسياسي.

2. الاتحاد الأوروبي داعيًا للسلام

يمثِّل السلام بين دول الجوار أهمية جوهرية للاتحاد الأوروبي. ولذا، فقد أكدت الوثيقة المشتركة الصادرة في 25 من مايو/أيار 2011 على ضرورة أن يكثِّف الاتحاد الأوروبي من التعاون السياسي والأمني مع الجيران "زيادة تدخل الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاعات طويلة الأمد"....، و"الحثّ على اتخاذ التدابير المشتركة مع الشركاء في سياسة الجوار الأوروبية في المنتديات الدولية بصدد القضايا الأمنية الرئيسية" والدفع قدمًا "من أجل تضافر جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه".

إن ما يكتنف الاتحاد الأوروبي من صراعات عديدة لم تُحسم بعد، سواء في الشرق، نحو أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا وناغورنو كاراباخ، أم في الجنوب، كقبرص، والصحراء الغربية، والصراع العربي – الإسرائيلي، يضعه في مواجهة مشاكل أمنية خطيرة تتطلب قيادة حاسمة. ويؤكد البيان المشترك مجددًا أن "خيار مواصلة الأعمال كالمعتاد لم يعد موجودًا إذا كنَّا نرغب في أن تكون دول الجوار أكثر أمنًا وأن نحمي مصالحنا"، وأضاف أن "الاتحاد الأوروبي نشط بالفعل لسعيه لحل العديد من الصراعات"؛ باعتباره عضوًا في المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط وشارك في رئاسة محادثات جنيف في جورجيا، وباعتباره ملاحِظًا في محادثات خمسة زائد اثنين بصدد نزاع ترانسنيستريا في مولدافيا. كما شارك الاتحاد الأوروبي في العمليات الفعلية في البعثة الإنسانية في جورجيا، وبعثة المساعدات على حدود الاتحاد الأوروبي

(1) Dadush, Uri; Dunne, Michele: "American and European Responses to the Arab Spring: What'is the Big Idea"? **Washington Quarterly**, fall 2011, p. 135.

في مولدافيا – أوكرانيا، كبعثة المساعدات الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي في رفح، أضف إلى هذا أيضًا إيفاد مبعوثيْن أوروبيين خاصَّيْن إلى الشرق الأوسط، هما: ميغيل أنخيل موراتينوس ومارك أوتي، ومبعوث خاص للمتوسط، برناردينو ليون.

ولئن كانت هذه الأعمال تشي بأن الاتحاد الأوروبي يلعب دورًا جيوسياسيًّا مهمًّا؛ باعتباره داعيًا للسلام في دول الجوار، فإن نظرة إلى الشرق الأوسط بمفرده، لفحص مدى الانخراط الأوروبي، لا تدعو للتفاؤل إلا قليلاً؛ فكثيرًا ما اتسم الدور الأوروبي بالالتباس وعدم التماسك والاتساق. ولنختر جملة من الأمثلة دون خوض في التفاصيل.

من الواضح أن الاتحاد الأوروبي ما برح يقوم بدور "أمين الصندوق" الرئيسي لعملية السلام؛ فقد قُدِّر إجمالي المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية، بين 1993 و1999، بمبلغ 1.7 مليار يورو، سواء كانت في صورة مساعدات أوروبية مباشرة أم مساهمات لميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أم معونة ثنائية[1]. وقد صرف الاتحاد الأوروبي، وفقًا لإحصاءات أوروبية حديثة، من 2000 إلى 2009، 3.3 مليارات يورو لإغاثة الفلسطينيين[2]. وهذا المبلغ ذو دلالة؛ إذ نتبين منه أن الاتحاد الأوروبي لم يزل أكبر مانح، بمفرده، للسلطة الفلسطينية، ويشعر الشعب الفلسطيني بالامتنان لهذه المساعدات المالية، وإن كانت هذه المعونة على نحو من الأنحاء، كما تقول روزماري هوليس، صراحة دون تجمل: "نهضت بأعباء استمرار الاحتلال واحتواء العنف لعدم التوصل لحلٍّ للصراع"[3]؛ أي: إن الاتحاد الأوروبي يساعد الفلسطينيين لإسكاتهم، ولتأمين القوة المحتلة والمستعمرات اليهودية، ولدعم السلطة

(1) Khader, B: *L'Europe et la Palestine des Croisades à Nos Jours*, (l'Harmattan, Paris, 1999).

(2) Bertrand S. A: "The Conflict and the EU's Assistance to the Palestinians" in Ezra Bulut Aymat (ed.) *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, (Chaillot Papers, December 2010), pp. 43-53.

(3) Hollis, Rosemary: "The Basic Stakes and Strategies of the EU and Sember States" in Ezra Bulut Aymat (ed.) *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, Chaillot Papers, No. 121, **Institute of Security Studies**, Paris, 2010, p. 32.

الفلسطينية خائرة القوى. وهذا الرأي، وإن لم يُجمع عليه المسؤولون الأوروبيون، لكنه مقبول لدى الكثيرين في الشارع العربي.

إنه لمن السهل على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور "مُسدِّد الفاتورة" بدلاً من "الفاعل". ولكن النفوذ السياسي الحقيقي لا يُقاس بما أُنفق من أموال، بل بجودة النتائج المحققة، كما أن القيادة الفعلية تتطلب استشعار الهدف، وموارد اقتصادية وعسكرية وصورة لافتة للأنظار، ورؤية طويلة الأمد، وعملية قوية لاتخاذ القرار، وطاقم عمل من الدبلوماسيين على درجة من الكفاءة، وفوق كل هذا، جهة فاعلة موحَّدة. ومع أن الاتحاد الأوروبي لا ينقصه ذوو الكفاءة، ولا الموارد ولا السُّمعة، فإنه ليس جهة فاعلة موحَّدة؛ ذلك أن ما تتوصل إليه الدول الثمانية والعشرون الأعضاء من اتفاقات تكون في معظم الوقت على "القاسم المشترك الأدنى". فألمانيا، على سبيل المثال، ظلت حبيسة الذكريات القديمة، وكانت تتحرَّج من انتقاد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة على الملأ. أمَّا بريطانيا فكانت دومًا تنحاز إلى جانب الولايات المتحدة التي ما انفكَّ تحالفها مع إسرائيل وطيدًا، فيما لم يفتر نشاط فرنسا الدبلوماسي رغم قلة آثاره الملموسة. وفي الجملة، يفخر الاتحاد الأوروبي بأنه نصير مخلص لحل الدولتين، ولكن "من دون استراتيجية لتحقيق هذا الهدف"[1].

إن إسرائيل شريك مهم للاتحاد الأوروبي بمبلغ 36 مليار يورو سنة 2012. وقد ذكر المجلس الأوروبي في إيسن سنة 1994، أنه "يجب أن تتمتع إسرائيل.... بوضع خاص في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على أساس المعاملة بالمثل والمصالح المشتركة"[2]، مع أنه، في هذا الوقت، كان قد مضى على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية 27 سنة. فهل تكافئ أوروبا الاحتلال بـ "الوضع الخاص"؟

فإن أوروبا؛ إذ تعتزم تحسين علاقاتها مع إسرائيل، تقدِّم مثالاً آخر على انعدام الترابط[3]؛ فمنذ 1996، ما فتئت إسرائيل مشاركًا كاملاً في برنامج الاتحاد

(1) Hollis, Rosemary: "The Basic Stakes and Strategies of the EU and Sember States", op, cit, p. 39.

(2) الاستنتاجات الرئاسية متوفرة عبر الرابط: http://www.comcilium,Europa.eu/eudocs/cms

(3) انظر: Euro-Mediterranean Human Rights Network: "EU-Israeli: Promoting and Ensuring Respect for International law", Brussels, 2012, p. 61.

الأوروبي الإطاري للبحث والتطوير، كما وقَّعت على "اتفاقية مشاركة" في إطار الشراكة الأورومتوسطية وخطة عمل مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية. وبعد أعوام قليلة، أعلن الاتحاد الأوروبي في 16 من يونيو/حزيران 2008، عن نيته تحسين العلاقات مع إسرائيل، وهو ما كان سيدخل في إطار رسمي في 15 من يونيو/حزيران 2008، لولا العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009، الذي أسفر عن مقتل 1300 فلسطيني و13 إسرائيليًّا وإتلاف الكثير من مشاريع البنية التحتية التي موَّلها الاتحاد الأوروبي؛ مما أجبر الاتحاد الأوروبي على إيقاف خطته، إلا أنه ذكر مرارًا وتكرارًا "أنْ ليس المقصود من هذا عقاب إسرائيل"[1].

وبعد ثلاثة أعوام، في عام 2012، نظرًا إلى ما أصاب عملية السلام من وَهَن ومواصلة سياسة بناء المستوطنات من دون تقديم مهلة، قرَّر الاتحاد الأوروبي في 2 من يونيو/حزيران 2012، أن يُعمِّق أواصر علاقاته مع إسرائيل ويقوِّيها في ما يزيد عن 60 مجالاً ملموسًا. ومنذ ذلك الحين، اتُّخِذت خطوات عملية دون مراعاة للقرار القاسي الذي تبنَّاه البرلمان الأوروبي، في 5 من يوليو/تموز 2012، الذي أدان بأشدِّ عبارات الإدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وإذا أضفنا إلى جميع هذه المبادرات غير المترابطة، عدم الاعتراف بفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وإخفاق اللجنة الرباعية في تحقيق أي شيء يُذكر، فسنفهم حينئذٍ جذور ارتياب العرب من قدرة أوروبا على رسم طريق جديد في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

فهل يدق الربيع العربي ناقوس الخطر ليضع الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية استباقية وأكثر ترابطًا؟ هذا ما سيتضح لاحقًا. وقد قيل: إن معاهدة لشبونة تتيح فرصة فريدة للاتحاد الأوروبي ليصبح لاعبًا أكثر فعالية. وإن كان لديَّ بعض التحفظات بشأن هذا الطرح؛ إذ سيظل الاتحاد الأوروبي يعاني من غياب الإرادة المشتركة، وتعارض المصالح، وعدم القدرة على اتخاذ قراراته

(1) Tocci, Nathalie: "The Conflict and EU-Israeli Relations", in Ezra Bulut Aymat, op. cit., p. 62.

باستقلالية. فلم يشكِّل الاتحاد الأوروبي جبهة مشتركة في قضية الغزو الأميركي على العراق أو العمليات العسكرية على ليبيا بقيادة حلف الناتو، وهذا ينطبق على الصعيد الدبلوماسي، كما شاهدنا في التصويت الأخير في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بشأن تحسين الوضع الفلسطيني، وأيضًا في اليونسكو في قضية العضوية الفلسطينية.

هل يمكننا القول إذن: إن الاتحاد الأوروبي داعٍ للسلام؟ نستشف من تحليل السنوات الخمسين الماضية أن الإجابة "كلاَّ"، أمَّا عن المستقبل، فما زلتُ في شكٍّ من ذلك مريب.

خلاصة وتوصيات

إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع العرب ودول المتوسط، في السنوات السبع والخمسين المنصرمة، من 1957 إلى 2014، لم تخرج عن إطار مجموعة من المبادرات، منها سياسة المتوسط العالمية، والحوار الأوروبي العربي، والسياسة المتوسطية المجدَّدة، والشراكة الأورومتوسطية، وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط. كما دُشِّن بعض المبادرات الإقليمية بين المجموعات، كصيغة خمسة زائد خمسة، التي تضم 10 دول، ومنتدى المتوسط، 11 دولة، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، المكوَّن من 28 + 6 دول.

وقد تضمن جميع الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط والدول العربية شرط حقوق الإنسان القائم على احترام مبادئ الديمقراطية إلا أن الاتحاد الأوروبي كان يتعامل دومًا مع الأنظمة العربية التسلُّطية، التي كانت غالبًا تعد وعودًا كاذبة بإجراء الإصلاحات، ولم تتخذ خطوات جادَّة نحو عملية تحول ديمقراطي حقيقية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، نظرًا إلى تهميش الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتقديم الأمن على الإصلاح تدريجيًا، كما ذكر أحد الكُتَّاب "لم يحافظ على صورته كقوة معيارية"[1]، ومن ثم، فهو يسهم بطريقة غير مباشرة في الوضع السياسي الراهن. إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي، بحفاظه على علاقات ودية مع الحكَّام المستبدين، لا يسبِّب الإحراج لنفسه فحسب، بل يسيء إلى صورته في عيون العالم العربي.

ومن ثَمَّ، فإن الربيع العربي قد وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعرب على المحك؛ مما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في استراتيجيته وشراكته مع "الجوار الأقرب". ويبحث هذا الجزء في سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة العربية وبخاصة تجاه البلدان العربية المطلَّة على المتوسط، كما يحلِّل ردَّ فعل الاتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي في

(1) Pfeil, Hélène: "The EU in the Arab Spring", **Open Democracy**, 20 July 2011. https://www.opendemocracy.net/h%c3%a9l%c3%a8ne-pfeil/eu-in-arab-spring

بيانين، أُعلنا في مارس/آذار ومايو/أيار 2011، "شراكته الجديدة" التي تقوم على بعض المبادئ التوجيهية، منها: "المزيد من أجل المزيد" و"المساءلة المتبادلة" و"منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة"، كما أعلن عن إقامة "برنامج مجتمع مدني" و"مؤسسة أوروبية للديمقراطية".

من الواضح أن صيغة "المزيد من أجل المزيد" كان من المفترض أن تكون حجر الزاوية في الشراكة الجديدة، وخطوة مجددة تجاه المزيد من التمايز بين السياسات إلا أن القراءة المتأنية للمستندات الرسمية لا تشي بأن النماذج القديمة قد تغيَّرت، فإن ""المزيد من أجل المزيد" يتشابه مع ما سبقه من خطابات رنَّانة عن أساليب مُعدَّة بحسب الغرض"[1]. ولم يزل الاتحاد الأوروبي يعوِّل تعويلاً مُفرطًا على وصفات اقتصاد السوق الرأسمالية الليبرالية الجديدة، التي تقوم على "الإيمان بأن التحرر والخصخصة شبه مقدسيْن"[2].

ويُقصد بصيغة "المزيد والمزيد"، بعبارة أيسر، إصلاحات أسرع ومكافآت أفضل. أمَّا المكافآت فتُلخَّص في ثلاثة عناصر، هي: المال والسوق والتنقل. ولا شك أن زيادة المساعدات سماحة، وفتح الأسواق غنًى، وتعزيز التنقل ضرورة. ولكن الأهم من هذا كله دعم الديمقراطية والنهوض بالأمن المجتمعي من خلال النصح لا الدروس، والمساهمة في صنع السلام، وبناء صورة "الشريك الموثوق"، وتعلم "الإنصات إلى الأصوات غير المألوفة"، والتحدث إلى الجهات الفاعلة الحقيقية في المجتمع المدني العربي وليس الصفوة التي يراها الأوروبيون أكثر قبولاً دون سواها. ويجب ألا يخلط الاتحاد الأوروبي بين "عملية التحول الديمقراطي" و"التغريب، أو التخلق بالخلق الأوروبي"[3]، لئلاً يظن العرب بأوروبا الظنون، ويقر في قلوبهم أنها إنما تصدِّر نموذجها المؤسسي ونظامها القيمي.

(1) Soler, Eduard; Viilup, Elina: "Reviewing the Neighbourhood Policy: a Weak Response to Fast Changing Realities", op. cit., p. 4.

(2) Schumacher, Thomas: "The EU and the Arab Spring: between Spectatorship and Actorship", **Insight Turkey**, No. 3, 13 October 2011, p. 110.

(3) Youngs, Richard: "Lo que no se debe hacer en Medio Oriente y el Norte de Africa", **Policy Brief**, Fride, Madrid, March 2011, p. 6.

وعلى الاتحاد الأوروبي أيضًا أن يتدخل تدخلاً حقيقيًّا في تسوية الصراع، ولا سيما الصراع الأساسي بين العرب وإسرائيل؛ فالاتحاد الأوروبي لم ينفكَّ منذ عام 1967، يعيد تأكيد إدانته، في مناسبات عديدة للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلا أن هذه السياسة الخطابية لم تقابلها إجراءات ملموسة، باستثناء المساعدة المالية المقدَّمة للفلسطينيين، والتي إن هي، على الحقيقة، إلا تغطية لتكاليف الاحتلال. لقد حان الوقت ليرسم الاتحاد الأوروبي مسار عمل بديلاً، فيترجم كلماته إلى أفعال (انظر الفصل الثاني المخصص للاتحاد الأوروبي وفلسطين).

لكن المبادرات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي تدل على أنه تنكَّب الطريق؛ ففي الوقت الذي يوطِّد فيه أواصر العلاقات مع إسرائيل، فإن هذه القوة الغاصبة تُحكِم الخِناق على الأراضي المحتلة من خلال مصادرة الأراضي والسياسة الاستيطانية الجامحة والعقاب الجماعي؛ فضلاً عن أنه لا يصدر عن رأي موحد، ويواجه صعوبة في صياغة سياسة خارجية مشتركة. ومع أن الاتحاد الأوروبي لا ينفك يردِّد، بلا كلل، أن سياساته تجاه المتوسط تتميز بوضعها العرب والإسرائيليين على الطاولة نفسها، فإنه من الأفضل للاتحاد الأوروبي أن يجعل العرب والإسرائيليين على قدم المساواة وألا يفرِّق بينهم في المعاملة.

إن الربيع العربي يتيح للاتحاد الأوروبي فرصة عزيزة لِيُظهر قيادته، و"يعيد تقييم سياسته استراتيجيًّا"[1]، ويثبت أنه جهة فاعلة متماسكة ومتَّسقة يُعوَّل عليها؛ ذلك أن للاتحاد الأوروبي مصالح حيوية في العالم العربي، فالمنطقتان يكمل بعضهما بعضًا، ولا شك أن مستقبل أوروبا يكمن في جنوبها، كما يكتب رئيس الوزراء الإيطالي السابق، ماسيمو داليما، باقتدار: "إنه تحدي موت أو حياة لدور الاتحاد الأوروبي العالمي"[2].

---

(1) Calleya, S: "The EU's Relations with the Mediterranean Neighborhood in a Regional Perspective", in Calleya, Stephen; Wohlfeld, Monika (eds.) *Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean,* (MEDAC, Malta, 2012), pp. 397-413.

(2) D'Alema, Massimo, **Europe's World**, Autumn 2011, p. 106.

ولما كان الربيع العربي لا يزال في عامه الرابع الآن، فإن ثماره لا تزال مُرَّة المذاق. وأنا أتّفِق مع كريستيان بي هانلت حين كتب يومًا: "لئن ازدادت الحرية اليوم فقد قلَّ الأمن، ولئن كثُرت الفرص فقد شحَّت الوظائف، بَلْهَ ما بتنا نشهد من مختلف أشكال الصراعات"[1]. على أننا نُبصر، في الجانب الأكثر قتامة من الصورة، ما تعيشه سوريا من مأساة طال مداها، ومِصرُ من صراع على السلطة، واليمن وليبيا من اضطراب، والعراق من اقتتال بين أبناء الشعب الواحد. أمَّا في الجانب المشرق فنجد ما تحقق في تونس من إجماع، وفي المغرب والأردن من إصلاحات وإن كانت يسيرة. أمَّا الجزائر والسعودية وسائر البلدان المنتجة للنفط، فلم يَحِنْ بعدُ أوان انبعاث الثورة فيها.

وإذا ما نظرنا إلى اقتصاد البلدان التي تمر بالعملية الانتقالية نحو الإصلاح وجدناه يمرُّ بحالة من الركود الشديد، إن لم يكن هابطًا في مسار لولبي مع تدهور النشاط الاقتصادي، وانحدار عوائد الضرائب، وارتفاع البطالة بسبب انهيار قطاع السياحة، وزيادة الفروق الاجتماعية والإقليمية. ومع مرور الوقت، سيتسبب هذا التطور المثبِّط للعزم في مزيد من الأضرار، ما لم يُستَعَدْ الاستقرار وتمضِ عملية التحول الديمقراطي قدمًا دون رجوع إلى الخلف.

في خلفية هذا المشهد، تلاشت الفرحة العارمة التي تميزت بها المراحل الأولى من الثورات لتحلَّ محلَّها الرهبة؛ إذ بدأت قطاعات معينة من المجتمعات تحنُّ إلى "القائد القوي" القادر على استعادة الأمن والنظام، وخير مثال على هذا ما حدث في مصر.

ولم يكن ما حلَّ بالمجتمعات العربية من إحباط بسبب "النخبة الانتقالية" بأقل من إحباطها بسبب الاتحاد الأوروبي. وليس هذا بسبب بقاء الاتحاد الأوروبي على الحياد بلا أي تأثير؛ إذ رأينا كيف استجاب الاتحاد الأوروبي بسرعة، وزاد من انخراطه، ونوَّع أدواته، وأظهر استعدادًا للوصول إلى المجتمعات المدنية ودعمها، كما أُرسلت فرق عمل إلى مصر وتونس للوقوف على المشروعات الواعدة، وأُجريت

---

(1) P. Hanelt, Christian: "North Africa: Crisis and Consensus", **Spotlight Europe**, Bertelsmann Stiftung, February 2014, p. 11.

مفاوضات تجارية أكثر شمولاً مع المغرب والأردن وتونس، ووُضِعت برامج الربيع SPRING (برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل) وبرنامج المجتمع المدني موضع تنفيذ. وإيجازًا لما سبق، يُحسِّن الاتحاد الأوروبي سياساته التقليدية بإضافة تمويل جديد ومزيد من الأدوات، وهذا التحفيز الجديد مستمدٌ من اليقين بأن ما يحدث في "الجوار الأقرب" سيؤثر بالضرورة على مستقبل الاتحاد الأوروبي.

إلا أن المجتمعات المدنية العربية لم تقتنع بأن هذه التدابير تتواءم مع التطورات التي زلزلت العالم العربي، أولاً: لأن الموارد المتاحة متواضعة، وثانيًا: لأن السياسات الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لا تزال غير واضحة، مع قلة التوافق حول العديد من القضايا. فبعد أن عزل الجيش المصري الرئيس محمد مرسي، في الثالث من يوليو/تموز 2013، لم تُجمع دول الاتحاد الأوروبي على صفة هذه الفعلة، أنقلاب عسكري هي أم استمرار للحركة الثورية؟ وبينما امتنعت ألمانيا عن المشاركة في العمليات العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا، لعب كل من فرنسا والمملكة المتحدة دورًا بارزًا فيها. وفي سوريا، تبنَّى الرئيس الفرنسي موقفًا هجوميًّا يفوق نظراءه، إلا أن هذا الموقف لم يتعد الكلمات الرنَّانة.

أما بخصوص برامج الاتحاد الأوروبي وأدواته الجديدة المعمول بها؛ باعتبارها "استجابة الاتحاد الأوروبي" إزاء الربيع العربي، فقد بدا الكثير من منظمات المجتمع المدني في شكٍّ من مدى مساهمة هذه البرامج والأدوات في إقالة الاقتصاد من عثرته وفي النهوض بالديمقراطية بفعالية، بل إن بعضها مقتنع بأن الاتحاد الأوروبي سيعود إلى مزاولة "أعماله كالمعتاد".

ومن ثم كثُرت الشكوك، ووجد الاتحاد الأوروبي نفسه بين شقي الرحى، فإن هو فرض شروطًا صارمة، فلربما نفَّر الأنظمة الحاكمة، وإن لم يتخذ أي إجراء، فسيثير سخط منظمات المجتمع المدني في الداخل والخارج، وهو وضعٌ للاتحاد الأوروبي غير مريح، فمن ناحية، عليه أن يعتمد برنامجًا تحوُّليًّا، ومن ناحية أخرى يظل مُكبَّلاً بالمصالح الآنية للدول الأعضاء.

وهذا يصدُق على نحو خاص على قطاعين مهمين، هما: الصادرات العربية الزراعية والبتروكيمياوية. فالاتحاد الأوروبي يجد نفسه هنا، مرة أخرى، بين

المطرقة والسندان، فبينما هو يدعو إلى اتفاقيات للتجارة الحرة، يجد أن عليه أن يخشى مغبة مجموعات الضغط من الفلاحين والعاملين بالقطاع البتروكيمياوي بالاتحاد الأوروبي.

ويبين هذا الاستعراض القصير للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعرب الضوابطَ والحدودَ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، بوصفه "جهة فاعلة اقتصادية" و"قوة معيارية" وداعيًا للسلام، إلا أنه كشف أيضًا عن أن العالم العربي سيظل "خارج دائرة" الاتحاد الأوروبي. فإذا حلَّلنا التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في إطار كونه نمطًا لـ "دوائر متحدة المركز"، سنجد أربع دوائر داخلية على الأقل، ودائرة واحدة خارجية حول الاتحاد الأوروبي الذي يُشكِّل المركز[1].

أ- بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا والنرويج وليختنشتاين.

ب- سويسرا التي تشارك في السوق الموحَّدة.

ج- الدول المرشحة، تركيا.

د- الأعضاء المحتمل انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل، كدول البلقان، ودول أوروبا الشرقية، كأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا.

وفي الدائرة الخارجية نجد دول الجوار من منطقة المتوسط والدول العربية التي لا تأمل في الحصول على عضوية. وقد وقَّعت هذه الدول (جُلُّها وليس كلها) اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي التي قد تتطور لتصبح اتفاقيات تجارة عميقة وأكثر شمولاً. إلا أنه حتى الآن، لم تُوقَّع أي اتفاقية تجارة حرة مع أي بلد عربي، وهذه هي الحال أيضًا مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ما فتئت تتفاوض على مدار 23 عامًا لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة ولم تتوصل إلى أي اتفاق مقبول. أمَّا بالنسبة إلى سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء سائر الدول العربية غير المطلة على المتوسط وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كالعراق واليمن والسودان والصومال وجيبوتي، فتحكمها اتفاقيات تعاون أو تقتصر على المعونات.

(1) Khader, B: *L'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone*, op. cit., p. 189.

فالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق تحكمها "اتفاقية شراكة وتعاون" موقَّعة في مايو/أيار 2012 وتوفِّر إطارًا للحوار المتقدم بشأن مواضيع عديدة. فالعراق يُعد الشريك الاستراتيجي في مجال الطاقة، أمَّا الاتحاد الأوروبي فهو بالفعل الشريك التجاري الثاني بعد الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية 17.5 مليار يورو في 2012، منها 4.7 مليارات فقط في صادرات الاتحاد الأوروبي.

أمَّا العلاقات مع اليمن فتحكمها "اتفاقية تعاون" موقَّعة في 1998 بهدف دعم سياسة اليمن للنهوض بالحَوْكَمَة الرشيدة والقضاء على الفقر. وتكرَّرت الأهداف نفسها في وثيقة استراتيجية عن اليمن من 2007 إلى 2013.

أمَّا موريتانيا، فهي شريك مهم في مجال المزارع السمكية للاتحاد الأوروبي، فقد وقَّع كلٌّ من الاتحاد الأوروبي وموريتانيا في 26 من يوليو/تموز 2012 شراكة صيد لمدة عامين، ولكن العلاقات تنهض بشكل عام على اتفاقية كوتونو بين البلدان الإفريقية والمطلّة على الأطلسي والكاريبية (ACP)، والورقة الاستراتيجية القطرية للاتحاد الأوروبي والبرنامج الإرشادي الوطني لعام 2008.

إلا أنه لم تُبرم اتفاقية رسمية مع السودان، فمنذ 1994، حظر الاتحاد الأوروبي إمدادات الأسلحة إلى السودان واقتصرت المنحة المقدمة إليها على المساعدة في التنمية والمساعدات الإنسانية في المناطق التي تأثَّرت بالحرب من دارفور. فمنذ أن نال جنوب السودان استقلاله، ازدادت استثمارات الاتحاد الأوروبي ازديادًا كبيرًا في إطار مساعيه لبناء الأمة؛ ولذا أصبح شريكًا رئيسيًّا في التنمية. وفي عام 2011 و2012، اعتمد الاتحاد الأوروبي عددًا من المشاريع بمبلغ 85 مليون يورو و185 مليون يورو، على التوالي.

أمَّا الصومال وجيبوتي فكان يُنظر إليهما من خلال منظور القرصنة المشوِّه للحقيقة. ولم تُعقد أي اتفاقيات تعاون رسمية، غير أن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة لكلتا الدولتين اللتين تعدان من "الدول الهشة"، وربما يأتي هذا التصنيف بهدف الحدِّ من أعمال القرصنة. وفي واقع الأمر، تولى الاتحاد الأوروبي منذ يناير/كانون الثاني 2014، رئاسة مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (CGPCS).

ومن ثَمَّ، فلم يضع الاتحاد الأوروبي، في دائرته الخارجية، وهي العالم العربي، سياسة واحدة ولا إطارًا واحدًا، بل مجموعة سياسات وأُطر. وهذا التقسيم مسوَّغ، من وجهة النظر الأوروبية؛ إذ تختلف المشاكل والتحديات والمصالح من بلد لآخر. أمَّا من وجهة النظر العربية، فإن إطار العمل العام أفضل، إلا أن هذا لا يمنع وجود ترتيبات إقليمية خاصة. فإن الوضع في دول المغرب العربي يختلف في الحقيقة تمامًا عن الوضع في دول مجلس التعاون الخليجي، وليس الصومال كلبنان، ولكن هل هذا يُسوِّغ تعدُّد الأُطر، كاتفاقيات التعاون والمشاركة والشراكة؟ فإن معالجة المشاكل المشابهة بأسلوب مختلف يترك انطباعًا بأن بعض الدول العربية أكثر نفعًا أو أكثر تعاونًا من غيرها.

وخلاصة القول: يتجاوز إجمالي التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والعرب 300 مليار يورو، ويُقدَّر إجمالي عدد سكان البلدان العربية بـ 385 مليون نسمة بنهاية 2014، ومن المحتمل أن يصل إلى 500 مليون بحلول عام 2030، وهو رقم غير مسبوق، يعادل تعداد سكان الدول الـ 28 الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. فإن معدلات الوفيات المنخفضة ومعدلات الخصوبة الحالية، على الرغم من هبوطها منذ ثلاثين عامًا، قد أدَّت إلى زيادة سريعة في تعداد السكان، الماضي في الارتفاع، ويشار إلى الأعداد الكبيرة من الشباب بشكل عام بـ "تضخم أعداد الشباب".

يختلف هذا الجيل من الشباب العربي من الجنسين كل الاختلاف عن الجيل الذي يسبقه، فهو أكثر تعلمًا وتحضرًا واتصالاً، كما أن سقف تطلعاته أعلى، غير أنه يواجه شُحًّا في فرص العمل، وارتفاعًا في مستويات البطالة أو البطالة المقنَّعة. وقد تفاقم هذا الوضع في السنوات العشرين الأخيرة، وارتفعت مستويات البطالة بين الشباب من سنِّ 20 إلى 24 إلى مستويات لم نشهدها من قبل لتفوق الأرقام الرسمية البالغة 30%. وقد وظَّفت البلدان المنتجة للنفط عددًا كبيرًا من العمال الأجانب "من غير العرب عمدًا"(1)، لتوفير العمالة لاقتصاداتها المتوسعة، وبهذا، لم

(1) Chamie, Joseph: "A Youth Bulge Feeds Arab Discontent", **The Daily Star**, 15 April 2011, p. 7.

يحدوا من فرص العمل أمام الشباب العربي فحسب، بل تفاقمت إثر هذا مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب ببلدانهم.

وقد أفضت مشكلة البطالة، بدورها، إلى انتشار تأخُّر سن الزواج وتكوين الأسرة، وهو ما يتعارض تمامًا مع المفهوم التقليدي بتكوين أسرة في العالم العربي، وقد تمخَّض عن هذين العاملين معًا مناخ عام من الإحباط كان الشرارة الرئيسية التي آذنت بولادة الربيع العربي.ومع أن جميع البلدان العربية تمر بتحول ديمغرافي، إلا أن البنية الهرمية للسكان ستظل الدافع الرئيسي لزيادة عدد السكان في العقود المقبلة.

فالاقتصادات العربية يجب أن تنمو بمعدل سنوي يتراوح من 7 إلى 8% لسنوات عديدة قادمة، لتتمكن من التصدي لهذا التحدي الهائل، وهو ما يستحيل تحقيقه إذا ما ظلَّت البلدان العربية على هذه الحالة مما وصلت إليه اليوم من التشرذم. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يدعم التكامل الأكثر عُمقًا بين البلدان العربية نفسها، وأن يساعدها في تحقيق صادرات مصنَّعة ذات قيمة مضافة أعلى تقوم على كثافة معرفية، من خلال حثِّها على تحسين طاقاتها الإنتاجية المحلية، ولا سيما مهارات العمالة لديها.

وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية، عام 2011، توجيهات بفتح المفاوضات بشأن مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة مع مجموعة أكادير، وهي مبادرة تمضي في الاتجاه الصحيح، إلا أنها يجب أن تضم موريتانيا والجزائر وليبيا وسائر البلدان العربية؛ إذ لا شك أن اتفاقيات التجارة الشاملة والعميقة بين الاتحاد الأوروبي والعرب سيكون لها آثار إيجابية كثيرة، كتحسين الخدمات اللوجستية وشبكات النقل والخدمات الأساسية. وهذا التحوُّل الجديد في السياسة سيساعد الدول العربية في تنويع صادراتها، وتغيير توُّجه التصنيع نحو منتجات ذات قيمة أعلى، وإيجاد المزيد من فرص العمل، بل سيزيد من العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول المستورِدة وغير المستورِدة للنفط ويُوطِّدها. "ولن يغدو الاتحاد الأوروبي محرِّكًا للنمو، شأنَ اليابان من قبل في أعقاب ما خلَّفته الحرب العالمية الثانية من آثار، في دول الجوار الأقرب لها، إلا بدعمه للتكامل التجاري الشامل والعميق بينه وبين

العالم العربي، وبين البلدان العربية بعضها ببعض"[1].

لقد بات دعم الإصلاحات السياسية أمرًا ضروريًا، بل مُلحًّا، يدعو الاتحاد الأوروبي أن يترجم حواره عن "القوة التحوُّلية" إلى دعم ملموس لقوى التغيير الديمقراطي.ومن أجل أن يحصل هذا، يجب أن يدرك كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية ما بينهما من عرى وثيقة وأن "التعاون بينهما أمرٌ محتوم"[2].

(1) Guigou, J.L: *Le Nouveau Monde Méditerranéen*, (Descartes et Cie, Paris, 2012), p. 157.

(2) Behrendt, Sven; Hanelt, Christian-Peter (eds.), *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East 1*, (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2000).
Hanelt, Christian-Peter; Moller, Almut (eds.), *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East, 2*, (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2008).

الفصل الثاني

أوروبا والقضية الفلسطينية (1957-2014): دبلوماسية ناعمة وحقائق قاسية

تزخر الذاكرة الفلسطينية بالأحداث التي تربطها بأوروبا، بدءاً من الحملات الصليبية سنة 1099 إلى 1290، والحملة الفرنسية التي شنَّها نابليون بونابرت على مصر وفلسطين سنة 1798 إلى 1799، ثم إنشاء أول قنصلية أوروبية في القرن التاسع عشر، مرورًا بالعهود التي قدَّمتها أوروبا للشريف حسين ثم حنثت بها سنة 1915، واتفاقية سايكس – بيكو السرية سنة 1916، وإعلان بلفور سنة 1917، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين من 1922 إلى 1948، وخطة تجزئة فلسطين برعاية الغرب سنة 1947، وأخيرًا، اعتراف معظم الدول الأوروبية بدولة إسرائيل. وإيجازًا، فلطالما كانت أوروبا "جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية"[1] منذ بدايتها.

فمنذ عام 1948، كان الشغل الشاغل للدول الغربية هو ضمان وجود دولة إسرائيل وتقويتها وحمايتها من بيئتها العربية. ولم تكن النكبة الفلسطينية، أو تهجير ثلثي الشعب الفلسطيني، يُعَدُّ سوى "ضرر جانبي"، إلى أن تحوَّلت القضية الفلسطينية في نظر الكثير من الأوروبيين إلى "مشكلة لاجئين"، ينبغي تناولها بحسبانها "قضية إنسانية".

ويُستدلُّ من السياق التاريخي في أوروبا والتحوُّل الجيوسياسي في العالم العربي على أسباب التعاطف الفطري الأوروبي مع الحركة الصهيونية، فقد اعترى الأوروبيين شعورٌ بالحرج جرَّاء المحرقة، واستشعرت الدول الأوروبية والرأي العام بأنهم مدينون لإسرائيل بـ "دَيْنٍ معنوي". أمَّا ما وقع في العالم العربي إبَّان مسيرته نحو الانعتاق من الاستعمار من أحداث جسام فكان يُنظر إليه على أنه معادٍ للغرب جملة

(1) de Vasconcelos, Á., Zaborowski, M: *The Obama Moment: European and American Perspectives*, (European Union Institute of Security Studies, Paris, 2009), p. 178.

وللمصالح الأوروبية على نحو خاص، كالثورة المصرية سنة 1952، وتأميم شركة قناة السويس سنة 1956، وحرب التحرير الجزائرية من 1954 إلى 1962، وانهيار المملكة العراقية الهاشمية الموالية للغرب سنة 1958، وغير ذلك من كبريات الأحداث.

كانت هذه الأحداث جميعًا تصب في مصلحة إسرائيل التي لم يعدَّها الأوروبيون محض "مأوًى آمن" لليهود فحسب، بل "دِرعًا" تقيهم البيئة المضطربة المعادية للغرب و"حصنًا منيعًا" يذود عن المصالح الأوروبية. وقد كشفت مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 عن حقيقة الدور الذي أُنيط بـ "الدولة اليهودية" الوليدة. وكان هذا هو المشهد العام عشية معاهدة روما سنة 1957.

وليس الهدف من هذا الكتاب الرجوع بالأحداث إلى ما قبل سنة 1957؛ لأنها بُحثت في مئات الكتب، ومنها كتاب لي عنوانه "أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم"[1]، بل القصد هنا تسليط الضوء على ما طرأ على الموقف الأوروبي من تحوُّل تدريجي إزاء الفلسطينيين والقضية الفلسطينية من 1957 إلى 2014.

ولا شك أن الموقف الأوروبي انتقل، وإن ببطء، من التجاهل التام للبُعد السياسي للقضية الفلسطينية في السنوات ما بين 1957 إلى 1967، إلى الاعتراف بـ "الحقوق الشرعية" للفلسطينيين عام 1973، وحاجة الشعب الفلسطيني إلى "وطن" (1977) وحقه في "تقرير المصير" الذي ينبغي التوصل إليه عبر مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية (إعلان فينيسيا 1980) وهو ما يتضمن قيام "دولة فلسطينية" (إعلان برلين 1999)، تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، "وتكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية مستقبلاً"، كما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي عام 2009[2]. وقد أدان الاتحاد الأوروبي، في الكثير من البيانات الأخرى، "الاحتلال" الإسرائيلي لأراضٍ فلسطينية وسورية، وندَّد بـ "سياسة الاستيطان"،

(1) Khader, B: *l'Europe et la Palestine: des Croisades à Nos Jours*, op. cit.

(2) أكّد الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، أثناء حديثة في الكنيست في 18 من نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بشجاعة على موقف الاتحاد الأوروبي من القدس، أنها عاصمة "دولتين".

وشدَّد على أهمية "حلِّ الدولتين"، وأصرَّ على ضرورة إقامة "دولة فلسطينية" قادرة على الحياة والعيش إلى جانب "إسرائيل".

وقد تسبب ذلك التحول في الموقف الأوروبي في توجيه انتقادات لاذعة لسياسات الاتحاد الأوروبي من جهات شتى. ففيما لم ينفك الإسرائيليون وكثير من اليهود ذوي الأصول الأوروبية[1] عن الإلقاء بالملامة على أوروبا بسبب ما تنتهجه من "دبلوماسية التهديد"، والانحياز المزعوم تجاه الفلسطينيين أو "تحولها لموالاة العرب"[2]؛ رأى كثير من الباحثين الفلسطينيين والأوروبيين أن الاتحاد الأوروبي لم يزل "مغلول اليد"[3]؛ فضلاً عن التباين بين التوقُّع والإنجاز في السياسة الأوروبية الإعلانية، مستنكرين بذلك "إخفاق الاتحاد الأوروبي"[4] أو "خيانة الأوروبيين" لفلسطين[5].

ولست أدَّعي هنا أنني أتيت بالقول الفصل، فأنا، من جهة، أرى أن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن سياساته لم تكن متَّسقة ولا مترابطة، كما هي الحال على سبيل المثال في التصويت الأوروبي المميز في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين الوضع الفلسطيني في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، فإن بياناته أسهمت في دعم المطالب الشرعية للفلسطينيين، وكان لها دور كبير في الاعتراف العالمي بالحقوق الفلسطينية.

لكنني، من جهة أخرى، أرى أن الاتحاد الأوروبي ببقائه تابعًا وفيًّا للولايات المتحدة، وشريكًا ثانويًّا في عملية السلام، وإخفاقه في إجبار إسرائيل على وقف

(1) في 29 من مايو/أيار 2002، تجمَّع آلاف اليهود في بروكسل تضامنًا مع إسرائيل ورفضًا للموقف الأوروبي المناصر للفلسطينيين الذي عدُّوه من قبيل معاداة السامية.

(2) Greilsammer, I., Weiler, J: *Europe's Middle East Dilemma: the Quest for a United Stance*, op. cit., p. ix.

(3) Roberson, B.A. (ed.) *The Middle East and Europe: the Power Deficit*, op. cit.

(4) Bernard, Laurence: "La Faillite de l'Union Européenne en Palestine", **Le Monde Diplomatique**, November 2013, p. 9.

(5) انظر الكتاب الذي كتبه عضو البرلمان الأوروبي، دي كيسر، فيرونيك (مع هيسيل، ستيفان):

De Keyser, V., Hessel, S: *Palestine: la trahison Européenne*, op. cit.

العنف، رغم تكرار مخالفاتها للقانون الدولي، واقتصاره على تقديم المساعدة المالية للفلسطينيين دون إيجاد حلٍّ دائم لقضيتهم، فقد أخفق في إظهار روح الإصرار والريادة في الشرق الأوسط، وهو ما أدَّى في النهاية إلى تسليم دفَّة القيادة للولايات المتحدة، وكان سببًا فيما شهدته القضية الفلسطينية من مآلات مأساوية، كاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتوسُّعه، وانهيار جميع مساعي السلام، على ما سيأتي بيانه.

1. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (من 1957 إلى 1967): تجاهل تام

وقَّعت الدول الأوروبية الست المؤسِّسة اتفاقيةَ روما عام 1957؛ أي: بعد عام واحد من حرب السويس، وفي خضمِّ حرب التحرير الجزائرية. ولم تكن إسرائيل إذ ذاك بمثابة "حليف" لأوروبا فحسب، بل كانت بمنزلة أحد أعضاء الأسرة الأوروبية، والدِّرع الواقية للديمقراطية الغربية، والمثل الأعلى للشجاعة، ورمز الحداثة والتقدم. وبحسبنا النظر إلى كثير من عناوين الكتب المنشورة في تلك الفترة لنرى بوضوح مبلغ التعاطف الأوروبي مع إسرائيل على الصعيدين الرسمي والشعبي. فقد كان الاتحاد السوفيتي أحد أوائل البلدان التي اعترفت بحق إسرائيل في الوجود[1]، كما بادرت ألمانيا إلى دعمها ماليًّا بمبالغ طائلة من خلال التعويضات الألمانية[2]، أمَّا فرنسا فقدمت لها التقنية النووية والمساعدات العسكرية[3]، بينما لم يتأخر أيٌّ من البلدان الأوروبية الأخرى عن تقديم كِفْلِه من معونات للدولة الوليدة. أمَّا على صعيد الجماعة الأوروبية، فقد شهدت سنة 1964 توقيعها أول اتفاقية اقتصادية مع إسرائيل.

أمَّا أن يتجرَّع الفلسطينيون كأس المذلَّة، ويدفعوا ثمن أمر لا ناقة لهم فيه ولا جمل، فلم تكن تلك مسألة تستحق نظر الأوروبيين؛ إذ لم يكن نصيب

(1) Pinkus, B: *The Soviet Government and the Jews 1948-1967; A Documentary Study*, (Cambridge University Press, 1984).

(2) Cerbi, Shahram (ed.), *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects*, (Westview Press, London, 1987).

(3) Cohen, S: *De Gaulle, les Gaullistes et Israël*, (Alain Moreau, Paris, 1974).

القضية الفلسطينية منهم سوى الإهمال المطبق، أو النظر إليها على أنها مسألة إنسانية تتولاها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

غير أنه من غير الدقيق الحديث في تلك المرحلة عن سياسة أوروبية خارجية؛ ذلك أنها لم تكن أصلاً موجودة؛ فقد ظلَّت مسائل السياسة الخارجية من شأن كل دولة قومية على حِدَة، بينما كانت وظيفة الجماعة الأوروبية السعي لتعميق الوحدة الاقتصادية التي كانت تُعدُّ السبيل لتمتين عُرى السلام إثر حربين ضروسين. وقد ظهرت آثار انعدام التنسيق هذا بوضوح إبَّان حرب سنة 1967، عندما ظاهر بعض دول الجماعة الأوروبية إسرائيلَ، كألمانيا وهولندا، بينما قرَّرت دول أخرى، كفرنسا بقيادة شارل ديغول[1]، فرضَ مقاطعة عسكرية على الأطراف المتحاربة ومن ضمنها إسرائيل. فبعد سنين من الدعم الفرنسي لإسرائيل، وضع التحوُّل في سياسة شارل ديغول حدًّا للعلاقة المتميزة بين فرنسا وإسرائيل.

وهكذا، يمكن عَدُّ حرب سنة 1967 بمثابة أول ناقوس إنذار في الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ بدأ الدعم الأوروبي لإسرائيل منذ ذلك الوقت بالأفول، وإن لم يأتِ الاعتراف الأوروبي بمحنة الفلسطينيين وحقهم إلا فيما بعد.

وفي الجملة، فقد انصبَّ الهمُّ الرئيس للجماعة الأوروبية خلال هذه المرحلة الأولى على مساعي تمتين أواصرها الداخلية. أمَّا في المسائل الخارجية، فقد سلَّم المعسكر الغربي زمامه للولايات المتحدة، التي قدَّمت العلاقات عبر الأطلسية على الدور الأوروبي في السياسة الخارجية، إضافة إلى أن الجماعة الأوروبية لم تكن تتمتع إذ ذاك بقدرة قانونية للعب دور "اتحاد" في مسائل السياسة الخارجية بسبب آلية صنع القرار داخل الحكومات.

(1) Rulleau, C: *La Politique Arabe de la France de De Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing*, (Copernic, Paris, 1980).

2. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (من 1967 إلى 1980): بروز لاعب جديد

اتسمت هذه الفترة بالأهمية البالغة، فقد شهدت تحولاً جذريًّا في السياسات الأوروبية تُجاه القضية الفلسطينية؛ إذ تميزت بتأسيس مجلس التعاون السياسي الأوروبي عام1970، وحرب أكتوبر/تشرين الأول سنة 1973، وأزمة النفط الأولى في 1973، وبدء الحوار الأوروعربي عام1974، والتحوُّل التدريجي في السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية.

ولا شك أن الصراع العربي - الإسرائيلي كان له دور حاسم في قيام مجلس التعاون السياسي الأوروبي. فخلال الاجتماع الأول لوزراء الخارجية الأوروبيين الستة في ميونخ في نوفمبر/تشرين الثاني 1970، كان موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي من بين أهم الموضوعات التي تناولها المجتمعون. وبعد عام من ذلك، اعتمدت الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية "وثيقة شومان" (1971) التي دعت إلى "انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة" مقابل "اعتراف الدول العربية بإسرائيل"، في مبادرة تشبه، للغرابة، المبادرة العربية التي تم إعلانها بعد ثلاثين سنة (2002). وقد تبع هذا التقرير إصدار الجماعة الأوروبية، عام 1971، بيانها الرسمي الأول بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، مؤكدًا قبولها قرار مجلس الأمن رقم 242 الداعي إلى تحقيق "سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط"[1].

على أن هذا البيان الأول لم يتضمن إشارة واضحة لـ "الشعب الفلسطيني"؛ ففي ذلك الوقت لم يكن بمقدور الجماعة الأوروبية أن تمضي أبعد من قرار مجلس الأمن 242 الذي اقتصر على تأكيد الحاجة إلى تحقيق حلٍّ عادل لـ "مشكلة اللاجئين".

وفي عام 1972، انضم للجماعة الأوروبية ثلاثة أعضاء جدد، هم: بريطانيا وأيرلندا والدنمارك، أعضاء لم يكن أي منهم متحمِّسًا لدور محدد للجماعة

(1) Perssons, Anders: "Legitimizing a Just Peace: EU's Promotion of the Parameters of Just Peace in the Middle East", JAD-PbP Paper, Lund University, No. 9, November 2010, p. 8.

الأوروبية في الشؤون الخارجية. فقد كانت بريطانيا تحديدًا تعتقد أن على الولايات المتحدة أن ترسم المسار وتقود المسيرة، وأن على الجماعة الأوروبية أن تنأى بنفسها.

غير أن حرب 6 من أكتوبر/تشرين الأول 1973، وما أعقبها من أزمة النفط الأولى، والمقاطعة التي فُرضت في 16 من أكتوبر/تشرين الأول على هولندا، الصديق المقرَّب من إسرائيل، كل أولئك كان بمثابة ناقوس إنذار؛ إذ لم يلبث الأوروبيون أن أدركوا مدى اعتمادهم على مصادر الطاقة، ومن ثم مبلغ ضعفهم أمام ما يقع في الشرق الأوسط من أحداث. وقد نجم عن ذلك وعي أوروبي متجدد بالأهمية العاجلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ومعالجة القضية الفلسطينية، واسترضاء الآراء العربية الغاضبة من الرضا الأوروبي عن إسرائيل، بل تواطئها معها.

وبعد شهر من حرب أكتوبر/تشرين الأول اجتمعت الجماعة الأوروبية، في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني 1973، لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط. وقد رأى وزراء الخارجية التسعة في بيانهم أن اتفاقية للسلام يجب أن تنبني على "عدم قبول الاستيلاء على الأرض بالقوة" و"احترام الاستقلال السيادي الإقليمي لجميع دول المنطقة"، بل الأهم من ذلك، ولأول مرة في وثيقة رسمية، تم استعمال لفظة "الفلسطينيين"، كما تم الاعتراف بـ "حقوقهم المشروعة".

بيان وزراء الخارجية التسعة في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني 1973 في بروكسل بشأن الأوضاع في الشرق الأوسط

واصلت حكومات الجماعة الأوروبية التسعة تبادل الآراء حول الأوضاع في الشرق الأوسط، وبينما أكَّدت على أن الآراء المدونة أدناه ليست سوى إسهام مبدئي من طرفها في سبيل التوصل إلى حلٍّ شامل للمشكلة، فقد اتفقت على أنها:

1. تَحُثُّ بشدة قوات طرفي الصراع في الشرق الأوسط على العودة الفورية إلى المواقع التي احتلتها يوم 22 من أكتوبر/تشرين الأول، وفق قراري مجلس الأمن 339 و340، إيمانًا منها بأن من شأن العودة إلى هذه المواقع تيسير التوصل إلى حلٍّ ما نجم من مشاكل أخرى فيما يتعلق بأسرى

الحرب والجيش المصري الثالث.

2. يملؤها الأمل بأنه إثر اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 338، في 22 من أكتوبر/تشرين الأول، ستبدأ المفاوضات أخيرًا للتوصل إلى سلام في منطقة الشرق الأوسط دائم وعادل، من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 بجميع بنوده. كما أعلنت أنها ستبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هذا السلام، وأنها ترى أن هذه المفاوضات يجب أن تتم في إطار الأمم المتحدة، وأن الميثاق خوَّل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية بالأمن والسلام الدوليين، وأن للمجلس والأمين العام دورًا خاصًّا في تحقيق السلام وحفظه من خلال تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

3. ترى أن اتفاقية للسلام يجب أن تنبني أساسًا على النقاط الآتية:

أ- رفض اغتصاب الأراضي بالقوة.

ب- حاجة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها الأراضي التي أدارتها منذ نزاع 1967.

ج- احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة، واستقلالها، ووحدة أراضيها، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

د- الاعتراف بأنه في حال تحقيق سلام عادل ودائم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

4. ترى أن اتفاقية السلام وفق قرار مجلس الأمن 242 يجب أن تخضع لضمانات دولية، وأنه لابد من تأكيد هذه الضمانات بطرق شتى، منها إرسال قوات لحفظ السلام للمناطق منزوعة السلاح التي أشار إليها البند 2 (ج) من القرار 242. وأنها متفقة على أن هذه الضمانات من الأهمية بمكان لتسوية مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط حسب القرار 242 الذي يشير إليه المجلس في القرار 338، وأنها تحتفظ بالحق في تقديم عروض في هذا الصدد.

5. وتستحضر بهذه المناسبة الأواصر، بجميع أشكالها، التي تربطها، منذ زمن بعيد، بالدول المشاطِئة المطلّة على جنوبي المتوسط وشماليه، مشدِّدةً

على بنود إعلان قمة باريس، في 21 من أكتوبر/تشرين الأول 1972، ومُذكِّرةً بأن الجماعة الأوروبية قد قرَّرت، في إطار نهجها العالمي والمتوازن، أن تتفاوض مع هذه الدول للتوصل إلى اتفاقيات.

وجاء هذا البيان بمثابة نقطة تحوُّل في سياسة الجماعة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط؛ إذ تجلّى فيه موقف أوروبي أكثر توازنًا. وكما كان متوقعًا، فبينما رحَّب الزعماء العرب بالإعلان، جمع ردُّ الفعل الإسرائيلي بين القسوة والحدَّة؛ فالبيان عندهم لا طائل تحته، وتوقيته غير مناسب، وعليه فقد حثّوا الجماعة الأوروبية على عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط.

ومع أن دعوات أوروبا لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة سبقت أزمة النفط الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 1973، فلا غرو أن أزمة النفط والمقاطعة المفروضة على بعض الدول الأوروبية قد أسهمتا في تحفيز الدول الأوروبية على الانخراط بقوة في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما من خلال الحوار الأوروعربي.

وكانت مبادرة تدشين حوار أوروبي عربي مبادرةً عربية[1]، فعلى الرغم من المعارضة الشعبية الشديدة التي لاقاها قرار وقف تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة وهولندا، فإن الدول العربية، التي لم تكن ترغب على الإطلاق في الإضرار بالاقتصاد الأوروبي الذي كانت تعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، أرادت أن تبرز أهمية إيجاد حلٍّ للصراع العربي - الإسرائيلي طويل الأمد الذي بات يشغلها عن احتياجاتها الأكثر إلحاحًا، ويستنفد مواردها المالية، ويقف حجرة عثرة أمام تحقيقها التنمية، وقد ذُكرت هذه الدوافع في ثنايا الإعلان الذي وجَّهه العرب "إلى أوروبا الغربية"، الصادر إبَّان القمة العربية المنعقدة في مدينة الجزائر، في 28 من نوفمبر/تشرين الثاني 1973، بقصد إيصالها إلى أوروبا، إعرابًا عن حسن نواياهم.

(1) انظر:

Khader, Bichara: "The Euro-Arab Dialogue", *Arab Affairs*, Vol. 13, No. 1, Spring 1993, pp. 4-40.

Taylor, John: "The Euro-Arab Dialogue: Quest for an Interregional Partnership", **Middle East Journal**, Vol. 32, No. 4, Autumn 1978.

وانتدبت قمة مدينة الجزائر أربعة وزراء لعرض فتح حوار مع القمة الأوروبية التي انعقدت في كوبنهاجن، من 10 إلى 14 من ديسمبر/كانون الأول 1973؛ إذ كان العرب يهدفون إلى ضمان الدعم الأوروبي لإيجاد حلٍّ عادل للصراع العربي – الإسرائيلي شرطًا أساسيًّا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة وتعزيز الأمن في أوروبا نفسها.

وقد رحَّبت الجماعة الأوروبية بالعرض العربي؛ إذ كان الكثير من المصالح الأوروبية مهددًا؛ فتأمين إمدادات الطاقة، والوصول إلى أسواق المستهلكين الكبرى، والاستثمار في الاقتصادات الأوروبية، كل أولئك يتطلب نهجًا أكثر تعاونًا. ومن ثم فرضت تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي نفسها باعتبارها أولوية قصوى. ولذا، فليس من الصواب في شيء الافتراض بأن العرب استخدموا النفط وسيلةً للضغط من أجل تحويل دفة الحوار إلى الحديث عن القضية الفلسطينية؛ ذلك أن الأوروبيين اعترفوا بـ "الحقوق الشرعية" للفلسطينيين في نوفمبر/تشرين الثاني 1973، قبل الحوار الأوروعربي، وإن كان الحوار أسهم بالفعل في توضيح الموقف الأوروبي المستقل.

بل لقد أصبحت اللغة الأوروبية أكثر دقة ووضوحًا من 1974 إلى 1980، كما أصبحت الجماعة الأوروبية أكثر إصرارًا واستقلالية، فقد أخذت على عاتقها مسؤولية مجافاة الولايات المتحدة[1]، مع أن "ردَّ فعل" وزير خارجية الولايات المتحدة، هنري كسنجر، "كان قاسيًا للغاية تجاه ما عدَّه انتهاكًا من جانب الجبهة الغربية على الدول العربية المصدِّرة للنفط". كما بذلت واشنطن قصارى جهدها للضغط على حلفائها المقربين، كبريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا، "لثنْيهم عمَّا يبذلونه من محاولات للتعامل مع العالم العربي مباشرةً"[2]، غير أن الجماعة الأوروبية كانت قلبًا واحدًا في التمسك بموقفها.

وفي فبراير/شباط 1977، أعربت الجماعة الأوروبية في البيان الختامي للاجتماع الثاني للمفوضية العامة المختصة بالحوار الأوروعربي عن "معارضتها لسياسة إقامة

---

(1) Aoun, Elena: "European Foreign Policy in the Arab-Israeli Dispute: Much Ado About Nothing?", **European Foreign Affairs Journal**, Vol. 8, (3), 2008.

(2) Greilsammer, I., Weiler, J: *Europe's Middle East Dilemma: the Quest for a United Stance*, op. cit., p. 34.

مستعمرات"، وكذلك "لأية محاولة من جانب واحد لتعديل وضع القدس". وفي يونيو/حزيران 1977، دعا أعضاء الجماعة الأوروبية التسعة إلى وجود "وطن" لـ "الشعب الفلسطيني"، الذي سيشارك في المفاوضات بـ "طريقة مناسبة".

لكن العام 1977 كان حاسمًا لسببين آخرين، أولهما: أن حزب الليكود فاز في الانتخابات، ليصبح مناحم بيجن رئيسًا لوزراء إسرائيل، وثانيهما: زيارة السادات البارزة للقدس، في نوفمبر/تشرين الثاني 1977. فموقف بيجن كان موغِلاً في دعم احتلال اليهود للأراضي الفلسطينية بدعوى أنها "أرض إسرائيل". أمَّا مبادرة السادات التي ضربت بكل المحظورات عرض الحائط، فبينما استقبلها الإعلام الغربي بحفاوة كبيرة، عادًّا إياها تقدُّمًا هائلاً في هذا الصدد، فإن الجماعة الأوروبية فوجئت بالأمر وأُسقِطَ في يدها. فهي، وإن لم تكن غاضبة من المبادرة ذاتها، فإنها لم تُرِد أنْ تُظْهِر مُبَارَكَتَها لمبادرةٍ أَدَانَها العالم العربي أجمع. وقد تجلَّى هذا الحرج في الصيغة التي أعربت بها عن ردِّ فعلها حيال تلك الزيارة إبَّان قمة الجماعة الأوروبية من 21 إلى 23 من نوفمبر/تشرين الثاني 1977. فهي وإن رحَّبت بـ "المبادرة الجريئة" التي اتَّخذها الرئيس السادات، فإنها نادت بـ "تسوية عالمية"، تأخذ في الحسبان "حقوق جميع الأطراف وأولوياتهم".

وفي ديسمبر/كانون الأول 1978، أكَّدت الجماعة الأوروبية مجدَّدًا، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من دون التراجع عن تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد، أن "مشكلة الفلسطينيين" هي الركيزة الأساسية لحسم الصراع، وأن "ارتباطها بالحلِّ الشامل للصراع في الشرق الأوسط يزداد وثاقةً"، كما أكَّدت مجدَّدًا إصرارها على التوصل إلى "تسوية شاملة" في إعلان باريس، في 26 من مارس/آذار 1979، إلا أنها تأثَّرت بموقف الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان.

ومع ذلك، فقد كانت الجماعة الأوروبية، حتى عام 1979، تتجنَّب بحذر ذِكْر منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، إلى أن جاء إعلان فيينا في 13 من يونيو/حزيران 1980، ورُفع عنها هذا الحرج، ربما بسبب التحول الكبير في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. ولئن كان هذا الإعلان المؤثِّر مبنيًّا على تصريحات سابقة، لقد نوَّه، للمرة الأولى، بمنظمة التحرير

الفلسطينية "التي يجب أن يقترن اسمها بالمباحثات".

ومرة أخرى، أثار بيان الجماعة الأوروبية حفيظة إسرائيل؛ ففي الخامس عشر من يونيو/حزيران 1980، أُقِرَّ بيان صادر عن اجتماع معتاد لمجلس الوزراء الإسرائيلي، جاء فيه ما نصه: "هذا القرار يدعونا ويدعو غيرنا من الشعوب للاشتراك في عملية السلام، لمحاسبة الوحدة إس إس من العرب، التي تُسمَّى منظمة التحرير الفلسطينية..."[1]. كما أدان إسحاق شامير، في بيانٍ آخر شديد اللهجة أمام الكنيست، في 19 من يونيو/حزيران 1980، ما أسماه: "انحياز" الجماعة الأوروبية، وعارض ذِكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية، التي يَعُدُّها "منظمة من القَتَلَة"، ورأى ألاّ داعي لوجود دولة فلسطينية؛ إذ "توجد دولة فلسطينية بالفعل، في "الأردن""، هكذا بصراحة ما بعدها صراحة.

3. الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (من 1980 إلى 1990): أُفول اللاعب الأوروبي!

تطور موقف الجماعة الأوروبية، إبَّان العقد الماضي، تطورًا متصاعدًا؛ فقد بدأت الجماعة الأوروبية تعترف بأن مشكلة الفلسطينيين ليست مشكلة لاجئين فحسب، وأن للشعب الفلسطيني حقوقًا شرعية في تقرير مصيره، وفي وجود "وطن" يُؤويه، وأن مشكلة الفلسطينيين تمثّل "أهمية بالغة" في تسوية الصراع، وأن المستوطنات تتنافى مع القانون، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن "تشارك في المباحثات". ومع أن الجماعة الأوروبية لم تذكر منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها "الممثل الوحيد" للشعب الفلسطيني، فإنه من الواضح أن هذا العِقْد كان "من أهم الفترات للشعب الفلسطيني"، وعليه، فلا غرو أن نشرت مجلة التايم قصة من ست صفحات تحت عنوان "الشعب الفلسطيني: العامل الأساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط"[2].

(1) اقتبسها كل من:
Greilsammer, I., Weiler, J: *Europe's Middle East Dilemma: the Quest for a United Stance*, op. cit., p. 49.

(2) Perssons, Anders: "Legitimizing a Just Peace: EU's Promotion of the Parameters of Just Peace in the Middle East", op. cit., p. 11.

وجاء من بعد ذلك عِقد ثبت أنه عِقد الحصاد المرِّ؛ إذ أنهت الولايات المتحدة الأميركية انفراد الجماعة الأوروبية باتخاذ القرارات، وحشدت إسرائيل الدعم الكافي من الولايات المتحدة لغزو لبنان واجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية وطردها خارج البلاد، وقد أسهمت الاضطرابات التي شهدتها المنطقة والتحوُّل في النظام الدولي في نجاح المخططات الأميركية والإسرائيلية.

وحين صدر إعلان فيينا، كان الشرق الأوسط قد سقط بالفعل فريسة للفوضى والاضطرابات؛ فمصر تُعاقَب بسبب معاهدة السلام التي أبرمتها منفردةً مع إسرائيل، وتُعزَل عن النظام الإقليمي العربي، ولبنان تستعرُ فيه الحرب الأهلية، بَلْهَ ما نشب بين العراق وإيران من حرب زادت من استقطاب البلدان العربية. ومن ثم، كانت الفرصة سانحة أمام إسرائيل للتخلص من منظمة التحرير الفلسطينية، وإبطال ما حققته من مكاسب دبلوماسية. وبعد إعلان فيينا، أصدرت إسرائيل التحذير: "لن يبقى من إعلان فيينا غير ذكراه المؤلمة"[1].

كان التهديد صريحًا، ولكن إسرائيل كانت تتحيَّن اللحظة المناسبة، وبالفعل، جاءتها الفرصة في مطلع سنة 1980، على طبق من ذهب حين اختل النظام العربي تمامًا، وانزلقت لبنان والعراق في الفوضى، ولم يعد لمصر أي تأثير في المنطقة. فلما دخلت سنة 1982، اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان، كاشفًا عن نواياه الحقيقية بتدمير منظمة التحرير الفلسطينية واجتثاث بنيتها السياسية والعسكرية.

أمَّا على الصعيد الدولي، فقد انتشرت مرة أخرى المشاحنات في النظام الدولي، ولا سيما بعد انتصار رونالد ريجان. فقد أثار تجدُّد الحرب الباردة، بعد سنوات من انفراج العلاقات الدولية، اضطرابات جديدة مع الاتحاد السوفيتي، مما قلَّل من استقلالية الجماعة الأوروبية في علاقاتها الخارجية، على نحو غير مباشر، وحدَّ من حريتها في توجيه الأمور؛ فضلاً عن أن انتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا سنة 1979، وفرانسوا ميتران سنة 1981 في فرنسا قد أطاح بما كانت الجماعة الأوروبية تبذل من محاولات لاعتماد سياسة غير التي تنتهجها الولايات المتحدة. ولطالما ذَكَّر ميشيل جوبير، رئيس الوزراء الفرنسي، في عهد الرئيس

(1) "The Israeli Cabinet Statement on the Venice Declaration", 15 June 1980.

جيسكار ديستان، بتهديد كيسنجر بـ "وأد الحوار الأوروعربي في مهده".

ولا شك أن رياح التغيير كانت تهب في مصلحة إسرائيل، على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فبعد عام واحد من إعلان فيينا، وفي مطلع شهر يونيو/حزيران 1981، اغتيل أخي، نعيم خضر، أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا، وأهم شخصية في الحوار الأوروعربي. وفي السابع من يونيو/حزيران، قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي تموز، ثم أعلنت في ديسمبر/كانون الأول 1981 ضم مرتفعات الجولان، وفي يوليو/تموز 1982، اجتاحت لبنان وعاصمته: بيروت، وأجبرت عرفات على مغادرة البلاد واحتلت جنوب لبنان. فقد كانت إسرائيل، كما يبدو، تنتقم وتفرض سياستها الفردية، مرتكنةً إلى سياسة أميركية راضية عنها، بل وربما متواطئة معها، وازدادت جرأتها بتشظي النظام العربي شبه الإقليمي.

أمَّا الجماعة الأوروبية فكانت تتابع الأحداث بقلق، وإن لم يكن لها أي أثر، فمارغريت تاتشر انحازت للولايات المتحدة، رافضةً أية مبادرة أوروبية تتعارض مع الولايات المتحدة، أمَّا فرانسوا ميتران فكان يتحرك بمفرده لتقييد حرية التعاون السياسي الأوروبي الوليد؛ فقد رفض كلود شيسون، العضو السابق في المفوضية الأوروبية ووزير الخارجية الفرنسي، أثناء زيارته لإسرائيل، أية مبادرة أوروبية في الشرق الأوسط، وبعد أيام قليلة، أثناء زيارته للقاهرة في يناير/كانون الثاني 1982، ولدول الخليج في فبراير/شباط 1982، صرَّح بلا تردُّد ولا مواربة بأن "إعلان فيينا أصبح جزءًا من الماضي، وسنتحدث من الآن فصاعدًا عن "دولة فلسطينية""[1]؛ فإن فرنسا كانت تسعى، بما لا يدع مجالاً للشك، لاتخاذ دور خاص بها يحجب السياسة الأوروبية العامة.

وفي خلفية المشهد، كانت أول زيارة لميتران في الشرق الأوسط من نصيب إسرائيل، وذلك في الفترة من 3 إلى 5 من مارس/آذار 1982. ومع أنه تجنَّب، في الخطاب الذي ألقاه، انتقاد السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو إدانة قرار ضم مرتفعات الجولان، الذي صدر حديثًا، فإنه لم يرفض فكرة قيام "دولة فلسطينية"، على أن تأتي "في الوقت المناسب".

Le Monde, 5 January 1982. (1)

أرسل المجلس الأوروبي، متأثرًا بدبلوماسية فرنسا الاستباقية، السيد تيندمانز في مهمة لتقصي الحقائق من مايو/أيار إلى يونيو/حزيران 1982، وقد شكَّل تقريره نقطة تحوُّل في سياسة الجماعة الأوروبية؛ إذ دعا الأوروبيين لتقديم الدعم الكامل لاتفاقية كامب ديفيد؛ لأنها "الصيغة الأنسب لحلِّ القضية".

ولكن في السادس من يونيو/حزيران 1982، اجتاحت إسرائيل لبنان. وفي رد فعلٍ طبيعي، أدانت الجماعة الأوروبية الاجتياح الإسرائيلي، ولوَّحت باحتمال فرض العقوبات، كما جاء في إعلان بون، في 9 من يونيو/حزيران 1982، وبعد بضعة أيام، حضَّت الجماعة الأوروبية إسرائيل على تلبية عشرة طلبات أوروبية، كان من بينها "أن تراعي مواثيق جنيف، وألا تضمر "نوايا عدوانية" وأن "تلتزم بوقف إطلاق النار"، غير أن ردَّ إسرائيل جاء جافًّا وسلبيًّا، ومع هذا، فلم تُفرض أية عقوبات في إعلان بروكسل، في 29 من يونيو/حزيران 1982، أو حتى توضع في الحسبان مستقبلاً.

عندما آذنت سنة 1982 بالرحيل، كان المناخ العام يوحي بأن الجماعة الأوروبية لم تعد لديها القدرة على التغيير والتأثير في القرارات، وأنها ضلَّت طريقها تمامًا، فبينما انتقد العرب سياستها؛ لأنها لم تُوقِّع على إسرائيل ما تستحق من عقاب يكافئ ممارساتها غير القانونية، كان الإسرائيليون على قناعة بأن الأوروبيين تخلَّوا عنهم تمامًا، واشتدَّ غضب الأميركيين بسبب سعي أوروبا للقيام بدور فعَّال وبارز في المنطقة.

وعليه، فقد وجدت الجماعة الأوروبية نفسها في موقفٍ لا تُحسد عليه؛ ففي حين عارضتها إسرائيل وأميركا معارضة عنيفةً مقيِّدةً بذلك استقلاليتها خارجيًّا تقييدًا شديدًا، تأثَّر التوافق الداخلي تأثرًا سلبيًّا بسبب النزاعات الداخلية بين الدول الأعضاء، فبينما لم يحبِّذ البعض معاداة الولايات المتحدة، كبريطانيا، ولا محافاة إسرائيل، كهولندا وألمانيا، عارض البعض إضفاء الصبغة الأوروبية على قضايا السياسة الخارجية، كفرنسا.

ومن ثَمَّ، فليس من الغريب أن يحاول بعض البلدان الأوروبية إطلاق مبادرته الخاصة، متجاهلاً الجماعة الأوروبية، كما هي الحال في إعلان المبادرة الفرنسية –

المصرية، في يوليو/تموز 1982، من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، من شأنه أن يربط قرار رقم 242 بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويدعو للاعتراف المتبادل بإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولكي يستبق الرئيس رونالد ريجان هذه المبادرة، عرض رؤيته الخاصة لحل النزاع العربي – الإسرائيلي، وفي الأول من سبتمبر/أيلول 1982 ألقى أول كلمة رئيسية له بصدد الصراع، ذكر فيها أن الولايات المتحدة تعارض ضمَّ إسرائيل للضفة الغربية وغزة وقيام دولة فلسطينية مستقلة، مضيفًا أن الولايات المتحدة تفضِّل وجود "حكومة ذاتية" من الفلسطينيين، تكون في صورة اتحاد بين الضفة الغربية وغزة والأردن(1).

وهذه العودة المفاجئة إلى الخيار الأردني تمثِّل انحرافًا صريحًا عن القانون الدولي، وإعلان فيينا الذي أصدره الاتحاد الأوروبي والمواقف العربية بصدد الصراع، ولذا، فقد رُفِض الخيار الأردني ضمنيًّا، بعد بضعة أيام، في اجتماع للقمة العربية التي انعقدت في مدينة فاس المغربية من 8 إلى 9 من سبتمبر/أيلول 1982؛ حيث أكدت خطة قمة فاس العربية مجددًا على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، ودعت إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، واعترفت ضمنًا بحق إسرائيل في البقاء (المادة 7).

ومن الواضح أن الرئيس ريجان كان يهدف إلى تقويض المبادرة الفرنسية – المصرية، وإحباط الالتزامات الأوروبية السابقة وتملُّك زمام الأمر. ولكن، لم يكن ردُّ فعل الجماعة الأوروبية متوقَّعًا حيال مذبحة صبرا وشاتيلا، في 20 من سبتمبر/أيلول 1982، فمع أنها عبَّرت عن صدمتها إزاء مقتل فلسطينيين أبرياء، وطالبت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من غربي بيروت؛ فقد رحَّبت بـ "المبادرة الأميركية الجديدة"، التي تُمهِّد "لتسوية القضية الفلسطينية سلميًّا"، وبهذا وضع الرئيس ريجان آخر مسمار في نعش استقلالية الجماعة الأوروبية مُجبرًا إياها على العودة للتغريد داخل السرب.

---

(1) Quandt, W: *Peace Process: American Diplomacy in the Arab Israeli Conflict Since 1967*, (University of California, Berkeley, 3rd Edition, 2005), pp. 255-256.

وفي الفترة بين 1983 و1986، بات جدول أعمال الجماعة الأوروبية مثقلاً بأمور من نحو التحول الداخلي إلى سوق موحدة، والتوسع الثالث لضم إسبانيا والبرتغال سنة 1986، ومن المعروف أن هاتين الدولتين تربطهما علاقات وثيقة بالعالم العربي.

وفي الشرق الأوسط، أحكمت إسرائيل الخناق على الأراضي المحتلة، وضربت المستوطنات أطنابها في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. وفي هذا السياق، تبنَّى الاتحاد الأوروبي القرار رقم 86/3363 بشأن نظام التعريفات الجمركية المعمول به في الأراضي المحتلة. ولهذا القرار، الذي لم يلتفت إليه الكثير من الباحثين، دلالة سياسية؛ إذ يَعدُّ الاتحادُ الأوروبيُّ بموجبه الأراضيَ المحتلةَ وحدةً منفصلةً. وقد فهمت إسرائيل الرسالة، وبذلت قصارى جهدها للحيلولة دون وصول الصادرات من المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية؛ مما حدا بالبرلمان الأوروبي إلى التلويح بعدم اعتماد ثلاثة بروتوكولات تعاون موقَّعة مع إسرائيل.

وفي عام 1987، اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الأولى وأحدثت صدًى واسعًا لدى الرأي العام الأوروبي ولدى صُنَّاع السياسات، بل يمكن القول: إن الرأي العام بدأ يتحوَّل نحو الصراع مع انطلاق هذه الانتفاضة السلمية. وقد وجَّهت الحكومة الإيطالية الدعوة إلى ياسر عرفات من 3 إلى 4 من نوفمبر/تشرين الثاني 1988، أي: قبل إعلان استقلال فلسطين في العاصمة الجزائر بأيام قليلة من 12 إلى 15 من نوفمبر/تشرين الثاني 1988.

لقد صيغ ردُّ الاتحاد الأوروبي على إعلان الاستقلال صياغة جيدة ومتوازنة، كما جاء في الإعلان الصادر في 21 من نوفمبر/تشرين الثاني 1988، فقد نصَّ الإعلان على أن "قرار الفلسطينيين يُجلِّي رغبة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته القومية".

أمَّا منظمة التحرير الفلسطينية فقد رُدَّ إليها اعتبارها، بعد أن تم إبعادها، وهو ما أثار استياء إسرائيل. فحتى الولايات المتحدة الأميركية، أشد المناصرين لإسرائيل، أعلنت أنها بصدد بدء "حوار جادٍّ مع منظمة التحرير الفلسطينية". كما وجَّهت مدريد أيضًا الدعوة لرئيس المنظمة ياسر عرفات في يناير/كانون الثاني 1989،

وتبعتها باريس من الثاني إلى الرابع من مايو/أيار 1989؛ حيث أكثرت من إظهار بوادر "حُسن النوايا"، فيما كان الاتحاد الأوروبي يرى في إعلان مدريد في يونيو/حزيران 1989 "أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب ألا يقترن اسمها بعملية السلام فحسب، بل يجب أن تشارك فيها مشاركة كاملة"، وقد أُثير خلاف مع إسرائيل، بعد هذا التطور، بسبب إغلاقها للجامعات الفلسطينية والمراكز التعليمية، أصدر إثره الاتحاد الأوروبي قرارًا بتقديم معونة للمؤسسات التعليمية الفلسطينية.

إلا أن أوروبا نفسها قد شهدت في أواخر سنة 1989 الكثير من الأحداث بالغة الأهمية، منها سقوط جدار برلين، الذي مهَّد لإعادة توحيد ألمانيا ليكتمل في 3 من أكتوبر/تشرين الأول 1990. وبسقوط النظام ثنائي القطب، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وإعادة توحيد ألمانيا، تغيَّر المشهد الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي تغيُّرًا مفاجئًا، وتداعى النظام الداخلي القائم على قطبين، هما: فرنسا وألمانيا.

وحين استشعرت فرنسا أنها بدأت تفقد أهميتها وتأثيرها في أوروبا، لصالح ألمانيا، دعا فرانسوا ميتران إلى عقد مؤتمر وزاري أوروعربي في باريس في 22 من ديسمبر/كانون الأول 1989، لبحث كيفية موازنة الدور الألماني الذي زادت قوته حديثًا في وسط أوروبا وشرقيها. وبذلك أُعيد إحياء الحوار الأوروعربي، بعد سنوات من السبات العميق، بيد أنه لم يدُم طويلاً، فقد وُئِد هذه المرة في مهده بسبب الغزو العراقي الأخرق وغير المسوَّغ للكويت في 2 من أغسطس/آب 1990، وبدأ الغرب يستعد للرد عسكريًّا.

4. الاتحاد الأوروبي وعملية السلام (من 1990 إلى 2014): الخروج من الجمود

كما يتضح مما سبق، فبعدما كانت السياسة الخارجية تتميز بالاستباقية والاستقلالية نسبيًّا، إبَّان السبعينات، والتي تُوِّجت بإعلان فيينا، شهدت الثمانينات ضعف استقلالية أوروبا خارجيًّا، وانحسار التوافق فيما بين بلدانها. فبينما أدَّى إحياء الروابط الأوروبية الأطلسية، إبَّان عهد ريجان وتاتشر، إلى تقييد استقلالية الاتحاد الأوروبي خارجيًّا، فإن تغليب السياسات القومية على التوافق بين البلدان

الأوروبية قد قلَّل من نفوذ الاتحاد الأوروبي وأضعف حُجَّته. أضف إلى هذا أن محاولة إضفاء الصفة المُؤسَّسية على الاتحاد الأوروبي فيما يختص بصنع القرار في السياسة الخارجية لم تكن كافية، وهو ما أدَّى إلى إضعاف قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف باستقلالية واتخاذ قرارات شرعية نيابة عن أعضائه، وتحديد الأولويات وصياغة سياسات مُتَّسقة[1].

أمَّا من سنة 1990 إلى 2010، فعلى الرغم من إقامة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، فإن استقلالية الاتحاد الأوروبي في علاقاته الخارجية وقدرته المؤسسية لم تتحقق بالقدر الذي يسمح له بالقيام بدور لاعب عالمي مؤثِّر تأثيرًا بارزًا في تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، بل ظل في نهاية الأمر "تابعًا"، أو شريكًا ثانويًّا للولايات المتحدة الأميركية، مُكمِّلاً لدورها في المنطقة.

1.4. الطريق إلى مؤتمر مدريد أكتوبر/تشرين الأول 1991

في الثاني من أغسطس/آب 1990، أخذ غزو الكويت المجتمع الدولي على حين غِرَّة، وأعلنت الولايات المتحدة في 8 من أغسطس/آب عن نيتها إرسال قوات إلى المملكة العربية السعودية، واقتفت آثارَها بريطانيا، أمَّا فرنسا، فقد التزمت بموقف أكثر حرصًا؛ إذ أعلنت أنها "تتمنَّى أن تُحلَّ هذه المشكلة فيما بين المجتمع العربي"[2]. وقد أدان الاتحاد الأوروبي الغزو العراقي وفرض مقاطعة على العراق، في الرابع من أغسطس/آب 1990، أمَّا سائر القرارات فقد تُرِكت لتقدير كل دولة من الدول الأعضاء على حِدَة.

وقد بدا واضحًا بعد أيام قليلة من الغزو العراقي أن الولايات المتحدة كانت تُحضِّر لردٍّ عسكري؛ إذ شنَّت "عاصفة الصحراء" في يناير/كانون الثاني 1991، ووَجَّهت ضرباتٍ قاصمة للبنى التحتية العسكرية والصناعية العراقية، وأخرجت الجيش العراقي من الكويت.

---

(1) Bretherton, C., Vogler, J: *The European Union as a Global Actor*, (Routledge, New York, 2006).

(2) Bichara, K: *L'Europe et la Palestinedes Croisades à Nos Jours*, op. cit., pp. 288-297.

ولا يتسع المقام هنا للإنحاء باللائمة على أي طرف من الأطراف أو للحديث حول وجود سياسة بديلة كان من الممكن انتهاجها أو عدم وجودها، ولكن ستظل الحقيقة الوحيدة أن الائتلاف المكون من 28 دولة بقيادة أميركا لم يكن ليجتمع لولا أهمية دولة الكويت، نظرًا إلى كونها منتجة للنفط، فضلاً عن أنها تقع في منطقة ذات أهمية كبيرة للمصالح الغربية من الناحيتين الجيوسياسية والجيواقتصادية.

ولذا، فقد أثار الردُّ العسكري الغربي على الغزو العراقي تساؤلاً بسيطًا لدى الكثير من العرب: لِمَ الكويت دون فلسطين؟ تساؤل لا يزال صداه يسري في كل مكان، فيما عدا الكويت وما يليها من بلدان الخليج التي كانت تشعر بالامتنان للولايات المتحدة لأسباب معلومة، حتى وصلت معاداة العرب لأميركا إلى مستويات غير مسبوقة[1]، ليس من باب التعاطف مع صدام حسين، ولا شنآنًا لدولة الكويت، التي يعمل فيها ما يربو على 300 ألف فلسطيني، ولكن رد فعل شعبي على السياسات الغربية التي تكيل بمكيالين.

ولئن كانت حرب الخليج بمثابة استعراض أميركي للقوة، فقد كشفت عن الضعف العسكري الأوروبي المتأصِّل وعدم وجود هدف موحد. ولكن ما ساد العالم العربي من مشاعر بُغض الغرب وشنآنه لم تفرق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ومن هنا، كان لابد من اتخاذ مبادرة ما بصدد الصراع العربي – الإسرائيلي لتهدئة العالم العربي، ولأن الاتحاد الأوروبي لم يتقدَّم بأية مبادرة، وجَّه الرئيس بوش خطابًا أمام الكونغرس الأميركي، في السادس من مارس/آذار 1991، أعلن فيه أنه سيدعو لعقد مؤتمر دولي بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي من أجل تحقيق سلام شامل "يقوم على قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام"، وأضاف "لقد حان الوقت لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي".

---

(1) Khader, B: *Le Monde Arabe Expliqué à l'Europe*, (l'Harmattan, Paris, 2009), pp. 315-335.

وبالفعل، انعقد المؤتمر في مدريد في 30 من أكتوبر/ تشرين الأول 1991، وكان، من الناحية الرسمية، برعاية الولايات المتحدة وروسيا، التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل بضعة أيام من المؤتمر، في 18 من أكتوبر/تشرين الأول 1991، و لم يُنظَّم هذا المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة، و لم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية علاقة بالمؤتمر، و لم يتمكَّن الفلسطينيون من إرسال وفد مستقل، ومُنع الفلسطينيون المقيمون في القدس من المشاركة، بناء على طلب إسرائيل. فمن البداية كان ثمة انحياز لا تُخْطِئُه العين.

وقد شارك الاتحاد الأوروبي كأي وفد آخر وأُنيط به تَرَؤُّس إحدى مجموعات العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي (مجموعة العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية REDWG)، ومع أن جولات المباحثات أُجريت في واشنطن، فإن الاتحاد الأوروبي هو الذي تكفَّل بالأعباء التي كانت في صورة مساعدات مالية للشعب الفلسطيني.

2.4. الاتحاد الأوروبي في عملية السلام

مرَّت البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي في تسعينات القرن العشرين بتغيرات مهمة، كان منها وضع سياسة أمنية وخارجية مشتركة في 1992، لتزداد صلاحية الاتحاد الأوروبي القانونية، ومن بعد توقيع معاهدة أمستردام، أُنشئت "وحدة التخطيط السياسي والإنذار المبكر" سنة 1997، وقد سهَّل نظام تصويت الأغلبية المؤهلة من عملية صنع القرار. وفي عام 1999 أُنشئت دائرة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، تحت إدارة الممثِّل السامي. وكان الهدف من وراء هذه التغييرات النهوض بالكفاءة السياسية وإبراز الدور الأوروبي في المشهد الدولي. وكان أول ممثل سام، خافيير سولانا، والثانية، كاثرين آشتون، وقد قاما بأعمال "وزير خارجية الاتحاد الأوروبي"، معزِّزين بذلك من دور الاتحاد الأوروبي.

ومع أن الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام كان محدودًا، فقد تعامل بجدية مع ما قطع على نفسه من التزامات للمشاركة في "التعاون الاقتصادي" من خلال تَرَؤُّس جلسات مجموعة عمل التنمية الاقتصادية، كما شارك مع النرويج في تَرَؤُّس لجنة الاتصال المعنية بتنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني.

وفور بدء مباحثات السلام، نشر الاتحاد الأوروبي بيانين:

- **دعم الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط.**
- **مستقبل العلاقات والتعاون بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط.**

كان الهدف من ذلك الدفع قُدمًا بمشروعات التعاون في المنطقة وتقديم العون المالي للشعب الفلسطيني، وقد مُوِّلَ بالفعل الكثير من دراسات الجدوى بشأن مشروعات التعاون، ولكن كان نصيبها الإهمال البالغ لعدم تحقيق تقدم في المباحثات. ومع ذلك، فلم تنقطع المساعدات المالية التي كان يرسلها الاتحاد الأوروبي بانتظام للشعب الفلسطيني؛ مما يبيِّن أن الاتحاد الأوروبي أصبح هو المتكفل بمصاريف عملية السلام؛ إذ التزم بدفع ما يناهز 3.3 مليار يورو من 1994 إلى 2009، وما يُقدَّر بخمسة مليارات يورو عن إجمالي الفترة من 1994 إلى 2013، شاملة مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأونروا.

لا شك أن هذه المبالغ المالية الكبيرة أسهمت في تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني، والحيلولة دون انهيار السلطة الفلسطينية، كما ساعدت في بناء بعض البنى التحتية المهمة ودعمت أنشطة المنظمات غير الحكومية، بيد أن كثيرًا من الباحثين يرون، مع ذلك، أن هذه المعونة "نهضت بأعباء الاحتلال وعملت على احتواء العنف في ظل غياب حلٍّ للصراع"[1].

ومع أن هذا الطرح ليس خاطئًا كليًّا؛ فقد أسهم الاتحاد الأوروبي إسهامًا كبيرًا في النهوض بالمجتمع المدني الفلسطيني، ودعم الحَوْكَمَة الناجعة، وتعزيز شرعية السلطة الفلسطينية من خلال توجيه الدعوة لها، بوصفها شريكًا مستقلاً، للمشاركة في جميع سياسات المتوسط، كالشراكة الأورومتوسطية سنة 1995، وسياسة الجوار الأوروبية 2004، والاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، فضلاً عن

(1) Hollis, Rosemary: "The Basic Stakes and Strategies of the EU and Sember States", op. cit., p. 39.
Gresh, A., Avran, I: "Bilan et Perspectives de l'Aide Européenne" in Muriel Asseburg, Volker Perthes (eds.) *The European Union and the Palestinian Authority: Recommendations for a New Policy*, (Stiftung Wissenschaft undPolitik, Berlin, February 1998), p. 147.

توقيع اتفاق ارتباط في 1997، وخطة عمل في مايو/أيار 2005 مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي تنوب عن السلطة الفلسطينية[1]، وتكثيف زيارات الاتحاد الأوروبي عالية المستوى إلى الأراضي الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى، استفادت إسرائيل من التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ أُبرم اتفاق ارتباط في 20 من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، ومنذ ذلك الحين، ظلَّت إسرائيل شريكًا تجاريًّا مهمًّا للاتحاد الأوروبي، الذي يستوعب 35% من الصادرات الإسرائيلية، ويُصدِّر إلى إسرائيل 50% من وارداتها. غير أن العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي لم تكن سَلِسَة على الدوام، بل عكَّر صفوها خلاف تجاري، حين نشرت المفوضية سنة 1998 بيانًا بشأن قواعد المنشأ[2]، أوضحت فيه أنه لا يحق لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة أن تستفيد من المعاملة الجمركية التفضيلية التي يقدِّمها الاتحاد الأوروبي للمنتجات الإسرائيلية. وقد حاولت إسرائيل التحايل على طلب الاتحاد الأوروبي طوال السنوات الخمس عشرة الأخيرة؛ مما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى في 2013.

أمَّا على الصعيد الدبلوماسي، ولكي يُعزِّز الاتحاد الأوروبي من دوره خارجيًّا، فقد رشَّح أول مبعوث خاص للشرق الأوسط في 1996 في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بيد أنه في هذا الوقت لم تعد ثمة دوافع لتحريك عملية السلام. وكان أول مبعوث ميغيل أنخيل موراتينوس والثاني مارك أوتي، وكلاهما دبلوماسي بارز من إسبانيا وبلجيكا، وسفير سابق لدى إسرائيل، وقد أُوكلت إليهما مهمة إقامة اتصالات مع مختلف الأطراف، لتقديم المشورة بشأن تنفيذ الاتفاقيات والمساهمة في تنفيذها. ومع أنهما كانا مقيَّدَيْن بمحدودية قدرات الاتحاد

(1) Lannon, Erwan: "L'Accord d'Association Intérimaire entre la Communié Européenne et l'OLP: Institutionnalisation Progressive des Relations Euro-Palestiniennes", **Revue des Affaires Européennes**, Law and European Affairs, No. 2, 1997, pp. 160-190.

(2) Communication of the Commission: "Implementation of the Interim Agreement on Trade and Trade-Related Matters between the European Community and Israel", SEC 1998, 695 (final).

الأوروبي في صنع القرار في السياسة الخارجية، فقد عُدَّت مساهمتهما إيجابية؛ إذ توصَّلا إلى اتفاق الخليل، يناير/كانون الثاني 1997، وتمكّنا من صياغة ميثاق الأخلاق في إبريل/نيسان 1997، وغير ذلك من المساهمات.

لكن عملية السلام لم تلبث أن تعثّرت، فبينما كان الفلسطينيون يتباحثون مع نظرائهم الإسرائيليين، كانت المستوطنات الإسرائيلية تضرب بأطنابها في الأراضي المحتلة، وشطرت اتفاقية أوسلو الأراضي إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، لتتحكَّم إسرائيل في الجزء الأكبر منها، تاركةً للسلطة الفلسطينية قطعة أرض صغيرة تقطن فيها أعلى كثافة سكانية. أمَّا على الجانب الفلسطيني؛ فقد رفض بعضهم ما أسموه: "استسلام أوسلو"، مع عزمهم على تنفيذ هجمات ردًّا على القمع والعنف الإسرائيلي؛ مما زاد من تعثُّر عملية السلام برمتها.

وقد أفضت المباحثات التي انطلقت في واي بلانتيشن، في الفترة من 21 إلى 23 من أكتوبر/تشرين الأول 1998، إلى توقيع اتفاقية واي ريفر في 23 من أكتوبر/تشرين الأول 1998. ومع أن السفير موراتينوس كان حاضرًا؛ فقد بات من الواضح أن الاتحاد الأوروبي لم يكد يشارك في تطور المباحثات، بل في الحقيقة، حتى من قبل مباحثات واي بلانتيشن، عبَّر البرلمان الأوروبي في قرار صادر في 13 من مارس/آذار 1998 عن أسفه؛ لأن "الاتحاد الأوروبي لم يتم إشراكه في أي نقاش مهم".

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق أوسلو بحلول عام 1999، كان من المفترض إعلان دولة فلسطينية، وكان بمقدور الاتحاد الأوروبي إعطاء دفعة للأمور لتسير في هذا الاتجاه، ولكن، في واقع الأمر، ضغط الاتحاد الأوروبي على ياسر عرفات لكيلا يتخذ قراراته بمفرده، وإن كان قد وعد في إعلان برلين، في 26 من مارس/آذار 1999، بأنه سيأخذ بعين الاعتبار "الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب". وعلى الرغم من الصيغة المخفَّفة للإعلان، فقد جاء رد الفعل الإسرائيلي عنيفًا كالمعتاد. فقد أعرب وزير الخارجية، في أحد البيانات الرسمية، عن أسفه؛ لأن أوروبا "التي لقي فيها ثلث الشعب اليهودي حتفه...تفرض حلاً يُعرِّض الدولة اليهودية للخطر".

3.4. الاتحاد الأوروبي وخروج عملية السلام عن مسارها من 2000 إلى 2002

انتُخِب إيهود باراك رئيسًا لوزراء إسرائيل سنة 1999، فوعد بالانسحاب من لبنان، وإقامة سلام مع الفلسطينيين، إلا أنه حين ذهب لحضور جولة أخرى للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد في يوليو/تموز 2000، خسرت حكومته أغلبية المقاعد في الانتخابات، وربما أراد الرئيس كلينتون أن يُعزِّز من فرص فوزه، ولكن دون جدوى، فقد فشلت مباحثات كامب ديفيد، واندلعت الانتفاضة الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2000. وفي محاولة أخيرة لإنقاذ عملية السلام، نظَّمت مصر في يناير/كانون الثاني 2001 محادثات طابا، وبعد أن كان الاتفاق الإجمالي وشيكًا (انظر وثيقة موراتينوس)، فاز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية في فبراير/شباط 2001، وسُمِّي أريل شارون رئيسًا للوزراء، فكان ذلك إيذانًا بانهيار كامل لعملية السلام.

وفي العديد من المناسبات، كان الاتحاد الأوروبي يُعرب عن قلقة ويدعو الطرفين لإظهار روح الرِّيادة، وكان يتوسط لتخفيف حدَّة التوتر. ومع أن بعض الدول الأوروبية، كألمانيا في يونيو/حزيران 2001، تدخلت وشاركت في دبلوماسية مكوكية، فإنها لم تُحرز أي نتائج ذات بال.

ثم أُخِذت الولايات المتحدة على حين غفلةٍ بالهجمات الإرهابية، في 11 من سبتمبر/أيلول 2001، وقد أفضت هذه "الأعمال الإرهابية الخبيثة والدنيئة"، كما وصفها الرئيس بوش، إلى شنِّ ما سُمِّي بـ "الحرب على الإرهاب" التي بدأ أول فصولها بغزو أفغانستان.

كانت "الحرب على الإرهاب" نعمة كبيرة لإسرائيل، ونقمة كبيرة على الفلسطينيين، حتى بلغ المكر بشارون أن وصف ياسر عرفات بأنه "ابن لادن" الموكل به، طمعًا في إسقاط الشرعية عن السلطة الفلسطينية، وتقيَّل أثره في ذلك الرئيس بوش، حين طوى كشحًا عن رئيس السلطة الفلسطينية؛ مما أوقع الولايات المتحدة في خلاف مع الاتحاد الأوروبي والعالم العربي طرًّا. إلا أن

الاتحاد الأوروبي لم يكن يرغب في استعداء الولايات المتحدة صراحة، فيما عقدت الدول العربية قِمَّتها في بيروت، في 27 من مارس/آذار 2002، وأطلقت مبادرتها الخاصة مقترحةً على إسرائيل "تطبيعًا كاملاً للعلاقات معها" مقابل "الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة"، وهو ما لم تكن إسرائيل تحلم يومًا بتحقيقه.

ولكن ردَّ شارون جاء بعد يومين مخيبًا لآمال الاتحاد الأوروبي والعالم أجمع؛ ففي 29 من مارس/آذار 2002، أرسل جيشه لإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية؛ مما دعا بعض الجماعات الفلسطينية المتشددة إلى شنِّ هجمات انتقامية لتسكب بذلك الزيت على النار، مقدِّمةً لشارون على طبق من ذهب مُسوِّغًا آخر لإحكام الخناق على الأراضي الفلسطينية. وقد دُمِّر إثر ذلك الكثير من المنشآت والبنى التحتية التي مَوَّلها الاتحاد الأوروبي، ومنها مطار غزة، الذي افتُتح حديثًا في 24 من نوفمبر/تشرين الثاني 1998، وحُوصِر عرفات نفسه عسكريًّا في مقر المقاطعة شبه المهدَّم في رام الله. ومع أن الغرب، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، كان شاهدًا على هذه المهانة المفروضة على الزعيم الفلسطيني، فإنه لم يحرِّك ساكنًا، ولم ينجح حتى في تحريره. وسيظل محفورًا في الذاكرة الفلسطينية لأجيال قادمة هذا القدر من الرضا الذي أظهره الغرب في علاقاته مع إسرائيل.

وفي تناقض بيِّن، حين احتجزت إسرائيل ما تحصَّل من إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية نيابة عن السلطة الفلسطينية، لم يلبث الاتحاد الأوروبي أن شرع بتوجيه دعم للميزانية، وفي يونيو/حزيران 2006، أقامت المفوضية الأوروبية آلية دولية مؤقتة بناء على طلب اللجنة الرباعية لتسهيل إرسال المساعدات للشعب الفلسطيني بحسب الحاجة؛ إذ صُرِف في العام 2006 وحده إجمالي 107.5 ملايين يورو من خلال الآلية الجديدة، التي توقفت تدريجيًّا في 2008 لتحل محلَّها الآلية الفلسطينية – الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية (PEGASE)، دعمًا لخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية على مدار ثلاثة أعوام.

4.4. الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية من 2002 إلى 2005

في أواخر عام 2002، انهارت عملية السلام كليًّا، وأدرك الاتحاد الأوروبي أن الوضع خرج عن السيطرة، وأن على المجتمع الدولي أن يعيد عملية السلام إلى مسارها الصحيح، ومن ثم، أُقيمت اللجنة الرباعية في مارس/آذار 2002. وأُعلنت رسميًّا خريطة طريق تدعو لحلّ الدولتين في 16 من يونيو/حزيران 2002. وقد أكَّد دانيال موكلي "أن خريطة الطريق تؤيد مواقف الكثير من الدول الأوروبية"[1]، فقد شارك في صياغتها الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء. وبعد بضعة أيام، دافع الرئيس بوش في كلمته التي ألقاها في 24 من يونيو/حزيران 2002، عن فكرة قيام "دولة فلسطينية مستقلة"، بعد ثلاثة أعوام من حديث الاتحاد الأوروبي عن "الدولة الفلسطينية" في إعلان برلين في 1999.

أمَّا في الوقت الحالي، فإن الولايات المتحدة، على تعثُّرها في أفغانستان، فقد كانت تُعِدُّ لغزو العراق في مارس/آذار 2003، وقد قسَّم الغزو الأوروبيين إلى فريقين، غير أن اللجنة الرباعية تمكَّنت من الصمود رغم الصعوبات. وفي 30 من إبريل/نيسان، صدرت خارطة الطريق بشكلها النهائي بعد شهر واحد من غزو العراق وبعد أيام قليلة من تعيين أول رئيس وزراء فلسطيني، محمود عباس في 19 من مارس/آذار 2003، وأقرَّ مجلس الأمن بالأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 خارطة الطريق الصادرة عن اللجنة الرباعية. إن ضمَّ الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة الرباعية باعتباره عضوًا كامل العضوية، يحمل بين ثناياه اعترافًا ضمنيًّا به "لاعبًا سياسيًّا" و"شريكًا مساويًا لغيره من الشركاء"، ولم يعد "المتكفل ماليًّا" بعملية السلام وحسب. ولكن اللجنة الرباعية بقيت، في الجملة، شأنًا أميركيًّا، حتى إن اختيار توني بلير، الذي كان حليفًا مخلصًا إبَّان الغزو الأميركي للعراق، مبعوثًا خاصًّا للجنة الرباعية، لم يكن من قبيل الصدفة.

ومن ثم، فعلى الرغم من إعادة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وغزو العراق، فإن الاهتمام بالقضية الفلسطينية لم يقل، ولكن الهجمات الإرهابية التي

(1) Mockli, Daniel: "The Middle East Conflict, Transatlantic Ties and the Quartet", in Bulut-Aymat, Ezra, op. cit., p. 67.

وقعت في إسبانيا، في مارس/آذار 2004، وبريطانيا، في يوليو/تموز 2005، "أثَّرت على المزاج العام"...حسبما ذكرت روزماري هوليس، بدهاء، فبينما زعم بعض الأوروبيين أن "تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ستسهم في محاربة ظاهرة الراديكالية الإسلامية"، أصرَّ آخرون على أن "محنة الفلسطينيين إن هي إلا ذريعة للعنف الناجم عن معاداة الغرب والإرهاب المحلي"[1].

ومهما يكن من شيء، فقد بات واضحًا لدى الأوساط الأوروبية أن القضية الفلسطينية ستظل في نظر العالم العربي "وصمة على جبين الغرب"، فهي تثير استياءهم وغضبهم ومشاعر العداء للغرب، ولذا، كان الاتحاد الأوروبي يبذل ما في وسعه، متصديًا لجميع الصعوبات، لكيلا تُغلَق القضية الفلسطينية أو تنهار السلطة الفلسطينية، على عكس الأميركيين والإسرائيليين الذين عدُّوا ياسر عرفات حجر عثرة في طريقهم و"عائقًا أمام تحقيق السلام"، ولهذا، لا يزال البحث والتحقيق مستمرًا حول سبب موته في مستشفى باريسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

قضى عرفات، وخلَف من بعده محمود عباس، رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستبشر الغرب بهذا التغيير الذي عدوه إصلاحًا كاملاً للسلطة الفلسطينية. فبينما كان الرئيس بوش يتجاهل عرفات، فإذا به يدعو محمود عباس إلى الولايات المتحدة، في 26 من مايو/أيار 2005، ويدافع، في مؤتمر صحفي مشترك، عن فكرة "حلِّ الدولتين القابل للحياة"، الذي "يضمن التقارب في الضفة الغربية" و"قيام روابط قوية بين الضفة الغربية وغزة"، متبنيًا بذلك نفس الموقف الذي ظلَّ الاتحاد الأوروبي متمسكًا به لفترة طويلة إزاء القضية الفلسطينية.

ولكن هل من علاقة بين هذه الرؤية الأميركية الجديدة والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة؟ ربما لا، فقد أعلن شارون عن "خُطَّة فَكِّ الارتباط" في ديسمبر/كانون الأول 2003، وأقرَّها مجلس الوزراء الإسرائيلي، في 6 من يونيو/حزيران 2004، قبل وضعها موضع تنفيذ، في أغسطس/آب 2005. ولم يكن فكُّ الارتباط مُبشرًا، كما

(1) Hollis, Rosemary: "The Basic Stakes and Strategies of the EU and Sember States", op. cit., p. 36.

يعتقد البعض بسذاجة، أو "خطوة أولى" نحو الانسحاب الإسرائيلي الكلي من الأراضي المحتلة، بل في اعتقادي أقدمت إسرائيل على هذه الخطوة لتعزيز أمنها، وتخفيف الضغط عن قوات الدفاع الإسرائيلية. فقد نُقل جُلُّ المستوطنين اليهود الذين تم إخلاؤهم من غزة، وعددهم8 آلاف مستوطن، إلى الضفة الغربية المحتلة، علاوة على أن إخلاءهم من قطاع غزة سهَّل إغلاقه. وفي عام 2014، كان 1.800.000 فلسطيني يكتوون بنار الحصار على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

ثم تحرك الاتحاد الأوروبي إثر انسحاب المستوطنين من غزة وما أعقب ذلك من إغلاق للقطاع، لينشر بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في معبر رفح (EUBAM)[1] لمساعدة الفلسطينيين في تسهيل مرور الناس ولضمان تشغيل المعبر تشغيلاً صحيحًا، إلا أن أعمالها توقفت بعد تولِّي حماس السلطة في غزة سنة 2007.

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي مبادرة أخرى في أواخر 2005؛ إذ نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم للشرطة الفلسطينية (EUPAL COPPS)، بهدف تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية وتقديم النُصح لها وتجهيزها. وكان الدافع الذي بعث الاتحاد الأوروبي على المشاركة في بناء الشرطة الفلسطينية، رسميًّا، مساعدة الفلسطينيين في تنفيذ التزاماتهم بموجب خارطة الطريق لسنة 2003، ولا سيما "استعادة النظام" و"محاربة الإرهاب"[2].

وقد بدأت البعثة أعمالها في 2006، في تزامن مع فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، ثم توقفت البعثة حتى عيَّن محمود عباس "حكومة طارئة" في 2007، ثم استأنفت أنشطتها منذ ذلك الحين، ولكنها أصبحت تقتصر على الضفة الغربية.

(1) Bulut, E: "The EU Border Assistance Mission at the Rafah Border Crossing Point (EUBAM)" in Giovanni Grevi, Helly Damien, Keohane Daniel (eds.) *European Security and Defense Policy: the first 10 years (1999-2009)*, (European Union Institute for security studies, Paris, 2009), pp. 299-309.

(2) Asseburg, M: "The ESDP Missions in Palestinian Territories (EUPAL COPPS), EUBAM Rafah", in Muriel Asseburg, Ronja Kempin (eds.) *The EU As a Strategic Actor in the Realm of Security and Defense*, SWP Research Paper, Berlin, December 2000, pp. 84-99.

وما من شك في أن بناء القوة الفلسطينية المدنية الناجعة وإصلاح القطاع الأمني كان في مصلحة الفلسطينيين، ولكن الإشكالية الحقيقية تكمن في أن الاتحاد الأوروبي كان يدعم تزايد التعاون الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية، دعمًا غير مباشر، وقد فسَّر الكثير من الفلسطينيين ذلك بأنه محاولة لزيادة "التطبيع بين إسرائيل والفلسطينيين" لتلبية المصالح الأمنية الإسرائيلية. فالمحصلة أنه إذا كان على الشعب الفلسطيني أن يفي بالتزاماته، وهي استعادة النظام ونبذ العنف، فماذا عن التزامات إسرائيل؟ فهذا التفاوت في المعاملة يكشف عن أسلوب الغرب بأكمله في تناول عملية السلام. وبحسبنا قراءة خطتي العمل الموقَّعتين مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية سنة 2004 لندرك تمامًا مدى التباين في الأساليب المستخدمة في كليهما[1].

5.4. الاتحاد الأوروبي والانتخابات الفلسطينية في يناير/كانون الثاني 2006: الخطر الرئيسي المحدق بأوروبا!

وجَّهت حماس بفوزها المدوي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006 صفعة قوية، لا لفتح وحدها، بل أيضًا لداعمي السلطة الفلسطينية الحالية في الغرب. وعلى الرغم من أن المراقبين الغربيين كانوا يَعدُّون الاتحاد الأوروبي حرًّا يتمتع بالشفافية، إلا أنه، في تعارض صارخ مع مبادئه المعلنة، وأجندته الإصلاحية ومنهجه في النهوض بالديمقراطية[2]، انحاز لصف الولايات المتحدة وإسرائيل فارضًا

(1) إن الإشارة باستمرار لـ "الأمن والإرهاب" في خطة العمل الفلسطينية التي وضعها الاتحاد الأوروبي تُخلف انطباعًا بأن "الإرهاب الفلسطيني" هو العائق الرئيسي في طريق السلام. انظر:
Popteilla, R: "Les relations entre l'Union Européenne et la Palestine depuis 1995: des Enseignements Lourds d'Ambiguïtés" in Laurent Beurdeley, Renaud de La Brosse, Fabienne Maron (eds.) *L'Union européenne et ses espaces de proximité,* (Bruylant, Bruxelles 2007), pp. 265-297.

(2) Khader, Bichara: "The European Union and the Arab World from the Rome Treaty to the Arab Spring", **IEMED-Euromesco Papers**, No. 17, March 2013.
عُرِض الإصدار العربي المختصر منه في مؤتمر الربيع العربي الذي نظَّمه معهد الدوحة، في ديسمبر/كانون الأول 2012.

على حماس شروطًا غير مسبوقة، منها أن تعترف بدولة إسرائيل، وتنبذ العنف وتوافق على الاتفاقيات السابقة، بما فيها اتفاقية أوسلو، فيما لم يسبق قطُّ أن فرض شروطًا مماثلة على أية حكومة إسرائيلية.

ولكن في الوقت نفسه، قرَّر الاتحاد الأوروبي، في 18 من يونيو/حزيران 2007، أن يدعم قرار الرئيس الفلسطيني بإقامة "حكومة طوارئ" بلا أساس قانوني؛ مما أدى إلى زيادة عزلة حماس. وبمقاطعة حماس وعزلها أسهم الاتحاد الأوروبي إسهامًا غير مباشر في إثارة الفُرقة بين الفصائل الفلسطينية، كما استخف بقوة سياسية واجتماعية مهمة، وزاد التنظيم الإسلامي تشدُّدًا، وأغلق قناة أساسية للتواصل معها، ومن ثم لم تعد لديه القدرة الكافية على استخدام نفوذه وتأثيره.

ولقد حثَّت هذه التطورات المملكة العربية السعودية على التدخل من أجل التوسط بين حماس وفتح، وقد تم التوصل بالفعل إلى اتفاق في مكة المكرمة، في 8 من فبراير/شباط 2007، يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية إلا أن الولايات المتحدة وإسرائيل رفضتاه، وتبعهما في ذلك الاتحاد الأوروبي على الرغم مما بذل من جهود لإقناع الولايات المتحدة بأن ذلك الرفض قد "يُفوِّت الفرصة" لتسوية الخلاف بين الفلسطينيين ولنزع فتيل التوتر وإنهاء الحصار غير المقبول على غزة. وحين تبنَّى الاتحاد الأوروبي الآراء الأميركية والإسرائيلية بشأن حماس، تبدَّل موقفه إزاءها بعد أن كان ينتهج أسلوبًا شاملاً تقليديًّا في تعامله مع الصراع العربي – الإسرائيلي، وقلَّت من ثم مصداقية أوروبا بوصفها "داعية للديمقراطية".

إن ما تكبَّدته حماس من آلام لا يعوِّضه ما حققته السلطة الفلسطينية من مكاسب في سبيل النهوض بعملية السلام. وفي المقابل، لم تُحكِم إسرائيل الخناق على الأراضي المحتلة بالزحف الاستعماري فحسب، بل سيطرت حماس على قطاع غزة ردًّا على ما عدَّته "اعتراض العملية الانتخابية"، وطردت (فتح) من القطاع. والمفارقة العجيبة أن الفلسطينيين الذين ليس لديهم دولة مستقلة، لديهم حكومتان، منذ 2007، في غزة ورام الله.

وما إن تولّت حماس السلطة في غزة حتى كتب 10 وزراء خارجية بالدول الأعضاء بالمتوسط خطابًا موجّهًا إلى توني بلير، المبعوث الخاص للجنة الرباعية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي عُيِّن مؤخرًا، يؤكدون فيه أن تولي حماس مقاليد السلطة في غزة ربما يكون، على عكس ما هو متوقع، بشارة خير؛ إذ إنه يكشف عن عُمْق الأزمة في فلسطين، وامتدحوا اعتدال محمود عباس: "إن رئيس السلطة الفلسطينية قد أثبت من خلال إصراره على محاربة الإرهاب بشجاعة، في سبيل تحقيق السلام والحوار، أنه "دعوة للتفاؤل""[1].

وبعد أشهر قليلة، في ديسمبر/كانون الأول 2008، شنَّت إسرائيل هجومًا وحشيًّا على قطاع غزة المكتظ بالسكان أسمته: "الرصاص المصبوب"، "ثأرًا" من حماس بسبب إطلاقها صواريخ على مدن إسرائيلية، وقد أسفر الهجوم على غزة عن مقتل 1300، في مقابل مقتل أحدَ عشرَ إسرائيليًّا أو إصابتهم بجروح من جرَّاء ما أُطلِق من غزة من صواريخ؛ فضلاً عن هدم الكثير من المنشآت التي موَّلها الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه[2].

وقد استمر الهجوم الإسرائيلي نحو شهر، ولم يتوقف إلا عشية تسلُّم الرئيس أوباما مقاليد الحكم في واشنطن. وعلى ارتفاع نبرة الاستنكار والغضب الشعبي، فإن الاتحاد الأوروبي لم يتحرك تحرُّكًا فعليًّا لإيقاف العدوان، بل حتى الإدانة اللفظية صيغت بعناية شديدة كالمعتاد حين طالب بـ "ضبط النفس" وبـ "الرد ردًّا متناسبًا"؛ فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي لم يطالب بتعويض عن إتلاف البنية التحتية التي موَّلها، مع أن هذا كان مطلب بعض البرلمانيين الأوروبيين الشجعان. ولم يؤد هذا الموقف المتحفظ إلى مضيِّ إسرائيل في تنفيذ خططها، ضاربة بكل بيانات الاتحاد الأوروبي عرض الحائط فحسب، بل ناقضَ صورة الاتحاد الأوروبي بوصفه "قوة معيارية" و"قوة من أجل الخير".

(1) Le Monde, 10 July 2007.

(2) CIDSE: "The EU's Aid to the Occupied Palestinian Territories", Policy Paper, 2010.
CISDE: "The Deepening Crisis in Gaza", Policy Paper, June 2009.

6.4. الاتحاد الأوروبي وتولّي أوباما الرئاسة سنة 2009

ما إن انتُخب الرئيس أوباما حتى شهدت ضفتا الأطلسي توافقًا حول الصراع العربي – الإسرائيلي "لم يسبق له مثيل"[1]؛ ففي خطابه الذي ألقاه في القاهرة في الرابع من يونيو/حزيران 2009، كاد يتبنى موقف الاتحاد الأوروبي حيال القضية الفلسطينية، وقد جرى على لسانه مما يبين ذلك بوضوح أنه "لا سبيل إلى جحد ما لقيه أبناء الشعب الفلسطيني، المسلمون منهم والمسيحيون، من معاناة في سعيهم لإقامة وطن لهم على مدى أكثر من ستين عامًا، فقد تحمَّل الفلسطينيون آلام النزوح، وما زال العديد منهم ينتظرون في معسكرات اللاجئين، ويتحملون الإهانات صبح مساء، فما من شك في أن وضع الشعب الفلسطيني لا يطاق، وأننا لن نذير أظهرنا لتطلعاتهم المشروعة نحو العيش الكريم، والفرص المتاحة، ودولة خالصة لهم من دون الناس".

ولو بحثنا فيما صدر على مدار السنوات الأربعين المنصرمة من بيانات الاتحاد الأوروبي، فبوسعنا العثور بسهولة على "الكلمات المفتاحية" في كلمة أوباما. فإن أوباما، بتعاطفه مع الفلسطينيين وانتهاجه سياسة أميركية أكثر إنصافًا، ولو من حيث الأسلوب، قد تبنَّى تمامًا موقف الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي هي "المفتاح" لحل الكثير من النزاعات الأخرى في المنطقة.

وقد شجَّعت مبادرة أوباما الاتحاد الأوروبي على إحياء عملية السلام، حتى إن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، حثَّ مجلس الأمن بالأمم المتحدة، في خطاب ألقاه في 12 من يوليو/تموز 2009، على "الاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء بتسوية نهائية أو من دونها"[2]. ثم خطا الاتحاد الأوروبي خطوة للأمام في صياغته لموقفه كما جاء في الإعلان الصادر، في 8 من ديسمبر/كانون الأول 2009، فقد أكَّد في إعلان بروكسل على ضرورة التوصل إلى "حلِّ الدولتين" الذي يقضي

(1) Hollis, Rosemary: "European Response to Obama's Middle East Policy", FRIDE, **Policy Brief**, No. 38, February 2010.

(2) Reuters, 12 July 2009.

بقيام "دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة والعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل"، وأضاف أن الاتحاد الأوروبي "لن يعترف بأي تغيرات تطرأ على حدود ما قبل 1967، التي تشمل القدس، فيما عدا ما يتفق عليه الأطراف"، مذكِّرًا بأنه "لم يعترف قطُّ بضم القدس الشرقية"، وأن "المستوطنات" و"جدار الفصل" و"هدم المنازل وإخلاءها، كل أولئك مخالف للقانون الدولي".

إن الاتحاد الأوروبي إذ أفصح دون مواربة عن عدم شرعية المستوطنات وعن وضع القدس، فقد نأى بنفسه عن الموقف الأميركي المبهم في هذا الصدد، و لم تعد مشكلته في عدم وضوح موقفه، بل في عدم قدرته على ترجمة أقواله إلى أفعال. وإلا فما جدوى إصرار الاتحاد الأوروبي على تكرار وجوب الالتزام بالقانون الدولي دون أن يلوِّح بفرض عقوبات في حالة المخالفة؟ فثمة بيت الداء.

على أن هناك مثالين يُبرزان التعارض بين الكلام والفعل الأوروبي:

– العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

للدول الأوروبية دور كبير في بناء دولة إسرائيل ودعمها قبل 1948 وبعدها، غير أن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لم يبدأ قبل الستينات، وقد وطَّدته اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل سنة 1975 في إطار سياسة المتوسط العالمية، ثم، بعد عشرين عامًا سنة 1995، عبر "اتفاق الارتباط" في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ثم في 13 من ديسمبر/كانون الأول 2004، عبر خطة العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وهي أول خطة عمل تُعتمد على الإطلاق.

ولا تزال إسرائيل منذ 1957، شريكًا تجاريًّا مهمًّا، وظلَّ تعميق التجارة والتعاون "هدفًا أساسيًّا يضعه الاتحاد الأوروبي نصب أعينه"، بل إن التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل يمثِّل ثلث حجم التجارة الإسرائيلية الإجمالية، وهو 36 مليار يورو سنة 2013، حتى إن الكثير من الدول الأوروبية يعدُّ إسرائيل "عضوًا شريكًا في المعسكر الغربي"[1]، وعليه فقد فُتحت السوق

(1) Tocci, Nathalie: "The Conflict and EU-Israeli Relation", in Ezra Bulut Aymat, op. cit., p. 56.

الموحدة على مصراعيها أمام الإسرائيليين، وسُمح لهم بالتنقل بين الدول بلا تأشيرة دخول، والمشاركة في نظام الملاحة العالمي (جاليليو) وفي عدد كبير من برامج الأبحاث والابتكارات التي أجراها الاتحاد الأوروبي.

هذه العلاقة الوثيقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بإسرائيل تجاريًّا وعلميًّا تمنح الاتحاد الأوروبي ما يكفي من نفوذ لإجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تحقيق هدف أوروبا المعلن، وهو التوصل إلى حلِّ الدولتين، ولكن الاتحاد الأوروبي لم ينفك يتحاشى استخدام هذا النفوذ، حتى بات من الواضح أنه "ليس لديه الرغبة في فرض عقوبات على إسرائيل"، وأنه يُؤثِر "الارتباط البنَّاء" وما يُعرف بـ "الوقوف على مسافة متساوية من الجميع"[1].

ومن ثَمَّ، أوقع الاتحاد الأوروبي نفسه في الحرج، فهو إذ لا ينفك يُندِّد بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فإنه لا يفتأ شيئًا فشيئًا يوطِّد علاقاته بإسرائيل. وقبل العدوان الإسرائيلي على غزة بأيام قليلة، وضع مجلس الاتحاد الأوروبي في 8 من ديسمبر/كانون الأول 2008 المبادئ التوجيهية لتحسين العلاقات مع إسرائيل وتوطيد الحوار السياسي فيما بينهما بحلول ربيع 2009.

إلا أن مسألة تحسين العلاقات جُمِّدت من 2009 إلى 2011؛ إذ عارضها الكثير من البرلمانيين في الاتحاد الأوروبي إثر العدوان الإسرائيلي، ولكن لم تصمد جميع المؤسسات الأوروبية أمام جماعات الضغط لصالح إسرائيل، حتى وصل الحدُّ بأصدقاء إسرائيل إلى إقامة برلمان افتراضي يهودي أوروبي، مؤلَّف من 120 عضوًا، في 12 من فبراير/شباط 2012، وكان الهدف منه، صراحةً، النهوض بالمصالح الإسرائيلية في الاتحاد الأوروبي بصدد مواضيع شتى. ثم بدأت المباحثات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل مجددًا في 2012، وعلى الرغم من أن كلمة تحسين "أُسقطت" من قاموس الاتحاد الأوروبي، فإنه كان من الواضح أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل توطَّدت بشدة.

(1) Gheur, Charles: "l'Union Européenne Face au Conflit Israélo-Palestinien" **Etudes**, September 2003, pp. 94-104.

ولم يَثُر بين الجانبين سوى خلاف واحد في 2013 بصدد استبعاد صادرات المستوطنات من اتفاق المعاملة الجمركية التفضيلية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى المنتجات الإسرائيلية ورفض الاتحاد الأوروبي تمويل الأنشطة البحثية في المنشآت والجامعات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة، ومنها القدس الشرقية. ولم يُقدِم الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة إلا بعد الضغط الشعبي والبرلماني؛ لأن التهاون الأوروبي مع منتجات المستوطنات المصدَّرة إلى الأسواق الأوروبية يتعارض تمامًا مع التشريع الأوروبي. ولم يكن الأمر هيِّنًا؛ إذ قُدِّر إجمالي هذه الصادرات في 2012 بـ 230 مليون يورو[1]. وكما كان متوقعًا، فقد أثارت أول مبادرة شجاعة للاتحاد الأوروبي موجة من الاحتجاجات في إسرائيل ضد ما أسموه "تدخلاً غير مقبول"، وتوترت العلاقات إثر هذا توترًا بالغًا حتى وصل الأمر إلى أن دعا بعض الباحثين الموالين لإسرائيل إلى "عملية سلام بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي"[2].

- انقسامات بين الدول الأوروبية في الأمم المتحدة

كان التصويت الأوروبي في الجمعية العمومية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بصدد تحسين الوضع الفلسطيني في الأمم المتحدة مثالاً آخر على عدم الترابط بين الدول الأوروبية. فكما رأينا، انقسمت الدول الأوروبية بالتساوي تقريبًا حول هذه المسألة؛ إذ بلغ عدد الدول الأعضاء المؤيدة للعرض الفلسطيني من أجل تحسين الوضع أربع عشرة دولة فيما امتنعت اثنتا عشرة دولة عن التصويت، وعارضت دولة واحدة، هي جمهورية التشيك[3]. وقد سوَّغ الممتنعون أو

---

(1) According to a report published by 22 NGO's and quoted by Hessel Stéphane and De Keyser Véronique, op. cit., p. 216.

(2) Mandel, Seth: "An Israel-EU peace-process", **commentarymagazine**, 9 August 2013. https://www.commentarymagazine.com/foreign-policy/middle-east/israel/an-israel-eu-peace-process/

(3) فاز الفلسطينيون في الجمعية العمومية بدعم غير مسبوق من 138 دولة لصالح تحسين وضع فلسطين، في حين امتنعت 41 دولة وصوَّتت 9 دول ضد التحسين.

المعارضون لهذه الخطوة موقفهم برغبتهم في الحيادية، والتوقيت، والفرصة. فالخطوة الفلسطينية، في رأيهم، جاءت في توقيت غير مناسب وبقرار أحادي الجانب. ولكن ألم يكن ضم إسرائيل للقدس ومرتفعات الجولان قرارًا أحاديَّ الجانب غير قانوني؟ ثم ألم تُقم المستوطنات وجدار الفصل بقرار أحاديِّ الجانب مخالف للقانون؟ أوَلَم يكن الانسحاب من المستوطنات من قطاع غزة، قرارًا أحاديَّ الجانب كذلك؟ وعليه، فليست حجتهم داحضة فحسب، بل لقد زيَّفت للعالم ترابط الاتحاد الأوروبي، وبيَّنت بوضوح مبلغ الخلاف بين الدول الأوروبية حول القضية الفلسطينية.

7.4. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية سنة 2013: تحوُّل السياسة الأوروبية

جاءت استقالة سلام فياض، في 12 من إبريل/نيسان 2013، من منصبه رئيسًا للوزراء لتكشف النقاب عن تزايد التوترات داخل السلطة التي تقودها فتح، وتبرز قيود "السلام الاقتصادي" الذي لا يقوم على "حل سياسي"، ولم تُفلح الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لثنيه عن الاستقالة أو للضغط على محمود عباس لإلغاء استقالته.

لقد حظي فياض بتقدير القوى الغربية وثقتها، فمن اليوم الأول لتقلُّده منصب رئيس وزراء في 2007، ناضل من أجل تطبيق القانون والنظام في الضفة الغربية، وحارب الفساد وركَّز جهوده على بناء المؤسسات في الضفة الغربية، ولكنه لم يَسْلَمْ من زملائه من كبار أعضاء فتح الذي غضبوا من تزايد نفوذه، وانتقدوا الدعم القوي الذي تلقَّاه من الغرب وإسرائيل، كما صبَّ الشعب جام غضبه عليه بسبب تَدَنِّي الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية.

ولم تأتِ استقالة فياض بسبب الخلافات داخل غرف السلطة الفلسطينية فحسب، بل كانت علامة على أن بناء الدولة في ظل استمرار الاحتلال قد وصل إلى طريق مسدود. فإن شعار الاستقرار في نظر العديد من الفلسطينيين كان يعني مزيدًا من التعاون الأمني مع إسرائيل، التي تظل قوة مُحتلة، وعدم التصالح مع

حماس؛ لأن إسرائيل كانت دومًا توضح أن اقتراب السلطة الفلسطينية من حماس هو ابتعاد عن السلام مع إسرائيل.

لا يخفى رهان الاتحاد الأوروبي على فياض واعتماده على "سياسته الواقعية"، وإن لم يُدلِ بتصريحات عامة إثر استقالته، بل ترك الردَّ لوزراء الخارجية الأوروبيين؛ فقد عبَّر وزير الخارجية وليام هيج عن "أسفه" لفقدان "شريك لأوروبا في محاولتها لدعم بناء الدولة الفلسطينية". ولم يختلف عنه أسلوب جيدو ويستنفيل، وزير الخارجية الألماني، حين أشاد برئيس الوزراء الفلسطيني المستقيل؛ إذ كان له الفضل في "وضع حجر الأساس لنظام الدولة الفلسطينية".

وفي الوقت نفسه تقريبًا، برزت قضية وضع علامة المنشأ على منتجات المستوطنات الإسرائيلية إلى المقدمة، فمنذ سنوات عديدة، بدأ الضغط يتزايد على الاتحاد الأوروبي[1] لاستبعاد منتجات المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة من دخول الأسواق الأوروبية وبفرض عقوبات على الشركات الأوروبية التي تعمل مع المستوطنات وفيها. وفي يناير/كانون الثاني 2013، دعا رؤساء البعثات الأوروبية في السلطة الفلسطينية الاتحادَ الأوروبي لوقف مشروع الاستيطان الإسرائيلي "المنهجي والمقصود والاستفزازي" ومنع الشركات الأوروبية من العمل في المستوطنات والامتناع عن توفير الدعم المالي لها.

وقد استجاب الاتحاد الأوروبي لهذا الضغط، وأوصى رسميًّا، في فبراير/شباط 2013، بوضع علامات منشأ على منتجات المستوطنات. وفي 12 من إبريل/نيسان أرسلت مجموعةٌ مؤلَّفة من 13 وزير خارجية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من بينهم وليام هيج من بريطانيا ولوران فابيوس من فرنسا، خطابًا لكاثرين أشتون، معربين عن دعمهم للمبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة وضع العلامات.

وبعد أيام قليلة، أرسل 19 سياسيًّا من كبار الساسة الأوروبيين السابقين، من بينهم رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي السابق، رومانو برودي، خطابًا آخر في

(1) أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا، في 10 من أبريل/نيسان 2002، مطالبًا فيه المجلس الأوروبي بتعليق اتفاق الارتباط مع إسرائيل، غير أن المجلس أدار ظهره للطلب.

إبريل/نيسان 2013، إلى كاثرين آشتون، المفوَّضة العليا للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، داعين الاتحاد الأوروبي لاتخاذ "دور سياسي في عملية السلام، يتناسب مع دوره الاقتصادي". وقد حذَّر الخطاب بوضوح لا تُخْطِئُه العين من أن "السياسة الغربية الحالية تُرسِّخ الاحتلال ولن تغفر الأجيال القادمة من بعد للأوروبيين تركهم الوضع يتطور ليصل إلى هذه المرحلة من التوتر الشديد، ناهيك عن أنهم لم يتخذوا أي إجراء الآن من أجل التصدي للمحاولات المستمرة لتقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". ولم نشهد من قبل أي خطاب لكبار الساسة الأوروبيين السابقين بذات القدر من الصراحة والجرأة وعدم المواربة[1].

وفي الثامن من يوليو/تموز 2013، كتبت كاثرين آشتون خطابًا لخوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، وغيره من كبار المسؤولين الأوروبيين، ذكرت فيه أن على المفوضية أن تضع المبادئ التوجيهية بشأن وضع علامات على منتجات المستوطنات لتمييزها عن غيرها من منتجات إسرائيل. وفي 19 من يوليو/تموز 2013، نُشر قرار من أهم قرارات الاتحاد الأوروبي يحظُر تمويل المنشآت التي تدار في المستوطنات أو الاستثمار فيها. ويتجلَّى في هذا القرار غير المسبوق تزايد مشاعر الإحباط في الاتحاد الأوروبي إزاء عرقلة إسرائيل لعملية السلام واستمرار أنشطة الاستيطان. ثم استبدَّت بالاتحاد الأوروبي خيبة الأمل بسبب السياسات الإسرائيلية مما حدا بالمبعوث الأوروبي، ستيفان فول، إلى أن يُقدِّم، في مارس/آذار 2013، "كاشفًا عن استياء غير مسبوق"، قائمة مُفصَّلة تضم 82 مشروعًا مموَّلاً من الاتحاد الأوروبي، بتكلفة إجمالية 30 مليون يورو، دمَّرتها إسرائيل في الأراضي المحتلة في الفترة من 2001 إلى 2011.

وقد أراد الاتحاد الأوروبي، من خلال توصيل آرائه إلى الناس صراحةً وعلى نطاق أوسع، أن يثير مجددًا قضية الأرض التي تمثل أساس الصراع العربي - الإسرائيلي إلا أن الأميركيين أعربوا عن رفضهم كالمعتاد، حتى إن جون كيري

(1) Bouris, Dimitris; Scumacher, Tobias: "The EU Becomes more Assertive in the Middle East Peace Process", 23 July 2013.
www.opendemocracy.net/europa./eu-becomes-ass/

ضغط على الاتحاد الأوروبي، في مايو/أيار 2013، كي لا يقوم عائقًا أمام الجهود التي يبذلها من أجل بدء مباحثات السلام مجددًا، إلا أنه لم يتمكن من ثني الاتحاد الأوروبي عن موقفه. ثم أثار كيري الموضوع مرة أخرى في 7 من سبتمبر/أيلول 2013، في اجتماع فيلنيوس مع نظرائه الأوروبيين، مطالبًا إيّاهم بتأجيل إنفاذ القرار المزمع تنفيذه في 1 من يناير/كانون الثاني 2014، ولكن دون جدوى.

وكما كان متوقعًا، ردّت إسرائيل بجفاء على خطوة الاتحاد الأوروبي، التي اعتبرتها "استفزازية وستؤتي نتائج عكسية" وأنها "خطأ فادح"، وبلغ بوزير الاقتصاد المتشدد، نافتالي بينيت، الاستنكار حدًّا جعله يطلق عليها "هجومًا إرهابيًّا" شنّه الاتحاد الأوروبي، "ليقطع دابر جميع فرص السلام ويُعَرِّض العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي للخطر"[1].

وبينما تمسّك الاتحاد الأوروبي بموقفه، رضخت إسرائيل للضغط الأميركي لتقبل بدء المفاوضات من جديد مع الفلسطينيين. ومن هذا يتضح أن الاتحاد الأوروبي حين تبنّى موقفًا أكثر حزمًا في قضية المستوطنات، نجح في إيصال رسالة ضمنيًّا مفادها: إذا لم تغيّر إسرائيل من نهجها، فإن الاتحاد الأوروبي سيؤذي.

ولو رجعنا بذاكرتنا للوراء، فسنجد أن الاتحاد الأوروبي قلّما عاقب إسرائيل طوال العقود الخمسة الماضية، ومن ثم، فيجب أن نعترف أن العام 2013 شهد تحوّلاً كبيرًا في السياسة الأوروبية إزاء الصراع. ولكن هل سيتمكن الاتحاد الأوروبي من الصمود أمام الضغط الأميركي والإسرائيلي في الأشهر المقبلة؟ ستُبدي لنا الأيام.

(1) "Israël s'Insurge Contre les Sanctions Européennes", **Le Figaro**, September 2013, p. 8.

استنتاجات

1. لم يلعب الاتحاد الأوروبي، على ذيوع صيته بوصفه عملاقًا اقتصاديًّا، دورًا حاسمًا في الصراع العربي – الإسرائيلي، طوال السنوات الخمسين الأخيرة، باستثناء الفترة من 1972 حتى إعلان فيينا سنة 1980، ففي هذه الفترة، تبنّت الجماعة الأوروبية موقفًا سياسيًّا من القضية الفلسطينية مستقلاً عن الولايات المتحدة، حتى إنني لأذهب إلى أن فلسطين قد غدت محور التعاون السياسي الأوروبي الوليد.

فالتصريحات الأوروبية العديدة حيال القضية الفلسطينية من 1972 إلى 1980 تدل بوضوح على تزايد الوعي بأهمية القضية الفلسطينية، غير أن دعم الجماعة الأوروبية لحقوق الفلسطينيين لم يكن فوريًّا ولا مضمونًا، بل كان يمضي بخطى وئيدة، وإن كانت في الاتجاه الصحيح، حتى أثمر في نهاية المطاف إعلان فيينا.
وقد أسهم الحوار الأوروعربي، الذي تم تدشينه في 1974، إسهامًا فعّالاً في هذا التطور؛ فضلاً عن أن ثمة ظروفًا مواتية داخليًّا وخارجيًّا ساعدت الجماعة الأوروبية على تنحية خلافاتها الداخلية والتحلّي بدرجة كافية من الاستقلالية في علاقاتها الخارجية: أولاً: باتت الجماعة الأوروبية تدرك أن الصراع طويل الأمد في الشرق الأوسط يُهدِّد مصالحها الخاصة، من حيث إنه منبع لاستمرار الاضطرابات، والطفرات المفاجئة في أسعار النفط، وتوقف إمدادات النفط، ووقوع هجمات إرهابية في مناطق متفرقة من أوروبا. ثانيًا: اكتشفت الجماعة الأوروبية مدى وثاقة العُرى الاقتصادية والثقافية والسياسية بينها وبين العالم العربي، الأقرب لها في "الخارج"، و"ابن عمها التاريخي"، و"جارها الجغرافي"[1]؛ مما يعني أن إعراض الأوروبيين عن المنطقة سيكلّفهم ما لا طاقة لهم به؛ لأنهم بذا يضعون مستقبلهم في مهب الريح. وثالثًا: لا يمكن أن

(1) Khader, B: *l'Europe et le Monde Arabe: Cousins, Voisins*, (Quorum, Paris, 1992).
الترجمة العربية: خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994).

يجازف الاتحاد الأوروبي بتماسكه إذا واصل دعمه المعهود لإسرائيل، في تعارض صريح مع قيمه المعلنة، كاحترام حقوق الإنسان، ومع القانون الدولي الذي ينص على رفض احتلال أراضي الغير.

وعلى الصعيد الدولي، شهدت السبعينات "فترة انفراجة في العلاقات" إبَّان مؤتمر هلسنكي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي انعقد ليكون بمثابة منتدى متعدد الجوانب يتناول العديد من المواضيع ذات الصلة بالأمن، بما في ذلك مراقبة الأسلحة، وضوابط بناء الثقة، وإقامة منظمة للأمن والتعاون في أوروبا سنة 1975، أسهمت في كسر ما خلَّفته الحرب الباردة من جمود في العلاقات الدولية، ومهَّدت لتستفيد الجماعة الأوروبية من الفرصة المحدودة لتغيير مجرى الأمور والتأثير على القرارات.

وعلاوة على ذلك، اقتنع الأوروبيون، إثر انتخاب جيمي كارتر في الولايات المتحدة، من 1977 إلى 1981، وما أبداه من اهتمام بشؤون الشرق الأوسط، بأنهم يسيرون على الجادة، وأن الانخراط في شؤون العالم العربي كان جزءاً من مسعى جماعي.

2. شهدت ثمانينات القرن العشرين تراجع استقلالية الجماعة الأوروبية؛ فبعد انتخاب ريجان، بدأت الولايات المتحدة تستعيد زمام الأمور، لينصبَّ الاهتمام على المواجهة بين الشرق والغرب؛ مما أدَّى إلى عودة الجماعة الأوروبية للتغريد داخل السرب، والحدِّ من استقلاليتها الخارجية. أضفْ إلى هذا، الهبوط المفاجئ في أسعار النفط، وتشظِّي النظام العربي وانتشار الصراعات، كالحرب الأهلية في لبنان، وتهميش مصر، والحرب بين إيران والعراق، والغزو الإسرائيلي للبنان، وغير ذلك من الصراعات. كما شهدت هذه الفترة تغيرات داخل أوروبا ذاتها، كان من بينها التوسعة الثانية التي ضمَّت اليونان سنة 1981، والثالثة التي ضمَّت إسبانيا والبرتغال سنة 1986، وإقامة السوق الموحدة والاتحاد الأوروبي.

ولم تطرأ على الساحة الفلسطينية أية مستجدات، باستثناء مَنْح الصادرات الزراعية الفلسطينية معاملة تفضيلية سنة 1986 بموجب قرار أوروبي فردي.

وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي أُبرم بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية كان ذا طابع اقتصادي، إلا أنه انطوى على بُعدٍ سياسي واضح. وفي نهاية الثمانينات شهد الرأي العام الأوروبي تحوُّلاً كبيرًا، إذ ازداد الأوروبيون تعاطفًا مع محنة الفلسطينيين، ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الأولى.

3. وبعد مؤتمر مدريد سنة 1991 واتفاق أوسلو المؤقت، في 13 من سبتمبر/أيلول 1993، تنازل الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة عن دبلوماسيته رفيعة المستوى في التعامل مع ما سُمِّي "عملية السلام"، كرها لا طوعًا؛ إذ أُجبر على لعب "دور ثانوي"، والتخلي عن صدارة المشهد السياسي.

وبعد تهميش الاتحاد الأوروبي سياسيًّا، اتجه إلى دعم المباحثات اقتصاديًّا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، كما ضمَّ السلطة الفلسطينية إلى شراكته الأورومتوسطية الجديدة في مؤتمر برشلونة 1995، وأرسل مبعوثًا أوروبيًّا خاصًّا إلى الشرق الأوسط سنة 1996 لضمان إبراز دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وليزداد تأثيره في المفاوضات. وبعد انقضاء الفترة المؤقتة لاتفاق أوسلو دون تحقيق أية نتائج ملموسة على مباحثات عملية السلام، دعا الاتحاد الأوروبي، في إعلان برلين سنة 1999، إلى قيام "دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للعيش بسلام"، وهو ما مثل تحوُّلاً مهمًّا في سياسة الاتحاد الأوروبي حيال القضية الفلسطينية.

وفي الجملة، تميزت التسعينات بتهميش الاتحاد الأوروبي سياسيًّا في مباحثات السلام، على الرغم من فعالية كل من ميغيل أنخيل موراتينوس ومارك أوتي، المبعوثين الخاصين للاتحاد الأوروبي؛ فضلاً عن أنه بدعمه للسلطة الفلسطينية الوليد ماليًّا، لم يخلق "ثقافة التبعيَّة" فحسب، بل كان كذلك يموِّل الاحتلال، مساهمًا بذلك في تأزُّم الموقف لعدم وجود أي ضغط على إسرائيل.

4. لم يكن العقد الأول من الألفية الثانية مُبَشِّرًا بالخير لعملية السلام، فلقد انهارت مباحثات كامب ديفيد في يوليو/تموز 2000، كما كان متوقعًا، وأدرك الفلسطينيون حينئذ أن إسرائيل تلجأ إلى المماطلة من خلال المغالاة في ذكر ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع وتجعل من قيام الدولة التي ينتظرها الفلسطينيون حُلمًا بعيد المنال. ثم اندلعت بعد ذلك الانتفاضة الثانية، التي سُمِّيت بانتفاضة الأقصى، وشاركت مصر في المبادرة الأخيرة لإنقاذ الموقف بتنظيم محادثات طابا في يناير/كانون الثاني 2001. وحسبما بيَّن موراتينوس في وثيقته، فلم يحصل من قبل أن كان الاتفاق وشيكًا إلى هذا الحد، بصدد جُلِّ المواضيع. إلا أن عودة الليكود في إسرائيل كانت إيذانًا بإخفاق الجهود الدبلوماسية، فقد قطع شارون، بعد إحكام "قبضته الحديدية" على البلاد، جميع سُبُل التوصل إلى أي اتفاق؛ فضلاً عن أن انتخاب الرئيس جورج بوش في الولايات المتحدة وجَّه ضربة قاصمة للدبلوماسية، فقد لقَّب الرئيس عرفات بـ "راعي الإرهاب"، مُستعينًا في ذلك باللَّغو الإسرائيلي، ورفض التعامل مع السلطة الفلسطينية.

ولقد أثار تردي الوضع في الأراضي المحتلة قلق الاتحاد الأوروبي وانزعاجه، ليُقرِّر حينئذ زيادة المساعدات الإنسانية ودعم الموازنة، والمساهمة في إقامة اللجنة الرباعية وخارطة طريقها وتكثيف مشاركته في بناء المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها. ولكن حين فازت حماس بالانتخابات التشريعية في 2006، انحاز الاتحاد الأوروبي لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وقرَّر مقاطعة الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا (في تعارض صارخ مع تأييده الكامل للرئيس محمد مرسي حين عزله الجيش المصري في الثالث من يوليو/تموز 2013).

وبتمسك الاتحاد الأوروبي بالموقف الأميركي حيال حماس، حكم على نفسه بالعزلة وعدم الصلاحية، ليخسر بذلك كثيرًا مما راكم طوال الفترات السابقة من ثقة. وقد بذل المبعوث الخاص الثاني في الشرق الأوسط، مارك أوتي، كل ما بوسعه لدعم فرص أوروبا في الشرق الأوسط، إلا أن صورة أوروبا بوصفها "مناصرةً للديمقراطية" كانت قد تلطخت بالفعل. فإن الاتحاد الأوروبي لم يُتَّهم في أحيان كثيرة بازدواجية المعايير فحسب، بل بأنه يتحمل كذلك جزءًا من

المسؤولية عن نزغها بين الفصائل الفلسطينية، وزيادة تشدُّد حماس، وسيطرتها على قطاع غزة، ثم ما تبع ذلك من العدوان الإسرائيلي الذي سُمِّي بالرصاص المصبوب، في ديسمبر/كانون الأول 2008، ويناير/كانون الثاني 2009.

5. لقد بدا الاتحاد الأوروبي مُحبَطًا، في السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2014. ومع أن الكثير من المراقبين الأوروبيين قد كتبوا بالفعل شهادة وفاة عملية السلام، فإن الخطاب الرسمي لم يزل مكرِّرًا مقولة: إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، أمانيٌّ لم تصحبها مشروطية ولا حافزٌ ذو بال. وهذا يأخذنا إلى نقيصتين رئيسيتين تعيبان دبلوماسية الاتحاد الأوروبي في المنطقة: النقيصة الأولى تتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل، فعلى الرغم من مئات التصريحات بصدد الصراع العربي - الإسرائيلي، والإدانات العديدة للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فإن الاتحاد الأوروبي ليس لديه، على الحقيقة، القدرة، أو أنه بالحري لا يرغب في اللجوء إلى خيار فرض الشروط ولا منح الحوافز ليتصرف فيهما كيفما يشاء؛ إذ إن الاتحاد الأوروبي كان ينأى بنفسه عن كل ما يُفسَّر على أنه فرض عقوبة أو جزاء على إسرائيل، ناهيك عن أنه لم يكن يستطيع استخدام ما لديه من طيف واسع من الحوافز؛ لأن إسرائيل تتمتع بالفعل بالمزايا التجارية لدول الاتحاد الأوروبي (السوق)، كما يحق لمواطنيها الانتقال عبر دوله من دون الحصول على تأشيرة مسبقة (حرية التنقل)، وتتمتع بمركز متميز في برامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار (المال).

والنقيصة الثانية تتعلق بالفجوة بين الموقف الرسمي والمشاعر الشعبية؛ فلقد ساد شعور بأن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي لا تتناغم مع مشاعر الشعب الذي تزايد انتقاده للسياسات الإسرائيلية[1]، وأُصيب بخيبة الأمل بسبب رضا

(1) انظر نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قامت بإجرائها لصالح مركز الجزيرة للدراسات، شركة (ICM) المتخصصة في مجال استطلاعات الرأي العام في أوروبا، ومرصد الشرق الأوسط ومركز الأبحاث الإسلامي الأوروبي، في يناير/كانون الثاني 2011، والتي أظهرت أن 41% من البالغين المستطلَعة آراؤهم يعتقدون أن "القمع (الإسرائيلي) للفلسطينيين هو العقبة الكبرى أمام السلام"، ص 1.

الاتحاد الأوروبي الواضح عن هذا البلد. ومع أن هذا التباين بدا واضحًا في السنوات العشرين الأخيرة على الأقل، فإنه يتغير بخطى متسارعة، وما قرار الاتحاد الأوروبي، الصادر في يوليو/تموز 2013، بتمييز منتجات المستوطنات الإسرائيلية، فيما أرى، إلا استجابة إلى حدٍّ كبير لضغوط المجتمع المدني وحملة المقاطعة.

وعلى الرغم من الحدود والضوابط والنقائص التي تتسم بها السياسات المعلنة للاتحاد الأوروبي، فإن هذه السياسات لم تكن بلا جدوى. فبينما لم تقم الولايات المتحدة بدورها وسيطًا أمينًا كما ينبغي، فقد ساهم الاتحاد الأوروبي، من خلال أسلوبه الحيادي، في دعم المطالب الشرعية للفلسطينيين، وترتيب الأولويات، كما لعب دورًا فعالاً في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين عالميًّا.

ويحضرنا في هذا الصدد "مجموعة التشريعات الأوروبية السياسية"[(1)] بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، التي تستند إلى تأكيد المبادئ التوجيهية القائمة على المفاهيم، (كالسلام العادل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحلّ الدولتين، وما إلى ذلك)، وإلى ما طرأ على القانون الدولي من تعديل (كعدم شرعية سياسات الاستيطان والضم، وعدم جواز حيازة الأرض بالحرب، وما إلى ذلك).

ولا شك أن بوسعنا أن ننتقد دور الاتحاد الأوروبي بوصفه "فاعلاً سياسيًّا غير مؤثر" من حيث فقدانه سمات القيادة والرؤية والكفاءة؛ فضلاً عن انعدام الإجماع الداخلي والاعتراف الدولي. ولكن، يجب أن نُقرَّ أن القضية الفلسطينية، منذ 1972، تصدَّرت أولويات التعاون السياسي الأوروبي؛ مما أسهم، إلى حدٍّ كبير في تشكيل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، وأن الاتحاد الأوروبي، في التحليل النهائي، كان يبدو أكثر تقدُّمًا عن الولايات المتحدة الأميركية، والدليل على هذا في الجدول التالي الذي يُلخِّص السجل الموثَّق للتصريحات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية.

(1) Dieckhof, A: "The European Union and the Arab-Israeli Conflict", in Christian Peter Hanelt, Felix Neugart, Mathias Peitz (eds.) *Europe's Emerging Foreign Policy and the Middle East Challenge,* (Gutersloh, Munich, 2002), p. 151.

جدول يوضح تطور موقف الاتحاد الأوروبي حيال القضية الفلسطينية من 1972 إلى 2013

السنة	تصريحات الاتحاد الأوروبي
حتى 1970	لم تكن القضية الفلسطينية في نظر الجماعة الأوروبية إلا مشكلة لاجئين.
1971	دَعَت الجماعة الأوروبية إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.
1973 (6 نوفمبر/تشرين الثاني 1973)	اعترفت الجماعة الأوروبية بالمطالب الشرعية للفلسطينيين.
1977 (المجلس الأوروبي بلندن)	دَعَت الجماعة الأوروبية إلى ضرورة وجود وطن للشعب الفلسطيني.
1980 (إعلان فيينا في يونيو/حزيران 1980)	أوردت الجماعة الأوروبية ذِكر منظمة التحرير الفلسطينية، التي يجب أن تنضم إلى المباحثات.
1986	تبنَّت الجماعة الأوروبية نظامًا بشأن الصادرات الفلسطينية الزراعية.
1989 (إعلان مدريد)	يجب أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية مشاركةً كاملة في عملية السلام.
1994	الاتحاد الأوروبي بدأ بتوفير مساعدات للسلطة الفلسطينية.
1995	الاتحاد الأوروبي يضم السلطة الفلسطينية إلى الشراكة الأورومتوسطية.
1999 (إعلان برلين)	الاتحاد الأوروبي يدعم قيام دولة فلسطينية ويرفض ضم القدس الشرقية.
2009 (اجتماع بروكسل)	الاتحاد الأوروبي يؤكد حلّ الدولتين ويعترف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل.
2012 (10 ديسمبر/كانون الأول)	الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لا تسري على الأراضي المحتلة.
2013 (يونيو/حزيران ويوليو/ تموز)	وضع علامات تميز منشأ منتجات المستوطنات ورفض تمويل المنشآت الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة.

ومن ثم، فمع أني أؤيد الملاحظة التي يُردِّدها الباحثون[1]، بشأن الهوَّة بين الأهداف المتوقعة والقدرة على تحقيقها، أو بين الأقوال والأفعال، فإنني أرى أن للكلام أحيانًا بعض قوة الفعل، وأنه ليس دائمًا من قبيل الهزل، وإسرائيل تدرك هذا تمامًا، وبحسبنا أن نقرأ ردَّ فعلها القوي حيال التصريحات الأوروبية عن الصراع العربي – الإسرائيلي.

أمَّا إخفاق الاتحاد الأوروبي في ترجمة أقواله إلى أفعال، فلم يكن هذا بسبب ضعف الخطاب، بل كان بسبب الضوابط المؤسسية والاختلافات بين المفوضية والمجلس وبرلمان الاتحاد الأوروبي، وتباين أولويات الدول الأعضاء وذكرياتهم، وإعراض الاتحاد الأوروبي عن استخدام نفوذه، بَلْهَ محدودية استقلاليته في معاملاته الخارجية، فكل أولئك أسهم في تضاؤل قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير في مجريات الأمور وعلى تعضيد فعاليته.

أمَّا عن علاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، فقد كان مُكبَّلاً برفضه اللجوء إلى الضغط وفرض العقوبات، بدعوى أن الاستيعاب البنَّاء هو الخيار الأفضل لإسرائيل التي هي "واحدة منَّا"، وعضوٌ في "العائلة الغربية"، وترتَّب على هذا التردد ظهور "ثقافة الحصانة" التي جعلت إسرائيل صمَّاء وعمياء. وهذا الاستسلام الأوروبي أساء إلى صورة الاتحاد الأوروبي بوصفه "قوة معيارية"، وأضرَّ من ثم بعملية السلام.

كما انطوت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية على العديد من المشاكل، فقد استطاع الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، أن يُبقيها ميسورة الحال، ولكنه في الوقت نفسه أسهم في خلق "ثقافة الاتِّكالية" في فلسطين، التي تتعارض مع الشفافية والمساءلة.

---

(1) انظر:

Tocci, Nathalie: "The Conflict and EU-Israeli Relation", in Ezra Bulut Aymat, op. cit., pp. 55-63.

Hisham Isma'il, Mohammad: "The European Union's Position toward the Palestinian Cause: 1993-2009", Doha Institute, Research Paper, December 2011, p. 35.

لقد حان الوقت ليُغيِّر الاتحاد الأوروبي نهجه وأسلوبه وموقفه وطريقته وأدواته، فإن وضع عملية السلام على المسار الصحيح[1] لا يعني على الإطلاق بدء المفاوضات من جديد، ولكن يعني الانخراط في بناء السلام[2] وليس في مجرد حفظ الاستقرار. كما أن على الاتحاد الأوروبي أن يُدرك مدى أهمية القضية الفلسطينية من الناحيتين الجيوسياسية والسيكولوجية، ومبلغ رمزيتها للعالمين العربي والإسلامي. فبمعرفة ما تخلِّفه القضية الفلسطينية من آثار مؤلمة في المنطقة وما يليها، واستغلال الأنظمة التَّسلُّطية والجماعات الدينية المتشدِّدة للصراع وسيلة لتحقيق أهدافهم، وتعكيره لصفو العلاقات بين أوروبا والعالم العربي، وبين الغرب والعالم الإسلامي[3]، على الصعيد العالمي، فإن السلام العادل والدائم في فلسطين لا يغدو مصلحة فلسطينية ولا إسرائيلية ولا عربية فحسب، بل يصبح مصلحة عالمية، ولهذا، يجب ألا تُترك قضية "السلام العادل" لقمة سائغة بين يدي دعاة الحروب.

إن المبادرة الأوروبية للعام 2013 الرامية إلى الضغط على إسرائيل، من خلال تصنيف منتجات مستوطناتها، كانت في محلها، وأعادت الاتحاد الأوروبي إلى المشهد من جديد. على أنه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر صرامةً تجاه إسرائيل باتِّباع نهج قائم على حقوق الإنسان لفرض الالتزام بالقانون الدولي. وإننا في أمسِّ الحاجة إلى قيام انتفاضة ثالثة تختلف تمامًا عن سابقتيها؛ انتفاضة، حسب وصف توماس فريدمان[4]، "يقودها الاتحاد الأوروبي وغيره من مناهضي

---

(1) انظر:

Pennick, Sarah Anne: "On the Right Track: Challenges and Dilemmas of EU Peace-keeping in the Middle East", Working Paper, JAD-PbP No. 6, March 2010.

(2) Bjorkdahl, Annika; Richmond, Oliver; Kappler, Stephanie: "The EU Peace-Builing Framework: Potentials and Pitfalls in the Western Balkans and in the Middle East", JAD-PbP, Working Paper, No. 3, June 2009.

(3) "إن زيادة التطرف الإسلامي والعداء غير المسبوق لأميركا في العالم الإسلامي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإراقة الدماء بين إسرائيل والفلسطينيين، وأي تفكير مخالف لهذا أحمق وخطير"، من كتاب:

Carter, J: *Palestine, Peace and not Apartheid*, (Simon and Schuster, New York, 2006).

(4) Friedman, Thomas: "The Third Intifada", **New York Times**, 6 February 2014, p. 7.

الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في العالم، تقوم على المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات"[1] لتصيب كل إسرائيلي في ماله الخاص. فلا يزال لدى الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير؛ إذ يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي اعتمادًا كبيرًا على صادراته إلى أوروبا، والاستثمارات الأوروبية في صناعاتها عالية التقنية، حسبما ذكر توماس فريدمان، على لسان وزير المالية الإسرائيلي، يائير لابيد، "حتى المقاطعة المحدودة التي خَفَّضَت الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا بنسبة 20% قد تُكلِّف إسرائيل ما يزيد عن 5 مليارات دولار في السنة وآلاف الوظائف".

لقد بدأت صناديق استثمارية ومؤسسات كبرى بالفعل بسحب استثماراتها من البنوك والمؤسسات الإسرائيلية الكبرى، كما تشارك اتحادات العمال وعدد كبير من الجامعات في حملة المقاطعة، لا بهدف نزع الشرعية عن دولة إسرائيل نفسها، ولكن "لإشعارها بأنها ليست في مأمنٍ أخلاقيًّا"[2]. وعلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك الولايات المتحدة الحليف الوفي لإسرائيل، أن يوصِّلا رسالةً لإسرائيل مفادها أنه من الآن فصاعدًا لا حصانة من العقوبة، وألاَّ أحد فوق القانون الدولي، وأن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وإمعانها في إهانة الشعب الفلسطيني يلطِّخ صورة إسرائيل ويحبط أصدقاءها ويحفز نشطاء حملات المقاطعة.

إن القضية الفلسطينية تبقى، أكثر من أي وقت مضى، اختبارًا حاسمًا لمصداقية الاتحاد الأوروبي وتماسكه واتساقه، وفي حال لم يَفِ الاتحاد الأوروبي بعهوده، فإنه لن يسيء إلى سمعته فحسب، بل سيصبح حلُّ الدولتين، الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي من أشد مناصريه، محض خيال.

---

(1) Bargourthi, O: *Boycott, Désinvestissement, Sanctions, DBS Contre L'Aprtheid et L'Occupation de La Palestine*, (Tarik Editions, Casablanca, 2012), p. 190.

(2) Friedman, Thomas: "The Third Intifada", op. cit.

الفصل الثالث

أوروبا والمغرب العربي من 1957 إلى 2014

كثيرًا ما يتردَّد أن دول المغرب العربي الخمس هي "الجار الجنوبي الأقرب" لأوروبا؛ إذ لا يفصل المغرب عن شبه الجزيرة الأيبيرية سوى 14 كيلومترًا إلا أن هذا الزعم غير صحيح؛ إذ تقع مدينتا سبتة ومليلية "الإسبانيتان" في الأراضي المغربية، ما يعني أن حدَّ الاتحاد الأوروبي متاخم للأراضي المغربية، لا يفصل بينهما فاصل.

ومن ثم، فالاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي جيران من الناحية الجغرافية، كما أنهم أولاد عمومة تاريخيًّا؛ إذ ظلت الجزائر مستعمرة فرنسية من 1830 إلى 1962، كما كانت تونس خاضعة للحماية الفرنسية من 1881 إلى 1956، وهذا ينطبق على المغرب، الذي ظلّ تحت الحماية الفرنسية من 1912 إلى 1956، كما خضعت موريتانيا للحكم الفرنسي غير المباشر من 1904 إلى 1960. أمَّا ليبيا، فلم تتضح معالم مصيرها حتى منتصف ثلاثينات القرن العشرين، حين قرر الإيطاليون، بقيادة موسوليني، السيطرة على هذه الأراضي الشاسعة ذات الكثافة السكانية القليلة.

وقد خلَّف هذا الإرث التاريخي أثره على الدول الخمس من مناحٍ مختلفة، ثقافية وسياسية واقتصادية وجيوسياسية، فما برحت اللغة الفرنسية واسعة الانتشار في أربعة بلدان مغاربية، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس. ولا تزال فرنسا الشريك التجاري والمستثمر الرئيسي، كما أن المصالح الفرنسية، التي قد تتدخل كما يقول البعض، في السياسة المحلية، لا تتوقف. كما لا تزال إيطاليا، حتى يومنا هذا، الشريك التجاري الأول لليبيا، والمستورد الرئيسي للنفط الليبي، ومستثمرًا مهمًّا في هذا البلد شمال الإفريقي.

حينما وُقِّعَت اتفاقية روما، التي أُقيمت بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، عام 1957، لم ينل سوى ثلاثة من بلدان شمال إفريقيا الخمسة، استقلالها، وهي: المغرب وتونس وليبيا. أمَّا الجزائر فكانت تخوض حرب تحرير

دموية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، بينما كانت موريتانيا تخوض معركة مفاوضات في سبيل نيْل استقلالها. وما إن نالت موريتانيا استقلالها عام 1960، والجزائر عام 1962، حتى دشّنت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع البلدان المغاربية المركزية، المغرب والجزائر وتونس. أمّا ليبيا، فلم يلتفت إليها أحد، فيما انضمت موريتانيا، بعدُ، إلى مجموعة البلدان الإفريقية والكاريبية والمطلة على الأطلسي، ACP.

وقد نُظِّمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية، منذ سبعينات القرن العشرين، في أُطر سياسات مختلفة: سياسة المتوسط العالمية (1972 إلى 1992)، وسياسة المتوسط المجددة (1992 إلى 1996)، وعملية برشلونة (1995 إلى 2008)، وسياسة الجوار الأوروبية (منذ 2004)، وأخيرًا، الاتحاد من أجل المتوسط (منذ 2008)، وهذه السياسات كلها تضم سائر بلدان جنوب المتوسط. أمّا السياسة الوحيدة التي تستهدف دول المغرب العربي الخمس فهي مجموعة 5+5، ولكنها صيغة فوق إقليمية، تُسمَّى غرب المتوسط؛ إذ تضم دول المغرب العربي الخمس+ بلدان جنوب أوروبا الخمس، فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطة والبرتغال.

وترمي هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف ثلاثة، أولها: توضيح معالم تاريخ موجز للمغرب العربي من أجل وضع إطار عمل تاريخي عام، وثانيها: دراسة العلاقات الناشئة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي لاحقًا، وبلدان المغرب العربي من 1957 إلى 2014، أمّا ثالثها، فتقييم السياسات الأوروبية المتلاحقة بشأن منطقة المغرب العربي تقييمًا نقديًّا، مع التشديد على العلاقات التجارية ومسألة الهجرة.

لقد أقمت أطروحتي على مأزق السياسات الأوروبية؛ إذ إنها جميعًا تُعنى بالأساس بالتجارة والأمن، ولا تُولي اهتمامًا كافيًا لمسألة التنمية المشتركة أو التكامل الإقليمي أو النهوض بالديمقراطية. فعلى الرغم من وجود اتفاقيات تجارية تمتد لما يزيد عن خمسين عامًا، لم يكن الاتحاد الأوروبي مُحرِّكًا للنمو في المغرب العربي، ويمكن عزو هذا إلى حدٍّ كبير إلى قصور الرؤية طويلة المدى، وعدم كفاية الموارد ولا ملاءمة الأدوات.

وتتحمَّل دول المغرب العربي كِفلاً كبيرًا من المسؤولية، فهي لم تتناول التحديات الاقتصادية، ولا صحَّحت اختلال التوازن الاجتماعي والإقليمي، أو سوَّت خلافاتها البينية، كما أنها لم تنخرط في عمليات التكامل الإقليمي، ولا هي استجابت لتطلعات شعوبها.

وقد أفضت هذه الإخفاقات، من الجانبين، إلى انتشار حالة من الرهبة والإحباط، إضافة إلى عدم تجسير الهوة بين معدل ثراء الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي (نحو 1 إلى 10 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو 1 إلى 7 تعادل القوة الشرائية)؛ فضلاً عن أن معدلات الفقر والجهل لا تزال مرتفعة في جُلِّ بلدان المغرب العربي. وما فتئت البطالة بين الشباب المتعلم توفر وقود الغضب والإحباط والثورات والرغبة في الهجرة إلى مختلف الآفاق.

وفي هذه الدراسة، أزعم أن كلاًّ من الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي أخفق في إقالة المغرب العربي من عثرته الاقتصادية ووهنه السياسي.

إن السياسة المقترحة في هذا الفصل بسيطة: على الاتحاد الأوروبي أن يُصلح سياساته في منطقة المغرب العربي، أولاً: لأن هذا في مصلحته، (إذ إن مستقبله في الجنوب)، وثانيًا: من أجل صالح المغرب العربي. كما أن على بلدان المغرب العربي نفسها التخلي عن عاداتها القديمة، وتسوية خلافاتها وإتاحة أنظمتها السياسية ليشارك فيها الجميع، وتنويع اقتصاداتها وأسواقها الخارجية، ودعم التكامل الإقليمي. وعلى الرغم من ظهور بشائر التحوُّل الحذر في الأنظمة السياسية، ولا سيما بعد هبوب رياح التغيير على المنطقة منذ عام 2010، وبدء التنوُّع الاقتصادي من جديد، فإنه لم يلُح في الأفق أي توافق بصدد التكامل الإقليمي، باستثناء **اتفاقية أكادير** عام 2004، التي جمعت مُجدَّدًا المغرب وتونس ومصر والأردن، ولكن نتائجها لا تزال متواضعة إلى الآن.

المبحث الأول

المغرب العربي:
نظرة عامة تاريخية موجزة

إن السرد التاريخي للمغرب العربي يعُجُّ بالتحيُّز الخطير؛ إذ يميل جُلُّ المحلّلين والمؤرِّخين الغربيين المختصين بالشأن المغربي إلى تحقيب تاريخ المغرب العربي ليتزامن مع الاحتلال الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا التحيُّز التاريخي يتغاضى عن التاريخ المغاربي قبل الاعتداء الاستعماري الأوروبي، هذا باستثناء ما قدَّمه ستيفان جسيل من عمل ضخم؛ حيث كرَّس 8 أبواب[1] لتاريخ شمال إفريقيا القديم.

ومن ثم، فإن هذا الاتجاه لبدء سرد التاريخ المغاربي من عام 1830، إبَّان استعمار الجزائر، قد حثَّ المحللين والمؤرخين البارزين من شمال إفريقيا إلى الدعوة إلى "تحرير تاريخ المغرب العربي من الاستعمار" على حدِّ عبارة محمد شريف ساحلي[2]. كما مهَّد مؤرخ مغربي آخر، هو عبد الله العروي، طريقًا واعدًا آخر من خلال "اعتبار العمليات التاريخية المغاربية تبدأ من المغرب العربي نفسه"[3].

إلا أن المجال لا يتسع هنا للاسترسال في هذا الجدل، فإن الغرض من هذه الدراسة، بصدد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي، التركيز على

---

(1) Gzell, Stephane: "Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord", Vol. 8, Librairie Hachette, Paris, 1914-1928.

(2) Sahli, M.C: *Décoloniser l'histoire: introduction à l'histoire du Maghreb*, (François Maspero, Paris, 1965), pp. 125-135.

(3) Laroui, A: *Histoire du Maghreb: UnEssai de Synthèse,* (François Maspéro, Paris, 1982).

التاريخ المغاربي الحديث. وبالطبع، تركت الحقبة الاستعمارية الأوروبية بصمتها الراسخة على المجتمعات المغاربية، بجميع مستوياتها؛ إذ حدَّدت الحراك السياسي في كل بلد قبل الاستقلال وبعده، وأثَّرت على التعارض الثقافي[1]، مما أفضى إلى انقسام المغرب العربي بين أقطاب في خضمِّ عملية البحث عن نماذج سياسية، مثل: القطب الإسلامي العربي في مقابل القطب الغربي.

إن المغرب العربي، بل والعالم العربي بأسره، حتى الآن، ما زال يخوض عملية البحث عن رُوحه الحقيقية وهويته، فما برحت المجتمعات منقسمة بين من يتحدث بالعربية والصفوة الذين يتحدثون الفرنسية، وبين العرب والبربر، وبين سكان الريف وسكان الحضر، وبين أمجاد الماضي وغموض المستقبل، وبين الأصالة والمعاصرة، والعجيب في الأمر أن ثمة حزبًا سياسيًّا مغربيًّا يُسمَّى حزب الأصالة والمعاصرة. وتنتشر كل هذه الانقسامات داخل كل دولة من دول المغرب العربي، باستثناء ليبيا، التي لا يمثّل فيها الانقسام اللغوي مشكلة، فاللغة الإيطالية لم تُرسَّخ في الدولة كما ترسَّخت الفرنسية في سائر بلدان المغرب العربي الأربعة.

ورغم اشتراك أوروبا في العمليات التاريخية لبلدان المغرب العربي، فقد أقامت كل دولة من دول المغرب العربي نظامها السياسي ومؤسساتها الخاصة بها، وانتهجت نهجها الخاص، وتصدَّت بطريقتها لما واجهها من تحديات، كما انتهجت الأنظمة السياسية بعد الاستقلال مسارات مختلفة، فالرئيس بورقيبة كان يفخر بأنه "صانع الأمة"، مضفيًا على دوره شرعية وفقًا "للمصطلحات الحديثة". وفي المغرب، وضع النظام الملكي نفسه في قلب النظام السياسي، وجعل الملك نفسه صاحب الشرعية المطلقة باعتباره "أمير المؤمنين"، أمَّا الجزائر، فقد استفادت من "القومية الحديثة والعلمانية" ورتَّبت أولويات "السلطة الجماعية". فلما وصلنا إلى ليبيا وجدنا العقيد القذافي قد قدَّ للدولة نظامًا يوافق هواه، ويلبِّي تطلعاته الخاصة، أطلق عليه اسم الجماهيرية. فيما وَقَعَت موريتانيا، منذ أن نالت استقلالها، فريسة للنزاعات القبلية والصراعات العسكرية.

(1) Zartman, W: "Political Dynamic of the Maghreb: The Cultural Dialectic" in Halim Barakat (ed.) *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration*, (Center of Contemporary Arab Studies, Washington, 1985), pp. 20-30.

الجزائر: دولة صامدة، كارهة للإصلاح

ظلَّت الجزائر مستعمرة فرنسية من 1830 إلى 1962. وقد حلَّلت مئات الكتب، بعمق، ما خلَّفه هذا الحكم الاستعماري الممتد لفترة طويلة من أثر شامل على المجتمع الجزائري في شتى مناحي الحياة. ولا شك أنه من العسير على من لا يدرك مدى عمق الجروح التي خلَّفها الماضي أن يفهم طبيعة العلاقات السياسية الحالية بين الجزائر وفرنسا. ولا ننسى أن الجزائر هي البلد المغاربي الوحيد الذي اضطر إلى خوض حرب استقلال دموية، تكبَّد خلالها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

لقد شكَّلت حرب الاستقلال الجزائرية ثقافة العمل الجماعي، فلما بدأ الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلَّة، تطبيق نظام حكم شخصي قوي، أُطيح به عام 1965، ليستعيد بومدين، خليفته، السُّلطة الجماعية. وفي عام 1967، أُجريت أول انتخابات للمجالس الشعبية، إلا أنه نكص على عقبيه، بعد محاولة انقلاب عسكري في 1968، وعاد إلى تطبيق نظام الحكم الشخصي القوي. فالجزائر، كشأن سائر البلدان العربية، خضعت لما وصفه جون كلود سانتوشي وجون ليكا بـ "نظام دولة السلطان"؛ أي: إن حائز السلطة يحاول أن يستأثر بقاعدة السلطة المطلقة دونًا عن أية مجموعة[1].

ومع ذلك، فقد باتت الجزائر، بفضل توجُّهها الاشتراكي، تتزعم سياسة العالم الثالث، لدورها في النهوض بالتعاون بين البلدان في الجنوب وكذلك بنظام اقتصادي دولي جديد. ولقد أسهمت أزمة النفط الأولى عام 1973، التي زادت عوائد النفط والغاز، في دعم الطموح الجزائري وفعالية العالم الثالث.

ولما تولَّى الشاذلي بن جديد الحكم، خَلَفًا لبومدين بعد وفاته في ديسمبر/كانون الأول 1978، انخرط في سياسة لامركزية أنظمة الدول، لتغدو

(1) Santucci, J.C., Leca, J: "Le Système Politique Algérien 1976-1978: Idéologie, in *Développement Politique du Maghreb:* Institutions et Changement Social" *Aménagements Institutionnels et Processus électoraux,* (CNRS, Paris, 1979), pp. 27-28.

رأسمالية الدولة أكثر تفاعلاً مع القوى الاقتصادية، وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. أمَّا على صعيد السياسة الخارجية، فقد حدَّ من العلاقات الدبلوماسية الجزائرية التقليدية مع العالم الثالث، وسعى إلى التعاون مع الاتحاد السوفييتي، ووازن هذا التعاون بمشاركته في سياسة المتوسط العالمية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وزاد من الانفتاح تجاه الولايات المتحدة. وقد زار نائب الرئيس الأميركي جورج بوش الجزائر سنة 1983.

وقد شهد العام نفسه تحسنًا تدريجيًّا في العلاقات الإقليمية؛ إذ التقى الشاذلي والملك الحسن الثاني، ملك المغرب، في قرية العقيد لطفي الحدودية، في محاولة لوأد ما كان بينهما من خلافات ولإيجاد مخرج مُشرِّف من النزاع حول الصحراء الغربية. وقد وقَّع الشاذلي، في مارس/آذار 1983، مع الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، اتفاقية "الإخاء والتعاون" التي انضمت إليها موريتانيا بعد ثلاث سنوات في 1986.

وعلى الرغم مما شهدته العلاقات بين البلدان المغاربية من تحسُّن، فقد ازداد الوضع الاقتصادي سوءًا، فبعد أزمة النفط المعاكسة في بدايات ثمانينات القرن العشرين وما تبعها من هبوط حاد في أسعار النفط، عانت جميع الدول المغاربية من تدهور اقتصادي شديد، ارتفع إثره الدَّيْن الخارجي ارتفاعًا غير مسبوق، وقلَّت الصادرات والعوائد؛ فضلاً عمَّا لحق بالموازنات من عجز بليغ. ولم تَسْلَم الجزائر من هذه الأزمة، رغم ثرائها بموارد الطاقة؛ إذ شهدت تدهورًا اقتصاديًّا شديدًا. ويبيِّن الجدول اللاحق انخفاض الصادرات والواردات، علاوة على الزيادة الحادَّة في نسبة خدمة الدَّيْن:

جدول يُبيِّن الصادرات والواردات الجزائرية (بمليارات الدولارات) ونسبة خدمة الدَّيْن[1]

السنة	الواردات	الصادرات	الدَّيْن الخارجي	خدمة الدَّيْن
1984	9.6	12.7	14.7	31.4
1988	6.6	7.6	25.0	87.0

أمَّا سائر البلدان المغاربية فلم يكن الوضع فيها بأحسن من ذلك؛ مما حدا بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى فرض "برامج التقويم الهيكلي"[2]، وهو ما جلب العَنَتَ على الفور، ولم يُحقِّق أي مكسب من المكاسب الموعودة. وقد كان ذلك سببًا في اندلاع انتفاضة الخبز في جميع أنحاء المغرب العربي، باستثناء ليبيا، واعتقال الكثير من المحتجين أو إصابتهم أو قتلهم. وهذه هي الحال تحديدًا في الجزائر في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 1988؛ إذ شهدت احتجاجات شعبية، أسفرت عن مقتل وجرح مئات المحتجين.

غير أن هذه الأحداث المأساوية أفضت إلى فتح النظام السياسي الجزائري، كما خفَّفت الحكومة من قبضتها على النشاط السياسي وأفسحت المجال لمنظومة التعدُّدية الحزبية وحرية الصحافة في أعقاب الإصلاحات الدستورية، في 23 من فبراير/شباط 1989. ويرى بعض المعلقين أن هذه التطورات كانت اللبنة الأساسية لـ "الربيع الجزائري"؛ إذ أُجيز في أعقابها ما يزيد عن 50 حزبًا سياسيًّا، ولم يخرج الوضع عن السيطرة؛ إذ بدا النظام الجزائري واثقًا[3]. كما شهدت العلاقات بين البلدان المغربية حالة من التهدئة. وفي فبراير/شباط 1989، أُنشئ اتحاد المغرب العربي.

(1) Economic Intelligence Unit, *Country Profile: Algeria 1989-1990*, London, p. 46.

(2) Khader, Bichara (ed.) *L'Ajustement Structurel au Maghreb, Administration Générale de la Coopération au Développemen,* (Bruxelles, 1996), p. 169.

(3) للحصول على تحليل تفصيلي عن الجزائر من الاستقلال حتى بداية تسعينات القرن العشرين، انظر:

Ruedy, J: *Modern Algeria: The Origin and Development of a Nation,* (Indiana University Press, Bloomington, Indianapolis, 1992).

غير أنه لم يكن من المتوقع أن يكون الفوز في الجولة الأولى من الانتخابات في 1991 إلى 1992 من نصيب الأحزاب الإسلامية التي كانت مرشحة للفوز الساحق في الجولة الثانية أيضًا، لولا تدخل الجيش، وإجبار الرئيس على التخلي عن منصبه في 11 من يناير/كانون الثاني 1992، وإلغاء الانتخابات؛ مما أدَّى إلى اندلاع حرب أهلية دموية طويلة المدى استمرت قرابة ثماني سنوات.

لقد ألقت الأزمة الجزائرية بظلالها على المنطقة بأسرها، فبعد الهجوم الإرهابي في مراكش عام 1994، الذي أسفر عن مقتل سائحين، أغلق المغرب حدوده مع الجزائر، وأبقاها مغلقة حتى بعد مرور عشرين سنة، في 2014، وتعطَّل اتحاد المغرب العربي.

كما ألقت تلك الأزمة بظلالها على أوروبا؛ حيث وقعت أحداث إرهابية متفرقة واختُطفت طائرات، وبات لزامًا على الاتحاد الأوروبي الاستجابة للوضع المتردي في بلدان المغرب العربي؛ إذ اقترح شراكة الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي في المجلس الأوروبي بلشبونة سنة 1992، التي توسَّعت فيما بعد وتغيَّر اسمها إلى الشراكة الأورومتوسطية في 1995، بمشاركة الجزائر.

إلا أن الحرب الأهلية استعرت بلا انقطاع، فقد أعلن الجيش حالة الطوارئ، بعد إجبار الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وتولَّى قيادة الحكومة، من خلال تشكيل المجلس الأعلى للدولة المُكَوَّن من خمسة أعضاء. وقد عيَّن المجلس محمد بوضياف، وهو شخصية تاريخية من جبهة التحرير الوطني، رئيسًا جديدًا للبلاد في 14 من يناير/ كانون الثاني 1992، بيد أنه اغتيل في 29 من يونيو/حزيران 1992. ومن ثم، اختار الجيش علي كافي رئيسًا جديدًا، الذي لم يتمكَّن من الخروج بالبلاد من المأزق السياسي، وقد حلَّ محلَّه، في 1994، اليمين زروال الذي فاز في أول انتخابات تعددية سنة 1995 في خضم الحرب الأهلية. وقد نجح زروال في إجراء بعض المراجعات الدستورية بصدد فترة بقاء الرئيس في منصبه، والتي أصبحت عهدتين كل منهما خمس سنوات؛ فضلاً عن إدخال تعديلات في قانون الائتلافات السياسية والقانون الانتخابي؛ إذ أخلَّ ببعض بنود النظام السياسي إخلالاً إيجابيًّا[1]. وتأسيسًا على هذه الخطوات الناجحة، تمت الدعوة

(1) Zoubir, Yahia: "The Algerian Political Crisis: Origins and Prospects for The Future of Democracy", The Journal of North AfricanStudies, Vol. 8, No. 1, Spring 1998, pp. 74-100.

لإجراء انتخابات مبكرة عام 1999، فاز فيها رمز آخر من رموز حرب الاستقلال الجزائرية، هو عبد العزيز بوتفليقة.

استعاد بوتفليقة النظام، لكن الدولة ظلَّت حتى منتصف عام 2000 تعاني من مشاكل اقتصادية، جعلت الجزائر، كما وصفها أحد كبار الاقتصاديين، "بيئة الاقتصاد الكلي الأقل استقرارًا، والتطور التكنولوجي فيها يمشي الهوينا"، كما أنها "تهدر معظم مواردها الاقتصادية، وحصلت على أدنى تصنيف ائتماني وسيادة القانون في أدنى مستوياتها[1]". غير أن القفزات التي شهدتها أسعار النفط والغاز بعد 2005، ووصل فيها سعر النفط إلى 147 دولارًا للبرميل في 2008، أعطت الجزائر مُتنفَّسًا، ومكَّنتها من سداد جُلِّ ديونها الخارجية. ومع أن الحكومة، وفقًا للتقديرات، راكمت صناديق سيادية ضخمة، إلا أن اقتصادها غير مؤهل على الإطلاق ليكون اقتصادًا ناشئًا.

كانت الجزائر، في عهد الرئيس بوتفليقة، بدأت تشهد انفراجًا سياسيًّا داخليًّا حذِرًا؛ إذ ظل الجيش فيها عماد نظام الدولة. وكثيرًا ما كانت الهيئات المعنية بحقوق الإنسان الجزائرية تنتقد سجل حقوق الإنسان بالجزائر، غير أن الاتحاد الأوروبي كان يتحفظ في انتقاده لهذا البلد المصدِّر للغاز[2]. كما استغل بوتفليقة فترة الرواج المالي التي تمر بها البلاد، ليُمارِس الضغط من أجل تعديل الدستور في 2008، لتمديد ولايته الرئاسية لفترة إضافية. وعلى الرغم من وضعه الصحي السيِّئ وكبر سنِّه، فقد حقَّق فوزًا ساحقًا، حاصدًا 81% من الأصوات. وبينما طفقت رياح التغيير تهب على شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ عام 2010، كانت الجزائر تعود إلى السياسة العربية التقليدية التي لا يُهزم فيها الرئيس في أي تنافس انتخابي على الإطلاق[3].

(1) Testas, Abdelaziz: "Assessing Algeria's Growth Competitiveness; Results from a Cluster Model", The Journal of North African Studies, Vol. II, No. 3, September 2006, p. 273.

(2) Azaravan, Amir: "Terror, Oil and Repression in Algeria", The Journal of North African Studies, Vol. 15, No. 2, June 2010, p. 235.

(3) Sayigh, Yazid: "Primaveras Presidencialesé", **Lavanguardia**, May 2014, p. 15.

لقد صمدت الجزائر أمام العاصفة؛ مما حدا ببعض المحللين إلى الحديث عن الاستثناء الجزائري. ولكن هل الوضع في الجزائر أفضل كثيرًا من جيرانها في الشرق؟ بالطبع كلا، إلا أن ثمة أسبابًا يجب أخذها في الاعتبار، فمثلاً القفزات في أسعار النفط والغاز زادت من المورد المالي، وحسبما ذكر الهواري عدي[1]، فقد "كان ثمن السلام عوائد النفط". كما ازدادت واردات السلع الأجنبية، وازدهرت الأنشطة التجارية، ونمت التجارة غير الرسمية نموًّا كبيرًا، لتفسح المجال أمام فرص جديدة لتحقيق المزيد من العوائد. وعليه، فإن الكثير من الإسلاميين "انصرفوا عن الخلافات والمواجهات السياسية" ليتفرغوا لما سُمّي بـ "التجارة الإسلامية".

وثمة سبب آخر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الجزائر نفسها، فإن الجزائريين، بعد خوض حرب تحرير طويلة ودامية من 1954 إلى 1962، وأعمال الشغب التي وقعت في أكتوبر/تشرين الأول 1988، وأفضت إلى مقتل المئات، إضافة إلى حرب أهلية حصدت أرواح الكثيرين عام 1990، لم تعد لديهم القدرة، إذا جاز لي القول، على خوض مثل هذه الأحداث مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن مساحة الجزائر شاسعة جغرافيًا، ومتباينة اجتماعيًّا، ومنقسمة سياسيًّا، وفي هذا السياق، فإن فرص قيام ثورة شعبية هائلة العدد وتلقائية، مثل الثورتين التونسية والمصرية، تكاد تكون مستحيلة.

على أن ثمة عاملاً آخر، هو الجيش الجزائري، الذي ما كان ليطيق ثورة شعبية جديدة، سلمية كانت أم عنيفة، فالجيش ممسك بزمام الأمور، ومع أنه ليس فاعلاً اقتصاديًا مهمًّا، خلافًا للجيش المصري، إلا أن لديه، بلا شك، مصالح راسخة في الحفاظ على النظام السياسي القائم.

أضف إلى كل هذه العوامل أن الجزائر في الوقت الحالي ليست "نظامًا سياسيًّا مغلقًا" كما هي الحال في تونس، تحت إمرة ابن علي، إلا أن النظام الديمقراطي فيها ما زال معيبًا، غيرَ مستقر. فإن نظام الحكم لا يتحمل إلا النقد الذي لا يعرِّضه

---

(1) Addi, Lahouari: "The Algerian Regime after the Arab Revolts", IEMLED Mediterranean yearbook 2013, (IEMED Barcelona, 2014), p. 175.

للخطر، فيُجيز منظمات المجتمع المدني التي تغضُّ الطرف عن سياساته ويقمع بشدة حرية مناوئيه في التصرف.

بيد أن هذا النظام يعي مخاطر الأثر التسلسلي أو "أثر الدومينو"، فبعد سقوط ابن علي في تونس، أعلن، في خطوة استباقية، عن مجموعة من الإجراءات الاجتماعية، كزيادة الإعانات، ورفع المعاشات، وزيادة الرواتب، وارتفاع ائتمان المستهلك، ومنح قروض مصرفية للشباب عن طريق "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب". تدابير كان من شأنها أن أمهلت النظام وهدَّأت، لحين، من السخط الشعبي. فالجزائر لم تنفك دولة ريعية، ستتمكن من شراء طاعة شعبها، ولكن هذه السياسة التوزيعية لن تُسهم، في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، إلا في تأجيل الاضطراب الاجتماعي والسياسي إلى حين.

المملكة المغربية: إصلاحات بخُطى سُلَحْفاة

كانت القوى الأوروبية، إبَّان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تراوغ لتحقيق منافع من مُقدَّرات المغرب والشمال الإفريقي بشكل عام. ففي عام 1900، وقَّع كلٌّ من فرنسا وإيطاليا اتفاقًا سريًّا يقضي بتخصيص المغرب لفرنسا وليبيا لإيطاليا. وفي عام 1902، قسَّمت اتفاقية مشابهة أُبرمت بين فرنسا وإسبانيا، المغرب إلى منطقتين للنفوذ، وبعدها بعامين، توصلت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في عام 1904 إلى مذكِّرة تفاهم، تقضي بألا تَحُول بريطانيا العظمى دون تحقيق فرنسا رغبتها في السيطرة على المغرب، شريطة ألا تعارض فرنسا السيطرة البريطانية على مصر.

وفي خضم هذا التهافت والمناورة المثيرة للاشمئزاز، ظلَّت ألمانيا على الهامش؛ مما حدا بالإمبراطور الألماني، في تحدٍّ لهذه الممارسات، إلى زيارة طنجة في 1905؛ حيث تبنَّى المسعى المغربي للحصول على الاستقلال، غير أن مساعيه لم تمنع فرنسا من المضي قدمًا في تنفيذ خططها؛ إذ تمكَّنت في عام 1912 من فرض الحماية على المغرب، تاركة الجزء الشمالي في أيدي إسبانيا.

إلا أن المجتمعات المحلية لم تقف مكتوفة الأيدي، كما هي الحال في سائر أجزاء المغرب العربي؛ ففي شمال المغرب، حقَّق عبد الكريم الخطابي انتصارًا

مهمًّا على الجيش الإسباني، ولكنه انهزم فيما بعد أمام الائتلاف الفرنسي – الإسباني في عام 1926، غير أن حركة التحرير استمرت لعقود. وفي 1944، تشكَّل حزب الاستقلال بدعم ضمني من السلطان محمد الخامس، وقد اعتقلت فرنسا، في ردِّ فعل انتقامي، رئيس الحزب، علال الفاسي، ونفت السلطان في 1953.

وبعد اندلاع حرب التحرير الجزائرية، بدأت فرنسا تتبع نهجًا أكثر واقعية في تعاملاتها مع المغرب؛ إذ أعادت السلطان المغربي من منفاه، ووافقت أخيرًا على منح المغرب استقلاله بموجب الاتفاقية المغربية – الفرنسية في باريس، بتاريخ 9 من مارس/آذار 1956. وفي السابع من إبريل/نيسان، سلَّمت فرنسا البلاد وأصبح المغرب مستقلاً رسميًّا، ولُقِّب محمد الخامس ملكًا في أغسطس/آب 1957.

وفي مارس/آذار 1961 خَلَفَه ابنه، الحسن الثاني، الذي تولَّى زمام الحكم لقرابة ثلاثة عقود حكم فيها بقبضة من حديد، وهي فترة سُمِّيت لفرط قسوتها بـ "سنوات الرصاص"؛ إذ شهد المغرب فيها اضطرابًا سياسيًّا، ومحاولات انقلاب عسكري مُخْفِقَة، وقمعًا شديدًا. وبموجب نصوص الدستور الجديد لعام 1962، يظل الملك الشخصية المركزية في النظام السياسي.

كما تدهورت العلاقات بين بلدان المغرب العربي تدهورًا سريعًا، ففي عام 1963، أفضى تصعيد الخلاف المغربي – الجزائري إلى ما سُمِّي بـ "حرب الرِّمال"، والتي كان لها عواقب وخيمة على مستقبل المغرب العربي؛ إذ أُعلنت حالة الطوارئ عام 1965 وظلت نافذة حتى 1970. وفي عام 1971 و1972، نجا الملك من محاولتي انقلاب عسكري، ليُحْكِم بعدهما الخناق على البلاد.

وقد حاول الملك أن يُذْكِيَ مشاعر القومية، ليستعيد شرعيته الهشَّة في الداخل، بإرسال جيوش مغربية إلى جبهة سيناء بعد اندلاع حرب أكتوبر/تشرين الأول بين العرب وإسرائيل سنة 1973، ثم نظَّم بعدها بعامين المسيرة الخضراء في نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1975، عَبَرَ فيها نحو 350 ألف مغربي الصحراء الغربية التي كانت تخضع للحكم الإسباني، ويرى المغرب أنها أرض مغربية خالصة.

وقد أثار تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا ردَّ فعل عنيفًا من الجزائر، التي كانت آنذاك تناصر قضايا العالم الثالث الكبرى. وأُعلنت

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بمساعدة الجزائر وشكَّلت حكومة لها في المنفى، ثم في أغسطس/آب 1979، تخلَّت موريتانيا عن المطالب الترابية في الصحراء الغربية، ووقَّعت معاهدة سلام مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أو البوليساريو، إلا أن المغرب دخل فورًا إلى الوادي مُعلنًا ضمَّه بالكامل، ولكن هذه الخطوة لم تقف عائقًا أمام التوصل إلى انفراج في العلاقات بين المغرب والجزائر لفترة وجيزة سنة 1983 واستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وبعد عامين، في سنة 1985، شرع المغرب في تشييد جدار رملي طوله 2500 كيلومتر، واستمر المغاربة في تنفيذ خططهم، غير عابئين بما وجَّهته إليهم الجزائر من انتقادات لاذعة، ولم تمنع هذه المشادَّة الدبلوماسية الزعماء المغاربة الخمسة من اللقاء في المغرب، والتوقيع على معاهدة مراكش التي أُنشئ بموجبها اتحاد المغرب العربي في فبراير/شباط 1989.

وفي مستهل تسعينات القرن العشرين، أرسلت الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام ومارست الضغط لتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير. ولكن في هذا الوقت، كانت البلدان المغاربية منشغلة بأمور أهم، منها العدوان العراقي على الكويت الذي صرفهم عن القضايا الإقليمية، كما اختلفوا فيما بينهم بشأن الحرب التي قادتها أميركا في الخليج العربي سنة 1991، وقد زاد الطين بلة نشوب الحرب الأهلية الجزائرية بعد 1992 وما ألقت به من ظلال على الأراضي المغربية؛ إذ توقَّف إثرها اتحاد المغرب العربي تمامًا، وأُغلقت الحدود بين البلدين الكبيرين في الاتحاد المغاربي سنة 1994، ولم تُفتَح حتى الآن، في 2014 بعد مضي عشرين سنة.

ولئن كان الهدف الرئيسي من إغلاق الحدود مع الجزائر حفظ الاستقرار الداخلي للمغرب، لقد وجد المغرب نفسه تحت ضغط خارجي ومطالب بحل مشاكله المتفاقمة، من فساد وتهريب وإتجار بالمخدرات، حتى إن البنك الدولي شدَّد في تقريره، الصادر بتكليف من الملك الحسن الثاني، على ما سيخلِّفه التهريب والفساد من آثار سلبية على صورة المغرب في الخارج وكفاءته الاقتصادية، وهو ما

حدا بالملك إلى إطلاق "حملة تطهير"[1] من ديسمبر/كانون الأول 1995 إلى مايو/أيار1996، استهدفت محاربة التهريب والإتجار بالمخدرات والفساد. كما أُقيمت اللجنة الوطنية لمكافحة التهريب في ديسمبر/كانون الأول 1995، بوصفها خطوة نحو "إصلاح الحياة العامة"، بيد أن هذه الخطوة أثبتت، في واقع الأمر، وفي ظلّ غياب الإصلاحات السياسية والهيكلية النظامية، أنها تحمل في طياتها الكثير، كما يقترح جيلان دينو، هي "مجهود يبذله المخزن ليسوس قطاعًا منتعشًا خارجًا عن القانون، كان يحاول الخروج عن سيطرته"[2]، في وقت الضيق المالي.

توفي الملك الحسن الثاني عام 1999، بعد بقائه في الحكم 28 عامًا، تاركًا إرثًا ثقيلاً لابنه، محمد السادس الذي كان يحظى بسمعة جيدة جعلت مهمته الأولى التوفيق بين الشعب والنظام الملكي، بخطب ودِّ الأمازيغ الذين يُشكّلون جزءًا كبيرًا من السكان، وتناول اختلال التوازن الاجتماعي الذي يمثّل العلّة الرئيسية التي يعاني منها المجتمع. وقد أُنشئت لهذا الغرض هيئة الإنصاف والمصالحة في 6 من نوفمبر/تشرين الثاني 2003، وهي مبادرة جديرة بالملاحظة؛ لأنها "دُشّنت في ظل نظام قوي غير منقسم"[3].

كما اتُّخذت خطوات أخرى، منها إطلاق سراح السجناء السياسيين، وصدور قانون الأسرة الجديد، في عام 2004، الذي سُمِّي مدونة الأسرة، وما تلاه من إصلاحات ناجحة لتحديث الدولة.

وبهذه الإصلاحات الجريئة، تمكّن النظام الملكي، الذي لم يواجه تهديدًا حقيقيًّا من قبل، من تمتين شرعيته، وإبقاء سلطته، بمنح بعض الامتيازات وإدخال بعض الإصلاحات؛ ولكن مع عدم المساس بقبضة الملك على السلطة.

(1) Denoeux, Guilain: "Understanding Morocco's Sanitization Campaign", The Journal of North African Studies, Vol. 3, No. 1, Spring 1998, pp. 101-131.

(2) Ibid., p. 110.

(3) Linn, Rachel: "Change Within Continuity: the Equity and Reconciliation Commission and Political Reform in Morocco", The Journal of North African Studies, Vol. 16, No. 1, 2011, pp. 1-19.

واجه المغرب، إبان الربيع العربي، ومآلاته من عزل رؤساء وزعماء عرب، وقتل آخرين، في تونس ومصر وليبيا واليمن، تحدّيًا جديدًا، حدا بالملك محمد السادس إلى المسارعة بعرض بعض الإصلاحات في مارس/آذار2011، وتنظيم استفتاء في يوليو/تموز 2011، وانتخابات جديدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، كما عيَّن رئيسًا جديدًا للحكومة، هو عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، في 29 من نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وبهذه الإصلاحات، بات الملك يُعرِّف نفسه بـ "الملك المصلح"؛ إذ نزع فتيل الأزمة، واتخذ من الإجراءات الاستباقية ما مكّنه من مواجهة التداعيات المحتملة للربيع العربي، واستطاع في النهاية تحصين النظام الملكي من السخط الشعبي.

غير أن هذه الإصلاحات لم تُغيِّر من حقيقة الوضع في المغرب، التي لا تختلف عن سواها من البلدان العربية؛ إذ لم ينفك يُعاني اقتصادًا ضعيفًا قوامه معدل تساقط الأمطار، ومدى الاستقرار السياسي، منذ أن نال الاستقلال، أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الجهل والفقر، والبون الاجتماعي الشاسع، واختلال التوازن الإقليمي والنظام السياسي الغريب، الذي تُمسك فيه "حكومة الظّل" أو المخزن بمقاليد الأمور، وقبضة القصر التي ما كانت المبادرات العديدة التي اتخذها الملك في السنوات الأخيرة إلا مؤشرًا صريحًا على تشديدها، وعزم القصر على عدم التخلي عما تمنحه من امتيازات.

على أنه، وعلى الرغم من التباين السياسي بين الحكومة والقصر، الذي يصب بوضوح في مصلحة الملك، فإن المغرب يسير بخطى وئيدة نحو الأمام، وهو ما يتجلى فيما شهدته جميع المجالات من إصلاحات، وكذلك البنية التحتية والمؤسسات من تحديث.

ويرتكز المغرب، فيما يبذله من جهود للتحديث والإصلاح، على دعم حلفائه في الغرب؛ إذ وقَّع المغرب سنة 2004 اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأميركية، وُضعت موضع تنفيذ في 2006، علمًا بأن حجم التجارة بين البلدين يتجاوز مليارَي دولار تصبُّ في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية[1]؛ كما مُنح

(1) Khader, Bichara: "Maroc-États-Unis: Un Axe Stratégique au Maghreb", Moyen-Orient, June 2012, pp. 56-60.

المغرب، منذ 2008، "مركزًا متقدِّمًا" في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

لكن المؤسف أن التوتر لا يزال يبسط رواقه على العلاقات بين بلدان المغرب العربي، وما لم تلح بوادر انفراج في العلاقات المغربية والجزائرية، فلن يكون ثمة فرصة لبعث الحياة من جديد في اتحاد المغرب العربي وهو في نزعه الأخير.

تونس: النظام الأبوي والنهب والثورة

خضعت تونس، شأنَ المغرب، للسيطرة الفرنسية، في صورة حماية؛ وخلافًا للمغرب كانت فترة تلك الحماية أطول (1881 إلى 1956)،وظل التونسيون يقاومون تلك الحماية حتى رجحت، إثر الحرب العالمية الثانية، كفة حركة الاستقلال، بقيادة الحزب الحر الدستوري الجديد الذي كان يتزعمه الحبيب بورقيبة. فقد تم الاتفاق، بموجب الدستور الذي صدر في إبريل/نيسان 1955، على أن تحتفظ فرنسا بسيطرتها على الجيش والشؤون الخارجية مع منح تونس حكمًا ذاتيًا، في تسوية لم تُرضِ الشعب التونسي. وما إن أُطلق سراح الحبيب بورقيبة، حتى مَارَسَ الضغط من أجل الحصول على الاستقلال الكامل إلى أن حصل عليه، واستعادت تونس سيادتها الكاملة على أراضيها في 20 من مارس/آذار 1956.

وقد أصرت فرنسا على إقامة نظام ملكي دستوري يحكمه آخر بايات تونس، محمد الأمين باي، إلا أن الحزب الحر الدستوري الجديد حقّق فوزًا ساحقًا في الانتخابات التونسية الأولى، أعقبه إلغاء الملكية في 25 من يوليو/تموز سنة 1957 وانتخاب بورقيبة أول رئيس لهذا البلد المغاربي الصغير الذي لا تتجاوز مساحته 170 ألف كيلومتر، وينحصر بين بلدين شاسعين جغرافيًا، هما ليبيا ومساحتها 1.700.000 كيلومتر مربع، والجزائر ومساحتها مليونا كيلومتر مربع.

كان بورقيبة زعيمًا تونسيًا وطنيًا مخلصًا ومتفانيًا، يتمتع بموهبة فكرية عالية، وفطنة سياسية، وقدرة على كسب احترام الآخرين، وقد قدَّم الحبيب بورقيبة، بوصفه "الصانع التاريخي للأمة"، إصلاحات مهمَّة، وضَمِن استقرار البلد، ووضع الاقتصاد على الطريق الصحيح؛ غير أنه تحوَّل، في سبعينات القرن العشرين، إلى التسلطية، فَكَبَتَ جميع عناصر المعارضة، كخصمه الاشتراكي القومي صالح بن يوسف، وأله نفسه.

وفي مطلع ثمانينات القرن العشرين، شهدت تونس، شأنَ سائر البلدان المغاربية، أزمة اقتصادية حادَّة، سجَّل فيها التضخم أعلى معدلاته بالغًا 10%، وارتفعت الديون الخارجية ارتفاعًا كبيرًا لتصل إلى 48% من الناتج المحلي القومي، وبلغت فوائد الديون 22% من الناتج المحلي الإجمالي، مما حدا بصندوق النقد الدولي إلى فرض برامج إصلاحية، أفضت إلى اندلاع "انتفاضة الخبز"، التي قدَّمت لحركة النهضة الإسلامية التي يتزعمها راشد الغنوشي فرصة ذهبية للاستفادة من الحركة الاحتجاجية؛ مما أثار موجة قمع عاتية؛ إذ أحكم الحبيب بورقيبة الخناق على المجتمع التونسي الثائر، فاقدًا بذلك ما جمعه من رصيد من التعاطف، بوصفه "أبا الاستقلال".

وفي عام 1987، عزل زين العابدين بن علي، الحبيب بورقيبة بوصفه غير ذي أهلية؛ ولاقت هذه الحركة، التي سُمِّيت "انقلابًا عسكريًّا طبيًّا"، ترحيبًا بادي الرأي؛ إذ عدَّها بعضهم فرصة للتغيير والإصلاح، وإعادة ترميم جمهورية تقودها "قوة تنهض بالتحوُّل الديمقراطي"، وقد ازداد الأمل في الرئيس الجديد حين أعرب عن رغبته في تحرير الحياة السياسية.

ولكن سرعان ما اكتشف الشعب التونسي كذب هذه التصريحات، فما لبث أن عاد ابن علي سيرةَ سلفِه، فأعمل في الشعب أسلوب القمع والتنكيل؛ وفي عام 1989، استفاق الشعب التونسي من غفلته، بعد فوز ابن علي بانتخابات رئاسية مزوَّرة بنسبة 99.27% من الأصوات، فما لبثت أن قُمعت الأصوات المعارضة قمعًا شديدًا، وحُظرت الأحزاب الإسلامية، وسُجن آلاف النشطاء أو هُجِّروا؛ وهيمن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يقوده ابن علي على الحياة السياسية، هيمنة شبه كاملة، وعلى الرغم من التعديل الدستوري المؤقت سنة 1999 الذي أجاز تنظيم انتخابات رئاسية متعددة، فقد أُعيد انتخاب ابن علي بنسبة 99.45% من الأصوات، وفي عام 2002، أصبح من حق ابن علي، بموجب تعديل دستوري آخر، أن يترشح لعهدات متتالية؛ ومن ثَمَّ، أُعيد ترشيحه بنسبة 94.4% من الأصوات، غير أن شعبيته تراجعت بعض الشيء، في 2009، لتصل إلى 89.62% فقط.

كتب أحمد إدريس، عن الشعب: "على الرغم من أنه كان مدركًا لهذه الانتهاكات، فقد تحمَّل الطغيان، ربما لأنه كان خائفًا؛ ولكنه كان راضيًا"[1] عن نظام يعدُّ ذا كفاءة اقتصاديًّا، بيد أن هذا التصوُّر كان مبنيًّا على وَهْمٍ؛ ففي واقع الأمر، أثبتت "المعجزة التونسية" الشهيرة، مدى الخطأ في قراءة المشهد العالمي[2]؛ لهذا فإن المجتمع يغلي غضبًا؛ سواء ظاهرًا أو باطنًا.

على أن تونس شهدت – بلا شك – نموًّا اقتصاديًّا تدريجيًّا بين 1960 و2000،قوامه زيادة الاستثمار في مجال التعليم والبنية التحتية، كما طورت البلاد، إبان هذه العقود، صناعة الأقمشة عن طريق التعاقد الثانوي، وإقامة شركات خارجية على أراضيها، ونهضت بالسياحة الجماعية، إضافة إلى رواج النشاط الاقتصادي، كما استفادت تونس من المساعدات المالية والإعانات والاستثمارات؛ سواء من الدول العربية أم الأوروبية، فضلاً عن حوالات المهاجرين.

بيد أن هذا النموذج من النمو أثبت مدى هشاشته، وعانى الكثير من العثرات، كالتخصص المفرط في القطاعات ذات القيمة المضافة الهزيلة، وانخفاض مستوى المحتوى التكنولوجي، وضعف كفاءة العاملين، فضلاً عن أن تونس كانت معتمدة اعتمادًا كبيرًا على سوق واحدة فقط لتوريد بضاعتها، وهو الاتحاد الأوروبي، الذي يحصل على نحو 78% من التجارة التونسية.

أضف إلى هذا ما تفشى في تونس من شبكات الفساد، ولا سيما مع ظهور "رأس مال الأقارب" المحيطين بابن علي وعائلته ودائرته الداخلية من النفعيِّين الدائرين في فلك النظام الحاكم؛ فلئن كان معدل النمو الاسمي حقًّا 4 إلى 6%، فإن ذلك لم يترجم في أية تنمية حقيقية على الأرض.

(1) Ahmad, Idriss: "The Revolution in Tunisia: An Opportunity for a Real Change", in Stephen C. Calleya, Monika Wohlfeld (eds.) *Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean*, (the Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Valetta, 2012), p. 21.

(2) Vermeren, P: *Maghreb: les Origines de la Révolution Démocratique,* (Fayard, Paris, 2004).

ولا شك أن بعض النُّخب كانت راضية عن هذا الوضع، كيف لا؟ وهي التي تحصد جلَّ الأرباح؛ ولكن النظام جملةً كان فاسدًا، لا يشجع على تقديم المبادرات الخاصة ولا على تنظيم المشروعات؛ وقد أدى هذا النظام الرأسمالي إلى ثراء قلة من الناس وأدار ظهره للغالبية، ولا سيما الشباب المتعلم؛ ففي مطلع عام 2010، ازدادت نسبة البطالة بين الشباب إلى 23%، وبلغت البطالة بين الشباب المتخرج أقصى حدٍّ لها، 38%، على أن الباعث على الحركة الثورية ليس البطالة وحدها؛ بل ما تقترن به عادة من الظلم وعدم المساواة وهدر الأموال والفساد المنظم، فحينئذ يتولَّد الانفجار، وكما هو متوقع، كان الغضب الاجتماعي في تصاعد وازدياد.

والعجيب، أن الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المصرفية الكبرى، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كانوا يمتدحون النموذج التونسي ويُثْنُون عليه عشية اندلاع الثورة الشعبية التونسية؛ ففي عام 2010، امتدح البنك الدولي استقرار الاقتصاد الكلي بتونس امتداحًا أجوف يتعارض نظريًّا مع رأسمالية السوق التي تدَّعي أن الفصل بين النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي يحمل نتائج كارثية؛ منها ظهور الرأسمالية القائمة على المحسوبية والاستغلالية، وغياب الشفافية والأمن القانوني، مما يَنْخُر في النظام ويقضي على قدرته على اجتذاب المستثمرين الأجانب؛ لذا فلا عجب إذًا أن الثورة التونسية أخذت الاتحاد الأوروبي ومؤسسات البنك الدولي على حين غفلة.

إن الأسباب الجذرية للثورة التونسية عميقة، وما كانت تضحية محمد بوعزيزي في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول 2010، إلا القشة التي قصمت ظهر البعير.

وسيذكر التاريخ أن ما حدث في تونس كان ثورة شعبية حقيقية، سبق أن وصفتها بـ "نموذج الثورة السعيدة"[1]، وهو وصف يشي بأن هذه الثورة اجتمعت فيها جميع عوامل الانتقال الناجح، التي تتمثل في حركة شعبية تلقائية هائلة العدد بلا قائد، وسلمية، تفوق حدود التَّحَزُّب، ويقودها شباب متعلم يتصل

(1) Khader, Bichara: "Tunisia: The Paradigm of a Happy Revolution", in Stephen Calleya, Monika Wohlfeld (eds.) *Change and opportunities in the emerging Mediterranean*, op. cit., pp. 3-20.

بعضهم ببعض، وبمشاركة نسائية بارزة، تواجه نظامًا قمعيًّا بشجاعة كبيرة وشعور بالكرامة، فضلاً عن كسر حاجز الخوف، كما أن المساحة الجغرافية الصغيرة لتونس مهَّدت لجمع هذا العدد الهائل من المحتجين، وحال المجتمع المتجانس دون انقسام الحركة عرقيًّا أو طائفيًّا أو قبليًّا، وفوق هذا كله، تمسُّكهم بعُرف مقاومة النظام التسلُّطي، وانحياز الجيش إلى صف الثورة، وعدم وجود حصص ومصالح جيوسياسية للجهات الفاعلة؛ سواء محليًّا أم إقليميًّا أم دوليًّا.

عقب عزل ابن علي شُكِّلت حكومة انتقالية، وفي 23 من أكتوبر/تشرين الأول انتُخب المجلس الوطني التأسيسي المكون من 217 عضوًا، وتلته حكومة "الترويكا" التي تتألف من حزب النهضة وحزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وحين حاول حزب النهضة استغلال فوزه في الانتخابات؛ إذ حصد 89 مقعدًا من أصل 217 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي، للهيمنة على نفوذ أجهزة الدولة، قوبلت هذه المحاولة بغضب ومعارضة شعبية، وتدهورت الحالة الأمنية؛ إذ اشتركت الجماعات السلفية، في مناسبات عديدة، في حملات لترهيب النساء والصحفيين والمحامين والفنانين، ويظن الكثيرون أنهم كانوا وراء اغتيال زعيمين من رموز الاتجاه العلماني؛ هما: شكري بلعيد، الذي قُتل في 6 من فبراير/شباط 2013، ومحمد البراهمي، الذي قُتل بعده ببضعة أشهر، في 26 من يوليو/تموز 2013. ولم يكن انطلاق العنف السياسي[1] مبعثًا للتفاؤل؛ إذ ازداد الوضع الاقتصادي سوءًا مُلْهِبًا الإحباط الاجتماعي بين الشباب.

وما فتئ المجلس الوطني التأسيسي محل نزاع داخلي بين الإسلاميين والمعارضة العلمانية، وهذا الاستقطاب الثنائي للمشهد السياسي كان قد أوشك على تحويل مسار عملية الانتقال التونسية، لولا رجاحة كفة التوافق الجماعي واكتمال مسودة الدستور الجديد بنجاح في 20 من يناير/كانون الثاني 2014؛ وكان على الإسلاميين

(1) للمزيد من التفاصيل انظر:
International Crisis Group, Tunisia, violence and the social challenge, Report 157, 13 February 2013.

خفض سقف ما قدموا من طلبات في بادئ الأمر، وإظهار بعض المرونة من أجل صالح التونسيين؛ مما جعل ثورة تونس نموذجًا للثورة السعيدة التي تقود المسيرة نحو "الانتقال السعيد"، وإن كان أمامها تحديات صعبة.

ليبيا من الاستقرار التسلُّطي إلى الفوضى الثورية

كانت ليبيا في القرن التاسع عشر خاضعة للحكم العثماني، وكانت تُعَدُّ الطريق الذي يمرُّ خلاله التجار الأوروبيون؛ مما حدا ببعض البلدان الأوروبية إلى إقامة قنصليات في مدنها الساحلية كطرابلس وبنغازي؛ وعلى الرغم من الاتفاق الذي توصلت إليه فرنسا، المحتل الرئيسي للبلدان المغاربية، مع الإيطاليين سنة 1900، وباتت ليبيا بموجبه من نصيب إيطاليا، فإن تحرُّك الجيوش الإيطالية صوب السواحل الليبية الشمالية أغضب العثمانيين، وكان داعية لإعلانهم الحرب للتصدِّي للاحتلال الإيطالي من 1911 إلى 1912، وكانت هذه الفترة بمنزلة هدنة قصيرة لليبيين؛ غير أنه بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وتقسيم المغانم العثمانية بين القوى الأوروبية، تحركت جيوش موسوليني صوب ليبيا لتحكم سيطرتها على هذا البلد ذي المساحة الشاسعة؛ التي تبلغ1.700.000كيلومتر مربع.

وبعد هزيمة "قوى المحور"، أُجليت إيطاليا عن ليبيا، واعترفت الأمم المتحدة باستقلال ليبيا، وفقًا للقرار الصادر بتاريخ 21 من نوفمبر/تشرين الثاني 1949، وصيغ دستور جديد في أكتوبر/تشرين الأول 1951، ونُصِّب الملك إدريس السنوسي أول ملك للدولة الفيدرالية الليبية؛ وكان تعداد السكان في ليبيا، آنذاك، أقل من مليون نسمة، يعيشون في فقر مدقع، فضلاً عن أن أقاليم ليبيا الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان، لم تكن دومًا على وفاق.

وفي أثناء فترة الملكية، كان الملك حريصًا على توطيد سلطته، فحُلَّت الأحزاب السياسية، وقُمعت المعارضة طرًّا، وسُمح للقوات العسكرية الأميركية بإقامة قواعدها داخل البلد، ووضع الملك نفسه تحت حماية الغرب، مُتَجاهلاً تهديدات جمال عبد الناصر، رئيس مصر آنذاك، الذي كان غاضبًا، أثناء حمى القومية العربية؛ لأن ملك ليبيا يتصرف وكأنه "تابع للغرب".

أما مسألة الانقلاب العسكري الذي نفذه القذافي في 1 من سبتمبر/أيلول 1969، وهل كان مُدَبَّرًا من عبد الناصر، أم لم يكن؟ فهي مسألة تتجاوز حدود هذه الدراسة، فقد نُفِّذ الانقلاب العسكري بحرص شديد أثناء فترة غياب الملك السنوسي، الذي كان يتلقى العلاج في تركيا، ومات في منفاه في مصر سنة 1983؛ وقد لاقى هذا الانقلاب ترحيبًا كبيرًا من الشعب الليبي، ويشير الكثير من المحللين في الغرب إلى التشابه العجيب بين الانقلاب الليبي في 1969، والانقلاب المصري في 1952 الذي أطاح بالملك فاروق؛ بل إن القذافي، بعد موت عبد الناصر المفاجئ في 1970، رأى في نفسه "خلفًا" طبيعيًّا له.

ولكن سرعان ما بدأ القذافي يُوطِّد قوته، بإقصاء خصومه ومعارضيه، ومع حلول سبعينات القرن العشرين، أطلق على ليبيا اسم "الجماهيرية الاشتراكية" (جمهورية الجماهير)، وفصَّل نظامًا سياسيًّا يتواءم مع طموحاته الخاصة، يضمُّ مؤتمرًا شعبيًّا عامًّا ولجانًا شعبية، وانخرط في "ثورة ثقافية"، شكَّل "كتابه الأخضر" اللحمةَ منها والسُّدى، فقد كان لدى نظامه السياسي المعدل الجديد بمنزلة "الكتاب المقدس"؛ ولقد وفرت له أزمتا النفط في عام 1973 و1979، ما يحتاج إليه من أموال، أهدرها على النوازل العسكرية بالبلدان الإفريقية المجاورة، ولإغواء البلدان العربية ومداهنتها أو تهدئتها أو ربما زعزعة استقرارها، ولتمويل المقاتلين المسلحين الداعين إلى التحرير أو الانفصال أو غيرهم من المقاتلين الموزعين في شتى أنحاء العالم.

أما في الداخل، فقد بذل القذافي قصارى جهده في سبيل توطيد حكمه، وبسط سلطته، فأحيا ما بين القبائل من خصومات، وأحاط نفسه بالميليشيات، تَأْتَمِر بأمر أبنائه وحلفائه المخلصين؛ وهو ما أثار استياء الشعب، وحرَّك ضده المناوئين، على الرغم من ارتفاع مستوى دخل الفرد ارتفاعًا ملحوظًا[1]، وتمويل التعليم المجاني والرعاية الصحية من خلال ما تقدمه الحكومة من إعانات، فخَبَطت خطط كثيرة دُبِّرت للإطاحة بالنظام، وأُعدم المتهمون في كثير من الأحيان، وأُجبر

(1) Khader, Bichara; Al-wifati Bashir (eds.), *The Economic Development of Libya*, (Croom Helm, London, 1987), p. 250.

كثير من الليبيين على ترك البلاد، حتى لقد أشارت التقديرات إلى أنه في منتصف الثمانينات غادر ليبيا مائة ألفٍ أو يزيدون، جلُّهم من حملة الشهادات العالية، في عملية نزوح واسعة لم تمنع القذافي من مواصلة سياساته التي تنبئ بما يعانيه الرجل من جنون العظمة، كشروعه سنة 1984 في إنشاء خط أنابيب عابر للصحراء، لضخ المياه من خزانات المياه الجوفية أقصى جنوبي البلاد لسُقيا المدن العطشى في أقصى الشمال.

جاء هذا القرار في توقيت غير مناسب، بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1982، التي شهدت هبوط إنتاج النفط من مليوني برميل في اليوم سنة 1979 إلى مليون برميل في اليوم سنة 1982، كما انخفضت أسعار النفط انخفاضًا مفاجئًا لتصل إلى 8 دولارات في 1982 بعد أن سجلت أعلى معدلاتها 40 دولارًا قبل عامين؛ مما أفضى إلى هبوط حاد في الدخل؛ إذ وصل إلى 10 مليارات دولار سنة 1983 بعد أن كان 22 مليارًا سنة 1980.

أما على صعيد العلاقات الخارجية، فكان أول قرار يتخذه النظام الجديد هو تعجيل إغلاق القاعدة الجوية الأميركية هويلس تنفيذًا لاتفاقية مع الحكومة السابقة وإقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي، مع التشديد على موقف ليبيا المعارض للاصطفاف.

كما أقدمت الحكومة الليبية، في حركة غير مسبوقة، على تأميم ممتلكات شركة بريتش بيتروليوم BP في ليبيا، وسحبت بعض الأصول الأجنبية الليبية من البنوك البريطانية، كما أمَّمت صناعة النفط عام 1973، وكانت أول دولة تفرض حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية، ردًّا على إعلان الرئيس الأميركي نيكسون بأن الولايات المتحدة ستمنح إسرائيل مساعدة عسكرية قدرها 2.2 مليار دولار.

وفي بداية الثمانينات، ساءت العلاقات الليبية الأميركية، حتى لقد أسقطت الطائرات الأميركية في 19 من أغسطس/آب 1981 طائرتين عسكريتين ليبيتين في خليج سرت؛ وفي 5 من إبريل/نيسان 1986، فجَّر عملاء ليبيون النادي الليلي "لا بيل" غرب برلين، في هجوم تفاقمت بعده الأمور، فلم تكد الولايات المتحدة

الأميركية تشنُّ غارات في 15 من إبريل/نيسان 1986 على مقرات القذافي في طرابلس، حتى أُسقطت طائرتان مدنيتان، إحداهما أميركية والأخرى فرنسية، في عامي 1988 و1989، و لم يتأخر ردُّ القوات الغربية، كما شهدت سنة 1992 فرضَ الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا عزلتها عن العالم طوال تسعينات القرن العشرين. وقد أصر القذافي على إنكار مسؤوليته عن إسقاط الطائرتين الفرنسية وبانام الأميركية بادي الرأي؛ لكنه قَبِلَ في النهاية تسليم المتهم عبد الباسط المقرحي وتعويض عائلات ضحايا الحادثين.

بيد أن الغريب في الأمر هو إعلان القذافي، في 19 من ديسمبر/كانون الأول 2003، عن الإفصاح عما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل ورغبته في تفكيكه، في خطوة أظهرت حرصه على طيِّ صفحة دبلوماسيته العدائية. ولئن لاقى إعلان القذافي ترحيبًا من البلدان الغربية، لقد أُرجئت المكافأة حتى عام 2006، حين أخرجت الولايات المتحدة الأميركية ليبيا من قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، وطفقت المياه تعود تدريجيًّا إلى مجاريها إزاء هذا القطر؛ ففي أواخر 2007، انتخبت الجمعية العامة ليبيا عضوًا غير دائم في مجلس الأمن لسنة 2008 إلى 2009، في إشارة واضحة على خروج القذافي من عزلته الدولية[1]. وبذلك لم يكن القذافي "رجل طرابلس المجنون" كما كان ينعته بعضهم، فالرجل أظهر من المرونة والعقلانية ما لم يُطل مدَّة بقائه في سدة الحكم فحسب؛ بل أعاد له مكانته، وفتح أمامه أبواب عواصم أوروبية عديدة من جديد.

ومع ذلك، فلم يتمكّن القذافي من الاحتفال بذكرى مرور 42 عامًا على بقائه في الحكم؛ إذ شهدت شوارع بنغازي في فبراير/شباط 2011 خروج الناس مطالبين بتغيير النظام، في ثورة لم تلبث أن امتدت شرارتها إلى سائر أنحاء البلاد، وقابلها النظام بقمع وحشي، بلغ حدَّ تهديد القذافي بسحق كبريات المدن الليبية، وتحويلها ومَن عليها إلى أنقاض؛ مما جعل الأمم المتحدة تُصدر، بناء على طلب من

(1) Boncek, Christopher: "From Tactical Adversary to Strategic Ally: Gadhafi's Return from the Cold: An Analysis of the New Era of Libya's Relations with the West", The Journal of North African Studies, No. 4, 2005, pp. 35-52.

البلدان العربية، قرارًا يقضي بحماية الشعب الليبي، لم تلبث طائرات حلف الناتو، إثرَه، أن دكَّت منشآت النظام، وأتت على ترسانته العسكرية؛ وبينما أدَّت كل من فرنسا وإنجلترا دورًا بارزًا، آثرت الولايات المتحدة أن تكون في خلفية المشهد، انجلت تلك المعارك عن إصابة القذافي، جراء قصف حلف الناتو، ووقوعه بين أيدي الشعب الذي أجهز عليه في المكان؛ لقد انقضى عهد القذافي! وأصبحت ليبيا ثالث دولة عربية تطيح برئيسها؛ ولكن هذه المرة، بطريقة وحشية.

تولّى السلطةَ مجلسٌ انتقالي وطني، واحتفلت ليبيا في عام 2012 بأول انتخابات ديمقراطية حرة، حصدت فيها الأحزاب العلمانية 40% من الأصوات، وحصلت النساء على 39% من المقاعد؛ لقد بدأت رياح التغيير تهبُّ على ليبيا؛ لكنَّ رحيل القذافي خلَّف فراغًا مؤسسيًّا في البلاد، وزاد الطين بلَّة غياب أجهزة الدولة الفعَّالة؛ مما شكل عبئًا على الحكومات الانتقالية المتعاقبة ووضعها أمام مشاكل هائلة، كانتشار الأسلحة والاختطاف، والتهريب عبر الحدود، وإحياء الخصومات القَبَلية، وكثرة الانشقاقات، وانتشار الميليشيات التي لا تزال تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي الليبية، في تحدٍّ صريح للحكومة المركزية، بلْهَ ما تعرَّض له قطاع النفط من غياب الأمن، وما حل بالاقتصاد من ركود وانحسار.

وقد حاول الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الدولية الفاعلة مساعدة الحكومة التي يترأسها رئيس الوزراء علي زيدان، بتدريب قوات عسكرية وسياسية لإجبار الميليشيات على العودة إلى الاصطفاف الوطني والالتزام بالقوانين، إلا أن رئيس الوزراء نفسه وقع في أيدي الخاطفين في مطلع 2014.

إن ليبيا تنحدر إلى فوضى تجعل مستقبل البلاد كدولة موحدة في مهب الريح؛ فضلاً عن أن عدم الاستقرار يُذكي جذوة غضب الشعب، ويفيقه من غفلته، ويجعل المستقبل يبدو أمامه قاتمًا؛ ومن هنا، فلا شك أن ليبيا اليوم في أمس الحاجة إلى حكومة قادرة على الوصول إلى الأقاليم الثلاثة التي تتألف منها هذه الدولة المترامية الأطراف، وتشكيل سردية جديدة لتاريخ الأمة، قوامها المساواة بين جميع المناطق والمواطنين، وإلا فلن يكون بوسع أي حكومة جديدة تفادي شعور الجماعات والفئات الاجتماعية بالتهميش، ولجوئها إلى السلاح سبيلاً أوحد لإبلاغ رسالتها.

إن أمام ليبيا لمهمةً هائلة وتحدياتٍ جُلّى قد تدعو المرء للتشاؤم، كما نرى في قول المراقبين الليبيين: "إن الطريق طويل للغاية أمام ليبيا لتتغلب على (إرث القذافي) وبالطبع لن يتمكن هذا الجيل من التغلب عليه"(1).

موريتانيا: تناوب الانقلابات العسكرية

أدركت فرنسا، إثرَ احتلالها الجزائر سنة 1930، ما يتمتع به هذا الإقليم من أهمية استراتيجية تنبع من كونه الطريق الواصل بين المتوسط وغربي إفريقيا، فألحقته في عام 1904 بمجموعة غرب إفريقيا الفرنسية؛ ولم يتسم حكمها فيه بالقسوة ولا بالتضييق؛ إذ اعتمدت في تنفيذ سياساتها على زعماء القبائل والزعماء الإسلاميين؛ وبالفعل حافظت موريتانيا على الحكم الذاتي في الداخل، وهو ما يُفسِّر غياب الحماسة القومية فيها؛ لكنها لم تخرج من دائرة الخصومات القبلية والصراعات وافتقدت الهوية القومية العميقة والتماسك الاجتماعي، وخير مثال على ذلك، إقامة قرابة 7 انتخابات في السنوات الأخيرة من الاحتلال الفرنسي، بين 1946 و1958، بمعدل عملية انتخابية كل 18 شهرًا.

وفي 28 من نوفمبر/تشرين الثاني 1960، أصبحت موريتانيا مستقلة تمامًا؛ لكن الدولة ظلت أفقر البلدان المغاربية، متشرذمة على طول الخطوط القبلية ومنقسمة إلى جماعات بدوية ومرابطين، ومتشظِّية بين مجتمعات عربية مغاربية وإفريقية.

وقد وُضع دستور جديد في 1961 وأقام المختار ولد داداه، أول رئيس لموريتانيا، نظامًا للدولة يتكون من حزب واحد: حزب الشعب الموريتاني؛ لهذا أعيد انتخاب ولد داداه، بلا ريب، من دون منافسة، في أعوام 1966 و1971 و1976.

وبعد انسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، ضمت موريتانيا الجزء الجنوبي من هذه الأراضي الشاسعة إليها وأسمتها تيرس الغربية، إلا أن جبهة البوليساريو، ردًّا على هذه الحركة، شنَّت حملات انتقامية على السكة الحديدية في أزويرات،

(1) El-kikhia, Mansour: “Libya: the Seeding of a New Democracy”, IEMED, Barcelona, 2013, p. 184.

ومناجم الحديد، مسببة أضرارًا جسيمة؛ مما أدى إلى انسحاب موريتانيا على الفور من صراع لم تكن مستعدة لخوضه.

وفي يوليو/تموز 1978، أطاح العقيد المصطفى ولد محمد السالك بالرئيس في أعقاب انقلاب غير دموي، وتشكَّلت لجنة عسكرية للإنقاذ الوطني، أنيط بها مباحثات السلام مع جبهة البوليساريو، إلا أن الموريتانيين انقسموا حول هذه المسألة؛ وفي 3 من يونيو/حزيران 1979 استولى المقدم محمد محمود ولد أحمد لولي على الحكم وشكَّل "لجنة عسكرية للخلاص الوطني"؛ لكنه لم يلبث أن أزاحه المقدم محمد خونا ولد هيدالة في 4 من يناير/كانون الثاني 1980؛ بيد أن حكومة الانقلاب العسكري الجديدة نبذت الاتفاق المبرم مع جبهة البوليساريو؛ مما أضرم جذوة الحرب بينها وبين الجبهة التي عادت إلى شنِّ الغارات على موريتانيا، مجبرة حكومة الانقلاب العسكري على سحب كامل قواتها من تيرس الغربية، والاعتراف بجبهة أهل الصحراء أو البوليساريو، ممثلاً وحيدًا عن الصحراء الغربية، وقد أصدرت موريتانيا، إبان فترة رئاسة هيدالة، القانون الثالث لتجريم الرق.

أحس المغرب بالخيانة من الزعيم الموريتاني الجديد وبدأت، في 1981، محاولة انقلاب فاشلة على النظام الانقلابي العسكري الموريتاني؛ مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي 12 من ديسمبر/كانون الأول 1984 أطاح العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بالمقدم خونا ولد هيدالة، بعد أن أوهنته المكائد الداخلية والهجمات الخارجية، ووعد، كسابقيه، باستعادة الديمقراطية عاجلاً في البلاد.

وفي إبريل/نيسان 1989 نشب نزاع حدودي بين موريتانيا والسنغال، أفضى إلى نزوح آلاف الموريتانيين السود خارج البلاد، وفي 1991 أُقر دستور جديد يجيز قيام الأحزاب السياسية، تلته انتخابات أجريت سنة 1992 وفاز فيها ولد الطايع بوصفه "مرشحًا مدنيًّا" عن الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي؛ لكنَّ انقلابًا للجيش أطاح في 3 من أغسطس/آب2005 بالسلطة للمرة الخامسة في موريتانيا، أثناء حضور الرئيس ولد الطايع جنازة الملك فهد، ملك السعودية، وبقي الرئيس في منفاه، وأُسِّس "المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية"، الذي قاده العقيد إعلي ولد

محمد فال، وفي عام 2006 أُقرَّ دستور جديد أُجريت إثره انتخابــات، في 2007، أسفرت عن فوز سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، الذي لم يلبث أن انتهى حكمه بانقلاب عسكري سادس في 6 من أغسطس/آب 2008.

استعاد العقيد محمد ولد عبد العزيز الحكم العسكري باستيلائه على السلطة، وشكَّل مجلسًا من 11 عضوًا لحكم موريتانيا، وكانت مهمته إعادة تشكيل العملية الديمقراطية، التي أصبحت طقسًا من الطقوس، ومطية لكل طالب للسلطة في بلد لم ينعَم يومًا بالديمقراطية.

في إبريل/نيسان 2009 استقال محمد ولد عبد العزيــز ليترشـــح في 18 مــن يوليو/تموز 2009 للانتخابات الرئاسية التي فاز فيها بمـــا يربـــو علـــى 52% مــن الأصوات، وما زال حتى وقت تحرير هذا الكتاب في مايو/أيار 2014 في الســـلطة (واستمر بعد عام 2014 إلى 2016)، بفضل حزبه القوي "الاتحـــاد مـــن أجـــل الجمهورية" الذي حصل على الغالبية العظمى من المقاعد في الجمعية الوطنية.

وفي فبراير/شباط 2011، امتد لهب الربيع العربـــي إلى موريتانيا؛ حيث خرج الآلاف إلى شوارع العاصمة مُندِّدين بالفساد، و"المحسوبية" وعدم إيفاء الحكومات المتعاقبة بوعودها لمحاربة الفساد، وتسهيل الوصول إلى الأراضـــي، أو ببســـاطة أن تكون أكثر شمولية؛ غير أن هذه الاحتجاجات لم تفلح في تغيير النظام، ليس بسبب إحكام القبضة العسكرية على الحكم فحسب؛ بل لأنهم يلبسون حكمهم مســـوح الديمقراطية.

ولكن الرئيس الموريتاني أصيب، في حادثة غريبة، بطلـــق نـــاري في معدتـــه؛ إذ ذكرت الصحف الموريتانية أنه "من الواضح أن الحادث وقع عن طريـــق الخطـــأ". ولا أحد يعلم إلى الآن، مبلغ صحة هذه الرواية؛ ولكن الأكيد في هذا الأمر، أن موريتانيا، منذ استقلالها، لم تتحرَّر من هيمنة العسكر، الذين لا يقومون بدور "صـــاحب حـــق النقض والاعتراض"[1] المسيطر على مقاليد الأمور فحسب؛ بل كذلك بدور "المفسد" الحقيقي الذي يحول دون ولوج أي فاعلين مدنيين منتخبين إلى السلطة.

(1) Jourde, Cédri: "Mauritania 2010 between Individual Will-Power and Institutional Inertia", IPRIS Maghreb Review, March 2011, p. 1.

وعلاوة على مكائد الجيش، تواجه موريتانيا - أيضًا - تهديدات خارجية في السنوات الأخيرة من الجماعات المرتبطة بالقاعدة، التي تسيطر علـــى مســـاحات شاسعة من البلدان الإفريقية المجاورة، فضلاً عن تدفق اللاجئين النازحين من مـــالي إلى موريتانيا؛ مما يُلقي بالعبء المالي على الموارد الشحيحة لهذا البلد الشمال إفريقي الفقير.

المبحث الثاني

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي من 1957 إلى 2014: توليفة من عناصر مختلفة

أقامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي لاحقًا، علاقة خاصة مع البلدان المغاربية منذ 1957، من خلال اتفاقيات تجارية عديدة تهدف إلى تمتين العلاقات التجارية وحثّ الجيران في المنطقة المغاربية على تنفيذ إصلاحات سياسة واجتماعية مهمة على اعتبار أنها شروط أساسية لا مندوحة عنها لإحلال السلام في المنطقة وللاستقرار الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

وتضمنت اتفاقية روما، التي أُقيمت بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، "إعلان نوايا" يدعو بلدين مغربيين نالا استقلالهما مؤخرًا، هما المغرب وتونس، للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية ارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية "من أجل الحفاظ على تيارات التبادل التقليدية وتوطيدها... وللإسهام في نموهما اجتماعيًّا واقتصاديًّا".

وتلبيةً للإصرار الفرنسي، أُلحق بالاتفاقية بروتوكول خاص يُمكِّن القوى الاستعمارية السابقة من الإبقاء على ترتيباتها التجارية التفضيلية، كما اشتملت اتفاقية روما نفسها على جزء يبدأ من المادة 131 إلى المادة 136، يترك الباب مفتوحًا أمام إبرام اتفاقات ارتباط مع "البلدان والأراضي غير الأوروبية التي تربطها بالدول المؤسِّسة علاقات خاصة". غير أنه وفقًا للمادة 137، لا يجوز لأي بلد مغاربي بأي حال من الأحوال، أن يتقدم بطلب للحصول على العضوية.

وتكشف هذه العلاقة الخاصة عن مبلغ أهمية بلدان شمالي إفريقيا للجماعة الاقتصادية الأوروبية؛ ومنذ ذلك الحين، تطورت هذه العلاقة حتى صارت البلدان المغاربية "سوقًا حكرًا" للاتحاد الأوروبي الحالي إلى حدٍّ ما، وسيركِّز هذا الفصل على السياسات الأوروبية المتعاقبة إزاء بلدان جنوب المتوسط، مع التركيز على البلدان المغاربية بوجه خاص، كما سيقيِّم مدى ملاءمة الافتراضات التي بُنِيَ عليها الفصل، واتساق سياسات الاتحاد الأوروبي وكفاءتها، واستجابة البلدان المغاربية لهذه السياسات تقييمًا نقديًّا.

الاتفاقيات الأولى التي أبرمت بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والبلدان المغاربية

بدأت مفاوضات الجماعة الاقتصادية الأوروبية طوال ستينات القرن الماضي مع البلدان المغاربية وغيرها من الدول المطلة على المتوسط من أجل إبرام اتفاقيات؛ فعلى الصعيد العالمي، مُنحت هذه الدول حق دخول منتجاتها المصنعة، التي لا تُمثّل إلا جزءًا ضئيلاً من صادراتها، إلى الأسواق بلا حواجز جمركية وبموجب معاملة تفضيلية، أما منتجاتها الزراعية، التي كانت تمثل جُلّ صادراتها، فكان دخولها يخضع لضوابط وقيود.

وبعد تدشين سياسة المتوسط الشاملة سنة 1972، وُقِّع جيل جديد من اتفاقيات التعاون مع البلدان المغاربية بموجب هذه السياسة الجديدة التي أضافت على النصوص التجارية المذكورة في الاتفاقيات السابقة معونةً ماليةً في صورة بروتوكولات مالية لمدة أربع سنوات.

وكما رأينا في الفصل الأول، استمرت السياسة المتوسطية الشاملة نحوًا من عشرين عامًا امتدت من 1972 إلى 1992؛ ولكنها لم تحقق من النتائج إلا النزر اليسير، فلم تقل فجوة الثراء بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والبلدان المغاربية، كما تدهورت الأوضاع الأمنية تدهورًا حادًّا بسبب زيادة الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية اعتراضًا على ما أسفرت عنه السياسات التقويمية التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من عواقب وخيمة؛ وساءت الأمور

بعد التوسعين الثاني والثالث وقبول اليونان سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986؛ فقد كان لزامًا على الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تُضيِّق على الصادرات الزراعية المغاربية باعتماد تدابير أكثر تقييدًا.

ولم تلُح في الأفق بوادر أي انفراجة في مطلع التسعينات، ولا سيما مع تطور أحداث جديدة كان لها تأثير مباشر على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية؛ فبسقوط جدار برلين تغيَّرت أولويات ألمانيا، كما واجه الاتحاد الأوروبي تحديات جديدة في شرقي أوروبا ووسطها إثر تفكُّك الاتحاد السوفيتي؛ ومن ثم كان على البلدان المغربية التأقلم مع التحديات الجديدة التي بدَّدت الآمال المعلقة على الاتحاد المغاربي العربي الوليد؛ وقد أثرت حرب الخليج الثانية، من يناير/كانون الثاني إلى فبراير/شباط 1991، تأثيرًا سلبيًّا على التماسك الداخلي بين البلدان المغاربية، كما أذكى إلغاء الانتخابات الجزائرية في ديسمبر/كانون الأول 1991 جذوة صراع داخلي بالنشاط السياسي الأصولي المتجدِّد، ليلقي بظلاله على سائر البلدان المغاربية.

وفي مطلع سنة 1990، تأزَّمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية تأزُّمًا شديدًا، فلا تزال السياسة المتوسطية الشاملة مستمرة القائمة على أهداف تجارية محصورة في نموذج المحور والفروع ولم تؤثر تأثيرًا ذا بال على وضع الاقتصاد الكلي؛ بالإضافة إلى إعراض المستثمرين الأوروبيين عن المنطقة باحثين عن فرصٍ للاستثمار في أماكن أخرى، حتى بات نصيب المنطقة المغاربية من الاستثمارات الأوروبية يورو واحد في مقابل 100 يورو في أماكن أخرى، كما ظلت الصناعة الأوروبية عازفة عن الانخراط في تعاون صناعي، وبالطبع كان لها مبرراتها المعقولة، كعدم الاستقرار الواضح، وعدم استقلال القضاء، وقوانين الاستثمار غير المشجعة، والعمالة غير المؤهلة، ومما لا شك فيه، لم تسهم السياسة المتوسطية الشاملة التي استمرت لعشرين سنة في تغيير الصورة العالمية.

واستجابةً لتصاعد حدَّة الإحباط والسخط، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مجبرًا على صياغة سياسة جديدة أسماها "السياسة المتوسطية المتجددة" في 1990، بهدف بعث الحياة من جديد في السياسة المتوسطية الشاملة الفاشلة وتجديدها. فقد

ذكرت المفوضية "أن سياسة المتوسط التي تبنّاها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 1990 دعمت الجهود الحالية وأضافت سمات جديدة لتنشيط العلاقات مع البلدان غير الأعضاء المطلة على المتوسط".

ولكن عند إلقاء نظرة سريعة على المستندات الرسمية، يشقُّ على المرء أن يجد أي عنصر جديد أضافته هذه السياسة، باستثناء برامج مالية جديدة لحثّ التعاون الإقليمي وغير المركزي، نحو (Med-Campus) برنامج الحرم الجامعي المتوسطي، و(Med-Urbs) برنامج المراكز الحضرية المتوسطية، و(Med-Media) برنامج ميدان لإصلاح الإعلام في منطقة جنوب المتوسط، و(Med-Invest) برنامج الاستثمار المتوسطي، وما إلى ذلك؛ وإجمالاً لم تزل السياسة بأكملها قائمة على النهوض بتجارة غير متناسقة و لم تقم على شراكة حقيقية.

اتفاقية التجارة المغربية مع الاتحاد الأوروبي: دراسة حالة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط

من أجل أن نتفهم ما شاب سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من عيوب وإخفاقات، فإن مفاوضات المغرب التجارية مع الاتحاد الأوروبي توفر دراسة حالة ممتازة للعلاقات غير المتناسقة بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

في مطلع ستينات القرن الماضي، لم يُبْد المغرب رغبة في الانخراط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن وزير خارجيتها، رضا أكديرة، في إطار الدعاية لخوض أول انتخابات برلمانية سنة 1963، حثّ على إبرام اتفاق ارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بهدف توسيع نطاق "ما يتمتع به المغرب من حصص وامتيازات في السوق الفرنسي إلى الدول الست الأعضاء في الجماعة"[1].

(1) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Damis, John: "Morocco's 1995 Association Agreement with the European Union", The Journal of North African Studies, Vol. 3, No. 4, Winter 1998, p. 92.

وفي البداية لم تحبذ الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ربما بضغط من إيطاليا؛ بل عارضت "اتخاذ تدابير شاملة تسمح للمنتجات الزراعية المغربية بالتنافس مع منتجاتها"[1]، ولعلّ هذه الامتيازات تتعارض مع مبادئ السياسة الزراعية المشتركة التي تعطي أفضلية للصادرات الزراعية للدول الأعضاء.

وكذلك لاقى المقترح المغربي بإقامة "منطقة تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية" سنة 1964، المعارضة نفسها، وتعلّلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسببين؛ أولاً: اتفاقية التجارة الحرة ستضرُّ بالمغرب، الذي لا يُؤَهِّله وضعه للتنافس المتكافئ مع غيره من الدول، وثانيًا: وهو الأهم، أن منطقة للتجارة الحرة ستتيح دخول المنتجات الزراعية المغربية إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية بلا ضوابط، وهو ما ستعارضه على الفور بعض الدول الأعضاء.

ثم توقفت المحادثات، إلا أن هذا التعثر في المحادثات الرسمية لم يوقف بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كبلجيكا، عن توقيع اتفاقيات مع البلدان المغاربية لتسهيل هجرة المغاربة الباحثين عن فرص للعمل في أوروبا، وفي هذا الصدد، تحتفل بلجيكا في 2014 بمرور 50 عامًا على الموجة الأولى من المهاجرين المغاربة التي حدثت سنة 1964.

ثم استؤنفت المحادثات في 1967؛ ولكن مرة أخرى أصرّت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تكون الاتفاقية جزئية وليست شاملة، وأن يتقبَّل المغرب مبدأ المعاملة بالمثل. وفي خريف 1968، وقع المغرب أول اتفاقية ارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تُفتح بموجبها أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية على مصراعيها أمام الصادرات الصناعية المغربية التي تمثل 7% من الصادرات، دون فرض رسوم جمركية أو حصص عليها، أما المنتجات الزراعية فقد خضعت لقيود صارمة من الحصص والتقويم السنوي.

وبضم ثلاثة أعضاء جُدد إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (من خلال التوسع الأول سنة 1972) كانت ثمة دعاوى تنادي باعتماد أسلوب أكثر شمولية؛ ومن ثَمَّ بدأت السياسة المتوسطية الشاملة (1972) تدخل حيز التنفيذ سنة 1973؛ إذ كان

(1) Damis, John: "Morocco's 1995 Association Agreement with the European Union", op, cit, p. 92.

يُراد لها أن تكون أكثر تأثيرًا وأكثر شمولاً سواء من حيث نطاقها أو امتدادها الجغرافي، وقُدِّمت هذه السياسة على أنها قفزة هائلة في العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والبلدان المغاربية.

كان ينبغي إجراء مباحثات للتوصل إلى جيل جديد من الاتفاقيات، ووضعت اتفاقية التعاون بين المغرب والجماعة الاقتصادية الأوروبية موضع تنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني 1978؛ غير أنها لم تكن إلا نسخة من سابقتها التي أُبرمت قبلها بعشر سنوات؛ ولكن خلافًا لها، لم تكن محددة بمدة السنوات الخمس وتضمنت نظامًا للهجرة ومساعدة مالية، وقد تم الاتفاق، في إطار المعونة، على أول بروتوكول مالي للفترة من 1976 إلى 1981، وتلته ثلاثة بروتوكولات مالية أخرى حتى 1996:

جدول يوضح البروتوكولات المالية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمغرب من 1976 إلى 1996

الفترة	البند	المبلغ
1981-1978	إجمالي معونة الجماعة الاقتصادية الأوروبية	130 مليون إيكو (العملة التي تسبق اليورو)
	ميزانية الجماعة الأوروبية	74
	المصرف الأوروبي BEI	56
1986-1982	الإجمالي	199
	ميزانية الاتحاد الأوروبي	109
	المصرف الأوروبي	90
1991-1987	الإجمالي	324
	ميزانية الاتحاد الأوروبي	173
	المصرف الأوروبي	151
1996-1992	الإجمالي	472
	ميزانية الاتحاد الأوروبي	218
	المصرف الأوروبي	

إن زيادة المعونة المالية الأوروبية والشمولية المقترحة لسياسة المتوسط الشاملة قد تُوهِم بأن الوضع تحسَّن وأصبح أفضل من ذي قبل، إلا أن الواقع كان خلافًا لذلك؛ ففي 1988، كان يجب تعديل الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب مجددًا بعد التوسع الثالث بضم إسبانيا والبرتغال، وأيضًا بشكل عام، لم تحقق السياسة المتوسطية التي وضعها الاتحاد الأوروبي برمتها استراتيجية حقيقية للتنمية المشتركة.

ولم يزل الاتحاد الأوروبي يفرض تدابير مقيدة على الصادرات الزراعية المغربية؛ بل في بعض المناسبات، أوقف العمل بالنصوص ذات الصلة بالتجارة الحرة من الاتفاقية المبرمة بشأن الملابس، ولم تساعد السياسة المتوسطية المجددة في معالجة عدم التكافؤ والتفاوتات بين البلدان؛ بل كان ينقصها ما يكفي من طموح لتحقيق قفزة نوعية في تناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تواجه المغرب، وبالطبع سائر البلدان المغاربية.

وكما ذُكِر آنفًا، فقد شهد مطلع التسعينات حرب الخليج ونهاية الاتحاد السوفييتي والأزمة الجزائرية، وما كان لذلك من تداعيات على المنطقة؛ ومن ثم بدأت القضايا الأمنية تتصدر أولويات الاتحاد الأوروبي، وذلك من نحو مسألة الهجرة وقضية الإرهاب وتهريب المخدرات، وأضحت من أهم المخاوف الأمنية؛ مما زاد من إجماع صانعي السياسة بالاتحاد الأوروبي على وضع منطقة المتوسط في مقدمة الأولويات من خلال تقديم إطار تجاري أقوى "يسمح للاتحاد الأوروبي بالإسهام بفعالية في تنمية دول المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"[(1)].

كانت الشراكة الأورومتوسطية (1995)، كما أوضحت في الفصل الأول، تعدُّ أداة أفضل لتناول التحديات الأمنية الجديدة، كما اتسمت بالشمول بما لا يكفي للسماح بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية فحسب؛ بل كذلك بالتعاون الاجتماعي والثقافي والحوار السياسي والأمني.

وكان المغرب أول دولة يُدشن المباحثات من أجل إبرام "اتفاقية ارتباط"

(1) ADAMIS, quoted article, p. 16.

جديدة من الجيل الثالث من الاتفاقيات. ومنذ مايو/أيار إلى أكتوبر/تشرين الأول 1992، عقد الاتحاد الأوروبي والمغرب ثلاث جولات مباحثات استقصائية وعدة اجتماعات بين القطاعات. وفي ديسمبر/كانون الأول 1992، اعتمدت المفوضية الأوروبية "مسودة تعليمات التفاوض" من أجل ما سيُبرم من اتفاقيات ارتباط مع المغرب في المستقبل، استنادًا إلى ثلاثة أركان: الحوار السياسي، ومنطقة التجارة الحرة، التي تُبذل المساعي لإقامتها بحلول 2010، والمعونة المالية. وقد أقرَّ مجلس الاتحاد الأوروبي المسودة في ديسمبر/كانون الأول 1993؛ ومرة أخرى، لم يفِ مقترح المفوض الجديد، الإسباني مانويل مارين، الذي حل محل آبيل ماتوتس، بالتعهدات الأولية للمفوضية. وفي 14 من فبراير/شباط 1994، أثارت الحكومة المغربية تحفظاتها على المذكرة التفصيلية، اعتراضًا على فتح أسواقها على الفور أمام المنتجات الصناعية للاتحاد الأوروبي، بينما على المغرب أن ينتظر سنوات ليتيسر دخول منتجاته الصناعية إلى الأسواق الأوروبية. كما أكَّدت المذكرة على الحافز المالي المحدود قياسًا بالخسارة المتوقعة التي تصل إلى نحو 800 مليون دولار أميركي سنويًّا جراء الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه التحفظات لم تلق إجابات قاطعة من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يشي أن ما بينهما من خلافات سيحلُّ مع مرور الوقت.

وبحلول إبريل/نيسان، نجمت مسألة جدلية لتفسد مباحثات اتفاقية الارتباط؛ ففي أثناء مراجعة اتفاقية الصيد، وهي اتفاقية مدتها أربع سنوات موقعة في إبريل/نيسان 1992، بعد انقضاء منتصف المدة، استغل المغرب الفرصة لتشديد موقفه، مطالبًا الاتحاد الأوروبي بتقليل قدرات الصيد، وبهذا أراد المغرب أن يُعزِّز من موقفه في التفاوض وإظهار ما لديه من نفوذ أمام الاتحاد الأوروبي لكي تتوازن الكفتان؛ إلا أن الاتحاد الأوروبي كان تحت ضغط شديد من المزارعين المحليين، ولا سيما في إسبانيا؛ لذا لم يتمكن من الخضوع للمطالب المغربية برفع حصة المنتجات الزراعية، التي لا تزيد في حالة الطماطم عن 135.676 طن، على الرغم من قدرة المغرب على إنتاج ضعف هذه الحصة، ولا بتمديد فترة التسليم المحدَّدة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى مارس/آذار.

وقد ذكر جون لويس جيجو، في كتابه الأخير[1]، أنه استمع إلى مقتطفات من حوار بين الملك الحسن الثاني ورئيس المفوضية الأوروبية، جاك دولور، إبان مؤتمر السلام الذي انعقد في الدار البيضاء في 1994؛ إذ قال فيه الملك الحسن لجاك دولور: "سيدي الرئيس، أنتم تقفون عقبة أمام الصادرات المغربية من الطماطم إلى أوروبا، وهذا خطأ". وأجاب جاك دولور: "جلالتك تعرف أن المفوضين ليسوا وزراء؛ بل تختارهم بلادهم، والمفوض الإسباني يعارض الصادرات (الزراعية المغربية)". وردَّ الملك الحسن الثاني ردًّا صريحًا دون تجمل: "سيدي الرئيس، أنا أحذِّرك من مغبة إيصاد الأبواب في وجه خمسة ملايين من مزارعي الطماطم المغاربة؛ لأنك بهذا تدفعهم إلى الإفلاس وإلى النزوح القروي صوب ضواحي المدن المزدحمة ليصبحوا وقودًا للإرهاب؛ فإذا أصررتم على رفض الصادرات المغربية، فأنتم إذًا تجلبون الإرهاب لأنفسكم".

وهذه القصة تشي بالمناخ العام قرب 1994، الذي وجد فيه الاتحاد الأوروبي نفسه بين مطرقة مجموعة ضغط المزارع السمكية؛ إذ كانت المياه المغربية تعج بما يربو على 700 مركب صيد أوروبي، كان أصحابها يضغطون من أجل المرونة في التفاوض مع المغرب، وبين سندان المزارعين الإسبان الذين كانوا يعارضون منح الامتيازات المهمة في مجال الزراعة.

وقد تجلَّى تعارض أهداف الاتحاد الأوروبي في المرحلة الأخيرة من المفاوضات؛ إذ كان الاتحاد الأوروبي مقيدًا من ناحية بضوابط السياسة الزراعية المشتركة، ومن ناحية أخرى، كان يُدرك أن المغرب لديه ورقة رابحة ويستطيع أن يوقف اتفاقية الصيد البحري.

إلا أن اتفاقية الارتباط وُقِّعت في النهاية في 13 من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، قبل بضعة أيام من انعقاد مؤتمر برشلونة الذي كان سيُدشن الشراكة الأورومتوسطية؛ وفي فبراير/شباط 1996، وُقِّعت اتفاقية صيد بحري جديدة، وخُصِّص للمغرب 450 مليون يورو لمدة ثلاث سنوات من 1996 إلى 1998، أي: ثلاثة أضعاف المعونة المقدمة بموجب البروتوكول المالي الرابع.

(1) Guigou, J.L: *Le Nouveau Monde Méditerranéen*, op. cit., p. 94.

وهذه الاتفاقية تُجسِّد كيفية تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء المتوسط[1] وتعقُّب الأهداف المتناقضة. فقد أثبت الاتحاد الأوروبي، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه غير قادر على تولي مهمة المحرك الفعلي للنمو في "أقرب منطقة خارج حدوده"، بَلْهَ بناء المنطقة.

لقد قدَّم المغرب أفضل ما لديه في التفاوض؛ ولكنه كان مُكبَّلاً هو الآخر بقيود، منها أن التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي يمثل 65% من تجارته، و90% من المهاجرين من أراضيه قد استقروا في بلدان أوروبية، فضلاً عن أن جملة الاستثمارات الأجنبية تأتي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ ولفرط اعتماد المغرب على الاتحاد الأوروبي فإنه لن يتحمَّل المجازفة بعلاقته معه، خلافًا للاتحاد الأوروبي الذي لا يبلغ نصيب المغرب من تجارته الخارجية إلا جزءًا حد ضئيل لا يبلغ 1%.

ونظرًا إلى عدم التناسق بين القوتين، فإن المغرب لم يتمكن من استعراض قوته ليقلب طاولة المفاوضات رأسًا على عقب؛ بل كان عليه أن يخضع ويقبل بما اقترحه الاتحاد الأوروبي من شروط للتفاوض، شأنَ سائر البلدان المغاربية.

الدول المغاربية والشراكة الأورومتوسطية: نموذج المحور والفروع

بعد الجيل الأول من الاتفاقيات التجارية في الستينات والجيل الثاني من اتفاقيات التعاون في السبعينات، اقترح الاتحاد الأوروبي في 1992 "شراكة أورومغاربية"، توسَّعت، بعد اتفاقية أوسلو في 13 من سبتمبر/أيلول 1993، لتَضُمَّ من دول المشرق العربي كلاًّ من الأردن ومصر ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الدول غير العربية المطلة على المتوسط كتركيا وقبرص ومالطة وإسرائيل؛ وتغيَّر إثر ذلك اسم الشراكة الأورومغاربية الأولى لتصبح "الشراكة الأورومتوسطية".

لقد جُيِّرت السياسة الأوروبية الجديدة التي دشنت في المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الأول، الذي انعقد في برشلونة من 27 إلى 28 من نوفمبر/تشرين

(1) Vandevalle, Dirk (ed.) *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy*, (St Martin's Press, New York, 1996).

الثاني 1995، إلى إقامة منطقة تجارة حرة، بحلول عام 2010، بين مجموعتين من الدول غير متكافئتين؛ وكما أشار إيبرهارد رين، المدير العام السابق للمتوسط، في المفوضية، صراحة فإنه "لم يحدث من قبل قط أن حاول هذا العددُ من الدول (27 دولة)، على الرغم من تباين مستوياتها في التنمية، إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها"[1].

إن الشراكة الأورومتوسطية إذ تضم بلدانًا أوروبية ينفق الفرد في أغناها نحو عشرين ضعفًا من متوسط دخل الفرد في أكثر بلدان جنوبي المتوسط فقرًا؛ فإنها تنطوي على قدر استثنائي من غير الواقعية؛ إذ كيف يمكن إقامة منطقة تجارة حرة بين المنطقة الأكثر تكاملاً في العالم (الاتحاد الأوروبي) وبين المنطقة الأقل تكاملاً في العالم (المغرب والمشرق العربيان)؟

وفي ظل هذه التفاوتات، لماذا اقترح الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة الجديدة، مع علمه السابق أنه لن يستطيع الموافقة على التحرير الكامل، أو لا يرغب في ذلك، وأن البلدان المغاربية تحديدًا لن تقبل باتفاقية تجارية تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل ستكون تكاليفها غير محتملة؟

وقد أجاب إيبرهارد رين عن هذا التساؤل حين كتب أن "التحرير التجاري بات هو النموذج المقبول في العالم"، مضيفًا: إن "الإلغاء التدريجي للحواجز المفروضة على الواردات، وكذلك حرية دخول الشركات الأوروبية إلى أسواق المتوسط بلا قيود وبموجب معاملة تفضيلية، لم يكن هو المهم من منظور أوروبي؛ ولكن ما كان من المتوقع أن يسير جنبًا إلى جنبٍ مع إقامة التجارة الحرة من إصلاح وزيادة التنافسية"[2].

وهذا يعني أن التجارة الحرة كانت تعدُّ محفزًا للإصلاح حدا بدول حوض المتوسط إلى اعتماد مجموعة عريضة من القواعد والإجراءات العامة من أجل التبادل التجاري فيما بينها والانخراط في عملية التحديث؛ التي قد تساعدهم في "الارتقاء

(1) Rhein, Eberhard: "Euro-Med free Trade Area for 2010: Whom it Will Benefit?", The Journal of North African Studies, Vol. 3, No. 2, Summer 1998, p. 3.

(2) Rhein, Eberhard, op. cit., p. 5.

إلى أعلى" ومواكبة اقتصاد الاتحـاد الأوروبـي تـدريجيًّا. وتقـوم الشـراكة الأورومتوسطية على باعث آخر "يكمن في ترقُّب الإصلاح السياسي الذي سيتبع تلقائيًّا ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية"[1]. كمـا سـيحدُّ الإصـلاح الاقتصادي والسياسي من الرغبة في الهجرة حين تتوافر فرص عمل جديدة للشباب المتعلم. ومن هذا المنطلق، فليس الهدف من الشراكة الأورومتوسطية تنمية المنطقـة الجنوبية؛ بل التنمية بوصفها "سبيلاً للإصلاح" والاستقرار السياسي للضفة الجنوبية من الاتحاد الأوروبـي، وهو الهدف الأهم من بين شواغل الاتحاد الأوروبـي[2].

أما بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط، فقـد كانـت تـرى أن الشـراكة الأورومتوسطية تعوقها ثلاث نقائص رئيسة: رأسيَّة العلاقات بين الجنوب والشمال بصورة مفرطة، والفجوة الاقتصادية بين الأطراف، وشبه استحالة إقامـة منطقـة تجارة حرة بين مجموعة متكاملة إلى أبعد حدٍّ (الاتحـاد الأوروبـي) ومنطقـة متشرذمة، وهي حقيقةٌ لا جدال فيها. وفي ظل هذه الظروف، بدا واضـحًا مـن البداية أن التجارة الحرة ستفيد الاتحاد الأوروبـي في المقـام الأول، وأن البلـدان المغاربية، وغيرها من البلدان المطلة على المتوسط، لن تخسر موارد ماليـة كـبيرة فحسب، جراء التزامها برفع الحواجز الجمركية تدريجيًّا؛ بل سيُقضى كذلك علـى قطاعها الصناعي الذي يُعاني في الغالب من صغر الحجم وقلة الفعالية؛ ومن ثم فإن المشقة المتوقعة ستكون ناجزة، أما المكسب المحتمل، المتمثل في زيـادة التنافسـية والضرائب والكفاءة، فسيكون متفاوتًا؛ بل حتى محفوفًا بالمشاكل؛ وذلك علـى أن بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط لن تكون جميعها في الجانـب الخاسـر، فبينمـا ستزداد كفاءة بعضها محليًّا أو على صعيد أجهزة الدولة أو توزيع الموارد، ومـا إلى ذلك، لن يقوى بعضها الآخر على احتمال ما سينجم عن التجـارة الحـرة مـن صدمات اقتصادية.

---

(1) Tocci, Nathalie; Cassarino, Jean-Pierre: "Rethinking the EU Mediterranean Policies Post 9/11", IAI Working Papers, March 2011, p. 4.

(2) Mark, John: "The European Challenge in North African Economies: the Downside of the Euro-Med Policy", TheJournal of North African Studies, Vol. 3, No. 2, 1998, p. 48.

إن الشراكة الأورومتوسطية، بلا شك، مبادرةٌ قائمة على العرض في المقـام الأول، اقترحها الاتحاد الأوروبـي، وليست مبادرة قائمة على الطلب من منطقـة جنوب المتوسط، فهي تُجسِّد مبلغ التفاوت بين الطرفين؛ يقتـرح أحـدهما، أي الاتحاد الأوروبـي، أفكاره ويتصرف في الأدوات المالية ويفرض خطته وأولوياته.

ولهذا السبب، فإن الشراكة الأورومتوسطية قائمة على التجـارة والأمـن في المقام الأول؛ فمن بين الأهداف الثلاثة التي وعد موظفـو الاتحـاد الأوروبـي وخبراؤه بتحقيقها، المتمثلة في السلام والرخاء والاستقرار، لم يتحقق إلا اسـتقرار النظام الحاكم، على الأقل حتى اندلاع الربيع العربـي في 2011، أما الصـراعات الدائرة في الضفة الجنوبية من المتوسط؛ سواء في قبرص أم فلسطين، فلم تُحَـلَّ ولم يُتوصل إلى تسوية بشأنها، ولا سيما الصراع العربـي الإسـرائيلي؛ حيـث ازداد الوضع سوءًا بسبب مواصلة إسرائيل للاحتلال والاستعمار، وكثرة الانتـهاكات الإسرائيلية في لبنان سنة 2006 وفي غزة من 2008 إلى 2009.

أما عن الرخاء، فقد ظل محض خيال؛ صحيحٌ أن التجارة تضاعفت إلى حـدٍّ كبير بين الاتحاد الأوروبـي والمتوسط في العقد الأول قبيل مؤتمر برشلونة؛ ولكن زادت معها البطالة بين الشباب زيادة هائلة، ووصل التكامل الإقليمي إلى طريـقٍ مسدود، ولم يتحقق التقارب الاقتصادي؛ إذ لم يتمكن انخراط الاتحاد الأوروبـي المتواصل في البلدان المغاربية، وفي سائر بلدان المتوسط، من الدفع قُـدمًا بالمنطقـة لتداني مستويات الدخل بالاتحاد الأوروبـي. ومنذ انطلاق عمليـة برشـلونة، في 1995، لم تتقلَّص الفجوة في مستويات الدخل بين البلـدان المغاربيـة والاتحـاد الأوروبـي إلا تقلصًا ضئيلاً، كما يتضح في الجدول الآتي:

جدول يُبيِّن مستويات الدخل النسبية: إجمالي الدخل القومي على أساس تعادل القدرة الشرائية للبلدان المغاربية والاتحاد الأوروبي من 1995 إلى 2009

البلد	1995		2009	
	إجمالي الدخل القومي/ تعادل القدرة الشرائية للفرد	الاتحاد الأوروبي%	إجمالي الدخل القومي/ تعادل القدرة الشرائية للفرد	الاتحاد الأوروبي%
المغرب	2.020 دولار	%10	4.400 دولار	%12
الجزائر	4.350 دولار	%21	8.110 دولار	%23
تونس	3.430 دولار	%16	7.810 دولار	%22
ليبيا (لا ينطبق)				
سائر البلدان العربية				
مصر	2.780 دولار	%13	5.680 دولار	%16
الأردن	2.740 دولار	%13	5.730 دولار	%16
لبنان	7.320 دولار	%35	13.400 دولار	%37
سوريا	3.120 دولار	%15	4.620 دولار	%13
الاتحاد الأوروبي (15)				
الاتحاد الأوروبي(15)	20.872 دولار	%100	35.895 دولار	%100

المصدر: مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي يوروستات.

المغرب العربي في سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط

ما إن انهار الاتحاد السوفيتي وسقطت يوغوسلافيا سقوطًا اتسم بالعنف، حتى دشن الاتحاد الأوروبي مبادرات تعاون جديدة متعددة مع جيرانه؛ منها:

- عملية تحقيق الاستقرار والانتساب في غرب البلقان (بداية من 2000).
- اتفاقيات الشراكة والتعاون مع روسيا وأوكرانيا ومولدافيا (1994 إلى 1995).
- الشراكة الأورومتوسطية (1995).

في عامي 2003 و2004، صاغ الاتحاد الأوروبي سياسة جديدة سُمِّيت سياسة الجوار الأوروبية، كان الهدف الأساسي منها أن تكون بمنزلة استجابة أوروبية لتخفيف أثر التوسع وتأمين حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية الجديدة، بعد التوسع السادس بضم ثماني دول بشرق ووسط أوروبا وجزيرتين في المتوسط، غير أن هذه السياسة لم تختلف اختلافًا جذريًّا عمَّا سبقها من سياسات أورومتوسطية؛ إذ لا يزال قوامها الأمن؛ والشاهد أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد حماية نفسه من انعدام الأمن في دول الجوار الجديدة، فعليه أن يُصدِّر قِيمَه لها من خلال مساعدتها في أن تصبح دولاً حديثة يسودها الرخاء والسلام على غرار الدول الأوروبية.

وتخصُّ السياسة الجديدة ست عشرة دولة، ثلاث منها في أوروبا الشرقية، وهي أوكرانيا ومولدافيا وروسيا البيضاء، وثلاث من منطقة القوقاز، وهي أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، بالإضافة إلى إسرائيل وتسع دول عربية، وكان الخلاف الوحيد بين الجيران يتعلق بإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فبينما يجوز لبلدان أوروبا الشرقية، بوصفها من "دول الجوار الأوروبية"، التقدم بطلب للحصول على العضوية عندما يحين الوقت المناسب، فإنه لا يجوز للدول العربية، باعتبارها "جيران أوروبا" الحصول على العضوية في المستقبل.

دعمت سياسة الجوار الأوروبية الاتفاقيات الثنائية من خلال خطط العمل والتمويل المرن والمشروطية، على الرغم من أن المشروطية لم تطبق بصرامة في الضفتين الجنوبية والشرقية من المتوسط، لعدم وجود "حافز العضوية"؛ ومن ثَمَّ

كانت أول سمة لسياسة الجوار الأوروبية تقديم التعاون الثنائي على الإقليمي؛ فقد قرَّبت دول الجوار الجنوبية من الاتحاد الأوروبي؛ ولكنها لم تغيِّر من علاقاتها الفاترة مع جيرانها[1]. أما السمة الثانية فهي التمييز، فيُثاب الجيران الذين يقومون بإصلاح جادٍّ بتيسير الدخول إلى السوق الموحدة ويُمنحون ميزة المركز المتقدم، شأن المغرب الذي مُنح مركزًا متقدمًا سنة 2008.

أمَّا الاتحاد من أجل المتوسط فهو مُوجَّه، إلى حدٍّ كبير، نحو بناء المنطقة؛ فبتركيزه على المشاريع الكبيرة، فإنه يهدف إلى النهوض بالتعاون والتكامل الإقليميين، ومقارنةً بالسياسات الأورومتوسطية السابقة، فإن القيمة المضافة للاتحاد من أجل المتوسط لا تخطئها عين؛ ولكن إنشاءه سنة 2008 تزامن، للأسف، مع الأزمة المالية المعجِزة؛ مما حدَّ من الأهداف التي كان يطمح إلى تحقيقها، وظلت مشاريع عديدة حبيسة الأدراج ريثما يحين الوقت لتنفيذها؛ لذا فإن من فرط المبالغة القول: إن الاتحاد من أجل المتوسط "قصة بالون تسرب منه الهواء"[2].

الاتحاد الأوروبي والربيع العربي والتكامل المغاربي

حافظ الاتحاد الأوروبي، حتى عام 2010، على علاقاته الودية مع الأنظمة المغاربية الحاكمة؛ فعلى تبنيه لحوار تعزيز الديمقراطية، فإن النموذج الواقعي طغى على المبادئ المعيارية؛ حتى إن الرئيس الفرنسي، جاك شيراك، أعلن خلال زيارته لتونس سنة 2003، أن "أول حقٍّ من حقوق الإنسان هو توفير المأكل والرعاية الصحية والتعليم والمسكن... ومن هذا المنطلق، فعلينا أن نُقرَّ أن تونس دولة متقدمة قياسًا بدول أخرى عديدة".

وقد تحدَّث ستيفان فول، مفوض الاتحاد الأوروبي، في 28 من فبراير/شباط 2011، بعد ثماني سنوات بمزيد من الصراحة: "الكثير منا يقعون فريسة للافتراض

(1) Joffe, G: "European Union and the Mediterranean" in Mario Telo (ed.) *European Union and new regionalism*, (Ashgate, Burlington, 2007), pp. 207-226.

(2) هذا التعبير استلهمته من:
Balfour, Rosa: "The Transformation of the Union for the Mediterranean", Mediterranean Politics, Vol. 14, No. 1, March 2009, p. 99.

أن هذه الأنظمة الاستبدادية تكفل الاستقرار في المنطقة، وهذه ليست سياسة واقعية؛ بل على أحسن الفروض، هي النزعة إلى تَعجُّل "المكاسب قصيرة المدى"، وهذا النوع من التفكير يُصعِّب بناء النجاح على المدى الطويل"[1].

وهذا النوع من التصريحات يكشف عن اتساع الفجوة بين الخطابات التي تنادي بالنهوض بالديمقراطية وأفعال الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع؛ وقد استغل هاجس تحقيق الأمن الذي كان يشغل الاتحاد الأوروبي لتسويغ الجمود السياسي الذي تعاني منه الأنظمة التسلطية في البلدان المغاربية، إلى أن اندلعت الاحتجاجات العربية في تونس وفي غيرها من البلدان؛ ومن ثَمَّ فلا غرو إنْ أخذ الربيع العربي في تونس الاتحاد الأوروبي على حين غفلةٍ.

كان ردُّ فعل الاتحاد الأوروبي، كما أسلفت في الفصل الأول، سريعًا حيال البيئة المتغيرة؛ إذ نشر الاتحاد بيانين مهمين في مارس/آذار 2011 ومايو/أيار 2011، ازداد فيهما تمييزًا بين الدول، حين ذكر مبدأ المزيد من أجل المزيد القائم على مشروطية أقوى وتمويل أكثر وتسهيل منح التأشيرات وغير ذلك من الأدوات؛ مثل: آلية المجتمع المدني والمؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، والتجارة الحرَّة العميقة والشاملة.

كان الاتحاد الأوروبي يسير بالفعل في الاتجاه الصحيح، حين كان الربيع العربي، الذي انطلقت شرارته من بلد مغاربي، يُبَشِّر بدخول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية والعالم العربي بأسره في طور جديد.

فهل لدى الاتحاد الأوروبي ما يكفي من الإرادة والموارد والنفوذ ليفي بوعوده، هذه الأمور ستتضح فيما بعد؛ فإن تراكم التحديات داخليًّا، وكثرة الصراعات المتنوعة الدائرة في دول الجوار، كأوكرانيا وشبه جزيرة القرم، والصراع العربي الإسرائيلي، والمأساة طويلة الأمد في سوريا، وما إلى ذلك، فضلاً عن الوضع المشوَّش في ليبيا ومصر، كل هذا ربما يُثبط العزيمة الأوروبية المتجدِّدة تثبيطًا خطيرًا.

(1) اقتبسها:
Leigh, Michael: "Europe's Response to the Arab Spring", German Marshall Fund, October 2011, p. 2.

ولكن على الرغم من أن اللحظة حاسمة والمستقبل مجهول، يجب أن يبذل الاتحاد الأوروبي قصاراه من أجل تحسين طريقة أدائه و"ألا ينكص على عقبيه مُؤْثِرًا تسيير الأمور كالمعتاد"[1]، فإن ردَّ الفعل حيال الانتفاضة الثورية التي اجتاحت البلدان المغاربية وغيرها من البلدان العربية يجب أن يتجاوز اختيار حكومة تكنوقراط ووضع سياسة "تسير بخطوات وئيدة ولا تؤتي إلا النزر اليسير من الثمار؛ فإن عليه أن ينتقل من الأفق الضيق للتكامل بين الحكومات المحلية والبرامج الخاصة بدول بعينها إلى المشاريع التي تدعم التكامل الإقليمي والتجارة العابرة للمتوسط، وهذا سيستلزم ضخ المزيد من الموارد في الاتحاد من أجل المتوسط وإحياء اتحاد البلدان المغاربية.

ولا يتسع المقام هنا لمناقشة مفهوم البلدان المغاربية بشكل عام، فثمة إجماع قوي بين المؤرخين بالبلدان المغاربية على أن البلدان الخمسة تربطها الهوية المشتركة وشعور قوي بالانتماء إلى الأمة التي تجتذب دومًا سكانها.

وقد ذكَّرنا محمد عابد الجابري[2] باحتجاج السلطان المغربي محمد بن عبد الله على فرنسا سنة 1771، إثر قصف بنزرت وسوسة في تونس، ومن بعد ذلك لم يأل المغاربة والتونسيون جهدًا لمساعدة الوطنيين الجزائريين؛ فكان علي باش حامبة، أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية وزعيم حركة "الشباب التونسي"، على حد عبارة الجابري: "القائد الأول الذي رأى أنه من الضروري توحيد المغرب العربي". وقد أسَّس أخوه في برلين لجنة سميت "اللجنة التونسية الجزائرية"، التي عملت يدًا بيدٍ في إسطنبول مع لعتابي، المقاوم المغربي[3].

وفي القرن العشرين، ظهرت الحركة الوطنية في شمالي إفريقيا بهدف تحرير البلدان المغاربية بأكملها، التي كان من بينها منظمة "نجم شمال إفريقيا" التي تأسَّست سنة 1923، وجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، التي أكدت في اجتماعها الخامس

(1) Witney, N., Dwarkin, A: *A Power Audit of EU-North Africa Relations*, (European Council of Foreign Reltions, 2013), p. 6.

(2) Abed J.M: “Evolution of the Maghreb Concept: Facts and Perspectives”, in Halim Barakat (ed.) Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration, (Croom Helm, London, 1985), pp. 63-85.

(3) الفاسي، علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، (دار الطباعة المغربية، طنجة، 1948)، ص 44.

المنعقد في تلمسان سنة 1931، على "وحدة البلدان المغاربية التي تجمعها عقلية واحدة ودين واحد ومشاعر واحدة"، وبعد بضع سنوات في 1936 أقام أحد الوطنيين التونسيين جمعية أسماها "شباب شمال إفريقيا".

والأدلة التاريخية على صلاحية المفهوم المغاربي كثيرة كثرة غامرة؛ ولكن ما يهمنا هنا هو الإجابة عن السؤال التالي: لِمَ لم يكن لدى البلدان المغاربية، منذ أن نالت استقلالها، الرغبة ولا القدرة على ترجمة ما يربطها من هوية مشتركة إلى عملية تكامل على غرار عملية تكامل الجماعة الأوروبية؟

وكثيرًا ما تُطرح تفسيرات عديدة لذلك؛ أولها يتصل بالعلاقات المتقلِّبة والمتوتِّرة في الغالب بين الأنظمة السياسية، فلم يكد يمضي عام واحد على استقلال الجزائر، حتى اندلعت بينها وبين المغرب "حرب الرمال" سنة 1963، وقد توصل الطرفان المتحاربان فيها، لحسن الحظ، إلى اتفاق وأوقفوا الحرب بسلاسة، وتأسَّست إثر هذا التطور اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي سنة 1964، التي تضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

غير أن هذه اللجنة باتت طيَّ النسيان في السبعينات؛ ومنذ 1975 لم تنفك قضية الصحراء الغربية تعكر صفو العلاقات فيما بين البلدان المغاربية، كما أن البلدان المغاربية تشارك، منذ ذلك الحين، في علاقات ثنائية ومبادرات فردية، كالمعاهدة الجزائرية التونسية سنة 1983، والاتحاد العربي الإفريقي بين ليبيا والمغرب سنة 1984، غير أن هذه المبادرات كلها لم تستمر؛ لأنها كانت تسعى لتحقيق أهداف سياسية ولم تكن شاملة بالقدر الكافي.

وبعد استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سنة 1988، بات المناخ مواتيًا لإعادة طرح فكرة المغرب العربي؛ ومن ثَمَّ انعقد مؤتمر عام في مراكش في فبراير/شباط 1989 تمخض عنه ما سُمي باتحاد المغرب العربي[1]،

(1) ثمة مؤلفات كثيرة عن اتحاد المغرب العربي، ولكن الكتاب الآتي يقدم نظرة عامة جيدة:

Weidnitzer, E: *L'Union du Maghreb Arabe: Problèmes de la Coopération Maghrébine et la Recherché d'un Nouveau Partenariat avec la CE*, (Institut Allemand de développement, Berlin, 1992), p. 121.

وتطلبت إقامته مؤسسيًّا مجلسًا رئاسيًّا، ومجلس وزراء ومجلسًا استشاريًّا، وإلى جانب تنسيق السياسات الخارجية، دعت معاهدة مراكش إلى العمل تدريجيًّا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وهو ما يُسمَّى باللغة الأوروبية "الحريات الأربع".

غير أن اتحاد المغرب العربي لم يتمكن من الصمود أمام الأزمة الأولى، ففي أعقاب الاحتلال العسكري العراقي للكويت في 2 من أغسطس/آب 1990، لم تتوصل البلدان الخمس إلى اتفاق بشأن سياسة مشتركة، ثم بعد سنتين أدخلت الأزمة الجزائرية المبادرة بأكملها في نفق مسدود؛ ثم أغلق المغرب حدوده مع الجزائر عام 1994، إثر هجوم أطلس أسني في مراكش، وأبقاها مغلقة حتى بعد مرور عشرين سنة، في 2014، والعجيب أن تَعَطُّل اتحاد المغرب العربي لم يمنع تركيب خطي أنابيب لنقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر الأراضي التونسية والمغربية.

ولتضارب المصالح والأولويات فيما بين البلدان المغاربية فقد آثرت التكامل مع الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثَمَّ بات الوضع لا يُحتمل؛ ففي حين بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي ذروته ليناهز 60 إلى 65%، لم تتعد التجارة الداخلية فيما بينها 3 إلى 4%.

وهذا لا يعني انعدام التعاون فيما بين البلدان المغاربية، فقبل اندلاع "الربيع العربي في تونس"، كانت ثمة مشاريع مشتركة عديدة بين تونس والجزائر، كصناعة الإسمنت وآلات النسيج والبلاستيك، وبين الجزائر وموريتانيا، كمعامل تكرير النفط، وبين المغرب وليبيا في قطاعات الأقمشة ومعالجة الأطعمة والجلود والكيمياء[1]؛ ولكن هذه المشاريع المشتركة عانت من غياب البنية التحتية للنقل في المنطقة، وعدم كفاية التمويل وفقر الأعمال الحرة، وفي ظل هذه المشاكل، قُدِّمت العلاقات الثنائية على التعاون الإقليمي.

ولم يعد النمو الاقتصادي اليوم يتحمل - لعدم وجود اتحاد مغاربي - تكلفة قُدِّرت بين نقطة إلى نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي؛ إذ ترى اللجنة

(1) Hanafi, Zakaria: Maghreb Trade Relations: Evaluation and Prospects, (Master Degree thesis), Georgetown University, April 2010, p. 88.

الاقتصادية الإفريقية أنه في حالة وجود اتحاد مغاربي سيكون نصيب كل دولة من الدول الخمس 5% من إجمالي الناتج المحلي، ويختلف المكسب التقديري إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض المتغيرات، كالخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن العربي الجعيدي قد أبدى ملاحظة في محلها، قائلاً: "المشكلة لا تكمن في دقة التقديرات ولا في الطرق المتبعة... ولكن الأهم من هذا كله، الرسالة السياسية من وراء ذلك"[1].

والإجماع منعقد على أن إزالة الحواجز لن تُمكِّن كل بلد من التخصص فيما يتميَّز به فحسب؛ بل ستزيد كذلك من كفاءة عملية الإنتاج؛ إذ أكَّد أحد الاقتصاديين المتحمسين أنه "كلما اختلفت الدول عن بعضها، زادت المزايا المحتملة التي ستُجنى من التجارة الحرة"[2]. ولكن حتى البلدان التي تتشابه من حيث توافر عناصر الإنتاج يمكنها الاستفادة من التخصُّص من أجل استغلال وفورات الحجم.

أضف إلى هذا أن إلغاء الحواجز سيسهم في جذب استثمارات جديدة، فإن تكامل البلدان المغاربية سيخلق سوقًا قوامها 90 مليون مستهلك، وسوقٌ كبيرةٌ بهذا الحجم ستجعل المنطقة أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب؛ إذ يبحث كبار المستثمرين، بصفة عامة، عن الأسواق الكبيرة؛ لهذا، فإن الأسواق المغاربية المتشظية لا تشجِّع على الاستثمار، كما أن للتكامل الأعمق بين البلدان المغاربية ميزة أخرى تتمثل في أنه سيحدُّ من علاقة "المحور والفروع" بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية.

وأخيرًا، إن غياب التكامل بين البلدان المغاربية يعني خسرانها قوتها التفاوضية؛ لأن اجتماع البلدان المغاربية يضعها في وضعٍ تفاوضي أفضل، فيما تقل القدرة على التأثير إذا تفاوضت كل منها منفردة.

إن البلدان المغاربية هي المسؤولة الأولى عن غياب التكامل، ليس لأنها لم توفق بين المصالح السياسية المختلفة فحسب؛ بل لأنها لم توفر الحقوق الأساسية داخليًّا،

(1) Jaidi, Larabi: "The Cost of "Non-Maghreb" it too High a Price to Pay", in Europe's World, Spring 2011, p. 118.

(2) Sekkat, Khalid: "Regional Integration among Maghreb Countries and Free-Trade with the EU: A Challenge for both Sides of the Mediterranean", working paper, Economic Research Forum, 1993, p. 17.

كالإدارة العامة ذات الكفاءة، وسياسة الاقتصاد الكلي السليمة، والتدخل الحكومي المنتظم، والاستثمار المعقول في الموارد المادية البشرية، ومحاربة الفساد الزاحف والرأسمالية القائمة على المحسوبية والاستغلالية، والتوزيع العادل للثروات بين الفئات الاجتماعية والمناطق[1]، وهذه العناصر هي مكونات ضرورية لدعم التعاون في المنطقة؛ لكن تبقى إقامة المؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق ذلك.

وإذا ما أخذنا كل هذا في الاعتبار، فليس من الإنصاف أن نُنْحي على الاتحاد الأوروبي باللائمة، مع أننا لا ننكر أن البلدان الأوروبية التي تمتلك مصالح مهمة في البلدان المغاربية قد فضلت التمسك بالعلاقات الثنائية، وأن الاتحاد الأوروبي لم يكن ينظر إلى البلدان المغاربية باعتبارها منطقة بذاتها؛ بل مجموعة من البلدان المنفصلة[2]؛ لكل منها مشاكلها المختلفة التي تتطلب استراتيجيات مختلفة؛ وفي ظل هذه الظروف، يمكننا أن نقول: إن الاتحاد الأوروبي كان يتصرف غالبًا وكأنه يبني النظام وليس المنطقة. وبحسبنا أن نذكر أن قرابة 90% من مساعداته المالية خُصصت للمشاريع الثنائية، على إصراره المستمر والممل على التكامل الإقليمي؛ ولعلّ الحسنة الوحيدة للاتحاد الأوروبي كانت إقامة مجموعة أكادير سنة 2004 ودعمها بأربعة ملايين يورو، على الرغم من أنها لم تضم إلا أربعة بلدان؛ هي: الأردن ومصر وتونس والمغرب، وهي بلدان منفصلة جغرافيًّا، ولا تمثل تجارتها إلا جزءًا ضئيلاً للغاية من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي.

إلا أن دوام الحال من المحال، فمنذ عام 2011، أحيا الربيع العربي الرغبة لدى البلدان المغاربية؛ بل والاتحاد الأوروبي نفسه في إقامة تعاون إقليمي، وتجلى هذا في جميع خطابات الرئيس التونسي التي ألقاها إبان جولته الأولى في البلدان المغاربية سنة 2013؛ إذ ركّز فيها على تكلفة عدم إقامة اتحاد مغاربي، في حين

(1) Rigg, Jonathan: "The Lessons of Southern Asia's Miraculous Growth and Fall from Growth", The Journal of North African Studies, Vol. 3, No. 2, Autumn 1998, pp. 165-186.

(2) Colombo, Silvia: "Report on the Conference: Is Regional Integration in the Maghreb Possible? Implications for the Region and External Actors", Genoa, 10-11 May 2009, IAI, Rome, 2009, p. 4.

أن المفوضية الأوروبية نشرت في ديسمبر/كانون الأول 2012 بيانًا مشتركًا تحت عنوان "دعم التعاون الوثيق والتكامل الإقليمي في البلدان المغاربية: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس"[1].

وكان الغرض من البيان "عرض السُّبُل التي يستطيع الاتحاد الأوروبي من خلالها دعم التعاون الوثيق بين البلدان المغاربية معتمدًا على خبرته العريضة في التكامل". ولكن المفوضية انزعجت من أن "البلدان المغاربية هي المنطقة الأقل تكاملاً في العالم"؛ ونتيجة لذلك "فقد ظلت عاجزة عن تحقيق التنمية"، وأن تكلفة عدم وجود اتحاد مغاربي - "تراوحت بين 1 إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي وتزيد هذه التكلفة في مجالي الأمن والتنمية البشرية" - ثمنٌ باهظٌ للغاية، ولا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن "البلدان المغاربية عليها إيجاد 1.8 ملايين فرصة عمل بحلول عام 2015 و7 ملايين بحلول 2030".

وبالنظر إلى هذه الحقائق، ترى المفوضية أن البلدان المغاربية عليها أن تنجح في "إيجاد أسواق للمستهلك في المنطقة"، و"استغلال وفورات الحجم"، و"تحقيق أقصى استفادة ممكنة من ميزة قربها من أوروبا"، و"تنسيق الجهود لتناول قضايا الأمن وتغير المناخ"، مؤكدةً أن "البلدان المغاربية الأقوى والأكثر اتحادًا فقط هي التي ستساعد في تناول التحديات المشتركة كعدم الاستقرار في منطقة الساحل، وتأمين الطاقة، والحاجة إلى إيجاد فرص عمل والتصدي لتغير المناخ".

ومن جانبه، وعد الاتحاد الأوروبي بدعم الإصلاحات الديمقراطية، والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات وشبكات المجتمع المدني، وتبادل الخبرات البرلمانية، متعهدًا بمساعدة البلدان المغاربية في سعيها لتحديث نظامها القضائي، وتعضيد القدرة المؤسسية للسلطات المحلية، والنهوض بدور الإعلام والثقافة بوصفهما عوامل ناقلة لإرساء الديمقراطية من أجل محاربة الإرهاب والتهريب وعدم الاستقرار في منطقة الساحل "التي قد تهدِّد - أيضًا - أمن الاتحاد الأوروبي نفسه".

وفي هذا الصدد، تقترح المفوضية إقامة اتصالات بانتظام بين الوكالات المتخصصة في مجال الأمن - كمركز تحليل المعلومات الاستخباراتية، ومكتب

(1) Joint (2012), 36 Final, Brussels, 17 December 2012.

الشرطة الأوروبي، وما إلى ذلك - ونظرائها في البلدان المغاربية، كما تبدي استعدادها لتقديم المشورة الفنية والمساهمة في الأنشطة التي تركز على الأمن في إطار عمل 5+5، ودعم الشرطة والمدارس العسكرية، وبذل قصارى جهودها في إطار مراكز الاتحاد الأوروبي للتميُّز، كمبادرة تجنب مخاطر الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية النووية.

أما بصدد التنمية الاقتصادية، فقد تعهَّدت المفوضية بالمساعدة في التبادل الفني في أمور التوظيف وقابلية التوظيف، ودعم تحديث التعليم العالي، وإشراك البلدان المغاربية في برنامج البحث الإطاري (Horizon 2020) وخطة العمل المشتركة للبحث والابتكار، وغير ذلك من الشراكات في الميادين العلمية.

كما أكّد بيان المفوضية ما يمثله "التكامل الإقليمي" من أهمية "للشركات والمستثمرين الأوروبيين"، وأيضًا "للبلدان المغاربية ذاتها" التي ستنضم إلى "سلسلة الإمداد العالمية وشبكات الإنتاج" وستستفيد من "توحيد المنشأ" وتقليص الحواجز غير الجمركية على التجارة.

ولكي يتحقق ذلك، ينبغي وجود بنية تحتية لروابط المنطقة ولوجستياتها، إضافة إلى شبكات نقل عبر البلدان المغاربية، ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم اللازم لإعداد دراسات الجدوى وجمع تمويل إضافي لتغطية متطلبات الاستثمار في المنطقة فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل، وتقديم العون في مجال تطوير منطقة طاقة متكاملة وسياسة بحرية متكاملة، والتعاون من أجل حفظ الموارد البحرية؛ كما أكد الاتحاد الأوروبي مجدَّدًا[1] استعداده للدخول في حوار بشأن قضايا حركة الهجرة والأمن.

إن قائمة حسن النوايا تدل على وعي الاتحاد الأوروبي الجديد، ليس فقط بالتكلفة الاقتصادية الحقيقية لعدم تكامل البلدان المغاربية؛ بل - أيضًا - بالمخاطر الأمنية المصاحبة لغياب التعاون.

(1) هذه المسألة صدر بشأنها بيان للمفوضية تحت عنوان:
"A Dialogue for Migration Mobility and Security with the Southern Mediterranean Countries", Com (2011), final 393, 24 April 2011.

إيجازًا لما سبق، لقد أصاب الاتحاد الأوروبي حين أبرز ما سيسفر عنه عدم التكامل من عواقب وخيمة، وعليه الآن أن يعود أدراج=ه بجدية ليتبنَّى نهجًا يولي فيه اهتمامه الأكبر للمنطقة. والاتحاد من أجل المتوسط أداةٌ مناسبةٌ؛ ولكن بلا موارد كافية؛ لذا على الاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في أدواته المالية وتوزيع موارده.

ولكن هذا لن يؤدي إلى زيادة التعاون إذا ظلت البلدان المغاربية تُؤْثِر الاقتصادات المغلقة المتشظية مع وجود القليل من التفاعل إقليميًّا؛ فمن السُّخف أن يجتاز خط أنابيب غاز جزائري الأراضي المغربية والتونسية ليمدَّ الأسواق الإسبانية والإيطالية بالغاز في حين تبيع إسبانيا الكهرباء للمغرب.

التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية

لقد ذكرنا مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب أن التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية تتسم بأنها رأسية إلى أقصى حدٍّ، وأفقية في أضيق الحدود؛ ويتجاوز إجمالي التبادل التجاري بين البلدان المغاربية مجتمعةً والاتحاد الأوروبي 60%، في حين لا يكاد التبادل التجاري بين البلدان المغاربية يصل إلى 3 إلى 4%، ومع ذلك، فإن هذه النسب تُخفي حقائق أخرى:

أولاً: على الرغم من أن التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية ليس زهيدًا بحسب الأعداد المطلقة؛ إذ وصل إلى 139 مليار يورو في 2012؛ فإن نصيب البلدان المغاربية الخمسة ضئيل للغاية من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (1.5%).

جدول رقم (1) يوضح التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية بالنسبة المئوية من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي سنة 2012، بمليارات من اليورو

البلد	واردات الاتحاد الأوروبـــي	من إجمالي الواردات%	صادرات الاتحاد الأوروبـــي	%	الإجمالي	المتبقي
ليبيا	32.7	1.8	6.3	0.4	39.0	26.4−
الجزائر	32.6	1.8	21.0	1.25	53.6	11.6−
تونس	9.5	0.55	11.0	0.7	20.5	1.5+
المغرب	9.1	0.52	16.9	1.0	26.0	7.8+
الإجمالي	83.9	1.0	55.2	0.8	139.1	29.7−

المصدر: مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبـــي يوروستات و(COMEXT).

وإذ يحتل الوقود النصيب الأكبر من صادرات البلدان المغاربية، فيحقق الاتحاد الأوروبـــي عجزًا مستمرًا في مجمل تجارته مع البلدان المغاربية؛ ففي 2012 لم يـــزد حجم التبادل التجاري عن 29.7 مليار يورو؛ فالتجارة المغاربية أقل نســـبيًّا مـــن التجارة بين الاتحاد الأوروبـــي ودول الخليج التي وصلت إلى 144.5 مليار يورو، منها 61 في الواردات و83.5 في الصادرات، وحقق الاتحاد الأوروبــــي رصـــيدًا إيجابيًّا قدره 22.3 مليار يورو.

فضلاً عن أن التجارة المغاربية أقل قليلاً من نصف مجمل التجارة بين الاتحـــاد الأوروبـــي والمتوسط؛ وقد بلغ إجمالي التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبـــــي والمتوسط ذروته ليصل إلى 289 مليار يورو في 2012؛ حيث تمثل الواردات 121.1 مليار، 6.8% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبـــي وتمثل الصادرات 167.9 مليار (5.4% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبـــي)، وحقق الاتحـــاد الأوروبـــــي رصيدًا إيجابيًّا بلغ 46.8 مليار يورو.

ثانيًا: ما فتئت البلدان الأوروبية الجنوبية تتصدر قائمة التجار في التبادل التجـــاري الإجمالي بين الاتحاد الأوروبـــي والبلدان المغاربية، حسبما يشير الجدول اللاحق:

جدول رقم (2)

يبيّن الدول الأوروبية التي تصدرت قائمة التجار مع البلدان المغاربية (بحسب النسبة المئوية من إجمالي التبادل التجاري للدول الأعضاء سنة 2010)

البلد	% من إجمالي التبادل التجاري للدول الأعضاء سنة 2010
إيطاليا	6.47
إسبانيا	4.53
اليونان	4.03
فرنسا	3.47
البرتغال	2.31
مالطة	1.78
قبرص	1.43
سلوفينيا	1.1

المصدر: مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبـــي يوروستات.

ولكن هذه الدول الأوروبية الجنوبية لم تتصدر قائمة التجار فحسب؛ بل أيضًا قائمة المستثمرين مع دول الخليج والمانحين للبلدان المغاربية.

جدول رقم (3)

يوضح أفضل مستثمري الاتحاد الأوروبي في البلدان المغاربية من 2009 إلى 2010 (أسهم استثمار مباشرة بمليارات الدولارات)

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	الإجمالي
فرنسا	2.7	0.24	14.6	1.5	19.9
إيطاليا	2.5	1.1	0.23	0.53	3.5
إسبانيا	لا ينطبق*	0.66	1.57	لا ينطبق	2.23
ألمانيا	0.31	0.88	0.23	0.24	1.66

المصدر: ويتني ودوركين WITNEY and DWORKIN.

جدول رقم (4)

يبيّن الدول الكبرى المانحة للبلدان المغاربية

من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي سنة 2010 بملايين الدولارات

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	الإجمالي
فرنسا	70	4	254	127	448
إسبانيا	10	–	91	158	259
ألمانيا	52	4	39	24	77

المصدر: WITNEY and DWORKIN.

الجدير بالذكر هنا أن فرنسا كانت، بمفردها، مانحًا للبلدان المغاربية أكبر من الاتحاد الأوروبي بأكمله؛ وقد كانت هذه هي الحال على الأقل سنة 2010؛ إذ لم تكن وطأة الأزمة المالية آنذاك قد اشتدت كما هي الحال الآن.

وتبيِّن البيانات بوضوح ما يربط بين بلدان أوروبا الجنوبية والبلدان المغاربية من عرى وثيقة، فهذه البلدان تمتلك، بلا شك، ما تمتلكه سائر البلدان الأوروبية من حصص ومصالح واتصالات مع البلدان المغاربية؛ ومن ثَمَّ فلا غرو، حسبما ورد في تعليق ويتني ودوركين، أن ترك الاتحاد الأوروبي نفسه "ليكون وسيلة يحركها عدد قليل من دول المتوسط لتوفير غطاء شكلي لسياسة تقوم على الواقع العملي"[1].

ثالثًا: تتألف التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية في مجملها من واردات وقود من الجزائر وليبيا، وإيطاليا هي المستورد الأكبر للنفط من ليبيا، أما الجزائر فتوفر قرابة 25% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز، في حين أن دولة مثل البرتغال تستورد من الجزائر ما يزيد عن نصف احتياجاتها الاستهلاكية من الغاز.

(1) Witney and Dworkin, op. cit., p. 47.

جدول رقم (5) يوضح واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز القادمة من الجزائر سنة 2010 بحسب النسبة المئوية

الدولة	النسبة المئوية%
البرتغال	51.6
سلوفينيا	34.4
إيطاليا	33.7
إسبانيا	30.5
فرنسا	13.4
المملكة المتحدة	11

المصدر: يوروستات.

كانت صادرات النفط الليبية، في 2010، تمثل 11% من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام، حين كانت إيطاليا أحد أكبر مشتري النفط، على الرغم من أن واردات أيرلندا من النفط القادمة من ليبيا تمثل النصيب الأكبر من إجمالي واردات النفط.

جدول رقم (6) يبيّن الواردات الأوروبية من النفط الخام القادمة من ليبيا سنة 2010، بحسب النسبة المئوية من إجمالي واردات النفط

البلد	% من إجمالي واردات النفط
أيرلندا	23.3
إيطاليا	22
النمسا	21.2
فرنسا	15.7
قبرص	14.6
إسبانيا	12.1
البرتغال	11.1
المملكة المتحدة	8.5
ألمانيا	7.7
هولندا	2.3

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، اقتبسها كل من نيك ويتني وأنتوني دوركين.

وفي ظل ما تبدّى من أحداث في أوكرانيا سنة 2014، وضم القرم إلى الاتحاد الروسي، أُثيرت دعوات من أجل إعادة النظر في تأمين طاقة الاتحاد الأوروبي ومبلغ اعتماده على النفط والغاز الروسيين، وهو ما قد يحدو بالاتحاد الأوروبي إلى السعي للتنويع الجغرافي لموارد الطاقة؛ فإذا ما انفصل الاتحاد الأوروبي تدريجيًا عن روسيا، فسيكون المستفيد الأول من هذا التطور المحتمل، البلدان العربية، بما فيها البلدان المغاربية؛ لأن هذا سيُتَرْجَم إلى زيادة ما ستمثله البلدان العربية، بما فيها الجزائر وليبيا، من أهمية لطاقة الاتحاد الأوروبي في المستقبل[1].

الهجرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي

كان المهاجرون العرب يتوجّهون دومًا إلى ثلاثة مقاصد رئيسة خارج أوطانهم، أول هذه المقاصد كان أميركا اللاتينية، التي استقبلت الموجة الأولى من المهاجرين العرب؛ فقد حملت أمواج البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي حينذاك آلاف اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، ممن خاطروا أحيانًا بحياتهم ليستقروا في بلدان أميركا اللاتينية العديدة؛ وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين من المسيحيين الذين كانوا يحاولون الهرب من الفقر والاستبداد العثماني، وقد بدأت هذه الهجرة في القرن التاسع عشر، واستمرت طوال القرن العشرين.

واليوم تختلف التقديرات حول عدد سكان أميركا اللاتينية المتحدرين من أصول عربية؛ ولكن ثمة إجماعًا على أن عددهم يتجاوز عشرة ملايين نسمة، موزعين على دول أميركا اللاتينية، وإن استأثرت بأكثرهم البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وهندوراس وتشيلي؛ وأغلب الظن أن سكان أميركا اللاتينية المتحدرين من أصول عربية قد اندمجوا تمامًا؛ بل أكثرهم يمثلون الطبقة البرجوازية المحلية، ويؤدون دورًا بارزًا في الحياة الثقافية وفي السياسة؛ حتى إن سبع رؤساء جمهورية

(1) عن الطاقة برمتها في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، انظر:
Kilpelainen, Sarah: "Energy Relations between the EU and North Africa", The Journal of Contemporary European Research, Vol. 9, Issue 2, 2013, pp. 346-358.

على الأقل في أميركا اللاتينية كانوا من أصول عربية[1].

أمّا المقصد الثاني فكان بلدان الخليج العربي، فقد اجتذبت الإمارات الصغيرة بالخليج والمملكة العربية السعودية، قبل ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 و1979 وبعدها، مئات الآلاف من المغتربين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والمصريين واليمنيين، وقُدِّر إجمالي عدد المغتربين في مطلع الثمانينات، قبل صدمات النفط العكسية، بما يقرب من 5 ملايين مغترب.

ولكن مع نهاية الثمانينات وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت، في 2 من أغسطس/آب 1990، فضلت بلدان الخليج هجرة العمالة الآسيوية، حتى فاقت أعداد المغتربين والعاملين الآسيويين في الخليج أعداد نظرائهم من العرب، ولا يتسع بنا المقام هنا لمناقشة ما لهذه الاتجاهات من وقعٍ ثقافي وسياسي محتمل على الثقافة والمجتمع والأمن في بلدان الخليج؛ لكن ما لا شك فيه أن دول الخليج تلعب بالنار.

وتوجَّهت موجة الهجرة الثالثة صوب البلدان الأوروبية وكان جلُّ المهاجرين من البلدان المغاربية، وهذا بالضبط ما يركز عليه هذا الجزء.

تاريخ موجز للمهاجرين المغاربية في أوروبا

من الخطأ الاعتقاد أن الهجرة من البلدان المغاربية إلى أوروبا ظاهرة حديثة؛ ففي مطلع القرن العشرين، ولا سيما إبان الحرب العالمية الأولى، استُقدِم آلاف من الجزائريين والمغاربة والتونسيين إلى فرنسا للعمل في قطاعي الزراعة والتعدين وفي الصناعة، حتى لقد وصل عدد المغاربة العاملين في الزراعة وفي مناجم الفحم في فرنسا، بحلول عام 1920، إلى ما لا يقل عن 35 ألفًا، أما عدد الجزائريين فقد كان أكثر من ذلك؛ وقُدِّر عدد الجزائريين والمغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية بما يربو على 40 ألفًا[2].

(1) Turbay Ayala (Colombia), Toni Elias Saca (Colombia), Carlos Menem (Argentina), Abdallah Boucaram, Jamil Muawwad (Equador), Carlos Roberto Flores Faccusse (Honduras), Jaime Majlouta (Dominican Republic), Eduard Suaga (Jamaica).

(2) Annaji, Maha: "Patterns and Trends of Migration in the Maghreb", Middle East Institute Viewpoints, Migration and the Maghreb, www.mei.edu.

غير أن الهجرة المنتظمة بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي حصدت، كما نعرف، أرواح الكثير من الشباب الأوروبي، وباتت البلدان الأوروبية في حاجة ملحة للعمالة، ولهذا لم يتردَّدوا في اللجوء إلى "أقرب البلدان خارج أوروبا" لتعويض ما لديهم من عجز في القوى العاملة في أوقات إعادة البناء والنمو الحثيث؛ وفي مقابل هذا، كانت البلدان المغاربية التي نالت استقلالها مؤخرًا تواجه مشاكل اقتصادية هائلة، وعجزت تمامًا عن توفير فرص عمل كافية تتواكب مع الزيادة السكانية المتسارعة.

وعليه، ففي مطلع ستينات القرن العشرين، وُقِّعت أولى اتفاقيات العمل بين بعض البلدان الأوروبية والبلدان المغاربية، وأقامت بلجيكا وفرنسا وهولندا "مكاتب توظيف" في بعض المدن المغاربية؛ ففي بلجيكا، بدأت الموجة الأولى من المهاجرين المغاربة سنة 1964، وفضَّل الجزائريون والتونسيون الذهاب إلى فرنسا.

ويمثل العِقد الذي بدأ من 1964 المرحلة الأولى من الهجرة المغاربية؛ إذ فُتحت فيه الأبواب على مصراعيها أمام الهجرة المنتظمة؛ فكان الطلب هائلاً في البلدان التي تستقبل المهاجرين، ولا سيما في قطاعات تُسمَّى بشكل عام "صعبة وخطيرة وقذرة" كمناجم الفحم، وقطاعات البناء، والصناعة، والعمل بالمنازل، علاوة على أن العرض كان في الدول المصدِّرة للمهاجرين هائلاً أيضًا، ولا سيما في المناطق الأمازيغية بشمالي المغرب وجنوبيها، كوجدة والحسيمة وسوس وأكادير، وما إلى ذلك، وفي أجزاء كثيرة من الجزائر وتونس.

وشجعت البلدان المغاربية المهاجرين على الرحيل، لأسباب عديدة، منها أن الهجرة إلى الخارج تُقلِّل من الضغط الملقى على عاتق سوق العمالة المحلية الصغير وتخفف من وطأة الفقر في المناطق المهمشة من خلال الحوالات، وبذلك تحول دون عدم الاستقرار السياسي المتوقع.

وكان جُلُّ الجيل الأول من المهاجرين إلى غرب أوروبا من الشباب، (90% منهم من 18 إلى 30 سنة)، وغالبيتهم من غير المتعلمين بنسبة 85%، أو من حاملي الشهادات المدرسية الابتدائية، ومن مناطق فقيرة، وفي حالة المملكة المغربية كانت الغالبية العظمى من الأمازيغ. وغادر هؤلاء المهاجرون الشباب إلى أوروبا تاركين

وراءهم عائلاتهم، إذا كانوا متزوجين، وفي مخيلتهم أن هجرتهم لن تتجاوز بضع سنين يجمعون خلالها ما يكفي من المدخرات التي سيعودون بها إلى بلدانهم إذا قفلوا إليها آيبين؛ أما في البلدان المستقبلة للمهاجرين، فكان العمال من الجيل الأول غائبين عن الأنظار؛ إذ يكاد ينعدم التفاعل بينهم وبين السكان المحليين، مع أن إسهامهم في رفاهة البلدان التي استقبلتهم كانت تعدُّ قيِّمة، ولم يعانِ هؤلاء المهاجرون بصفة عامة من العنصرية أو رهاب الأجانب إلا قليلاً.

وشهد منتصف السبعينات نقطة تحول في الاقتصادات الأوروبية التي بدأت تسجل هبوطًا حادًّا، وولى عهد الازدهار الاقتصادي اللاحق للحرب، وخيَّم الظلام على الأفق الاقتصادي إثر ارتفاع أسعار النفط؛ مما حدا بالبلدان الأوروبية إلى اعتماد سياسات للهجرة أكثر تقييدًا؛ ومن عام 1974 صرَّحت الدول الأوروبية أنها لا ترغب في استقبال المزيد من الهجرة النظامية؛ ولكنها في الوقت نفسه تبنَّت تدابير لتسهيل "لَمِّ شمل العائلة"، التي كان يُقال: إن الغرض منها تسهيل إدماج المهاجرين الحاليين في البلدان المضيفة.

وقد أحدث لَمُّ شمل العائلة تغيرات مهمة كميًّا ونوعيًّا، أولها: زيادة عدد المهاجرين زيادة كبيرة ليناهز 1.5 مليون مهاجر بنهاية 1970، وثانيها: ظهور عملية "تأنيث" أعداد المهاجرين، وهو ما يعني زيادة معدل الإعالة بسبب وجود أطفال.

وفي ظل هذه التغيرات في سياسات الهجرة الأوروبية وفي تركيبة مجتمعات المهاجرين، ظهر اتجاه نحو الاستقرار إلى الأبد وأخذت أسطورة العودة إلى الوطن في التضاؤل الشديد.

واقترنت هذه التغيرات باتجاهين آخرين؛ الأول: زيادة عدد المهاجرين الذين تقدموا بطلبات للحصول على جنسية البلد الذي يقيمون فيه بعد انقضاء الفترة التي تؤهلهم للحصول عليها واستيفاء شروط أخرى، وهذا الاتجاه يؤكد التحول من الاستقرار المؤقت إلى الدائم، وهو ما جعل المجتمعات المغاربية أكثر إصرارًا وثقة لتطالب بالمزيد من المساواة والاعتراف بحقوقها، كالمطالبة ببناء مساجد جديدة.

ثانيًا: إن ما بدا من إصرار لدى المهاجرين وظهورهم بكثرة في الأماكن العامة، كالأسواق والمدارس والمساجد، أذكى جذوة الاتجاهات العنصرية، لتبدأ

الأحزاب اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية كفرنسا وهولندا في حشد التأييد في ثمانينات القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين اقترنت الهجرة المغاربية بخطر "الغزو الإسلامي" الذي يُهدِّد أوروبا.

ثم في عام 1990 دخلت عملية الهجرة في المرحلة الثالثة باستحداث ضوابط "شنغن" سنة 1990، التي جعلت الهجرة النظامية أكثر صعوبة؛ مما أدى إلى خروج موجات غير نظامية من المهاجرين؛ ومنذ ذلك الحين، وضعت البلدان الأوروبية مجموعة من التدابير التي تركز على طرق وأساليب محاربة "الهجرة غير الشرعية"؛ وذلك من خلال الضوابط على الدخول بحرًا وجوًّا، وتأشيرة شنغن، واتفاقيات إعادة القبول، وما إلى ذلك، وسرعان ما وقَّع كل من المغرب وإسبانيا سنة 1992 اتفاقية إعادة قبول بعد توقيع "معاهدة حسن الجوار والتعاون الودِّي". وفي سنة 2006، أُبرمت اتفاقية مشابهة بشأن "تنقل الأشخاص وإعادة القبول" بين المملكة المتحدة والجزائر، وسارت إيطاليا ومصر على خطاهما في 2007. ومنذ 2002 عضَّدت كل من ليبيا وإيطاليا التعاون بينهما بشأن مسائل الهجرة، وفي السنوات الأخيرة من حكم القذافي، أجبرت إيطاليا حالات عديدة من المهاجرين غير النظاميين من طالبي اللجوء السياسي من مختلف الجنسيات على الخروج منها إلى ليبيا، وانتهى المقام بالكثير من المهاجرين من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مراكز احتجاز خاصة تمولها إيطاليا نفسها؛ بل لقد جُنِّد الآلاف من هؤلاء الأفارقة في ميليشيات عديدة لحماية الزعيم الليبي.

وثمة إجماع بين الخبراء على أن هذه السياسة المقيّدة[1] ثبت إخفاقها؛ لأنها لم تحل دول تدفق المهاجرين غير النظاميين؛ ولكن استعيض عن الطرق المخصصة للعبور بالبحر، الذي بات اجتيازه أكثر تكلفةً وخطورةً. وحتى هذه اللحظة، ما فتئ المهاجرون غير النظاميين يجازفون بحياتهم للوصول إلى السواحل الأوروبية؛ ولئن كانت المراكب المحملة بالناس تجتذب انتباهنا الآن بسبب ما تبثه شاشات

(1) Khader, Bichara: "Les Politiques Migratoires de l'UE (1999-2009): Les Nouveaux Murs", Diplomatie, No. 42, January-February 2010, pp. 28-42.
Khader, Bichara: "Migraciones: La UE Cierra Las Fronteras Del Sur", Papeles, No. 112, Winter 2011.

التلفاز من صور للمآسي الإنسانية، فيجب ألا ننسى أن نحو 80% من الهجرة غير النظامية إنما سببها تجاوز السائح لمدة إقامته المحددة.

لقد امتلأت مستندات الاتحاد الأوروبي الرسمية بتجريم "الهجرة غير النظامية"؛ حتى إنها تقترن في الغالب بالمخدرات وتهريب البشر والإرهاب، وقد استبد بالاتحاد الأوروبي هذا الهاجس مما حدا به إلى الضغط على البلدان المغاربية من أجل التعاون لمراقبة حدودها الخارجية أو توقيع اتفاقيات إعادة قبول.

وعلى الرغم من كل هذه الضوابط والتدابير الرقابية، فمن الصعوبة بمكان إيقاف تدفق المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، في ظل عدم زوال تأثير عاملي الشدِّ والجذب. فبينما لا يزال الاتحاد الأوروبي جذابًا من حيث الرواتب والفرص على الرغم من الأزمة الحالية، نجد في الجهة الأخرى ارتفاعًا كبيرًا لمعدلات البطالة بين الشباب، حتى بين خريجي الجامعات، ليصبح الحلم الوحيد لنحو 75% منهم الهروب من الوطن[1].

كم عدد المهاجرين المغاربة الذين يعيشون في بلدان الاتحاد الأوروبي؟

من الصعوبة بمكان تقدير عدد "المهاجرين والمغتربين" العرب والمغاربة في 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي؛ فالكثير من الجزائريين والمغاربة والتونسيين يستقرون في البلدان الأوروبية منذ ثلاثة أجيال، أو أربعة، وليس لدينا "دراسات مسحيَّة" يُعوَّل عليها في فرنسا أو بلجيكا أو هولندا؛ لأن مثل هذه الدراسات تعدُّ غير ديمقراطية وتمييزية.

ولكن في تقرير حديث عرضْتُه في مؤتمر لجامعة الدول العربية في ديسمبر/كانون الأول 2010[2]، قدَّرت إجمالي عدد المهاجرين والمغتربين العرب في البلدان الأوروبية بما يناهز 8 ملايين، منهم 6 ملايين مواطن مغربي أو مهاجر متحدِّر من أصول مغربية.

(1) انظر رواية:

Ben Jelloun, T. *Partir*, (Gallimard, Paris, 2006).

(2) Khader, B: *Les Migrations dans Les Rapports Euro-Arabes et Euro-Méditerranéens*, op. cit., p. 26.

ولقد أخذت في اعتباري، عند إعداد هذا التقدير، ثلاثة معطيات إحصائية:

1. إجمالي عدد المهاجرين من المغرب العربي المسجلين في بلدان الاتحاد الأوروبي العديدة بوصفهم "أجانب"، وهذه المعطيات هي الأكثر مصداقية، ونستخلص منها أن العدد الإجمالي 2.7 ملايين، منهم 1.5 ملايين يعيشون في فرنسا و800 ألف يستقرون في إسبانيا، ومن هؤلاء 760 ألف مغربي.
2. وأضفت إلى هذا العدد، جميع من حصلوا على جنسية البلد الذي يقيمون فيه في الثلاثين عامًا الأخيرة، واختفت أسماؤهم من سجلات "المواطنين الأجانب"؛ لقد كان تجميع البيانات مضنيًا للغاية؛ ولكن قُدِّرت أعداد من ينتمون إلى هذه الفئة بنحو 2.8 ملايين مهاجر ومغترب من أصول مغاربية.
3. أما المعطى الثالث فهو يتصل بالهجرة غير الشرعية، وهذا ينطوي على الكثير من المشاكل؛ إذ كان عليَّ أن أتوخى الحيطة والحذر مع دراسة حالتي إسبانيا وإيطاليا، وقد قدَّرت هذه الفئة من المهاجرين غير النظاميين، الذين أشرت إليهم في بعض الأحيان بـ "غير الشرعيين" أو ببساطة "بلا أوراق" (في فرنسا) أو "غير مدعَّمين بالمستندات" (في إسبانيا)، تقديرًا متحفظًا بنحو 500 ألف.

وفي الجملة، فإن إجمالي عدد المهاجرين والمغتربين العرب في الاتحاد الأوروبي يُقدَّر بنحو 8 ملايين، أي 1.8% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 502 مليون، ثلثاهم من المهاجرين والمغتربين المتحدرين من المغرب العربي؛ أي: ستة ملايين نسمة، يمثلون 1.2% فقط من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي.

المهاجرون المغاربة: أبقار حُلُبٌ أم أوراق رابحة؟

لم تنفك الحوالات تمثل أهمية كبيرة لبلدان المنشأ؛ بل كانت تساعد في الغالب في سداد أعباء خدمة الدين المتزايدة؛ لكن مجتمعات المهاجرين كانت تستخدم – أيضًا – ورقة رابحة لزيادة تأثير كل بلد من البلدان المغاربية في البلدان المضيفة –

حتى على مستوى المنطقة – في التنافسات الداخلية التي تواجه البلدان المغاربية نفسها؛ لهذا نمّى كل بلد مغاربي روابط خاصة مع المهاجرين من أراضيه عبر إقامة منظمات خاصة سُمِّيت "الوداديات"، التي كانت مهمتها الرسمية توفير الدعم للمهاجرين أنفسهم؛ ولكن مهمتها غير الرسمية كانت حشد الدعم لأوطانها أو ببساطة "تعقُّب أنشطة المهاجرين"[1].

ولم تسهم البلدان المغاربية في إقامة الوداديات بالخارج للمهاجرين فحسب؛ بل – أيضًا – أقاموا إدارات خاصة لمتابعة أوضاعهم، فتونس أول من أقام "ديوان التونسيين بالخارج" سنة 1988، وسار المغرب على خطاها، ليقيم بعد عامين "مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج". وفي 1992 أقامت الحكومة الجزائرية "لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية في الخارج".

وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، دخلت العلاقات بين البلدان المغاربية و"المهاجرين" من أراضيها إطارًا مُؤسَّسيًّا، فأقيمت وزارات، كما هي الحال في المغرب؛ إذ توجد وزارة مكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، وفي الجزائر، تُشرف وزارة التضامن القومي والأسرة منذ 1970 على "الجالية الوطنية بالخارج"، كما توجد في تونس، منذ 2007، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، أما ليبيا فليس لديها وزير مسؤول عن المهاجرين الليبيين؛ لأنهم يمثلون جزءًا ضئيلاً للغاية من إجمالي عدد المهاجرين المتحدرين من المغرب العربي في الاتحاد الأوروبي.

(1) Callyer, Michael: "The Changing Status of Maghrebi Emigrants: the Rise of the Diaspora", Middle East Institute viewpoints,www.mei.edu.

خلاصة

ركّز هذا الفصل على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية منذ 1957 إلى الآن؛ موضحًا ما أولْته الجماعة الأوروبية من أهمية لهذه المنطقة؛ ومن خلال إبرام اتفاقيات عديدة؛ سواء كانت اتفاقيات تعاون أم ارتباط أم شراكة، لم ينفكّ الاتحاد الأوروبي يسعى بلا كلل لدعم ما يربطه من أواصر مع البلدان المغاربية الخمسة وزيادة ما بينهما من علاقات تجارية.

ولقد أبرز الدليل الذي ورد مجددًا في هذا الفصل مدى اتساع الفجوة بين التوقع والإنجاز التي تُميِّز سياسات الاتحاد الأوروبية المتعاقبة إزاء شمالي إفريقيا؛ فلم تنتهض الاقتصادات المغاربية نهوضًا حقيقيًّا، ولا جُسِّرت الهوّة الاقتصادية بين المنطقتين.

فَلِمَ أخفقت إذًا العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية؟ أولاً: ليس من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي لم تكن تنقصه رؤية استراتيجية، فالاتحاد الأوروبي إذ نظر إلى البلدان المغاربية بناءً على ما تعاني من "عدم استقرار" و"هجرة غير نظامية"، فإنه لم يدرك أن مستقبله يكمن – إلى حد كبير – في جنوبيه؛ بل إن مفهوم التنمية المشتركة ذاته، الذي تكرَّر ذكره في المستندات الرسمية، بقي سطحيًّا وخطابيًّا؛ ذلك أن سياسات الاتحاد الأوروبي افتقرت للعمق وروح الإصرار، وما فتئت تسعى لتحقيق أهداف تجارية وأمنية، فضلاً عن أن استحواذ هاجس الهجرة غير النظامية على الاتحاد الأوروبي وزيادة تركيزه على "مسائل الهوية" قلّلا من مصداقية أهدافه المعلنة لتحويل المتوسط إلى جسر يُوحِّد بدلاً من حاجزٍ يفصل.

فالبلدان المغاربية، كما عرضنا سابقًا، ليست سوقًا تجاريَّة رئيسة للاتحاد الأوروبي؛ إذ لا يتعدَّى إجمالي التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة 139 مليار يورو، وإن كان الاتحاد الأوروبي يسجل عجزًا دائمًا في تجارته مع البلدان المغاربية بسبب واردات الطاقة من ليبيا والجزائر؛ فبمساعدة البلدان المغاربية في تنويع اقتصاداتها والارتقاء على سلسلة القيمة وحثّها على النهوض بالتكامل الإقليمي، لن يحوِّل الاتحاد الأوروبي البلدان المغاربية إلى "سوق ناشئة" فحسب؛

بل سيزيد كذلك من التجارة في السلع والخدمات ويُعزِّز من دوره محركًا حقيقيًّا للنمو.

واليوم يوجد 8 ملايين مهاجر ومغترب عربي في الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ينحدر ثلثاهم من أصول مغاربية؛ وينبغي ألا يشعر هؤلاء "بالغربة" في البلاد التي يقيمون فيها، وألا يرى البعض أنهم يشكلون "مصدرًا للإزعاج" أو "تحديًّا للأمن" أو "تهديدًا للهوية الأوروبية"؛ بل إن اندماجهم في المجتمع سيحسن من صورة الاتحاد الأوروبي في البلدان المغاربية وفي العالم العربي بأكمله؛ كما ينبغي تشجيع زيادة الهجرة الدائرية في المتوسط من أجل اكتساب الكفاءات بدلاً من استنزافها، ولكي يقود المغتربون العرب الانطلاقة الاقتصادية في أوطانهم.

بيد أنه على الرغم مما شان موقف الاتحاد الأوروبي من نقائص، فإنه ليس من الحكمة تقليل حجم المسؤولية الملقاة على عاتق البلدان المغاربية؛ إذ أخفقت في تجديد عملية التكامل فيما بينها، واستجابت بفتور وتلكؤ حيال الإصلاح السياسي والاقتصادي الحقيقي؛ بل كانت عليها التزامات داخل أراضيها تتمثل في محاربة المحسوبية والفساد، فضلاً عن الانخراط في إصلاحات عميقة على جميع المستويات؛ لهذا يجب أن تتوقف عن تحميل الاتحاد الأوروبي وِزْر إخفاقاتها.

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 1981 إلى 2014: جيران متباعدون وشركاء حميمون

على الرغم من أن النفط اكتُشف للمرة الأولى في المملكة العربية السعودية وسائر دول الخليج في النصف الأول من القرن الماضي، فقد ظلت المنطقة - حتى أزمة النفط الأولى سنة 1973 على الأقل - أرضًا يجهلها جلّ الأوروبيين، عدا بريطانيا العظمى التي هيمنت على المنطقة منذ القرن التاسع عشر، فقد كانت ملمة إلمامًا تامًّا بالواقع الاجتماعي والعلاقات السياسية المتشابكة بالمنطقة.

استفادت منطقة الخليج من "أزمة النفط" الأولى سنة 1973، التي وضعتها على خارطة العالم موردًا للطاقة ومستثمرًا عالميًّا وجعلت منها مساحة ذات أهمية جيوسياسية بارزة؛ ولم يكن مجلس التعاون الخليجي قد أُقيم آنذاك؛ ومن ثَمَّ فلم تكن ثمة علاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج على مستوى الجماعات، كما استُبعدت منطقة الخليج من السياسة المتوسطية العالمية، التي دشنتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1972؛ بيد أنه عندما بدأ الحوار الأوروعربي في أواخر 1974، تطبيقًا للدبلوماسية متعددة الأطراف، شاركت فيه دول الخليج؛ بل أدَّت دورًا بارزًا في تطويره.

وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، توالت على المنطقة أحداث جسام، من أبرزها استيلاء صدام حسين على السلطة في العراق 1979، وسقوط شاه إيران في 1979، والحرب بين العراق وإيران، التي بدأت في عام 1980؛ وقد أخذت هذه الأحداث منطقة الخليج على حين بغتة، وجعلتها عرضة للتهديدات الخارجية، وفي خضم هذه الأحداث، أقيم مجلس التعاون الخليجي في مايو/أيار 1981، ليس بحسبانه "دافعًا للنمو الاقتصادي" بقدر ما كان "ترتيبًا أمنيًّا" بين البلدين "المتفقة فكريًّا"[(1)].

---

(1) Twinam, J.W: "The Gulf Cooperation Council: the Smaller Gulf States and Interstate Relations", in Charles F. Doran; Stephen W. Buck (eds.) *The Gulf, Energy, and Global Security,* (Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1991), p. 107.

أقيم مجلس التعاون الخليجي حينما تعثر الحوار الأوروعربي، بسبب ما آلت إليه اتفاقية كامب ديفيد التي أُبرمت سنة 1979 من انقسامات داخلية بين البلدان العربية؛ لذا شعرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة بدء مفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي من أجل تنفيذ اتفاقية تعاون اقتصادي؛ غير أن الأوروبيين انشغلوا في بداية الثمانينات بأمور أكثر إلحاحًا، كالتوسع الثاني الذي ضم اليونان في 1981، والتوسع الثالث الذي ضم كلاً من البرتغال وإسبانيا في 1986، وإعادة تشكيل البنية المؤسسية للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت الاتحاد الأوروبي، وبهذا تحولت السوق المشتركة إلى سوق موحدة.

وحين توثقت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في أواخر الثمانينات، تسارعت وتيرة المفاوضات، مفضية إلى توقيع اتفاقية تعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 1988؛ ومنذ ذلك الحين، اتفق الجانبان على إكمال مرحلة التعاون الأولى بمرحلة تعاون ثانية للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة، غير أن ثلاثة وعشرين مجلسًا مشتركًا، كان آخرها في المنامة، البحرين، في 30 من يونيو/حزيران سنة 2013، لم تكن كافية للتوصل إلى تلك الاتفاقية؛ ومن ثَمَّ فإن هذا الفصل يرمي إلى تحقيق هدفين:

1. عرض تحليل للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بأثر رجعي من 1981 إلى 2013.
2. رَسْم مسار عمل جديد لتعميق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ولا سيما في ظل التغيرات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية.

ويفترض الفصل أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وإن كانت قد انطلقت، فإنها وئيدة الخطى، وأن من مصلحة المنطقتين البدء في مسار عمل جديد ينبني على الشراكة الاستراتيجية، وهو ما بات مُلحًّا بعد ما شهدت المنطقة العربية منذ 2011 من تغيرات جسيمة، كان أبرزها اندلاع الاضطرابات في مصر، ونشوب الحرب في سوريا، وعدم الاستقرار في العراق، والفوضى في اليمن، ومواصلة الاحتلال اليهودي للأراضي الفلسطينية، والتهديدات

المستمرة من الجهات الفاعلة غير العربية في المنطقة، كإيران، ولاسيما أن جميع هذه التغيرات تزامنت مع الانسحاب الواضح للسياسة الخارجية للولايات المتحدة من المشهد، واضمحلال صورتها بوصفها "موفر الأمن" في منطقة الخليج.

المبحث الأول

تحليل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بأثر رجعي من 1981 إلى 2013

مجلس التعاون الخليجي

باتت منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، في أواخر سبعينات القرن العشرين وأوائل ثمانيناته، مسرحًا للتوترات المتصاعدة[1]:

أ- سقوط شاه إيران في أعقاب الثورة الإيرانية التي تزعمها الخميني في يناير/كانون الثاني 1979.

ب- توقيع "معاهدة صداقة" بين اليمن الجنوبي والاتحاد السوفيتي في أكتوبر/تشرين الأول 1979، وذلك في تحدٍّ علني للملكة العربية السعودية.

ج- قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج، باستثناء عُمان، بعد 1979، وما ساد دول الخليج إثر هذا من الشعور بالضعف والتعرض للخطر.

د- الهجوم على المسجد الحرام في مكة فيما بين 20 من نوفمبر/تشرين الثاني و3 من ديسمبر/كانون الأول 1979.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول السياق السياسي والجيوسياسي في هذه الفترة، انظر: مجموعة من المؤلفين، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014).

هـ- التدخل السوفيتي في أفغانستان في ديسمبر/كانون الأول 1979.

و- اندلاع حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق في سبتمبر/أيلول 1980.

وقد تمخض عن هذه الأحداث وتداعياتها شعور هائل بالقلق في جميع دول الخليج[1]؛ وفي ظل هذا المناخ من عدم الاستقرار، انعقدت القمة الأولى لأمراء دول الخليج وملوكها في 25 من مايو/أيار 1981، التي قرروا فيها، في 26 من مايو/أيار، إقامة مجلس التعاون الخليجي.

ومنذ إرساء اللّبنات الأولى للمجلس، كانت دول الخليج الست تسعى لإبرازه في صورة مجموعة اقتصادية إقليمية وليس في صورة ائتلاف أمني، تفاديًا لانتقادات سائر البلدان العربية، أو دفعًا لردود الفعل الإيرانية السلبية، وقد زادت المخاوف بالتأكيد من القوى التخريبية وما ستلقي به من ظلال على المنطقة بعد "الثورة الإيرانية الإسلامية" واندلاع الحرب بين إيران والعراق، وهو ما شكل الحافز الرئيس لاتحاد دول الخليج[2]؛ لقد كانت إيران تشكل تهديدًا حقيقيًّا وليس افتراضيًّا لدول الخليج، فالزعماء الإيرانيون الجدد لم يخفوا نواياهم العدائية؛ إذ أعلنوا صراحةً أن جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث الصغيرة المحتلة ستظل خاضعة للسيطرة الإيرانية، وأن منطقة الخليج نفسها ستُسمَّى "الخليج الفارسي"، وليس "الخليج العربي"، أو ربما "الخليج العربي الفارسي"، وهو إصرار بات مثار قلق.

على أن الأمور ازدادت سوءًا بمجيء صدام حسين، الزعيم العراقي الجديد، الذي لم يقل إصرارًا عن إيران، فما إن أحكم الخناق على العراق، حتى بدأ يستقطب دعم سائر البلدان العربية المجاورة، لملء "الفراغ الأمني في المنطقة"، بعد تنحية مصر من النظام الإقليمي العربي في أعقاب إبرامها اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل في 26 من مارس/آذار 1979.

وعليه فقد كان من الطبيعي أن تغدو المسألة الأمنية الحافز الرئيس للتعاون بين دول الخليج، وهذا ما ميَّز تجربة مجلس التعاون الخليجي، بوصفه منظمة دون

(1) Novik, N., Starr, J: *Challenges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security*, (Praeger, New York, 1981).

(2) Pridham, B.T. (ed.) *The Arab Gulf and the Arab World,* (Center for Gulf Studies, University of Exeter, Croom Helm, 1988).

إقليمية، من تجربة المشروع الأوروبي، فالأول كان بمنزلة ميثاق أمني، يعضد التكامل الاقتصادي، أما الأخير، فقد كان يقوم على تكامل اقتصادي، ثم تحرك تدريجيًّا نحو تحقيق سياسيات أمنية وأجنبية مشتركة.

أما عن مسألة العضوية، فلم تأل دول الخليج جهدًا في التوضيح لسائر البلدان العربية، ولاسيما العراق واليمن، أن الدعوة ستوجه إليهم في الوقت المناسب، للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، غير أنه من الواضح أن الدول الست الأعضاء المُؤَسِّسة أرادت أن يُعضِّد بعضها بعضًا، على الأقل في المستقبل القريب.

وفي هذا العام نفسه 1981، أنتجت دول الخليج 14.5 ملايين برميل نفط في اليوم، أي: 23.5% من إجمالي الإنتاج العالمي، وما يربو على 52% من إجمالي إنتاج الأوبك وصدَّرت 13.4 ملايين برميل نفط في اليوم، وكان متوسط سعر البرميل 32 دولارًا.

أوروبا ومجلس التعاون الخليجي

بعد تعثر الحوار الأوروبي – العربي، استشعرت الجماعة الأوروبية وجوب إقامة روابط رسمية مع دول الخليج العربي، وقد مهَّد مجلس التعاون الخليجي لإعادة العلاقات الودية، نظرًا إلى التفاعل الاقتصادي المكثف بين الجانبين؛ ومن الواضح أن الغرض من مصالح الجماعة الأوروبية المكتسبة في المنطقة ضمان الوصول إلى النفط، وألا تقع إمدادات النفط في أيدي الأعداء، أو أن تتوقف؛ ففي عام 1981 كان ما يزيد عن 70% من واردات الجماعة الاقتصادية الأوروبية من دول الخليج العربي، وهو ما زاد من أهمية منطقة الخليج لدى أوروبا؛ ولا غرو إذن أن حاول الوزراء الأوروبيون، في أعقاب اضطرابات 1979، فتح حوار مع دول الخليج لتفادي ما قد ينتج من عراقيل في الدول التي تهم الأوروبيين، تُؤَوِّل إلى قفزات غير متوقعة في أسعار النفط أو تقلبات في أسعار توصيله، وكان هانس ديتريش جينشر، وزير الخارجية الألماني، في خطاب ألقاه في بداية 1980، الداعي الرئيس لهذا الحوار المفتوح. أما على مستوى الجماعة الأوروبية، فقد ساد شعور بأن الوقت قد حان للخروج من إطار الاتفاقيات التي تُبرم بين الدول الأعضاء في

الجماعة الأوروبية وكل دولة من دول الخليج على حدة، ومحاولة توثيق عرى العلاقات مع دول الخليج من خلال تنسيق الاتفاقيات على مستوى الجماعة الأوروبية، فلا يمكن تفادي التنافس العقيم فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، أو حتى بين دول الخليج العربي نفسها، إلا من خلال إبرام الاتفاقيات متعدِّدة الأطراف.

وبالفعل، شهدت أواخر سبعينات القرن العشرين تنافسًا غير مسبوق بين الدول الأوروبية لإبرام اتفاقيات ثنائية لتقديم التجارة في مقابل النفط مع دول الخليج؛ إذ كانت كل دولة من الدول الأوروبية تسعى لتدوير أموالها بزيادة صادراتها من خلال التفاوض المباشر، ولا شك أن المملكة المتحدة كانت الأكثر خبرة بالشأن الخليجي؛ إذ لم يكن لأي من الدول الأوروبية الإحدى عشرة الأعضاء من "طول التواصل التاريخي وعمقه في منطقة الخليج مثل ما كان للمملكة المتحدة"[1]؛ لذا فلا غرو إنْ لم تتحمس المملكة المتحدة حماسة غيرها من الدول إزاء تطبيع السياسات بالطابع الأوروبي في منطقة تعد "الساحة الخلفية لها" و"محميتها التاريخية".

وفي عام 1981، بلغت صادرات الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول الخليج العربي وحده نحو 49% من صادراتها إلى العالم العربي أجمع، وكانت الصادرات إلى السعودية وحدها تمثل 23% من إجمالي الصادرات.

ولم تتوقف جاذبية دول الخليج على كونها منتجة للنفط وسوقًا للصادرات فحسب؛ بل – أيضًا – على ما يتوافر لديها من مبالغ طائلة من فائض رأس مال الخليج، وكانت تبحث عن استثمارات آمنة؛ لذا فكان شغل الدول الأوروبية الشاغل إعادة تدوير هذه الأموال على المدى الطويل، من أجل تعويض العجز الذي تكابده اقتصاداتها.

ولهذه الأسباب أبدت الجماعة الأوروبية اهتمامًا بالغًا، ولاسيما في بداية الثمانينات، بإبرام اتفاقية مع دول الخليج تكفل بموجبها إمدادات النفط، وتتمكن

(1) Robins, Philip: "The European Community and the Gulf", in Doran, Buck, op. cit., p. 254.

من الوصول إلى أسواق الخليج، وتضع إجراءات تحكم إعادة تدوير فوائض عوائد النفط بسلاسة، وتجلى هذا في تزايد إدراك أهمية الخليج واستشعار الاتحاد الأوروبي بالحاجة الماسَّة لزيادة التوافق في المصالح والاهتمامات.

الطريق الطويل نحو اتفاقية التعاون سنة 1988

لقد تغير المشهد الاقتصادي لدول الخليج تغيرًا جذريًّا منذ 1982 وحتى توقيع اتفاقية التعاون سنة 1988؛ فلقد انخفضت عوائد النفط إلى النصف، إثر الصدمة المعاكسة في أسعار النفط في 1982، ولاسيما في 1985، كما انخفضت المصروفات الحكومية، وأُجبرت الحكومات على تقليل الاحتياطي الخارجي لتمويل العجز، وشهدت بلدان الخليج قاطبة مرحلة انتقالية عسيرة، من فائض في ميزان المدفوعات والميزانيات الحكومية إلى عجز في الميزانيات، فعاشت أيامًا عجافًا من بعد أيام سِمان.

وفي عام 1985، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي إجمالي عجز في الميزان العام نحو 4.3 مليار دولار، لتشهد هبوطًا حادًّا، بعد أن كان لديها فائض يربو على 66.5 مليار في 1981، وانخفض إجمالي واردات مجلس التعاون الخليجي من الجماعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة 23% من 1983 إلى 1985، أما المملكة العربية السعودية، وهي أكبر سوق مستهلكة في المنطقة، فقد سجَّلت هبوطًا بنسبة 40% في وارداتها من الشركاء التجاريين الرئيسيين[1].

غير أنني مع نهاية 1985، قدَّرتُ الاحتياطي الرسمي لدول الخليج المستثمر في الخارج بمبلغ 300 مليار دولار[2]، استُثمِر منها 40% في أوروبا، في صورة ودائع مصرفية أو أسهم صناعية، أو في العقارات والسندات الحكومية.

وحين اقتُرِح الحوار بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج، في بداية ثمانينات القرن العشرين، كانت دول الخليج في ذروة قوتها الاقتصادية،

(1) للاطلاع على تحليل اقتصادي لاقتصادات الخليج في ثمانينات القرن العشرين انظر:
Azzam, H: *The Gulf Economies in Transition*, (Macmillan, London, 1988).

(2) Khader, Bichara: **Arab Money in the West**, Report to the Arab League, (Tunis, 1986).

وكان أولَ من أيّد فكرة فتح حوار مع دول الخليج وزيرُ الخارجية الألماني، السيد جينشر، في اجتماع انعقد في بروكسل في 15 من يناير/كانون الثاني 1980، قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وقد وافق مجلس الوزراء الأوروبي على المقترح الألماني في 5 من فبراير/شباط 1980، وطلب من المفوضية استطلاع رأي دول الخليج الست والعراق بصدد "احتمالات المضي قدمًا لتنفيذ مبادرة الجماعة الأوروبية".

وبعد إنهاء ممثلي المفوضية للمحادثات الاستطلاعية في دول الخليج، قرر المجلس الأوروبي متابعة الحوار في سبتمبر/أيلول 1980، أما الفرنسيون فلم يكونوا مرحبين بالأمر، معللين ذلك بأن إطارًا للحوار موجود أصلاً، وهو الحوار الأوروعربي، وأنه لا داعي للتكرار[1]، ذلك في حين أن دول الخليج نفسها، العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، كانت تزعم أن الحوار بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج إنما يسعى إلى الحصول على النفط، ولا ينبع من رؤية استراتيجية تشمل القضايا طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بَلْهَ الأبعادَ السياسية والاقتصادية، كما أكدوا أنهم يفضلون تنمية علاقاتهم من خلال الحوار الأوروعربي.

وعليه فقد أرجئت مبادرة الحوار إلى حين؛ ولكن ما لبث أن قرَّر المجلس الأوروبي في سبتمبر/أيلول 1981، بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي، بدء المحادثات الأولية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لتقييم التعاون المقترح؛ ومن ثَمَّ، تَبَادَلَ الجانبان الزيارات؛ إذ زار السيد عبد الله يعقوب بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي المقار الأوروبية في يونيو/حزيران 1982 وزار ممثلو الجانب الأوروبي المملكة العربية السعودية في مارس/آذار 1983؛ وتلت المحادثات الاستقصائية مجموعة أخرى من الاجتماعات التي كان هدفها بدء المباحثات الرسمية بصدد اتفاقية تعاون بين المنطقتين؛ ومن ثَمَّ انعقد الاجتماع الأول، على المستوى الوزاري، في 14 من أكتوبر/تشرين الأول 1985 في لوكسمبرج، وأكد ممثلون من

(1) Jawad, H: *Euro-Arab relations: A Study in Collective Diplomacy*, op. cit., p. 185.

الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج في البيان الختامي المشترك عزمهم المضي قدمًا في الحوار الذي كان من المفترض أن يكون مكملاً للحوار الأوروعربي وليس بديلاً له، وتدارسوا نطاق الاتفاقية المقترحة.

وفي هذه الأثناء، طلب البرلمان الأوروبي من السيد كوستانزو أن يُعدَّ تقريرًا عن العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والخليج، وقد نوقش هذا التقرير من 19 إلى 20 من فبراير/شباط 1987، ثم أقر البرلمان قرارًا بصدد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي.

وبعد ذلك، في 23 من يونيو/حزيران 1987، انعقد في بروكسل اجتماع وزاري ثان، بضوء أخضر من البرلمان، وبعد سنة وقع كل من السيد جينشر، رئيس المجلس، وكلود شيسون، المفوض، من الجانب الأوروبي، والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، وعبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، على اتفاقية التعاون، في 15 من يونيو/حزيران 1988.

وكان من شأن هذه الاتفاقية أن تحدد العلاقة التعاقدية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ غطت طيفًا واسعًا من المواضيع، كالتعاون الاقتصادي، والزراعة، والثروة السمكية، والصناعة، والطاقة، والعلوم، والتقنية، والاستثمار، والبيئة، والتجارة؛ ولكنها مع ذلك لم تحل المسألة الأساسية التي كانت مثار الخلاف في جميع التعاملات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، وهي صادرات الخليج من البتروكيمياويات[1].

كان من المفترض أن تكون الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سنة 1988 الخطوة الأولى في العلاقات بين المجموعتين، والسبيل للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة؛ ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن، فحالت عقبات كثيرة دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين.

(1) Khader, B: *L'Europe et les Pays Arabes du Golfe: des Partenaires Distants*, (Quorum-Publisud-Paris, 1994).

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 1988 إلى 1995: البيانات الختامية الأوَل للمجالس المشتركة

على صعيد المؤسسات، نصَّت الاتفاقية التي أُبرمت بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج سنة 1988، على إقامة مجلس مشترك كان من المفترض أن يجتمع سنويًّا لمتابعة تنفيذها، وبالفعل انعقد أول اجتماع وزاري سنة 1990، قبل خمسة أشهر من احتلال الجيش العراقي لإحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي احتلالاً عسكريًّا، ثم انعقدت خمسة اجتماعات وزارية في السنوات الخمس اللاحقة[1].

- مسقط: 17 من مارس/آذار 1990.
- لوكسمبورج: 17 من مايو/أيار 1991.
- الكويت: مايو/أيار 1992.
- بروكسل: 16 من مايو/أيار 1993.
- الرياض: 8 من مايو/أيار 1994.

وقد خُصصت جلُّ فقرات البيان الأول الصادر في مارس/آذار 1990 للصراع العربي – الإسرائيلي، والوضع المأساوي في لبنان، والأزمة العراقية – الإيرانية، وشدَّد البيان على أن تظل اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج "ذات صبغة مكملة"، وألا تكون "بديلاً للحوار الأوروعربي"، أما عن مسائل الطاقة وقضية صادرات الخليج من البتروكيمياويات الشائكة، فقد طَوَوا عنها كشحًا و لم يُحدثوا لها ذكرًا.

تلا البيان المشترك الثاني حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت سنة 1991.

وقد خُصِّصت فقراتٌ أربعٌ من فقراته الست عشرة للغزو العراقي، والكارثة البيئية في منطقة الخليج، والمحنة التي يكابدها السكان المدنيون في شمالي العراق وجنوبيه، و"إعادة تأسيس القانون الدولي الذي انتهكته العراق"، بيد أن الوزراء اعتبروا أن "الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية سببان جذريان

(1) Com (95) 541 final.

أيضًا لعدم الاستقرار في المنطقة"، وقد خُصَّ بالذكر "الدور المهم" الذي تلعبه إيران في استقرار المنطقة، و"التعاون في المستقبل" بين مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر"، التي عادت في أواخر الثمانينات إلى حظيرة النظام العربي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شدَّد البيان على أهمية وجود "بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمارات وحمايتها"، وعلى ضرورة تضافر الجهود لزيادة التعاون الإقليمي.

أما البيان الثالث الصادر في الكويت في 16 من مايو/أيار 1992، فقد كانت فقراته الإحدى والعشرون أهم من سابقيه؛ إذ شدَّد الوزراء، بعد إعرابهم عن رضاهم باستعادة السلام والاستقرار في منطقة الخليج، على أهمية التعاون في مجال الطاقة وحماية البيئة والتحديث الصناعي وسائر المجالات، كالاستثمار والمشاريع المشتركة والعلوم والتقنية، وتطوير المعايير والموارد البشرية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُثَار فيها مسألة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما حيَّر دول مجلس التعاون الخليجي التي طفقت "تتساءل عن مدى فعالية ضريبة الطاقة أو الكربون المقترحة في الحد من الانبعاثات، وتشير إلى أن المجتمع أرهقته ضرائب النفط بالفعل".

وقد تصدَّرت قضية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البيان الرابع الصادر في بروكسل، في مايو/أيار 1993، وطالما حاول الجانب الأوروبي طمأنة دول الخليج أن ضريبة الطاقة/الكربون "لن يكون لها أثر تمييزي على النفط، وأن تطبيق هذه الضريبة سيتوقف على ما ستتخذه سائر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تدابير مماثلة".

ولأول مرة، تم التطرُّق إلى مسألة "التجارة الحرة"؛ إذ رحب الوزراء باستكمال المباحثات في هذا الصدد؛ أما سائر الفقرات في البيان فقد تناولت القضايا السياسية، كالالتزام بـ "الوحدة وسلامة الأراضي وسيادة العراق"، و"معاناة الشعب العراقي بأكمله التي يتحمل مسؤوليتها النظام العراقي وحده"، والنزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمياوية، وعملية السلام في الشرق الأوسط، والمستوطنات الإسرائيلية، وتدهور الوضع في الأراضي المحتلة؛ كما شدَّد الوزراء على عزمهم المضي قدمًا من أجل

"الإسهام في استقرار العالم العربي، ومنه المنطقة المغاربية، وتنميته المستدامة". كما كانت هذه أول مرة يرد فيها ذكر المنطقة المغاربية في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وإنما كان ذكرها مقبولاً لأن الاتحاد الأوروبي ناقش، قبل بضع شهور في 1992،العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي في المجلس الأوروبي بلشبونة.

على أن منطقة أخرى استحوذت على اهتمام الوزراء وهي البوسنة والهرسك؛ إذ أثارت "الهجمات الوحشية على سربرنيتشا" حفيظة الدول الإسلامية ودول الخليج.

وأشار بيان الرياض الصادر في 8 من مايو/أيار 1994، إلى تقرير المجموعة التي شُكلت لغرض النظر في مسائل مترابطة بصدد الطاقة والبيئة، بموجب قرار المجلس المشترك، وقد رحب الوزراء بمقترح لبرنامج، يُنفَّذ على مدار ثلاث سنوات، لغرض التعاون بين هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي والهيئات الأوروبية المعنية بالمعايير، مُعْرِبين عن رضاهم ببرنامج "تدريب العاملين بمصالح الجمارك في دول مجلس التعاونِ الخليجي" المقترح تنفيذه على مدار سنتين.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي تُناقَش فيها قضية حقوق الإنسان؛ وبينما أشار وزراء دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنوع أنظمة القيم، "فقد انضموا إلى وزراء الجماعة الأوروبية في التشديد على استمرار التزامهم بالنهوض بحقوق الإنسان". أما على الصعيد السياسي، فقد أشار الوزراء بقلق بالغ إلى إصرار العراق على عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة، مدركين حق دول الخليج في الحصول على الوسائل التي تمكنها من الدفاع عن نفسها، ومشدِّدين على "معارضتهم التامَّة للإرهاب بجميع أشكاله" و"للأنشطة التخريبية في جميع البلدان"، وأثنوا كذلك على شجاعة "الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين الذين وقعوا على إعلان المبادئ التاريخي في واشنطن في 13 من سبتمبر/أيلول 1993"، وأبرزوا أهمية تحقيق تقدُّم مهم في سائر المفاوضات الثنائية، "ولاسيما على الصعيد السوري"، كما أعربوا عن قلقهم إزاء نشوب الأعمال العدائية في اليمن، ورحَّبوا باتفاقية لتأسيس اتحاد المسلمين في كرواتيا.

اجتماع غرناطة في 20 من يوليو/تموز 1995: تقييم الإنجاز المُحقق في التعاون بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي

على الرغم من خمسة اجتماعات عقدها المجلس المشترك، فقد جاءت النتائج الملموسة التي تمخضت عنها اتفاقية التعاون متثاقلة، واقتصرت على:

أ- عقد عدد من اجتماعات المجموعة العاملة في مجال الطاقة، وندوة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مسقط في إبريل/نيسان 1994، والتقرير المشترك الذي أعدته المجموعة المؤقتة بتكليف من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بصدد قضايا مترابطة عن الطاقة والبيئة.

ب- المؤتمرات الصناعية للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، التي انعقدت في غرناطة 1990، والدوحة 1992 ومسقط 1995.

ج- التعاون في مجالات المعايير الجمركية.

د- مفاوضات التجارة الحرة، التي طالما أفسدها ضريبة الطاقة/الكربون وقضية البتروكيماويات.

ومن ثَمَّ فعلى الرغم من تدشين اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، فإنها كانت منخفضة الوتيرة؛ لذا تأجَّل اجتماع المجلس الوزاري المشترك للمجلس الذي كان مقررًا عقده في 1995 ليحلَّ محله أول اجتماع وزاري لترويكا مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، الذي انعقد في غرناطة في 20 من يوليو/تموز 1995، لتقييم الإنجازات السابقة ولتحفيز التعاون بينهما، من خلال التوصيات التالية:

أ- توطيد الحوار السياسي.

ب- اقتراح حلول لاستئناف المباحثات المتعثرة بشأن التجارة الحرة.

ج- النهوض بالمعرفة والتفاهم المتبادلين.

وقد صدَّق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على هذه التوصيات في اجتماع انعقد في نيويورك في 29 من سبتمبر/أيلول 1995، وبعد

أقل من شهرين، قدّمت المفوضية للمجلس بيانًا يراجع توصيات غرناطة ويمهّد لتنفيذها بنجاح، وكان عنوان البيان الذي صدر في 22 من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، أي: قبل خمسة أيام فقط من المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة: "تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي"[1].

ذكّر البيان بأهمية مجلس التعاون الخليجي للاتحاد الأوروبي والعكس؛ وبنهاية عام 1994، أضحى مجلس التعاون الخليجي خامس أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة واليابان ووسط أوروبا وشرقها واتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارًا باسم آسيان ASEAN.

وقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى 30 مليار إيكو، وهو اسم العملة التي سبقت اليورو، ووصلت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى 19.3 مليار، وكان فائض تجارة الاتحاد الأوروبي 7.9 مليار. وبما أن النفط لم يزل يمثل 45% من استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، فكانت دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأهم والوحيد لواردات النفط في الاتحاد الأوروبي؛ إذ كانت تمثل 23.7%.

كما أن الاتحاد الأوروبي كان في نظر دول الخليج، في عام 1994، ثاني أهم سوق، فقد كان الاتحاد الأوروبي يحصل على 15% من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط، فضلاً عن كفلٍ كبير من صادرات مجلس التعاون الخليجي من منتجات النفط المكرر، والمنتجات البتروكيمياوية والألومنيوم. ومن ناحية أخرى، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستثمر أجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد الولايات المتحدة الأميركية، والوجهة الثانية لاستثمارات مجلس التعاون الخليجي الخارجية.

وبعد أن شدّد البيان الصادر عن المفوضية على الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، استعرض توصيات غرناطة، وأوصى البيان، على الصعيد السياسي، بـ "إقامة حوار سياسي يدعمه الموظفون ذوو المناصب العليا، بانتظام"، يتناول المسائل الأمنية ومتابعة عملية السلام في الشرق الأوسط،

(1) Com (95) 541 final, (Communication to the Council and the Parliament).

والسياسة الأورومتوسطية، ورأت المفوضية أن الحوار السياسي المدعم سيُمكّن الجانبين من مناقشة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وإجمالاً، زيادة الفهم المتبادل.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد اقترحت المفوضية إطارًا أفضل للاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة من خلال النهوض بالاستثمارات المتبادلة الأكبر حجمًا في مجال أنشطة التكرير والصناعات اللاحقة. وأما بصدد العلاقات التجارية في المستقبل، فقد صَرَّحَت المفوضية أن اتفاقية التجارة الحرة ستُحقّق المصلحة العليا للجانبين؛ إذ ستتيح منتجات مجلس التعاون الخليجي الصناعية، المعفاة من الرسوم الجمركية، لسوق هائلة وقريبة جغرافيًا قوامها 500 مليون ساكن، بعد انضمام عشر دول أعضاء جدد من شرقي أوروبا وجزر مالطا وقبرص بالمتوسط، كما سيستفيد الجانب الأوروبي من الدخول المجاني إلى دول الخليج؛ إذ يدفع المصدِّرون من الاتحاد الأوروبي رسومًا جمركية عند دخول دول مجلس التعاون الخليجي، أعلى في المتوسط، من الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي.

وأما على الصعيد الثقافي والعلمي، فإن مقترحات المفوضية لم تخرج عن المألوف؛ إذ ظل الاتحاد الأوروبي هو الجانب الذي يرسل الرسائل، كما رأت ضرورة تبني المعايير الدولية لحقوق الإنسان بغية حفظ الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل، وإن كانت أقرَّت أنها ستحاول فهم كيفية استيعاب الإسلام التقليدي للمفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان فهمًا أعمق وإبداء الرأي فيها.

وقد حثت المفوضية على اللامركزية في التعاون، مشيرة إلى أن ذلك سيسمح بزيادة مشاركة المجتمع المدني، ودعت إلى المزيد من التعاون من جانب دول مجلس التعاون الخليجي مع المدرسة الأوروبية العربية للإدارة العليا في غرناطة ومعهد الدراسات التكنولوجيا الواعدة في إشبيلية.

وأخيرًا، أوصت المفوضية بإيفاد بعثة للمفوضية الأوروبية لدى الرياض، معتمدة من مجلس التعاون الخليجي، من أجل النهوض بجميع برامج التعاون المدعَم،

فقد كان البيان، كما يتضح من هذا الملخص، يبدو متوائمًا مع إعـلان برشـلونة الصادر في 28 من نوفمبر/تشرين الثاني 1995، بسلاله الثلاث، وإن كان الاختلاف الوحيد أن الأمور المتعلقة بالطاقة كانت مهيمنة على السلة الاقتصادية في الحوار بين الاتحاد الأوروبـي ومجلس التعاون الخليجي.

المجالس المشتركة للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: 1996 إلى 1999

- لوكسمبرج: 22 من إبريل/نيسان 1996.
- الدوحة: 17 من فبراير/شباط 1997.
- لوكسمبرج: 27 من أكتوبر/تشرين الأول 1998.
- دبـي: 2 من نوفمبر/تشرين الثاني 1999.

أما المجلس المشترك السادس بين الاتحاد الأوروبـي ومجلس التعاون الخليجي، الذي كان من المقرر انعقاده في 1995، فقد انعقد في لوكسمبرج بتاريخ 22 مـن إبريل/نيسان 1996. وقد تناول البيان الأخير، باستفاضة، طيفًا واسعًا من المواضيع؛ واللافت أن القضايا التي لم يتطرق إليها أحد في الماضي، إلا لمامًا، خضعت للفحص المتأني؛ ومن ثَمَّ على صعيد التجارة، أعرب كل مـن وزراء الجماعـة الأوروبيـة ومجلس التعاون الخليجي عن رضاهم بأن المباحثات بشأن التجارة الحرة حققـت تقدُّمًا مُرْضِيًا، وأقر الجانبان بما أدَّته الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة مـن دور إيجابـي، وشددوا على أهمية إصلاح البيئة التنظيميـة، كمـا رحبـوا بالتعـاون اللامركزي، وكذلك بتطبيق أدوات الجماعة الأوروبية في مجلس التعـاون، مثـل: مكتب التوفيق بين المؤسسات، وشبكة التعاون بين الشـركات، لـدعم إتاحـة المعلومات الصناعية.

أما بصدد المسائل السياسية، فقد كانت عملية السلام محط اهتمـام المجلـس المشترك، فضلاً عن قضية العراق، والوضع في البوسنة والهرسك.

وانعقد المجلس المشترك السابع في الدوحة في 17 من فبراير/شباط 1997، و لم تُثَر في هذا اجتماع أي نقاط ذات بال، عدا ما ذُكر عن الدراسة المقترحة حـول

توقعات واردات الاتحاد الأوروبـي من الغاز الطبيعي القادمـة مـن الخلـيج في المستقبل، وورشة عمل مشتركة بين مدرسة الإدارة العليا الأوروبيـة العربيـة في غرناطة وجامعة الخليج العربـي في البحرين، واقتراح إدراج الدراسات الأوروبية في الجامعات الخليجية والدراسات الخليجية في الجامعات الأوروبية.

أما على الصعيد السياسي، فقد شدَّد البيان على الآراء التقليديـة للمجلـس المشترك إزاء العراق وعملية السلام ومكافحة الإرهاب، وإقامة منطقة خالية مـن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج.

وانعقد المجلس المشترك الثامن في لوكسمبرج في 27 من أكتوبر/تشرين الأول 1998، و لم تكن فقرات البيان المشترك الاثنتان والأربعون إلا "تلوينًـا" في لازمـة مكرَّرة؛ إذ أعلن البيان أنه "يجب إنهاء المباحثات بشأن التجارة الحـرة في القريـب العاجل"، وأن دراسة عن "الاستثمارات المباشرة" في دول مجلس التعاون الخليجـي قد استكملت فصولها[1]، وأن أوروبيًّا من ذوي الإقامة الطويلة قد تسلم أعماله في الرياض؛ حيث عمل مع هيئة التقييس بمجلس التعاون الخليجي، وأن الكـثير مـن المؤتمرات قد انعقدت، ولاسيما في مجال تكنولوجيا النفط والغاز؛ أما بصدد التعاون بين الشركات، فقد لاحظ المجلس المشترك التنظيم الناجح لأول حدث من نوعـه يجمع مؤسسات الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجـي، في الريـاض سـنة 1997، وأكَّد دعمه لمدرسة الإدارة العليا الأوروبية العربيـة في غرناطـة، ومـن المؤسف أن هذه المدرسة أُغلقت لقلة الدعم المـالي. كمـا ورد ذكـر التعـاون الإعلامي.

أما في سائر الأمور، فقد أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء عدم إحراز أي تقـدم في تسوية النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بصدد قضية جزر أبو موسـى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، كما خُصِّص مجال لمناقشة مسألة أسلحة الـدمار الشامل، ورفض العراق الالتزام بنصوص قرارات الأمـم المتحـدة ذات الصـلة،

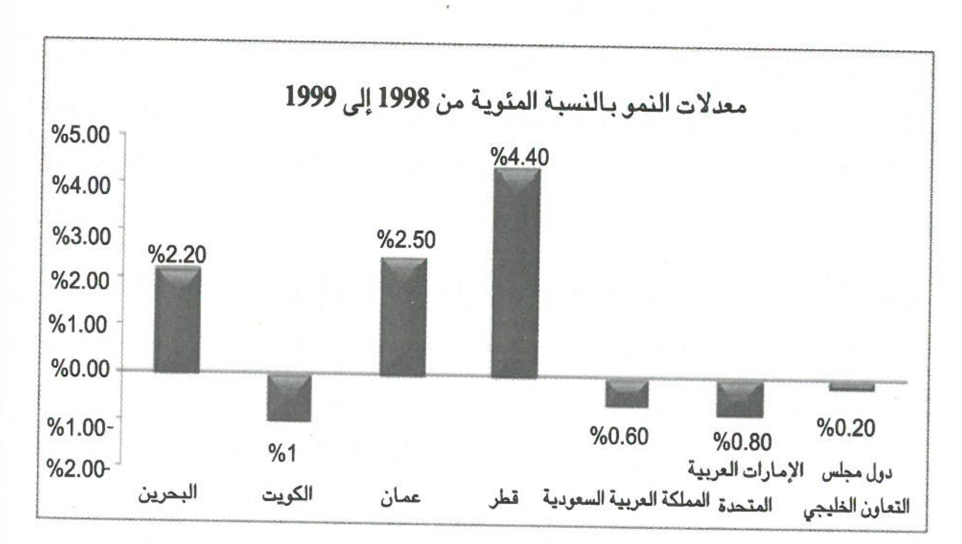
(1) Chance, Clifford: **Study for the European Commission on Direct Investments in the Countries of the Arabian Gulf Cooperation Council**, Unpublished report, Brussels , 1998.

والعجيب أن هذا هو البيان الأول الذي لم يُشِر إلى عملية السلام العربية – الإسرائيلية، ولا إلى الوضع المأساوي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولا إلى مواصلة سياسات الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية.

ثم انعقد المجلس المشترك التاسع في دبي في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 1999، ولم يأت البيان المشترك بالجديد، فقد أعاد التذكير بالالتزامات القديمة، وأعرب الجانبان عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني في العراق من جراء الحظر المفروض عليها منذ مدة طويلة.

تراجع النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من 1998 إلى 2002

بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقية التعاون الأولى مع الجماعة الأوروبية بدا المشهد الاقتصادي في الخليج ضبابيًّا؛ حتى إن التقديرات أشارت إلى أن الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي المندمج لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجَّل، في عام 1998، معدَّل نمو سلبيًّا قدره 0.2%.



المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA.

وهذا الركود الاقتصادي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتدهور أسعار النفط والعائدات، فقد تراجع متوسط سعر برميل النفط من 18.68 دولار في 1997، إلى 12.44 دولار عام 1998، أي: أقل بمبلغ 6.24 دولار، وهذا يشير إلى هبوط مفاجئ بنسبة 33.4%، ويُعزى التضخم إلى أن سعر النفط في 1998 كان قريبًا من مستواه قبل الطفرة الأولى في سعر النفط من 1973 إلى 1974.

وإثر هذه الصدمة العكسية في أسعار النفط، ارتفع عجز الموازنة ارتفاعًا كبيرًا، باعتباره يمثل نسبة من إجمالي الدخل المحلي، في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما استتبع تقليص النفقات الحكومية إلى مستويات أقل كثيرًا من المخطط لها، لحصر العجز في الموازنة في مستويات يمكن التعامل معها.

وكان لهذا التدهور الاقتصادي المضني مآلاته السلبية الشديدة على صادرات المنطقة في 1998، في حين ظل حجم الواردات ثابتًا، أو ربما انخفض انخفاضًا طفيفًا، كما تراجع إجمالي فائض الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعًا كبيرًا. وإذا نظرنا إلى حالة المملكة العربية السعودية بمعزل عن غيرها، فسنجد أن إجمالي الصادرات انخفض، وفقًا للتقديرات، ليصل إلى 38.8 مليار دولار في 1998 بعد أن كان نحو 57 مليار دولار في 1997.

وازدادت الساحة الاقتصادية اسودادًا في السنوات 2000 إلى 2002؛ بل لقد استُهل القرن الحادي والعشرون بمؤشر سلبي للاقتصاد العالمي، فبعد عقد من النمو الثابت، أبطأت خُطى الاقتصاد العالمي إبطاء شديدًا في عام 2011، وتفاقم الوضع بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وانقلبت إثر ذلك جميع المؤشرات؛ إذ انخفض إنفاق الشركات، وتقلص الطلب على الائتمان المحلي، وانفجرت فقاعة العقار؛ مما أثر بدوره على الإنفاق الاستهلاكي.

وقد شهد عام 2002 تعافيًا بطيئًا، بدأ من الولايات المتحدة الأميركية، ثم تسلَّل تدريجيًّا إلى أوروبا وآسيا جنوبًا، ومنها إلى الاقتصادات الانتقالية والنامية؛ ولقد تأثر الخليج، والدول العربية كافة، تأثُّرًا شديدًا بالركود الاقتصادي الذي حدث سنة 2001؛ لكن تباين وقع المعاناة في الدول؛ فقد هبط معدل النمو في المملكة العربية السعودية من 4.8% سنة 2000، إلى 1.19% في 2001 ولم يتخطَّ

0.7% في 2002، ولم تختلف عنها الكويت؛ إذ هبط من 1.3% في 2000 إلى 1.1% في 2001، وتلاه معدلُ نموٍّ هزيل لم يتجاوز 0.07% في 2002. أما البحرين وقطر فقد صمدتا أمام المصاعب؛ إذ حققتا معدل نمو ثابت في السنوات العجاف وصل إلى 6.8% في 2001، و2.8 في 2002، وحققت قطر نموًّا بلغ 4.7% في 2001، وتجاوز 4% في 2002، وهي نسبة لا يُستهان بها.

أما سائر البلدان العربية فلم تكد تتأثر بأزمة سنة 2001؛ فمصر حققت نموًّا بقدر 1.9% فقط في 2002، والأردن التي ظلت، بفضل قاعدتها الاقتصادية الأكثر تنوُّعًا، غير مدينة؛ مما دل على ذكاء تجاري. وما كان بطء النمو طوال سنة 2002 في بلدان الخليج إلا بسبب خفض إنتاج النفط لموازنة زيادة أسعار النفط مع متوسط سعر سلة خامات دول أوبك التي قفزت من 17.5 دولار في ديسمبر/كانون الأول 2001 إلى 28.3 دولار في ديسمبر/كانون الأول 2002.

جدول يُبيِّن إنتاج النفط وعوائده في مجلس التعاون الخليجي
في السنوات 2000 إلى 2002

البلد	إنتاج النفط، آلاف البراميل يوميًّا		عوائد النفط، مليارات الدولارات	
	2000	2002	2000	2002
البحرين	181.0	182.0	2.59	3.70
الكويت	1996.1	1870.0	18.16	14.07
عُمان	995.0	897.4	8.91	7.07
قطر	648.2	649.0	7.83	6.70
السعودية	8094.5	7650.0	74.59	52.60
الإمارات	2174.7	1990.0	26.15	17.30
الإجمالي	13868.5	13056.4	138.23	101.44

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، دراسة بصدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي تُعنى بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في نيويورك، الأمم المتحدة، الجدول 4 و5.

وفي الفترة نفسها أثَّر التباطؤ في الإنتاج على عوائد تصدير دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ انخفض حجم التصدير من 169 مليار دولار في سنة 2000 إلى 152.8 فقط في عام 2002، وسجَّلت المملكة العربية السعودية، وهي المصدِّر الرئيسي في منطقة الخليج، أعلى هبوط في الصادرات؛ إذ انخفضت من 76.6 مليار دولار في عام 2000 إلى 66.5 مليار دولار في 2002، على عكس الواردات التي زادت زيادة كبيرة في الفترة نفسها من إجمالي 89.8 مليار دولار في 2002 إلى 102.3 مليار في 2002.

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في فترة الركود

كانت غالبية صادرات دول مجلس التعاون الخليجي تُوجَّه في المعتاد إلى الدول المتقدمة، وعلى الرغم مما اكتسبته الأسواق الناشئة الجديدة من أهمية متزايدة، فقد بقيت صادرات الخليج إلى الدول المتقدمة تمثل 50% من جميع الصادرات في سنة 2000. ولا تزال أوروبا الشريك التجاري الأول لدول الخليج، وحتى النصف الأول من سنة 2000، لم تتأثر مكانتها؛ إذ كان التبادل التجاري بينهما يمثل 43.9% من إجمالي تجارة الخليج، منها 10% صادرات و33.9% واردات، في مقابل 20.7% للولايات المتحدة الأميركية، منها 9.9% صادرات و10.8 واردات، و28.3% لليابان، منها 19.5% صادراتو8.8% واردات[1].

والأهم من ذلك، أنه من عام 1998 إلى 2001، أضاف الاتحاد الأوروبي ما يربو على 8.7 مليارات يورو إلى صادراته، لتصل إلى 34 مليارًا في عام 2001، وزادت وارداته أيضًا من 11.4 مليارات إلى 19.7 مليارات في عام 2001.

وإذا ما قيَّمنا الوضع في الفترة الأكبر التي امتدت من عام 1981 إلى 2001، فسنخلص إلى ثلاثة استنتاجات رئيسة:

أ- تضاعف الصادرات الأوروبية إلى ثلاثة أضعاف من 12.4 مليارات يورو في عام 1981 إلى 34 في عام 2001.

ب- تناقص الواردات الأوروبية إلى النصف من 36.4 إلى 19.7 مليارات.

(1) International Monetary Fund, Direction of trade statistics, January 2003.

ح- تحوُّل الميزان التجاري السلبي بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، في السبعينات وأوائل الثمانينات، إلى ميزان تجاري إيجابي باستمرار، منذ ذلك الحين، وبلغ الفائض التجاري أَوْجَهُ سنة 2001 بمبلغ مرتفع بلغ 14.3 مليارات يورو.

جدول يوضح حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، بالمليون يورو

الواردات

الدول	1980	1990	1994	1996	1998	2000	2001
السعودية	26337	8461	9250	10124	7785	15900	13085
البحرين	53	102	114	95	267	434	521
الإمارات	4482	1558	892	950	1612	2470	2813
الكويت	3675	1812	1707	1519	1237	3202	2380
عُمان	376	320	165	172	215	185	284
قطر	1499	77	128	117	288	272	669
الإجمالي	36422	12330	12256	12977	11404	22564	19752

الصادرات

الدول	1980	1990	1994	1996	1998	2000	2001
السعودية	7580	8206	9315	10337	12021	11981	13230
البحرين	335	531	613	879	770	896	934
الإمارات	2147	3631	6261	6688	8831	11838	13781
الكويت	1549	1080	1914	2195	2162	2330	2747
عُمان	407	719	1387	1137	1433	1128	1441
قطر	409	468	826	1096	1503	1344	1937
الإجمالي	12427	14635	20271	22332	26720	29517	34070

الميزان التجاري

الدول	1980	1990	1994	1996	1998	2000	2001
السعودية	-18757	-256	65	213	1236	-3939	145
البحرين	282	429	500	784	503	461	413
الإمارات	-2335	2073	5325	5737	7219	9368	10968
الكويت	-2126	-732	207	676	926	-871	367
عُمان	31	399	1222	965	1218	942	1157
قطر	-1091	392	698	979	1215	971	12687
الإجمالي	-23996	8017	10011	9354	12317	6952	14318

المصدر: المركز الأوروبي لدراسة التعاون المتوسطي، وعبر الإنترنت http://www.medea.be

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج من 2003 إلى 2004

من الواضح أن الوضع في سنة 2002 لم يتحسن منذ أن وصلت الصادرات الأوروبية إلى 35.6 مليارات وهبطت الواردات إلى 18.2 مليارات، مفسحة المجال لفائض تجاري قدره 17.4 مليارات يورو، ولم يتغير الوضع سنة 2003؛ إذ كان مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي 37.5 مليارات يورو وزادت الواردات زيادة طفيفة إلى 20.3 مليارات؛ أما في عام 2004، فقد أدَّت القفزة الهائلة في أسعار النفط، التي تأرجحت بين 35 و37 دولارًا للبرميل، إلى محو العجز التجاري في الخليج أو تقليصه تمامًا.

والجدير بالذكر أن نصيب أوروبا من إجمالي العلاقات بين الخليج والعالم أخذ في التناقص، وفي عام 2003، وصل إجمالي التجارة الأوروبية مع الخليج إلى 57.8 مليارات يورو، منها 37.5 صادرات و20.3 واردات، أي ما يعادل خمس إجمالي تجارة الخليج.

وإذا نظرنا إلى المشهد من منظور عالمي، آخذين في الاعتبار إجمالي التجارة بين أوروبا والعالم، رأينا النتائج المهمة التالية:

أ- على أوروبا أن تخوض تنافسًا أصعب مع المصدِّرين الأميركيين والآسيويين، يزداد ضراوة حينًا بعد حين، ففي عام 2003، لم تُوجَّه إلى أوروبا إلا 28.5% من صادرات السلع العربية، وعلى النقيض، كان 38.3% من واردات السلع العربية يأتي من أوروبا؛ ولئن كان الوجود الأميركي لا تدانيه دولة أوروبية بمفردها، فإن الاتحاد الأوروبي، مجتمعًا، تمكن من تجاوز أميركا بقرابة 3 إلى 1[1]؛ وعليه فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة لا تزال تمثل الشريك التجاري الرئيس لدول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي بشكل عام.

ب- كانت العلاقة بين دول الخليج وأوروبا أكثر اتساقًا من تونس والمغرب اللتين كانت تمثل تجارتهما مع أوروبا 80% و55%، على التوالي؛ ومن ثَمَّ تمكنت دول الخليج من تشكيل علاقاتها التجارية الخارجية بقدر من الاستقلالية أكبر.

ج- حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والخليج في عام 2003، الذي بلغ 57.8 مليارات كان أكثر من ثلث إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، التي بلغت 147.2.

د- احتلت دول الخليج المركز الأدنى من بين الدول العربية المصدرة للنفط، إذا ما أخذنا في الاعتبار الميزان التجاري؛ إذ إن سائر البلدان العربية المصدرة للنفط، ومنها ليبيا وحتى سوريا، كان لديها فائض تجاري مع أوروبا؛ مما يشي باعتماد دول الخليج على صادرات النفط، وقلة تنوع قاعدتها الاقتصادية، وآفة جنون الاستهلاك التي أصابت هذه الدول منذ إعادة تعديل أسعار النفط في السبعينات.

(1) Martin, Josh, *Middle East*, June 2004, p. 32.

جدول يُبيِّن حجم التجارة بين العرب والاتحاد الأوروبي، (مليار يورو)، 2003

البلد	الناتج المحلي الإجمالي	واردات العالم	الصادرات التجارية	واردات الاتحاد الأوروبي	الصادرات التجارية
مجلس التعاون	364.0	115.2	158.2	20.3	37.5
الجزائر	59	13.2	21.4	14.7	7.9
مصر	71.0	19.3	6.9	3.5	6.2
العراق	لا يوجد	5.4	8.1	2.7	1.8
الأردن	9	5.9	2.8	0.2	1.9
لبنان	16	8.8	1	0.2	3.4
ليبيا	21	5.7	10.4	9.5	3.1
المغرب	39	14.1	8.3	6.3	8.1
فلسطين	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	0.1	0.3
سوريا	19	7.2	5.6	3.1	2.2
تونس	22	11	7.9	6.2	7.2
اليمن	11	3.8	3.6	0.1	0.7
الإجمالي	631	209.6	234.3	66.9	80.3

المصدر: الشرق الأوسط، يوليو/تموز 2004.

ومع أن التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ازداد، فإن المباحثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة استمرت في صورة "اعتيادية"، من دون دوافع كثيرة؛ ولكن عشية الغزو العراقي في مارس/آذار 2003، تبنى الاتحاد الأوروبي، في ديسمبر/كانون الأول 2003، سياسة جديدة توصي بضرورة تعميق الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والربط بين إطاري عمل الاتحاد الأوروبي - مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي - المتوسط، وفي الشهر ذاته، أصدر الاتحاد الأوروبي "الاستراتيجية الأمنية

الأوروبية الجديدة"، التي تدعو، من بين أشياء أخرى، إلى توسيع نطاق العلاقات مع العالم العربي.

وبعد بضعة شهور، في يونيو/حزيران 2004، أماط الاتحاد الأوروبي اللثام عن "شراكته الاستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط" التي ضم إليها الخليج، وكانت الوثيقة ردًّا على مشروع الإصلاح الأميركي الذي سُمِّي "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، ويحمل المستند الأوروبي في ثناياه اقتراحًا بأن يدرس الاتحاد الأوروبي "الانخراط السياسي الثنائي مع كل دولة منفردة من دول الخليج ترغب في التعاون بصدد مسألة الإصلاح"، ليسجِّل بذلك تحوُّلاً عن مسار العلاقات متعددة الجوانب؛ ويتضح من هذا أن الاتحاد الأوروبي كان يرغب في نقل رسالة أخرى عن "الدبلوماسية الناعمة" لينأى بنفسه عن تشابك العلاقات بين دول الخليج؛ غير أن الشراكة الاستراتيجية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لم تفِ بعهودها، وظل جدول أعمال الإصلاح الأوروبي حبرًا على ورق، وباتت المفاوضات حول التجارة الحرة فاترة.

وفي هذا الوقت، ازداد اهتمام دول آسيا بمنطقة الخليج، وغدت دول الخليج شريكًا تجاريًّا مهمًّا للصين والهند[1] واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة؛ والأهم من ذلك أن دول الخليج حوّلت استراتيجيتها الاستثمارية نحو هذه الاقتصادات الواعدة؛ لذا لم يكن غريبًا إقامة أول حوار بين آسيا والشرق الأوسط في سنغافورة سنة 2005، تلته منتديات تجارية عديدة في الصين وغيرها من الدول.

تطورات في سوق النفط من 2003 إلى 2006

شهدت السنوات من 2003 إلى 2006 طفرة ثابتة في أسعار النفط، بلغت أقصاها 78 دولارًا للبرميل بعد وقوع الحرب في لبنان، في يوليو/تموز 2006، قبل أن

(1) على حد تعبير وزير الدفاع الهندي، شي أنتوني، توقف إجمالي التجارة بين مجلس التعاون الخليجي والهند عند 145 مليار دولار في 2012، في اقتباس أوردته:
Nasser, Nicola: "Israel Ties Compromise Asian Support to Arabs", *Middle East online*, 10 May 2014.

تتراجع مرة أخرى إلى متوسط 60 إلى 63 دولارًا للبرميل؛ ولقد دام ارتفاع أسعار النفط بالفعل منذ 2002، استجابةً لصدمة الطلب، وتفاقمت إثر اختلال العرض؛ وببزوغ الاقتصادات الجديدة سريعة النمو، التي تجلّت فيما حققته الصين من نمو بلغ 10%، نشأ طلب جديد على النفط، مُشْعِلاً التنافس بين المستوردين؛ وتزامنت هذه الطفرة في الطلب مع تجدُّد المخاوف من قلة العرض، إثر استمرار أعمال العنف طويلة الأمد في العراق، وتأميم الموارد في أميركا اللاتينية وروسيا، والاضطرابات في نيجيريا، ونضوب موارد النفط في بحر الشمال وفي أماكن أخرى، والأعاصير في خليج المكسيك سنة 2005؛ لذا فقد استفادت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من التدفق الوفير للدولارات المتحصل عليها من ريع النفط، مُضَاعِفَةً عوائدها ثلاثة أضعاف من 199 مليار دولار في 2002 إلى 600 مليار دولار في 2006، بحسب التقديرات[1]؛ ومن ثَمَّ سجَّلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فوائض اقتصادية كبيرة، وقد رسَّخ هذا الاحتياطي المالي قدم دول الخليج سياسيًّا، وأفسح لها المجال لتنويع صادراتها، وللاستثمار في مجالات جديدة، كقطاع الخدمات والأنظمة المصرفية والخدمات المالية والسياحة والتنقيب عن الغاز وإنتاجه، وما إلى ذلك، وإعادة تدوير جزء كبير من ثروتها المتجددة في تحديث البنية التحتية للطاقة وفتح منشآت جديدة أو تشغيلها.

وبالنظر إلى توقعات الطاقة العالمية لعام 2030، بدت وكالة الطاقة الدولية متفائلة بصدد صادرات الطاقة التي تحققها دول الخليج، مدركةً الدور المحوري الذي تؤدِّيه دول مجلس التعاون الخليجي في إمدادات الطاقة في المستقبل، غير أن هذا التصوُّر لم يخف على الاتحاد الأوروبي؛ إذ دعا بالفعل سنة 2000 إلى حوار متواصل مع منتجي النفط، ولاسيما دول الخليج العربي، وحث على توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس التعاون الخليجي، بشأن الطاقة، (انظر البيان المشترك الصادر عن المجلس المشترك السادس عشر والاجتماع الوزاري الذي انعقد في مايو/أيار 2006).

غير أن توقعات الطاقة لم تُسْعِد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فلم يكن الاتحاد الأوروبي قلقًا حيال ما تُدبِّره أميركا فحسب في منطقة الخليج؛ بل

(1) Newsweek, December 2006, February 2007, p. 30.

كان كذلك يراقب، باهتمام بالغ، استماتة الصين في المنطقة، وقد نظمت جريدة فاينانشيال تايمز مؤتمرًا كبيرًا في دبي، في نهاية يناير/كانون الثاني 2007 حول الصين ومجلس التعاون الخليجي؛ فلطالما عدَّ الاتحاد الأوروبي منطقة الخليج فناءً خلفيًّا لأميركا؛ لكن في منتصف سنة 2000، بات يُسمع في بعض الأوساط الأوروبية همسٌ يُحذِّر من تحويل الخليج إلى ساحة خلفية آسيوية، وإن كان تحوُّلٌ كهذا مستبعدًا حدوثه على المدى القصير؛ لأن قرابة 30% من الصادرات الأوروبية تقوم على المعرفة المكثفة، بينما تُصنَّع صادرات الصين باستخدام تقنية منخفضة أو متوسطة، إلا أن الكثير من الخبراء نصحوا الاتحاد الأوروبي ألا يعيش على أمجاده السابقة؛ لأن أنماط التصدير تتغير بخطوات حثيثة، كما هو الحال مع الصين التي تحقق تقدمًا في سلسلة القيمة[1]. وبالإضافة إلى هذه التنافسات الجيوسياسية، كانت فاتورة النفط المتضخمة مصدر قلق لأوروبا؛ إذ بلغت قرابة 400 مليار يورو في 2005.

ولكن في منتصف سنة 2000، لم تعد مسألة أسعار النفط هي ما يشغل الاتحاد الأوروبي؛ بل إمدادات النفط في المستقبل؛ وفي هذا الصدد، كان مجلس التعاون الخليجي يتعامل بأسلوب مطمئن يتسم بالحكمة؛ إذ كان يضخ كل ما بوسعه من النفط، وذلك في تعارض حاد مع "تأميم الموارد" المتجددة في روسيا وفي غيرها من البلاد؛ إذ كانت الأنظمة الشعبية تستخدم الموارد الطبيعية للضغط على المستهلكين والجيران، كما فعلت روسيا من قبل في منتصف عام 2000، حين قطعت إمدادات الغاز عن أوكرانيا وجورجيا[2].

كان مجلس التعاون الخليجي يحرص على عدم معاداة القوى الغربية بالابتعاد عن الابتزاز، الذي كان يمارسه سائر الموردون، وذلك من خلال قطع الإمدادات أو فرض الحظر، لإجبارها على تغيير سلوكها السياسي، فقد كان يدعو دومًا إلى

(1) Ayadi, Rim; Gadi, Salim: "EU-GCC Trade and Investment Relations: What Prospect of an FTA between the two Regions", Research Paper, No. 5, Sharaka Project, October 2013, p. 7.

(2) Khader, Bichara: "Quelle Sécurité énergétique pour l'Union Européenne"? *Diplomatie*, No. 25, Mars-Avril 2007, pp. 32-45.

الاعتدال والحوار؛ ولكن إذا تجاوز العرضُ الطلبَ، فإن دول الخليج، ولاسيما المملكة العربية السعودية، مستعدة لإغلاق منافذ النفط، وهذا ما حدث في ديسمبر/كانون الأول 2006، عندما تراكم المخزون تدريجيًّا في البلدان المستهلكة للنفط؛ أي: إن دول الخليج يمكنها أن تشبع العطش للنفط المتزايد، غير أنها تخشى من زيادة الاحتياطي في الدول المستهلكة لمواجهة الأزمات مما قد يؤدي إلى اختلال توازن السوق؛ لذا، فليس من الغريب أن يعلن وزير البترول السعودي، السيد علي النعيمي، أن "المملكة غير مستعدة على الإطلاق لتحمل عبء توازن السوق وحدها من خلال ما يعرف بالمنتج المتأرجح"[1]، مُلمِّحًا إلى أن من الأفضل أن يتحمل كلٌّ كفله من التضحية، في إشارة واضحة إلى المستهلكين والمنتجين.

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 2003 إلى 2006

تجلَّت الزيادة في التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كما كان متوقعًا، في قفزات أسعار النفط والأرباح الكبيرة التي كان يدرُّها النفط منذ 2002؛ ولكن العجيب في الأمر أن الاتحاد الأوروبي على الرغم من تضاعف أسعار النفط ثلاثة أضعاف، تمكَّن من الحفاظ على الفائض التجاري مع دول الخليج العربي، الذي وصل في سنة 2005 إلى نحو 13 مليار يورو، ليصل إجمالي التبادل التجاري إلى 87.7 مليارات.

ولئن وصل حجم التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع العالم في عام 2006، إلى 1.176 مليار يورو في الواردات و1.061 مليار يورو في الصادرات، لقد زاد نصيب مجلس التعاون الخليجي من إجمالي الواردات الأوروبية إلى 3.17%، وإلى 4.75% من إجمالي الصادرات الأوروبية، أي: بمتوسط 4% من إجمالي التجارة الأوروبية، ليتبوأ مجلس التعاون الخليجي المرتبة السابعة من بين شركاء أوروبا الرئيسين في مجال الاستيراد، بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا

(1) Financial Times, 11 December 2006.

واليابان والنرويج وسويسرا، والمرتبة الخامسة من بين شركاء أوروبا الرئيسيين في مجال التصدير، بعد أميركا وسويسرا وروسيا والصين، وقبل اليابان.

غير أن الاتحاد الأوروبي، على النقيض من هذا، لا يزال الشريك التجاري الرئيس لدول الخليج العربي؛ فقد ظل نصيب الاتحاد الأوروبي ثابتًا عند 33.96% من إجمالي واردات الخليج التي بلغت 156 مليار يورو في 2005؛ ولكنه هبط إلى مستوى ضئيل ليمثل 12.30% من إجمالي صادرات الخليج التي بلغت 269 مليار يورو؛ ومن ثَمَّ فإن الاتحاد الأوروبي ما برح الشريك التجاري الأول لمجلس التعاون الخليجي في مجال الاستيراد متجاوزًا الولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان والهند، والشريك التجاري الثاني في مجال التصدير بعد اليابان.

وكما هو متوقع، فبينما حظي الوقود المعدني بنصيب الأسد من الواردات الأوروبية من مجلس التعاون الخليجي، نحو 64.7%، فإن 56.9% من الصادرات الأوروبية إلى مجلس التعاون الخليجي كانت عبارة عن آلات ومعدات نقل.

ومهما بلغت أهمية التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، فإن ثمة دلالات تشير إلى أن النجوم الساطعة قد تجب ما قبلها، فإن التغلغل التجاري الذي تحققه البلدان الآسيوية يبدو عصيًّا على الإيقاف لما لتلك البلدان من ميزات عديدة، كعدم وجود ماضٍ استعماري، ولا رابط لديها بين التجارة والمسائل الحساسة الأخرى، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا تتعامل بتعالٍ، ولا يوجد لديها ما يُسمَّى بالقَدَر المتجلي؛ ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي بدأ يخشى، منذ سنة 2000، أن يحلَّ محله؛ ومن ثَمَّ أن يسبقه، أي شريك آخر من الشركاء التجاريين خارج الخليج.

المجالس المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 2000 إلى 2006:

- بروكسل: 22 من مايو/أيار 2000.
- المنامة: 23 من إبريل/نيسان 2001.
- غرناطة: 27 إلى 28 من فبراير/شباط 2002.
- الدوحة: 3 من مارس/آذار 2003.

- بروكسل: 17 من مايو/أيار 2004.
- المنامة 5 من إبريل/نيسان 2005.
- بروكسل: 5 من مايو/أيار 2006.

كان التركيز في هذه السنوات السبع على تعجيل المباحثات للتوصل إلى قرار نهائي بشأن إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ ومن ثَمَّ حدثت تطورات مؤاتية في دول مجلس التعاون الخليجي جدَّدت الأمل في الدخول في مفاوضات؛ نذكر من بين هذه التطورات إعلان مجلس التعاون الخليجي، في القمة الحادية والعشرين التي أقيمت في مسقط بعمان، عن موافقته على توحيد التعريفات الجمركية في المنطقة لتكون 5%، من يناير/كانون الثاني 2003، وإقامة سوق وعملة موحدة في موعد أقصاه 1 من يناير/كانون الثاني 2010.

وبينما كان من المتوقع أن تسرِّع التعريفة الجمركية الموحدة في المنطقة من إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، فإن دول الخليج كانت ترى أن العملة الموحدة ستشجع التجارة الإقليمية، وتقلِّل من النفقات المصاحبة لتعاملات التبادل التجاري الأجنبية فيما بين دول الخليج؛ مما سيزيد من الإقبال العالمي على المنطقة؛ ومن ثَمَّ سيزيد الاستثمار الأجنبي.

ولئن تشابهت دول الخليج في جوانب كثيرة، فالمشهد الداخلي يختلف من دولة لأخرى؛ فالإمارات العربية المتحدة لم تكن تخشى تحرير الجمارك؛ لأن استراتيجيتها الاقتصادية ترتكن إلى إعادة التصدير، فيما كانت المملكة العربية السعودية تضمر بعض المخاوف؛ لأنها كانت تركز على تطوير صناعات محلية بديلة للاستيراد، لا تقوى على منافسة المنتجات العالمية؛ لذا فإن تحديد تاريخ 2010 موعدًا نهائيًّا لم يكن واقعيًّا؛ إذ يجب أولاً إزالة عقبات عملية هائلة، علاوة على أن التعريفات الموحدة والعملة المشتركة لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال بنك مركزي خليجي، على غرار البنك المركزي الأوروبي، ومؤسسات فوق قومية، وسوق عمال موحَّدة، وسياسات أخرى على مستوى المنطقة، وهو ما يتطلب الوقت والخبرة والإرادة السياسية.

غير أن العقبة التي كانت تعترض سبيل المباحثات أنه كلما بذل مجلس التعاون الخليجي جهدًا للإيفاء بمطالب الاتحاد الأوروبي، عمدت أوروبا إلى فرض

مطالب جديدة؛ وقد اقتبس الاستعراض الاقتصادي العُماني، مقولة أندريه سابير، المستشار الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي حين ذكر، بجرأة وبلا مراوغة، "أنه إذا شاء الجانبان توقيع اتفاقية التجارة فلن يكفي شرط وجود اتحاد جمركي وحده؛ بل من المتوقع أن يوجد اتحاد جمركي، وأن تصبح المملكة العربية السعودية عضوًا في منظمة التجارة العالمية". وهو ما يفسر إحباط أحد الموظفين الرسميين بمجلس التعاون الخليجي حين قال معلّقًا: "لا يلبث مجلس التعاون الخليجي أن يفي بأحد المطالب الأوروبية، حتى يفرض الاتحاد الأوروبي مطلبًا آخر".

وقد تجلّى الركود الداخلي في الوتيرة العامة للمجالس المشتركة السبعة التي انعقدت بين 2000 و2006؛ بل تبدّت فيها الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة، كالحظر المفروض على العراق حتى 2003، والحرب وتداعياتها المأساوية من 2003 إلى 2004، وتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط وخروجها عن مسارها بعد عام 2000، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول سنة 2001، وما تلاها من حرب على الإرهاب، وطرد نظام طالبان سنة 2001، والحرب الأميركية على العراق سنة 2003، والهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية سنة 2004، والعدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، وطفرة أسعار النفط.

وعليه فقد استرجع المجلس المشترك العاشر المنعقد في بروكسل في 22 من مايو/أيار 2000، أهمية التعاون في مجال المعايير والجمارك والطاقة والبيئة وترتيبات تمويل مركز معلومات التكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، والتعاون اللامركزي في التجارة والتعليم والإعلام؛ وشدّدت الأطراف على عزمها تحويل الحوار السياسي إلى شراكة، مؤكدة على التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية، والنهوض بحماية حقوق الإنسان، كما أكد الجانبان على التزامهما بـ "إحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط بموجب جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة"، وأعربا عن اهتمامهما بالوضع الإنساني في العراق، وأبديا قلقهما إزاء "عدم تحقيق أي تقدم في الجهود الرامية إلى حل النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن جزيرة (أبو موسى) وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى".

أما المجلس المشترك الحادي عشر المنعقد في المنامة بتاريخ 23 من إبريل/نيسان 2001، فقد اعترف للمرة الأولى بأن "المفاوضات التي استمرت لما يزيد عن عشر سنوات لم تسفر عن أي نتائج"، وقد تميز استعراض تنفيذ اتفاقية التعاون بالرتابة ولم يقدم أي نتائج ملموسة، وقد أفسح اجتماع المنامة المجال أمام تبادل المعلومات بصدد اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي التي قرَّر مجلس التعاون الخليجي إبرامها بتاريخ 30 إلى 31 من ديسمبر/كانون الأول 2000، كما قدم الاتحاد الأوروبي تقاريره بشأن التقدم الذي حققته سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن مباركته قرار تسوية النزاع الحدودي بين البحرين وقطر، أما على صعيد القضية الفلسطينية، فقد طالب الطرفان بـ "التزام إسرائيل بتنفيذ جميع تعهداتها القانونية الدولية".

كما طالبا الحكومة العراقية بـ "تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذًا كاملاً... ومنها قرار رقم 1284"، وشدّدا على قلقهما من "استمرار غموض مصير من يحتجزهم العراق من السجناء والرهائن الكويتيين"، كما تطرقا في موادَّ معينة إلى جزيرة (أبو موسى) وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وحقوق الإنسان باعتبارها عالمية، غير قابلة للتجزئة، متداخلة ومترابطة، وفي النهاية تطرقا إلى أفغانستان.

واستضافت المجلسَ المشترك الثاني عشر مدينةٌ تعبق بالتاريخ وتتسم بالرمزية، وهي غرناطة، في 27 و28 من فبراير/شباط 2002. وفي البيان المشترك، هنَّأ الجانبان مملكة البحرين على إعلان تحويل البحرين إلى مملكة، واستعرضا، هي وجيرانهم، الإنجازات السابقة، وإن كانت في واقع الأمر هزيلة، باستثناء قرار الاتحاد الأوروبي فتح بعثة في الرياض سنة 2002، تُناط بها شؤون جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وشدّدا على موقفها المعتاد إزاء الحل السلمي للقضية الفلسطينية، ودعوا "الطرفين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الفور لاستعادة الهدوء..." و"استكمال الحوار السياسي"، كما أكدا أنه "على الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها العسكرية، وإيقاف عمليات الإعدام دون محاكمة، وإيقاف الاستيطان، وفتح المعابر، ورفع جميع القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني وزعيمه المنتخب،

الرئيس عرفات..."، كما شدَّدا، كدأبهما، على موقفهما الذي لم يتغير تجاه العراق وإيران والنزاع القائم بين إيران والإمارات العربية المتحدة بشأن الأراضي؛ وإذ انعقد هذا الاجتماع المشترك بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، فقد أعرب الوزراء عن "إدانتهم الشديدة لهذه الهجمات" وعدُّوا الحرب على الإرهاب "أولوية مطلقة"؛ ولكنهم، من جهة أخرى، أبدوا رفضهم لـ "ربط الإرهاب بأي حضارة أو ثقافة أو دين، معتبرين هذا الأمر خطيرًا ولا أساس له من الصحة".

أما المجلس المشترك الثالث عشر المنعقد في الدوحة في 3 من مارس/آذار 2003، فقد سبقه اجتماع في بروكسل عقدته اللجنة الاقتصادية المشتركة في 28 و29 من يناير/كانون الثاني 2003، وأبرز البيان المشترك التعاون المكثف في مجال الطاقة، واستمرار العمل في مجال التعاون الاستثماري، وتواصل المباحثات بصدد التجارة الحرة بخطوات حثيثة؛ وعلى الصعيد الإقليمي، أُلقي الضوء على العراق؛ إذ أدركت الأطراف مسؤولية مجلس الأمن في التعامل مع نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، مشددين على كامل دعمهم للجهود المتواصلة التي يبذلها المحققون التابعون للأمم المتحدة؛ كما أُثيرت مرة أخرى قضية السجناء الكويتيين؛ إذ أكد البيان على تزايد القلق بشأن الغموض الذي يكتنف مصير المحتجزين والأسرى من رعايا دولة الكويت وغيرها من البلدان ممن فُقدوا إبان الحرب التي شنَّها العراق.

أما بصدد القضية الرئيسة، وهي قضية فلسطين، فإدراكًا من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لما تبديه إسرائيل من مخاوف أمنية مشروعة، وما للفلسطينيين من حق شرعي في العيش في دولة قابلة للحياة، فقد طالبوا بالأخذ بعين الاعتبار مبادرة الأمير عبد الله التي صدَّقت عليها القمة العربية في بيروت سنة 2002، تحت عنوان "خطة السلام العربية".

و لم تغب إيران عن البيان الذي أكد ضرورة أن تؤدِّيَ جمهورية إيران دورًا بناءً في المنطقة وفي المشهد العالمي، كما أعيد ذكر احتلال الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وشدَّد كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على دعمه للحل السلمي.

أما المواضيع العالمية، فأُبرِزت ثلاثة مواضيع رئيسة:

1. الإرهاب: وقد تعهد كل من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي رسميًّا بمحاربة الإرهاب قوميًّا وعلى كافة الأصعدة الدولية.
2. حقوق الإنسان: أكد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أهمية الاحترام والتسامح بين الناس، ودعوا إلى محاربة التطرف بكافة أشكاله، والنهوض بالتفاهم بين الأديان والثقافات.
3. أسلحة الدمار الشامل: أكدت الأطراف مجددًا دعمها لجميع الجهود المبذولة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، "يُسمح بالتحقق من خلوِّها من الأسلحة بفعالية".

وبعد بضعة أشهر من انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث عشر، انعقدت الجلسة الأولى للحوار الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالرياض؛ غير أن الخبراء الاقتصاديين بمجلس التعاون الخليجي كانوا حريصين كل الحرص على الاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي في النواحي المالية للعملة الموحَّدة والجوانب الفنية للسوق الواحدة.

وعلى غرار سائر المجالس المشتركة، لم يأتِ المجلس المشترك الرابع عشر الذي انعقد في بروكسل في 17 من مايو/أيار 2004، بنتائج جديدة، فقد استعرضت الأطراف المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة المقترحة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، "على أمل أن تُبرم في مرحلة مبكرة".

ثم تلاه المجلس المشترك الخامس عشر بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الذي استضافته المنامة في 5 من إبريل/نيسان2005، وقد استعرض الوزراء في بيان مشترك طويل تنفيذ اتفاقية التعاون، وبحثوا آخر تطورات المباحثات حول منطقة التجارة الحرة، وتبادلوا الآراء بشأن التطورات في المنطقتين وبشأن القضايا والتطورات الإقليمية في الشرق الأوسط، كالحوار الأمني في منطقة الخليج، وقضايا العراق وإيران، علاوة على القضايا العالمية، كالإرهاب وحقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية.

أمَّا فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة، فقد بات الاجترار السمة الغالبة على التصريحات، فلا تسمع إلا كلامًا من نحو "أكد المجلس المشترك التزامه السياسي بإنهاء هذه المباحثات من دون تأخير"، ودعا الرؤساءَ المعنيينَ بالمباحثات "لإحراز تقدم بخطوات متسارعة، ولاسيما في مجال الخدمات والتعريفات الصناعية والمشتريات العامة"، وشدَّد على ضرورة اختتام "المباحثات حول قضايا حقوق الإنسان والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة" في أقرب وقت ممكن، وعدَّ "جميع هذه المباحثات بمنزلة التزام واحد ومجلى حقيقيًّا لطبيعة علاقاتهم الإجمالية".

وكشف تبادل الآراء حول الموضوعات الأخرى عن مدى توافق الجانبين فيما يتعلق بالالتزام باستمرار الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، والترحيب بالانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة، باعتباره "خطوة أولية"..."نحو حلِّ الدولتين"، ودعوة للفلسطينيين "لتناول قضية الأمن" والحكومة الإسرائيلية "لتخفيف المعاناة عن الفلسطينيين"..."بالتراجع عن بناء ما يُسمَّى بالسياج الأمني"، والتأكيد مجدَّدًا على إيمانهما بخارطة الطريق، ورفضهما "الاعتراف بأي تغيير في الحدود السابقة على 1967" سوى ما اتفقت عليه أطراف المباحثات".

أما بصدد سائر المواضيع، فقد شدَّد الطرفان على ما يدخل في إطار الحكمة الموروثة، معترفين على سبيل المثال بأن "الأمن والاستقرار عاملان ضروريان لإحلال السلام"، فلما ذكرت إيران، رحب الجانبان "بقرار إيران تجميد جميع الأنشطة ذات الصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة طواعيةً"، ولكنهما أعربا عن قلقهما إزاء النزاع الذي لم يُحسم بعد على الأراضي بين الإمارات العربية المتحدة وإيران.

وفيما يتعلق بالعراق، أكَّد الطرفان مجددًا نيتهما "العمل مع الجمعية الوطنية الانتقالية الجديدة، مشددين على أهمية "تحقيق الشمولية" وحفظ "سلامة أراضي" العراق.

وإذ نحَّى الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أي انتقاد مُوجَّه إلى الاحتلال الأميركي للعراق، فقد كرَّرا "إدانتهما للإرهاب واحتجاز الرهائن بأشد العبارات" وأكَّدا أهمية "وضع المسؤولين في النظام العراقي المخلوع موضع مساءلة ومحاكمتهم...".

أمَّا عن قضية الإرهاب، فقد رحَّب البيان بـ "النتائج الإيجابية للندوة المشتركة الثانية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي بصدد مكافحة تمويل الإرهاب التي انعقدت في (أبو ظبي) في 5 و6 من مارس/آذار 2005"، التي حدَّدت من بين أشياءَ أخرى "الخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي" "لمواجهة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب".

وأمَّا عن قضية حقوق الإنسان، فقد أشار البيان المشترك برضًا إلى التزام الدول كافة بأن "حقوق الإنسان عالمية، غير قابلة للتجزئة، مستقلة، ومتداخلة"، ورحَّب بإقامة منظمة غير حكومية "مسؤولة عن حقوق الإنسان" في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يتعلق بمسألة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فلم يُشر إلى قضية امتلاك إسرائيل لترسانة نووية، ولا إلى الطموحات النووية الإيرانية، غير أن الطرفين "استدعيا الرغبة في أن تقوم في الشرق الأوسط والخليج منطقةٌ خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، يمكن التحقق منها بفعالية".

ومرة أخرى جاء المجلس المشترك السادس عشر بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي المنعقد في 5 من مايو/أيار 2006، على غرار الاجتماعات الوزارية التي سبقته، فلم يكن البيان المشترك إلا قائمة بالتفاصيل الدقيقة والأساليب السياسية الصحيحة لتناول المشاكل التي تكابدها المنطقة، أما عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة، التي من المفترض أن تكون المسألة الأساسية، فكان البيان مُخيِّبًا للآمال كسابقَيه.

وقد أكد المجلس المشترك، بأسلوب رتيب، "الاهتمام الذي يوليه لاختتام المباحثات بصدد اتفاقية التجارة الحرة قبل نهاية السنة"، مُكرِّرًا الجملة المعهودة، من أن المباحثات "شهدت تطورًا ملحوظًا"، ولم يتطرق أحد قط للعقبات التي يجب تذليلها، ولا إلى أسباب الجدل والنزاع بين أطراف المباحثات، ولاسيما إتاحة قطاع الخدمات في دول الخليج، وفتح قطاع الطاقة، وصادرات الخليج من البتروكيمياويات إلى الاتحاد الأوروبي، والشفافية في تنظيم المشتريات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، والقواعد المنظمة لمنشأ السلع المعاد تصديرها من دول الخليج.

وبعد أن خصَّص المجلس المشترك فقرة واحدة صغيرة لاتفاقية التجارة الحرة، حوَّل اهتمامه إلى قضايا ليست مثار خلاف، من قبيل الاتفاق على تعضيد التعاون في مجال الطاقة، الذي ربما يؤدي إلى إبرام "مذكرة تفاهم"، وفي مجال التعليم من خلال مشاركة دول الخليج في برنامج "إيراسموس موندوس" (Erasmus Mundus)، وفي البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي في مجال البحث.

غير أن البيان كان أكثر دقة بصدد القضايا السياسية في المنطقة؛ إذ لم تر الأطراف ضرورة تهنئة الشعب الفلسطيني بإجراء واحدة من أكثر العمليات انتخابية شفافية في المنطقة في يناير/كانون الثاني 2006؛ ولكنها صدقت على "الآلية الدولية المؤقتة لضمان تقديم المعونة للشعب الفلسطيني مباشرة"، علمًا بأن الاتحاد الأوروبي قرر عدم التعامل مع حكومة حماس.

أما عن لبنان، فقد شدَّد الطرفان على "دعمهما لوحدة لبنان واستقراره واستقلاله وسيادته"، وفي الشأن العراقي، لم يتغير الحال عن البيانات السابقة، وفي الشأن الإيراني فمع أن كلا الطرفين تابع القضية النووية واستمرار احتلال الجزر الإماراتية بقلق، فإنهما دعوا إلى التوصل إلى حلٍّ القضيتين بالطرق الدبلوماسية.

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، اعترف المجلس المشترك بالخطوات الإيجابية العديدة التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، كحقوق المرأة في الانتخاب في الكويت، وإقامة منظمة حقوق الإنسان في قطر، والانتخابات التي نُظِّمت أو المزمع انعقادها في العديد من بلدان الخليج.

وعليه، فإن هذا الاجتماع للمجلس الوزاري المشترك لم يتمكن، كسابقيه، من تحقيق أي نتائج بصدد المسألة الأساسية، وهي المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة؛ فهل يرجع ذلك إلى غياب الرغبة أم لتعارض الآراء حول المحتوى؟ ربما لهذين السببين معًا؛ غير أن الاتحاد الأوروبي لم يتخلَّ عن سيئ عادته، وهي اقتراح مطالب جديدة، تاركًا بذلك انطباعًا أن "العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي لم ترقَ إلى مرتبة الأولويات للاتحاد الأوروبي..."[1]، حسب تعبير كريستيان كوش.

(1) في: www.Arabnews.com

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: السنوات الحرجة من 2007 إلى 2011

مرت المباحثات في السنوات من 2007 إلى 2011 بحالة من الركود[1]؛ إذ لم يُذلَّل شيء مما كان يعترضها من مصاعب وعقبات؛ فعلى الجانب الأوروبي، ظلت مجموعات الضغط في مجال الألومنيوم والبتروكيمياويات الأوروبية تعرقل اتفاقية التجارة الحرة المتأخرة عن موعدها، بدعوى أن سياسات تسعير المواد الخام التي يتبعها مجلس التعاون الخليجي إن هي إلا إعانة مالية مقنعة تنافي المنافسة المشروعة. وأما على صعيد مجلس التعاون الخليجي، فلم ترغب الدول في تحرير المشتريات والخدمات الحكومية؛ إذ كان مجلس التعاون الخليجي يعاني من عجز مزمن في التجارة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي، كما لم ترغب في الرد بالإيجاب على مطلب الاتحاد الأوروبي "بإتاحة" فرص استثمارية عديدة "بلا قيود" في قطاع الطاقة.

وعليه فلم يكن غريبًا، في ظل هذا التباين في الآراء، أن تستغرق المفاوضات وقتًا طويلاً، حتى إن البيانات الصادرة عن الاجتماعات الأربعة للمجلس الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 2007 إلى 2010، لم تتطرق إلى مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، كما هي الحال في الاجتماع العشرين، الذي انعقد في لوكسمبرج، في 14 من يونيو/حزيران 2010، أو ذكرتها ببعض العبارات المكررة، من نحو: "اتفق الطرفان على مواصلة المشاورات حول جميع "القضايا المعلقة"، كما هو الحال في الاجتماع التاسع عشر، الذي انعقد في مسقط في 19 من إبريل/نيسان 2009، أو "يجب أن يتخذ الجانبان خطوات فعالة للعمل الشامل نحو تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة عام 1988"، وأن كلا الطرفين "قد أوشك على إبرام اتفاقية التجارة الحرة، كما في الاجتماع الثامن عشر، الذي انعقد في بروكسل في 26 من مايو/أيار 2008، أو "وإدراكًا من المجلس الوزاري المشترك

(1) Youngs, Richard: “Impasse in Euro-Gulf relations”, **Fride working paper**, No. 80, April 2009.

للتقدم الكبير المتحقق في المباحثات الرامية إلى إبرام اتفاقية التجارة الحرة"، كما في الاجتماع السابع عشر للمجلس الوزاري المشترك الذي انعقد في الرياض في 8 من مايو/أيار 2007.

غير أن إبرام اتفاقية التجارة الحرة لا يزال بعيد المنال، على الأقل على المدى القصير، فدول الخليج تعددت أسواق تصديرها، وزادت وارداتها من الدول الآسيوية ومجموعة بريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا؛ لذا فلم تكن في عجلة من أمرها لإبرام اتفاقية التجارة الحرة، فهي لم توثق بدقة ما يمكن أن ينجم عن هذه الاتفاقية من المكاسب والخسائر؛ ولكنها كانت حريصة على الانخراط في برامج تستهدف مجالات معينة إدراكًا منها للخبرة الأوروبية فيها واحتياجًا منها لهذه الخبرة؛ من ذلك، على سبيل المثال، تدشين شبكة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للطاقة النظيفة في 2007، ومبادرة الاتحاد الأوروبي بصدد الدبلوماسية العامة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في 2008، أو خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في 2010.

جاءت هذه المبادرات جميعًا في إطار "استهداف التداخل بين المنطقتين" من أجل توطيد التعاون بين المجموعات في مجالات معينة، ليس من بينها القضايا الحساسة، كحقوق الإنسان والديمقراطية، على عكس الشراكة الأورومتوسطية التي أُبرمت سنة 1995، أو سياسة الجوار الأوروبية، سنة 2004، التي ترى أن الشراكة وسيلة لتصدير القيم ومفاهيم النظام، ويضم جدول أعمالهما كلاً من مسألتي حقوق الإنسان والديمقراطية بوصفهما "الهدف المعلن للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، الذي يسعى إلى تحقيقه هذا التداخل بين منطقتي الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي؛ ولكن بأسلوب أكثر سلاسة وعلى استحياء، دون اللجوء إلى أداة فرض الشروط التي لن تجدي نفعًا مع الدول الغنية، فدول مجلس التعاون الخليجي لا تحتاج إلى مساعدة مالية ولا إلى حوافز أخرى من قبيل "المركز المتقدم".

وقد يفترض بعضهم أن زيادة الرافعة المالية لمجلس التعاون الخليجي لا ترجع لكونه مُصدِّرًا للطاقة فحسب؛ بل لكونه مستثمرًا في الأسواق المالية الأوروبية

المتعثرة، فإن الطفرة التي شهدتها أسعار النفط التي بدأت في 2002، ووصلت إلى 145 دولارًا للبرميل في يوليو/تموز 2008، رفعت عوائد مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات لم تشهدها من قبل، وقد راكم معظمُ دول مجلس التعاون الخليجي أموالاً عامة أساسية في صورة صناديق سيادية[1]، تتأرجح حسب التقديرات بين 1 تريليون دولار و1.5 تريليون دولار.

ومع أن الأزمة المالية وانفجار فقاعة سوق الأسهم، بعد أزمة الرهن العقاري الأميركية، أتت على شطر من هذه الأموال، فإن ما تبقى منها ليس بالقليل، وعليه، فلا غرو أن تتنافس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاجتذاب بعض الصناديق السيادية إلى أسواقها المالية أو إلى شركاتها المتعطشة إلى الائتمان.

وبعد الطفرة الثانية في أسعار النفط من 2002 إلى 2008، ووفرة الموارد المالية، أصبح مجلس التعاون الخليجي أكثر ثقة وتصميمًا باعتباره مجموعة إقليمية وفاعلاً دوليًّا.

قلَّ العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وبلغ حجم التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي أقصى معدلاته، بنهاية عام 2011، مُسجِّلاً 128.8 مليار يورو، ومحققًا فائضًا تجاريًّا لصالح الاتحاد الأوروبي بلغ 15.6 مليار يورو، (72.2 مليار صادرات و56.6 مليار واردات). غير أن الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وإن اجتمع رأيهما على أن 99% من مباحثات اتفاقية التجارة الحرة قد تم، فالحقيقة أن اتفاقًا لم يُوَقَّع بعد.

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من 2011 إلى 2014: بيئة متغيرة وتحديات جديدة

مرت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة بتحولات جُلَّى، عُرفت بـ "الربيع العربي"، وغدت كما هو متوقع محط اهتمام الاجتماعات الوزارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي:

---

(1) Qawdat, Bahgat: "Sovereign Wealth Funds in the Gulf: an Assessment", **LSI Kuwait Programme Research Papers**, No. 16, July 2011.

المجلس المشترك الحادي والعشرون: أبو ظبي 20 من إبريل/نيسان 2011.

المجلس الوزاري المشترك الثاني والعشرون: لوكسمبرج 25 من يونيو/حزيران 2012.

المجلس الوزاري المشترك الثالث والعشرون: المنامة 30 من يونيو/حزيران 2013.

ففي الاجتماع الحادي والعشرين للمجلس الوزاري المشترك، أكّد الجانبان "استعدادهما الفوري لحشد الدعم المناسب لبلدان المنطقة في حال طُلب منهما ذلك"، مُصرِّين على "أن تلبية كل دولة لتطلعات شعبها بطريقتها الخاصة قد بات مطلبًا جماعيًّا"، وعلى "أهمية احترام سيادة دول مجلس التعاون ووجوب مراعاتها"، "وأقرَّا بأن من حق مجلس التعاون الخليجي اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية مواطني الدول الأعضاء في الخليج العربي".

وفي الشأن اليمني، جدد الوزراء "التزامهم بدعم التنمية في اليمن بلدًا موحدًا، مستقرًّا، ديمقراطيًّا، ومزدهرًا". وفي ليبيا، شدَّد الوزراء على "أهمية ضمان وحدة ليبيا وسلامة أراضيها"، ورحبا، بوجه خاص، "بإقامة مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا"، داعين إلى "تطبيق وقف فوري وحقيقي لإطلاق النار، مشدِّدين على "أن نظام العقيد القذافي فقد شرعيته". أما البيان المشترك الثاني والعشرون سنة 2012، فكان مقتضبًا، وقرأ الوزراء البيان، وتبادلا الآراء في العمق، بصدد الوضع في المنطقة، ولم تتح أية تفاصيل أخرى.

ومع أن الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين انعقد في يونيو/حزيران 2013، واستضافته المنامة، التي كانت مسرحًا لانتفاضة اجتماعية، فإن البيان الختامي لم يتطرق إلى البحرين؛ إذ انصبَّ اهتمام الوزراء على الأحداث المأساوية في سوريا، مؤكدين "أهمية توافق المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي شامل يحفظ لسوريا أمنها ووحدتها، ويقي المنطقة ما يحدق بها من تداعيات خطيرة..." وأدان الوزراء مشاركة ميليشيات حزب الله والقوى الأجنبية الأخرى في العمليات العسكرية في سوريا". وناقش الوزراء أيضًا الوضع في اليمن، وأعربوا عن "دعمهم الكامل للمبادرة الخليجية بشأن اليمن ولمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن".

أما بصدد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، فقد جاءت البيانات في السنوات الثلاث الأخيرة مقتضبة، وقد أعرب الوزراء عن رضاهم "بما تحقق من إنجاز في تنفيذ برنامج العمل المشترك"، وجددوا التصريح بأهمية المضي قدمًا في تنفيذه، وفي اجتماع الوزراء المنعقد في 2012، أعرب الوزراء عن رضاهم بالمرحلة التجريبية لبرنامج التبادل الدبلوماسي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، واتفقوا على الإعداد لبرنامج العمل المشترك التالي للفترة بين 2013 إلى 2016، و"زيادة العمق الاستراتيجي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي"، وفي اجتماعهم المنعقد في 2013، أكد الوزراء أهمية "تمتين عرى العلاقات التي تربطهم" لتكون "الأساس الصلب والناجع الذي يقوم عليه الأمن والاستقرار في المنطقة"، مُشدِّدين على ضرورة "تشجيع حماية الاستثمارات المتبادلة".

المبحث الثاني

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في ظل بيئة متغيرة

نجا ملوك الخليج وأمراؤه من المصير المأساوي الذي لاقاه نظراؤهم من ملوك الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا؛ إذ قُتل بعضهم، كما حصل في العراق سنة 1958، أو خُلِع، كما جرى في مصر سنة 1952، واليمن الشمالي سنة 1962، وليبيا 1969؛ فقد تعامل ملوك الخليج وأمراؤه بمرونة كبيرة مع الأوضاع، فصمدوا أمام ما اجتاح المنطقة من عواصف عاتية، كالثورة الإيرانية سنة 1979، وقاوموا إرهاب المتشدِّدين، كمحاولة تنظيم جهادي احتلال المسجد الحرام سنة 1979، بَلْهَ ما ألقي عليهم من ضغط الأنظمة والقوات القومية العربية، واستعاد بعضهم حريته بعد احتلال عسكري، كما حصل في الكويت سنة 1990 و1991؛ بل إن اغتيال ملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز آل سعود، لم يغير من بنية السلطة في البلاد، كما لم يترك تحويل البحرين إلى مملكة أثرًا يُذكر، بينما مرَّ وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة في قطر في عام 1995 بسلاسة، ليتخلى بعد ذلك عن منصبه لصالح ابنه الشيخ تميم بن حمد الثاني، في يونيو/حزيران 2013.

وكان التحدي الأكبر الذي هدَّد استقرار الخليج، إلى جانب احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية صغيرة، الغزو العراقي لإمارة الكويت في 2 من أغسطس/آب 1990، ومآلاته من حشد عسكري غربي هائل، وتدخل أجنبي لتحرير هذه الدولة الصغيرة؛ وإن كانت عملاقًا نفطيًّا كبيرًا؛ الأمر الذي يسلط الضوء على عنصر جيوستراتيجي مهم، وهو أن استقرار الخليج لم يعد - بفضل اعتماد العالم على صادرات دوله من النفط والغاز - شأنًا إقليميًّا فحسب؛ بل بات شأنًا عالميًّا

كذلك[1]. ولعلَّ هذا يفسر عدم تغير النخبة كثيرًا في دول الخليج، ولَمَ لا تتصدر قضية الإصلاح أولويات الغرب، ومنه الاتحاد الأوروبي، في تعاملاته مع دول الخليج؛ فسياسات الغرب في الخليج مُوجَّهة - بلا ريب - نحو تحقيق الاستقرار.

استقرار لكن لا ركود

يمكننا عزو الاستقرار في الخليج إلى أنه لم يصحبه ركود، ولا يرجع هذا إلى العامل الديمغرافي فحسب؛ حيث تتمتع دول صغيرة بموارد هائلة؛ بل كذلك إلى التوزيع الأفضل للإعانات الحكومية، فضلاً عما أعطاه انتعاش النفط لدول الخليج من قفزة من العصور الوسطى إلى "العصر فائق الحداثة"[2]، على مدار جيل أو جيلين، ناهيك عن إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول الصغيرة، كقطر والإمارات، الذي يعدُّ من الأعلى على مستوى العالم. ولو قدِّر لأسعار النفط أن تستقر ما بين 100 إلى 120 دولار للبرميل، فسيدفع ذلك بإجمالي الناتج المحلي المندمج لدول مجلس التعاون الخليجي الست إلى المرتبة الخامسة أو السادسة بين الاقتصادات العالمية بحلول 2025.

وفي ظل هذه التوقعات، ربما يصبح توزيع الطاقة والثروة محل أخذ ورد؛ فستعارض الطبقة الوسطى النامية والبرجوازية المحلية الناشئة وأصحاب المشروعات هذا التنظيم الحالي، وستعلو نبرة الأصوات المطالبة بحظٍّ في عملية صنع القرار، وستكثر الدعوات المطالبة بتحقيق مزيد من الحَوْكَمَة والشفافية، كما يتجلى في تأكيد نايل شهادة: "ما كان يعدُّ يومًا ما امتيازًا، وهو أن يكون لك نصيب من عائدات النفط، لم يعد بعدُ كافيًا"[3]؛ مما سيلقي بالعبء على كاهل الصفوة الحاكمة للوصول إلى المجتمعات المدنية ورجال الأعمال اتقاء ظهور المعارضة المحتملة واستباقًا لها.

(1) Selvik, S.K., Stenslie, S: *Stability and Change in the Modern Middle East*, (Tauris, London, 2011), p. 159.

(2) Al Thani, M: *The Arab Spring and the Gulf States: Time to Embrace Change*, (Profile Books, London, 2012), p. 1.

(3) Shehadeh, Raja: "Economic Costs, the Arab Spring and the GCC", **Gulf Research Center**, without date of publication, p. 2.

فقبل هبوب رياح التغيير على تونس عام 2011، كانت القوى المعارضة في حالة فوران سرًّا وعلنًا في الكويت والبحرين وعُمان[1] مطالبة بشفافية أكثر، وحَوْكَمَة أفضل، وشمولية أعمق، ولن يسمح الربيع العربي لدول الخليج أن "تنتهج السياسة نفسها"؛ بل إن مجلس التعاون الخليجي يجب أن يستجيب.

مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي

بعد أن أخذ الربيع العربي مجلس التعاون الخليجي على حين غفلة، وكان بمنزلة دعوة للحشد، تباينت ردود فعل دول الخليج، ولئن وزَّعت جميع دول مجلس التعاون الخليجي مساعدات سخية ووعدت بتوفير فرص عمل جديدة في الإدارة العامة، على أنها متضخمة بالفعل ولا تحتمل المزيد من الموظفين، إنها لم تتخذ أي خطوات بشأن "الاحتجاجات الاجتماعية العربية"، فالمملكة العربية السعودية لم تر في الثورات الشعبية ضد الحكم التسلُّطي "ظاهرة صحية"؛ بل "فتنة" تمزِّق البلاد وتجلب الدمار، وتخلف "أزمات عميقة" قد تزعزع استقرار المنطقة برمتها[2]، ولم تتخلَّ، حتى آخر لحظة، عن موقفها المعارض لخلع الرئيس مبارك، ولم تخفِ انتقادها سياسة الإصلاح الأميركية. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد تجاذبها طريقان، فتبنَّت موقفًا بارزًا في حالة تونس وليبيا، دعمت فيه المعارضة؛ بل أسهمت في عمليات الناتو في ليبيا، بينما اتسم موقفها بالتردُّد وعدم الاتساق في حالة اليمن ومصر[3]. وأما الإمارات الأخرى، كالكويت[4]، فقد

(1) Al-hachimi, Said Sultan: "The Omani Spring: Towards the Break of a New Dawn", **Arab Reform Initiative**, 052, November 2011, p. 9.

(2) البقمي، منصور المرزوقي، "الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014)، ص 113-123.

(3) المزيني، خالد، "الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2014)، ص 133-153.

(4) الجهيم، أسامة، "الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2014)، ص 79-92.

حاولت نزع فتيل التوتر بتقديم المزيد من الإصلاحات الآنية. فيما لجأت عُمان إلى أسلوب الحوار لوأد الاحتجاجات في مهدها.

على أن دولتين خليجيتين، هما قطر والبحرين، لفتتا أنظار الباحثين بأُخَرَةٍ، فبروز قطر على الساحة الدولية لم ينفكَّ مثيرًا للحيرة والتأمل؛ بل للقلق؛ إذ عَضَلَ بالكثير من الباحثين دَرْكُ طموحاتها وسياساتها[1]؛ ومع ذلك، فالمرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية القطرية ليست خفية، فهي ترتكز على النشاط الدبلوماسي، بوصفها وسيطًا للسلام، وعلى بناء صورتها، بوصفها قوة تحديث مهمة، وعلى حسن الجوار، بوصفها داعية للاستقرار، وترتكز - أيضًا - على التغيير السياسي المنظم، باعتباره أحد سبل التنمية المستدامة. ولا غرو إذن أن تتبوَّأ دولةُ قطر موقعًا متقدمًا على نظيراتها من دول الخليج، أهَّلها لتولي زعامة الاحتجاجات الشعبية بضخ المساعدات وتوفير التغطية الإعلامية الشاملة، عبر قناة الجزيرة[2]، "للاحتجاجات التي نادت بالحرية" في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا[3].

وللبحرين - أيضًا - وضعها الرمزي؛ ولكن لأسباب أخرى، فهي مملكة سنية صغيرة، لا تضاهي ثراء غيرها من الإمارات؛ ولكنها تتمتع بمكانة مركزية لدى الجهات الفاعلة إقليميًّا ودوليًّا؛ ومع أن دوافع الاحتجاجات كانت مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية شرعية، فقد أثارت مخاوف حقيقية أن تستغلها إيران لفرض سياستها في منطقة الخليج، وتجديد ادعاءاتها في البحرين، وهو ما أدى إلى تدخل "درع الجزيرة" في مارس/آذار 2011، لحماية النظام الملكي السني؛ غير أن هذه

(1) Lazar, M: *Le Qatar Aujourd'hui: La Singulière Trajectoire d'un Riche Emirat*, (Michalon, Paris, 2013).

Chesnot, C., Malbrunot, G: *Qatar, Les Secrets du Coffre-Fort*, (Laffont, Paris, 2013).

(2) Talon, C.G: *Al-Jazeera: Liberté d'Expression et Pétromonarchie*, (Presses Universitaires de France, Paris, 2011).

(3) عبد الله، جمال، "الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2014)، ص 95-112.

التطورات، بدورها، أوقعت الولايات المتحدة في حيرة من أمرها، فقد كانت بين مطرقة دعمها للإصلاح، وسندان تحالفها الاستراتيجي مع البحرين.

وأيًّا ما كان الخيار، فالخياران أحلاهما مر؛ فالكويت التي كان لها السبق في إجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية، لا تزال تكابد انقسامات عميقة تعيق عملية صنع القرار بسبب التعديلات الوزارية المتكررة؛ أما البحرين، فقد قمعت الاحتجاجات بمساعدة نظرائها من ملوك الخليج لمساندة النظام الملكي السني المهدَّد من قبل ما وُصف بأنه "معارضة شيعية تقودها إيران"، ولم تعالج الأسباب الجذرية التي أدَّت إلى نشوب الاحتجاجات. كما وعدت المملكة العربية السعودية بإجراء بعض الإصلاحات في المستقبل، واعتمدت اعتمادًا كاملاً على الحوافز المالية والوظيفية القوية؛ ولكنْ أنى يأمن نموذج يقوم على تقديم الإعانات لقاء الصمت؟ ففضلاً عن أن ذاك حلٌّ باهظ التكلفة، فإنه عديم الجدوى من الناحية الاقتصادية، قصير الأجل، بَلْهَ ما سيكون له من أثر يتجاوز إحداث تضخم في الوظائف الحكومية، التي توفر حاليًّا 80% من إجمالي الوظائف للمواطنين السعوديين، إلى صرف السعوديين عن العمل في وظائف القطاع الخاص، لما يوفره للعاطلين منهم من مزايا، بَلْهَ ما سيرسخه نظام المحسوبية من العقلية الريعية؛ مما يعصف بالمفهوم الحقيقي للمواطنة؛ لأنه يحصن القادة ضد الرقابة العامة.

من جهتها، تعهَّدت قطر بتقديم مجموعة مزايا مالية تتجاوز ثمانية مليارات دولار، تشمل زيادة الرواتب، وهو ما يفسر، إلى حد كبير، انصراف الشطر الأكبر من المواطنين القطريين عن العمل في القطاع الخاص؛ حيث لا يعمل فيه سوى 10% منهم؛ كما انتهجت قطر دبلوماسية استباقية حيال دول الربيع العربي، فلم يقتصر دورها على توفير الدعم الإعلامي والسياسي والمالي فحسب؛ بل ذهبت إلى حد المشاركة في عمليات حلف الناتو في ليبيا، كما أدَّت دورًا بارزًا في القضية السورية؛ وقد كلفها موقفها من الربيع العربي توترًا في علاقاتها مع بعض جيرانها من دول الخليج كما اتهمها بعضهم بازدواجية المعايير في موقفها بين الداخل والخارج.

ومهما اختلفت ردود فعل دول الخليج حيال الربيع العربي، فإن أيًّا منها ليست محصنة ضد تداعياتها، ولن يقيها اعتمادها على الثروة النفطية ولا على

الغرب بمأمن ما لم تحاول أن تجعل من التحدي الذي يطرحه الربيع العربي فرصةً لها جديدةً.

وأحد المسارات التي يمكن أن تنتهجها تعميق مسار التكامل[1] من خلال توحيد قواها العسكرية، واعتماد عملة موحدة، أو بعقد مؤتمر الخليج للتعاون والأمن، الذي تنضوي تحت لوائه العراق واليمن، وفي نهاية المطاف إيران. أو يمكن أن تسير في سبيل دعم الحكومات التي تجنح إلى تحقيق الاستقرار، فِعلَ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حين خلع المشير عبد الفتاح السيسي الرئيس المصري محمد مرسي، فقد كان لهما السبق في الإعلان عن معونة لمصر تزيد في مجملها عن 12 مليار دولار. ومن قبل هذا، اقترحت دول مجلس التعاون الخليجي اقتراحًا لافتًا للانتباه بضم "الأردن والمغرب" إلى المجلس، على الرغم من أنهما ليستا من دول الخليج؛ ولكن ضمهما سيعزز الأمن والاستقرار الخليجي[2]، في مقابل مساعدات مالية؛ ولكن سرعان ما أدركت دول الخليج، بعد الاحتجاجات التي اندلعت في شوارع الأردن والمغرب، أن هذه الفكرة لم تجئ في التوقيت المناسب وربما كانت غير مفيدة.

ويبدو أن دول الخليج، في الوقت الحالي، تجاوزت الأزمة وباتت تشعر بالثقة وتمسك بزمام الأمور؛ وعليه فقد بات الزعم بأن الربيع العربي يمثل تهديدًا محتملاً لاستقرار الخليج أو لبقاء الأنظمة يبدو مبالغًا فيه، فثمة اختلافات رئيسية بين الإمارات العربية المتحدة ومصر، مثلاً، من حيث مستوى المعيشة، وفرص العمل، والأمية، وحالة الرفاه.

غير أن هذا لا يشي بوجود "استثناء خليجي"، أو بأن النفط والغاز سيكونان "طوق النجاة" الذي سيقي البلاد رياح التغيير؛ ولئن بدأ، في بعض المدن الصغيرة في الخليج، خروج بعض الاحتجاجات، فإن بنية السلطة التقليدية بمنجاة من التهديد في الوقت الحالي؛ فضلاً عن أن للغرب والمجتمع الدولي عامةً مصلحة راسخة في

(1) Colonbo, Silvia: "The GCC Countries and the Arab Spring between Outreach, Patronage and Repression", **IAI working papers**, Rome, March 2012, p. 3.

(2) انظر سلامة، معتز، "الطموح المبكر، دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي"، **السياسة الدولية**، العدد 189، يوليو/تموز 2012.

الحفاظ على استقرار منطقة الخليج، وهو ما يفسر عدم اعتراض أي دولة أوروبية على دخول الدبابات السعودية إلى المنامة للاستطلاع، دعمًا للنظام الملكي السني في البحرين. كما أن ثمة توافقًا بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، التي كانت مبادرة مجلس التعاون الخليجي. واليوم، تتوافق آراء ومصالح الغرب، ولاسيما الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج، بشأن القضية السورية، وإن كان مجلس التعاون الخليجي يعتريه الندم بسبب التراخي الغربي.

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: هل هي شراكة استراتيجية؟

بعد سنوات من المصلحة الأوروبية الحميدة في الخليج، كما جاء في المبحث الأول، وفي ضوء التفاعلات وردود فعل الاتحاد الأوروبي ودول الخليج حيال التطورات الأخيرة في العالم العربي، بدأت تتعالى نبرة دعوات تلحُّ على إقامة علاقات وطيدة وعميقة واستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الخليج باعتباره مصدرًا رئيسًا للطاقة، ولاعبًا في الشرق الأوسط، وشريكًا ثابتًا يعول عليه، إلا أن هذه الدعوات لا تحركها دوافع تأمين إمدادات النفط من دول الخليج فحسب؛ بل -أيضًا- أهمية ما يؤدِّيه مجلس التعاون الخليجي في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا من دور دبلوماسي واقتصادي لا تنفك أهميته في ازدياد؛ فلقد أبرز الكثير من الخبراء دور مجلس التعاون الخليجي، في العقدين أو الثلاثة المنصرمة؛ إذ ملأ الفراغ الاستراتيجي الذي تركته مصر إبان حكم مبارك، فقد توسَّطت السعودية لتوقيع اتفاق الطائف لإنهاء الصراع اللبناني في 22 من أكتوبر/تشرين الأول 1989، وحثت العرب على الموافقة على "المبادرة العربية للسلام" في 2002 و2007، وحاولت التوفيق بين الأحزاب الفلسطينية في 2007، وفي 2010 خلَّصت لبنان من أزمة خطيرة. وقد أدَّت دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، وهي قطر، دورًا دبلوماسيًّا دوليًّا بارزًا في التوسط في دارفور بالسودان، وفي فلسطين، وفي لبنان، وفي السنوات الأخيرة، لم تبخل بمواردها و لم تأل جهدًا في دعم دول الربيع العربي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد غدا مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر المستثمرين في حوض المتوسط، ولاسيما بعد 2003؛ إذ يؤدِّي "دورًا أكثر إيجابية في شؤون بلدان المتوسط"[1] قبل الربيع العربي وبعده.

وأيًّا ما كانت دوافع مجلس التعاون الخليجي في دول الشرق الأوسط والمتوسط، فقد بدا جليًّا للاتحاد الأوروبي أن الخليج لا يُستهان به؛ ومن ثَمَّ لم تعد الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في حكم الواجب فحسب؛ بل غدت ضرورة ملحة؛ لأنها ستتناول القضية الأساسية، وهي حضور الاتحاد الأوروبي واستشعاره الغاية في بيئة دولية تنافسية، وكذلك رؤية الاتحاد الأوروبي ونفعه في محيطه المباشر.

وفي هذا الصدد، قدم عدد من المحللين أسبابًا وجيهةً لترجيح إبرام الشراكة الاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، فقد رأوا أن دول الخليج تحظى بمكانة بارزة بين قائمة الأولويات الأمنية الدولية"[2]، وكانت تؤدِّي بالفعل "دورًا محوريًّا في التغلب على التحديات العالمية"[3]، وعليه، فبعد عقود من ضيق أفق الطموح الأوروبي، آن الأوان لأن تقترح أوروبا "شراكة استراتيجية"[4]، وافترضوا - أيضًا - وجود توافق في الآراء بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بصدد أمور وتحديات شتى، وأشاروا إلى أن أمن الخليج لن يتحقق من دون انخراط غربي خارجي لحفظ توازن القوة في المنطقة، مدركين أن أمن منطقة الخليج لا يمثل أهمية للاتحاد الأوروبي فحسب؛ بل للجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أن الشؤون الخليجية قد تشهد مزيدًا من العولمة.

(1) Talbot, Valérie: “The Gulf States’ Political and Economic Role in the Mediterranean”, **MED 2011**, IEMED, Barcelona, pp. 101-104.

(2) Bauer, Michael; Hanelt, Christian-Peter; Koch Christian: “The EU-GCC Partnership: Security and Policy Challenges”, Al-Jisr Project on EU-GCC Public Diplomacy, and Outreach, Policy Brief, March 2010.

(3) Rernard, Thomas: “The Treachery of Strategies: A Call for True EU Strategic Partnership”, **Egmont Papers**, No. 45, Brussels, 2011, p. 5.

(4) Giardullo, Cono: “The GCC: A New Regional Power: Time for the EU to Propose a Strategic Partnership”, **Bruges Regional Integration and Global Governance Papers**, March 2012, p. 26.

ولكن هل يهتم مجلس الاتحاد الأوروبي بشؤون مجلس التعاون الخليجي؟ لا غرو، ولأسباب عدة:

أ- تمثل دول مجلس التعاون الخليجي أهمية قصوى؛ لأنها تمد أوروبا والعالم أجمع بالطاقة، وبحسبنا أن نذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها مخزون هائل من النفط، قُدر بنحو 498 مليار برميل، أي: نحو 40% من إجمالي المخزون العالمي، أو ما يوازي إنتاج 73 سنة حسب متوسط نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج. أضف إلى هذه الثروة الهائلة من النفط ما يتمتع به الخليج من احتياطي الغاز الهائل الذي يقدر بإجمالي 43 مليار متر مكعب، مشكلاً 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي، فقطر وحدها لديها احتياطي يقدر بـ 25 مليار متر مكعب، وإن كان إنتاج الخليج لا يمثل سوى 8.3% من إجمالي الإنتاج العالمي، تاركًا هامشًا كبيرًا للتطورات في المستقبل[1].

ب- مجلس التعاون الخليجي يعد المنظمة الوحيدة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط العربية، كما أنها حليف يعول عليه للغرب وشريك اقتصادي ثابت.

ج- أعاد مجلس التعاون الخليجي تدوير مبالغ طائلة في الدول الأوروبية، سواء في صورة سندات حكومية، أو عقارات وأسهم عادية.

د- ثمة تقارب في آراء الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول قضايا شتى، كاستقرار العراق، وتنمية اليمن، وحلِّ النزاع العربي الإسرائيلي، وقضية حظر انتشار الأسلحة النووية.

هـ- من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي أن تنوِّع حلفاءها الخارجيين لضمان أمنها على المدى الطويل، وتفادي فرط الاعتماد على فاعل دولي واحد قد تغدو سياساته مع الوقت خادعة.

(1) Abi-aad, Naji: “Energy in the Mediterranean and the Gulf: Opportunities and Challenges”, **paper presented to the seminar on “The Mediterranean: opportunities and challenges for EU-Gulf relations”**, IAI, Rome, December 10-11, 2009, pp. 3-7.

و- قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي بـ 1.6 تريليونات دولار، في عام 2013، وإجمالي عدد السكان 47 مليونًا منهم 50% أجانب، وقد راكمت دول مجلس التعاون الخليجي 1.5 تريليون دولار في أصول أجنبية. وبإمكان ثروة بهذا الحجم أن تزيد من ثِقل دول مجلس التعاون الخليجي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذه حقيقة لا مراء فيها، ولا يمكن أن يغفل الاتحاد الأوروبي عنها.

ومع ذلك، فالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لا تزال ضعيفة دون الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ومصالح الاتحاد الأوروبي.

ما الأسباب وراء "عدم التكافؤ الاستراتيجي"[(1)]؟

يشدِّد المحللون في العموم على أسباب عديدة:

أ- أن السياسة الخارجية تُوجِّهها التفاعلات قصيرة المدى إزاء الأحداث، لا الرؤية طويلة المدى.

ب- الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الشراكة الاستراتيجية الأشمل يجب أن تتوقف على توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي.

ج- بعد وصول الحوار الأوروعربي، الذي شاركت فيه دول الخليج، إلى طريق مسدود، حوَّل الاتحاد الأوروبي اهتمامه وطاقاته وموارده إلى سياسات المتوسط.

د- وفي عام 2003، أصدر الاتحاد الأوروبي وثيقة سياسة بعنوان "توطيد شراكة الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي"[(2)]، كما اعتمد المجلس الأوروبي، في يونيو/حزيران من عام 2004، "شراكة استراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط"[(3)]، وقد شعر الاتحاد الأوروبي أن هذه

---

(1) Youngs, Richard; Echague, Ana: "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", Studia Diplomatica, Vol. IX, No. 1, 2007, p. 29.

(2) European Commission and High Representative Report: "**Strengthening EU's relations with the Arab World**", D (2003), Brussels, 4 December 2003.

(3) European Council: "**Final Report on an European Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East**", June 2004.

الشراكة تشمل دول الخليج، وأن أي شراكة استراتيجية خاصة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ستكون بمنزلة تكرار لا طائل منه.

هـ- تاريخيًّا، لم تنفك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ساعية إلى توطيد العلاقات مع دول الخليج على طول الحدود بين البلدين؛ لذا عارضت إضفاء الصبغة الأوروبية على العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي أو قبلتها على مضض.

و- وأخيرًا، ونظرًا إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الخليج، فلن تجدي أساليب الاتحاد الأوروبي وأدواته السياسية، كالمساعدات، وفرض الشروط وما إلى ذلك مما يتبعه في علاقاته مع بلدان المتوسط.

ولهذه الأسباب مجتمعة، أخفق الاتحاد الأوروبي في لعب دور أكثر أهمية في منطقة الخليج وتعميق رؤيته هناك، واقتراح شراكة استراتيجية، ولاسيما أنه لا يوجد سوى بعثة واحدة للاتحاد الأوروبي في الرياض.

ولكن هل "الشراكة الاستراتيجية" مع مجلس التعاون الخليجي ضرورية ومفيدة؟

لا أتفق هنا مع دعاوى كثير من المثقفين المنادية بإبرام "شراكة استراتيجية" بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، لا لضعف ما يستندون إليه في تلك الدعاوى من حجج؛ ولكن لأنه لا يقوم في الغالب على أدلة تجريبية؛ وفيما يلي استعراض موجز لهذه الحجج:

أ- نظرًا إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر خارجية للحصول على الطاقة، فمن مصلحته تعضيد الحوار في مجال الطاقة ليتجاوز المشروعات الصغيرة، كمبادرة المفوضية الأوروبية من أجل "مركز فني للطاقة" أو اقتراح خدمات إحصائية مشتركة.

وحجتي في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي تعامل بحكمة حين أطلق مبادرات معينة، لكل حالة على حدة، خارج إطار الشراكة الاستراتيجية الرسمية، وإن كنت لا أرى أي مصلحة مقنعة لدول مجلس التعاون

الخليجي في الدخول في حوار حول الطاقة، يحثها على فتح قطاع النفط والغاز على مصراعيه أمام الاستثمارات الأوروبية المباشرة، ولكنني أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يمكنه أن يوفر الخبرة والمشورة بصدد كفاءة الطاقة. وبالفعل، فالوقت قد حان لتدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن عليها الانخراط في المزيد من السياسات التي تصب في مصلحة الطاقة الآن وليس لاحقًا، فإن الاستهلاك المحلي للطاقة المدعمة أعلى من إجمالي الاستهلاك في إفريقيا؛ بل في صعود بمعدل أعلى من المتوسط العالمي[1]، وهذا يعني أنها تأتي على صادرات النفط والغاز المسؤولة عن توفير جلّ عائدات النفط وأموال الدولة.

ب- من شأن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن توازن القوة الأميركية، ولاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. وإن كنت أتمنى أن يضطلع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بدور أكثر فعالية وبروزًا وترابطًا، فإن الأدلة العملية[2] تجعلني في شك من الانخراط الأوروبي الزائد، سواء أكان بمفرده أم مع الشركاء من دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من إعلانات الاتحاد الأوروبي المتكررة بشأن القضية الفلسطينية، فإن الجوانب الجغرافية والتاريخية والسياسية ما فتئت تجتذب السياسة الأجنبية القومية في مختلف الاتجاهات، وهذا ما شهدناه في تصويت دول الاتحاد الأوروبي في الجمعية العمومية بشأن الوضع الفلسطيني، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

ج- على الاتحاد الأوروبي أن يكون ناجحًا، وأن يستشعر الهدف عند تعامله مع دول الجوار.

---

(1) "ارتفع استهلاك النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، منذ 1980، بنسبة 405% و722% على التوالي، في مقابل متوسط الارتفاع العالمي البالغ 41% و122% وفقًا لإدارة الطاقة الأميركية:

Coates Ulrichsen, Kristian, **Al Shark al Awsat** (English), 21 November 2013.

(2) خضر، بشارة، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000).

لست متيقنًا من أن تسويد وثيقة استراتيجية سيوحد مواقف الدول الأعضاء، فتاريخ التكامل الأوروبي ملطخ بأمثلة للإعلانات الطموحة المتبوعة بإخفاق في التنفيذ، وبحسبنا أن نذكر النتائج الواهية للوثيقتين الاستراتيجيتين لعام 2003 و2004 بصدد المتوسط والعالم العربي؛ بل إن الهوة بين الكلام والفعل تؤكد أن وثائق الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية في الغالب "بديلة للفعل، وليست دليلاً له"[1].

د- أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ستدفع قدمًا بالحَوْكَمَة، وإنفاذ سيادة القانون، وتعضيد التعاون بين المجتمعات المدنية.

أخشى ألا يكون هذا الرأي إلا أمانيّ، فإن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي، على إسهابها في الحديث عن "الشروط الديمقراطية"، اتسمت في تعاملاتها مع دول المتوسط ومجلس التعاون الخليجي بالمحافظة والتحفظ، والرغبة عن إحداث تحوُّل، وهذا ما أشار إليه ريتشارد يونجز وأنا إيشاج، صراحةً ودون مجاملة من أن "... الخليج العربي هو ذاك الجزء من الشرق الأوسط الذي لم تتغير طرق تعامل الاتحاد الأوروبي معه إلا لمامًا في بناء التحالفات مع الأنظمة التسلطية التي كانت تعد درعًا واقية من الراديكالية الإسلامية"[2].

ومع أن الملاحظة الأخيرة سديدة، فإني أرى أن الاتحاد الأوروبي سيغير من نهجه نحو الإصلاح الديمقراطي في الخليج؛ بل لقد انتشرت، فعلاً، في أوساط المسؤولين بالاتحاد الأوروبي بعض الأصوات التي ترى أن أسلوب التعالي غير مجدٍ، وأن الحراك الديمقراطي آتٍ لا ريب فيه؛ ولكن على يد قوى من الداخل، وليس من خلال الحوافز والشروط والضغط من الجهات الأجنبية، والربيع العربي على ذلك شهيد.

---

(1) Menon, Anand: "An EU Global Strategy: Unnecessary and Unhelpful", p. 3. See: http://www.tegs.eu/nyheteer/opinions

(2) Youngs, Richard; Echague Ana: "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", **Studia Diplomatica**, Vol. LX, No. 1, 2007, p. 41.

هـ- ثمة مصالح مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج في منطقة المتوسط، كإدارة النقل البحري، وحماية البيئة، وجمع الاستثمارات للمنطقة. ويرى مؤيدو الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن نحو ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المتوسط التي حققت نحو 256 مليار دولار بين 2003 و2009، هي في الواقع استثمارات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج[1]، مستنتجين أن ثمة ما يُسوِّغ لإقامة مشروع تطوير مشترك؛ مما يمهد لتغيير صيغة سياسة الاتحاد الأوروبي نحو منطقة المتوسط، لتضم العراق واليمن "إضافة إلى بعض دول الخليج الأخرى"[2].

ويبدو هذا الرأي صحيحًا؛ إذ إن انفصال سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المتوسط عن سياساته نحو دول مجلس التعاون الخليجي تزداد غرابةً في خضم التطورات الأخيرة (زيادة استثمارات الخليج والفعالية الدبلوماسية للخليج ودعم الخليج للدول العربية في المتوسط، وما إلى ذلك).

ولكن هل يُسوِّغ هذا الرأي شراكة استراتيجية خاصة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي؟ أشك في ذلك، فأنا ما زلت مؤيدًا "للشراكة الأوروعربية"[3]، وإن كانت لن تحول دول إقامة شراكات إقليمية مع الدول المغاربية أو دول الخليج بصدد مواضيع بعينها، فالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعرب، بوصفها إطارًا إقليميًّا واحدًا، تضم جميع الدول العربية، متجاوزةً قالب العلاقات الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ومنطقة المتوسط، وستكون أفضل من "سياسة الشرق الأوسط الأوسع"[4] الأميركية، التي تضم دولاً غير عربية.

---

(1) Saint-Laurent, Bénédict De: "Investments from the Gulf and Development in the Mediterranean: the Outlook for EU-GCC Financial and Economic Cooperation in the Mediterranean", **Rome Seminar**, December 2009, pp. 3-4.

(2) Roberto, Aliboni: "EU and GCC Strategic Interests in the Mediterranean: Convergence or Divergence", **Rome Seminar,** 10-11 December 2009, p. 5.

(3) خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1985-2008**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010).

(4) Burke Edward, EchagueAna, YoungsRichard: "Why the EU Needs a Broader Middle East Policy", in **Rome Seminar**, December 2009, p. 3.

بيد أن مفهوم "الشراكة الأوروعربية" ذاته عارضه بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي؛ لأنه يستثني إسرائيل، ويقلِّل من أهمية سياسات الاتحاد الأوروبي نحو المتوسط لتغدو جزءًا من مشهدٍ أكبر، ويخلط مواقف متباينة بعضها ببعض. وأجيب عن هذه الاعتراضات ببساطة بما يلي:

أ- إن وجود إسرائيل في سياسات المتوسط، في حقيقة الأمر، إنما يزيد الأمور تعقيدًا، ويشكِّل العقبة الرئيسة أمام العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمتوسط.

ب- إن خبرة الحوار الأوروعربي السابقة باعتباره أول تطبيق للدبلوماسية متعددة الجوانب كُلِّلت بالنجاح، على الرغم من صيغته.

ج- إن اختيار "منطقة المتوسط" موضوعًا لسياسات الاتحاد الأوروبي منذ ما يربو على 40 سنة هو "فكرة أوروبية" في المقام الأول، لا تأخذ في الحسبان مسألة الهوية وعلاقات الدول العربية بعضها ببعض.

خاتمة

من وجهة نظر المطّلع على عمليات اتخاذ القرار الأوروبية وما تنطوي عليه من انعطافات، فإن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لا يفرضها التعاطف التلقائي أو التقارب الثقافي أو التشابه في نظام القيم؛ بل تقودها مصالح وتحديات حقيقية؛ لكن الذي يبقى لافتًا للنظر هو الفجوة بين أجواء الاجتماعات المشتركة التي تسودها اللياقة والودُّ والصورة المشوهة للخليج المنطبعة في ذهن الرأي العام الأوروبي؛ فضلاً عن عدم وجود أي نوع من "الاشتراك الوجداني" الذي يسود العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول ميركوسور؛ وهذا لا يرجع إلى المسافة الجغرافية؛ إذ إن الخليج أقرب إلى أوروبا من الناحية الجغرافية؛ بل المشكلة الحقيقية هي "المسافة الثقافية المدركة"، وهذا يتجلى في اللغة الجافة التي تُصاغ بها البيانات المشتركة وبالطبع في السير الوئيد للمباحثات.

ومع ذلك، يجب أن يهتم الخليج بأوروبا لأسباب عديدة:

- إن دول مجلس التعاون الخليجي شركاء تجاريون مهمُّون للاتحاد الأوروبي.
- إن دول الخليج، من الناحية الاستراتيجية، هي المفتاح والنفق الموصل ومفترق الطرق، وإن نظرة خاطفة على الخريطة الجغرافية لَتُمكّن المرء من إدراك مدى أهميتها من الناحيتين الجيوسياسية والجيوستراتيجية.
- لا تزال اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي منساقة وراء النفط ومعتمدة عليه كليًّا؛ فالطاقة تمثل جملة العائدات والصادرات؛ ولكن ثمة

بوادر لتنوع مصادر الدخل، وقد يُسهم الاتحاد الأوروبي في زيادة هذا التنوع من خلال الخبرة الفنية والاستثمارات.

- لم تنفك دول الخليج منفتحة على الغرب؛ بل لقد كان كثير منها حلفاء للغرب يعول عليهم، إبان الحرب الباردة وإثر انهيار النظام الثنائي القطبية؛ وخلافًا للعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تثير غضب المسؤولين وحنق الشعوب، لما تمارسه من محاباة واضحة وازدواجية في المعايير ورضى تام عن السياسات الإسرائيلية، فإن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا تبدو سلسة وهادئة؛ وبعبارة أخرى، فإن أوروبا لا تعاني صورة شوهاء، ومن الواضح أن ثمة رغبة في المنطقة بأن تضطلع أوروبا بدور استباقي في المنطقة.
- أقامت دول مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الجمركي سنة 2003، لتزيل بذلك حجر عثرة من أمام المباحثات مع الاتحاد الأوروبي بصدد التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة، والمستفيد الأول من هذه الاتفاقية سيكون أوروبا، نظرًا إلى تنوع قاعدة صادراتها.

ومن ثَمَّ، فإن دول الخليج يجب أن تمثل أهمية لأوروبا؛ ولكن، كما أُشير في ورقة استراتيجية حديثة عرضتها مجموعة برتلزمان: "إن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء فيه، كانت منخفضة الوتيرة، دون ما بين الجانبين من قرب جغرافي أو علاقات حيوية في شتى المجالات"[1]، فمن الأمور التي تسترعي الانتباه أن البعثة الدبلوماسية الأوروبية لم تُفتتح في الرياض إلا في سنة 2003، وأن الأوراق الاستراتيجية القُطرية، ولاسيما الأوراق الاستراتيجية للمنطقة، التي نشرها الاتحاد الأوروبي من 2002 إلى 2006، وغطت المغرب والجزائر والأردن ولبنان وسوريا وتونس واليمن، لم تضم أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ولم يُشر إلى مجلس التعاون الخليجي، باعتباره منظمة إقليمية، إلا في "الشراكة الأورومتوسطية" سنة 1995.

---

(1) "The EU, GCC: A New Partnership", **Bertelsmann Foundation in cooperation** with the **Mediterranean programme of the European Institute of Florence**, March 2002.

لماذا لا يزال التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، يمشي الهوينا، على الرغم من انطلاقه منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود؟ نصطفي بعض الأسباب كالعادة:

1. اختلاف طبيعة المنظمتين الإقليميتين، فبينما تسوق الاتحادَ الأوروبي دوافعُ اقتصادية، تُحرك مجلس التعاون الخليجي دوافعُ أمنية؛ ويضيف أصحاب هذه الحجج أن التكامل الأوروبي قد أدى إلى نقل السيادة تدريجيًّا من الدول الأعضاء إلى المؤسسات فوق القومية، وهو ما لم يطرأ على مجلس التعاون الخليجي الذي لا يزال مُتمَسِّكًا، سواء في منهجه الفلسفي أم في طريقة أدائه، بالأسلوب الحكومي الدولي.
2. إحجام بعض الدول، كفرنسا وإنجلترا، عن وضع الروابط التقليدية مع دول الخليج في سياق أوروبي، وهذا ما يحتج به الخبراء الألمان كثيرًا، على الرغم من أن ألمانيا لم تتخلَّف عن سائر الدول، فهي المصدِّر الأول للمنطقة العربية برمتها.
3. الاتحاد الأوروبي لا يرغب في استعداء الولايات المتحدة الأميركية في منطقة يعدُّونها "محميتهم السياسية" و"نقطة الانطلاق" الجيوسياسية، ولئن كان هذا التصور صحيحًا من المنظور السياسي، إنه ليس من الصواب التلميح إلى أن الخليج سوق تحتكرها الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ إن العرى الاقتصادية التي تربط مجلس التعاون الخليجي بأوروبا أوثق بكثير من التي تربطها بأميركا.
4. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصلحة حيوية في مجلس التعاون الخليجي وهي الوصول إلى الطاقة وتأمين إمداداته منها؛ ولكن يشاركه في هذه المصلحة المجتمع الدولي؛ لذا يسود الدوائر الأوروبية شعور بأن العلاقات مع دول الخليج لم تعضد المصالح الأوروبية، فليس من الممكن تفويض أوروبا بمفردها بحقوق حصرية بشأن الطاقة؛ ومن ثَمَّ فإن الشراكة الاستراتيجية مع الخليج ليست ضرورة ملحة.
5. المعارضة الشديدة من جانب مصانع البتروكيمياويات الأوروبية لتوقيع الاتفاقية الاستراتيجية تحمل بين ثناياها عوائق أمام إبرام اتفاقية التجارة الحرة.

ومهما كانت الأسباب، المعلنة وغير المعلنة، فلا غرو أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لا تزال سطحية وعلى استحياء، على الرغم من حجم التبادل التجاري الذي وصل إلى 144.5 مليار يورو عام 2012.

غير أن التطورات الجديدة تدفع بأوروبا نحو تغيير نهجها في علاقتها مع الخليج، مُعزِّزة إياها بمزيد من التطورات والعوامل الدافعة؛ ولكن دون الخوض في التفاصيل غير الضرورية، لنختر بعضًا منها فيما يلي:

1. يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية غير قادرة على التعامل مع مآلات الحرب على العراق كما ينبغي؛ لذا استدعت أوروبا للإسهام في استقرار البلاد، وبالطبع لن تهرع أوروبا لتلبي النداء، إذا ظل الفاعلون في المنطقة، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، على الحياد، يراقبون ما ستؤول إليه الأحداث؛ ومن ثَمَّ فمن مصلحة الطرفين تنسيق جهودهم وربما التفكير في نموذج مشابه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا CSCE يوجه للخليج، لتناول التحديات التي تواجه العراق بعد الحرب، فإن الوقت قد حان للتخلي عن "مركزية الدولة" في تناول القضايا الأمنية، فإذا تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من ترسيخ التعاون السياسي والأمني، فإنها ستتمكن حينئذٍ من استعادة التوازن التعاوني لنظام السلطة و"من استعادة التعادل الاستراتيجي الذي بات ضرورة ملحة وتخفيف ما يعتري دول الخليج العربي من قلق بصدد الطموح الإيراني في المنطقة"[1]، وفي هذه الحالة فقط سيتمكن مجلس التعاون الخليجي من تلبية التحديات، التي تتجاوز حدود الدول، كالإرهاب والقرصنة والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات وما إلى ذلك، والإسهام في "استقرار البقع الساخنة في المنطقة"، كاليمن والصومال وأخيرًا أفغانستان"، والعمل مع إيران، على قدم المساواة، للتوصل إلى مفهوم مشترك عن الأمن الإقليمي في الخليج.

---

(1) Bauer, Michael; Hanelt, Christian-Peter; Koch Christian: "The EU-GCC Partnership: Security and Policy Challenges", op. cit., p. 10.

2. لم ينفك الوضع في فلسطين ينحدر من سيئ لأسوأ، حتى أصبح تربةً خصبة لنمو مشاعر السخط وعدم الرضى في المنطقة، وبينما همشت أميركا وإسرائيل أوروبا بوصفها وسيطًا للسلام، نما شعورٌ قويٌّ بأن الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سيُعضِّد من دور أوروبا في المنطقة ويمدُّها بالنفوذ والسلطة اللازمين لتؤثر في عملية صنع القرار في إطار السعي للتوصل إلى حل دائم وعادل للنزاع.
3. إن تزايد حجم التجارة بين آسيا ومجلس التعاون الخليجي يجبر أوروبا على إعادة النظر في موقفها، لكيلا تسبقها الدول التي لم تلطخ صورتها بالاستعمار في الماضي أو التعامل بتعالٍ في الحاضر، وربما تحلُّ محلَّها في نهاية المطاف.
4. على الرغم مما شهدته شوارع بعض بلدان الخليج الصغيرة من احتجاجات متفرقة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي - في الجملة - أثبتت أنها منطقة النفط الأكثر استقرارًا، قياسًا بسائر الدول المنتجة للنفط، ففي نيجيريا - مثلاً - تشهد منشآت النفط هجمات عديدة، بينما عانت إيران حظرًا شديدًا فُرض عليها، وشهدت فنزويلا الكثير من أعمال الشغب، وروسيا تأميم الموارد، وهلم جرًّا.
5. إن إقبال الصين حديثًا على النفط يرهق معادلة العرض والطلب، وعلى الرغم من أن ما خلفه ذلك من أثر آنيٍّ على الطلب العالمي للنفط قد يكون مبالغًا فيه، فإن تنافسًا جديدًا بين المستهلكين سيتمخض عن التنافس المعتاد بين المنتجين؛ ولن تستطيع أوروبا أن تقف مكتوفة الأيدي لتشاهد الوضع دون تدخل، فإن لها مصالح حيوية ليس في الوصول إلى النفط فحسب، الذي لا يمثل مشكلة حقيقية في الوقت الحالي؛ ولكن - أيضًا - في الاشتراك في العمليات الأولية للنفط وفي صناعة النفط نفسها.
6. إن مصدر القلق الرئيس في المستقبل لا يتمثل في أسعار النفط، فإذا ظل الطلب العالمي على النفط في ارتفاع، فسيكون من الصعب زيادة الإنتاج

زيادةً مادية لتلبية احتياجات المستهلكين في المستقبل، وسيكون من حق دول مجلس التعاون الخليجي فقط، كونها تمتلك أكبر احتياطي نفطي، أن تزيد الإنتاج؛ ولكن هذا لن يحدث إلا بمرور الوقت، ويتطلب استثمارات وخبرة فنية؛ ومن هنا، فثمة شعور متزايد بأن أوروبا لن تقدر على تحمل الغياب عن السوق الهائل المحتمل، أو الانشغال عنه.

7. وأخيرًا، إلى جانب مؤشرات النفط، قد يتحول اهتمام أوروبا نحو الخليج لسبب آخر، يتمثل في سياسة الجوار[1]، فإن أوروبا - منذ التوسع الأخير - قد حدَّدت إطارًا جديدًا لعلاقاتها مع جيرانها المباشرين، وقد اتضح أن مجلس التعاون الخليجي هو "جار الجار" حسبما درج على تسميته بلغة الاتحاد الأوروبي، وهذا النهج الجديد يجب أن يحث على تعميق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

للأسباب آنفة الذكر، تقتضي المصالح والاهتمامات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إعطاء فرصة جديدة للعلاقات بين الجانبين؛ الأمر الذي لم يعد مفضلاً فحسب؛ بل بات ضروريًا؛ ومن المتوقع أن تزداد أهمية مجلس التعاون الخليجي على مدار السنوات القادمة؛ فإن من يظن أن عصر النفط قد ولّى، أو أن النفط الصخري سيحلُّ محلّه قريبًا وسيقلُّ إثر ذلك إنتاج منطقة الخليج لتصل إلى كمية لا تُذكر، فإنما يطاردون أوهامًا كاذبة، فإن البديل النفطي، وإن كان مرغوبًا من منظور بيئي؛ لكنه لن يحدث قريبًا؛ ومن ثَمَّ فعلى أوروبا أن تتحلى بالتصميم ووضوح الغاية، فمن مصلحتها إبرام اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن هذا سيتعارض مع الصناعات البتروكيمياوية؛ ولكن المكاسب الجماعية ستفوق المشقة الفردية.

إن إصرار أوروبا على قضية حقوق الإنسان أمر مفهوم وضروري؛ ولئن كان المسؤولون الخليجيون يدركون أن وضع حقوق الإنسان ينبغي أن يتحسن، وأنه يشهد تحسنًا بالفعل، إنهم ليؤكدون أن الكثير من المشاكل تنبع من ممارسات ثقافية

(1) خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1985–2008**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010).

واجتماعية تقليدية؛ وليست انتهاكات حكومية معتادة، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يتحلى بالصبر؛ لأن التغيير في الممارسات الاجتماعية سيأتي من الداخل وسيطالب به المجتمع ولا يمكن فرضه أو إملاؤه من الخارج.

والشراكة الحقيقية ستُعضِّدها القضايا الملحة، كالحرب المشتركة في مواجهة الإرهاب، والنهوض بثقافة الاحترام والتفاهم التبادل من كلا الجانبين، وينبغي تضافر الجهود لتفادي وقوع الفوضى والصراع المدني في العراق أو تقسيم الدولة؛ فإن إبرام اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في 2009 يسير في الاتجاه الصحيح؛ ولكن هذه الاتفاقية يجب أن تجسِّدها مشاريع ملموسة يشارك فيها مجلس التعاون الخليجي.

كما يجب ألا يألوا جهدًا في إيجاد حلٍّ دائم للقضية الفلسطينية، لقطع الطريق أمام المتطرفين لكيلا يستغلوا هذا الصراع طويل الأمد، معلنين الحرب على إسرائيل والغرب حتى "آخر فلسطيني". كما على مجلس التعاون الخليجي أن يؤيد التكامل مع اليمن، فإن هذا البلد الفقير قد يُكتب له الاستقرار من خلال سياسة جريئة تُجنِّبه التحوُّل إلى ملاذٍ آمن للجماعات المتطرفة. وإذا تعاونت أوروبا ودول الخليج العربي، معًا، فإنهما سينقلان إلى الولايات المتحدة الأميركية رسالة مفادها أن العرب، شأنَ جميع شعوب الأرض، يحلمون بتحقيق العدالة، ويسعون لسيادة السلام فيما بينهم، وأيضًا مع جيرانهم، الملاصقين والبعيدين، وأن العنف لا يتجانس مع الدين أو الثقافة.

إن التطورات الحديثة وما طرأ من تحوُّل في المشهد الجيوستراتيجي العام في العالم العربي تزيد من انخراط مجلس التعاون الخليجي في الشؤون الإقليمية، وبينما تواجه مصر وتونس وليبيا صعوبات بالغة في صراعها من أجل استقرار "المشهد السياسي" فيها وتعافي اقتصاداتها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تنعَم بالازدهار، وتحظى بالنفوذ ووضوح الرؤية والمكانة الرفيعة[1].

إن الأحداث الأخيرة في العالم العربي تضع على المحك السياسات الأوروبية السابقة التي تضع "الأمن في المقدمة"، وتتعارض مع النهج السياسي التقليدي الذي

(1) David, H., Ulrchsen, K: *The Transformation of the Gulf Politics, Economics and the Global Order*, (Routledge, London, 2011).

تنتهجه دول مجلس التعاون الخليجي الذي يرتكن إلى توزيع الإعانات الاجتماعية في مقابل السكوت، وإن كانت على عكس ذلك، توفر - أيضًا - فرصًا لزيادة التفاعل وتوطيد العلاقات. ويناقش هذا الفصل إن كان الوقت قد حان لإنهاء المباحثات بصدد اتفاقية التجارة الحرة، ولتوطيد عرى العلاقات الأوروبية مع العالم العربي بأسره، الذي تمثّل دول مجلس التعاون الخليجي قلبه النابض بالحيوية.

المراجع

الكتب (باللغة العربية)

1. البقمي، منصور المرزوقي، "الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014).
2. الجهيم، أسامة، "الربيع العربي والحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير** (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014).
3. خضر، بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1985–2008**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010).
4. خضر، بشارة، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994).
5. عبد الله، جمال، "الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014).
6. الفاسي، علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (دار الطباعة المغربية، طنجة، 1948).
7. مجموعة من المؤلفين، **الخليج في سياق استراتيجي متغير** (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014).
8. المزيني، خالد، "الموقف الإماراتي من ثورات الربيع العربي"، في محمد بدري وجمال عبد الله (محرر)، **الخليج: في سياق استراتيجي متغير**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2014).

الكتب (باللغة الإنجليزية)

1. Abed J.M. "Evolution of the Maghreb Concept: Facts and Perspectives", in Halim Barakat (ed.) *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration*, (Croom Helm, London, 1985).
2. Ahmad, Idriss, "The Revolution in Tunisia: An Opportunity for a Real Change", in Stephen C. Calleya, Monika Wohlfeld (eds.) *Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean*, (the Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Valetta, 2012).
3. Al Thani, M. *The Arab Spring and the Gulf States: Time to Embrace Change*, (Profile Books, London, 2012).
4. Asseburg, M. "The ESDP Missions in Palestinian Territories (EUPAL COPPS), EUBAM Rafah", in Muriel Asseburg, Ronja Kempin (eds.) *The EU As a Strategic Actor in the Realm of Security and Defense*, SWP Research Paper, Berlin, December 2000.
5. Azzam, H. *The Gulf Economies in Transition*, (Macmillan, London, 1988).
6. Bargourthi, O. *Boycott, Désinvestissement, Sanctions, DBS Contre L'Aprtheid et L'Occupation de La Palestine*, (Tarik Editions, Casablanca, 2012).
7. Basbous, A. *Le Tsunami Arabe*, (Fayard, Paris, 2011).
8. Behrendt, Sven; Hanelt, Christian-Peter (eds.), *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East 1*, (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2000).
9. Ben Jelloun, T. *Partir*, (Gallimard, Paris, 2006).
10. Bertrand S.A. "The Conflict and the EU's Assistance to the Palestinians" in Ezra Bulut Aymat (ed.) *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, (Chaillot Papers, December 2010).
11. Bin, Alberto (ed.), *Cooperation and Security in the Mediterranean: Prospects after Barcelona*, (Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2006).
12. Bretherton, C., Vogler, J. *The European Union as a Global Actor*, (Routledge, New York, 2006).
13. Bulut, E. "The EU Border Assistance Mission at the Rafah Border Crossing Point (EUBAM)" in Giovanni Grevi, Helly Damien, Keohane Daniel (eds.) *European Security and Defense Policy: the first 10 years (1999-2009)*, (European Union Institute for security studies, Paris, 2009).
14. Calleya, S. *Security Challenges in the Euro-MED Area in the 21st Century*, (Routledge, London, 2013).

15. Calleya, S. "The EU's Relations with the Mediterranean Neighborhood in a Regional Perspective", in Calleya, Stephen, Wohlfeld, Monika (eds.) *Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean*, (MEDAC, Malta, 2012).
16. Calleya, S. "The Mediterranean Union as a Project of Differentiated Integration" in Christian-Peter Hanelt, Almut Moller (ed.) *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East II*, (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2008).
17. Carter, J. *Palestine, Peace and not Apartheid*, (Simon and Schuster, New York, 2006).
18. Cerbi, Shahram (ed.), *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects*, (Westview Press, London, 1987).
19. Chesnot, C., Malbrunot, G. *Qatar, Les Secrets du Coffre-Fort*, (Laffont, Paris, 2013).
20. Cohen, S. *De Gaulle, les Gaullistes et Israël*, (Alain Moreau, Paris, 1974).
21. David, H., Ulrchsen, K. *The Transformation of the Gulf Politics, Economics and the Global Order*, (Routledge, London, 2011).
22. De Keyser, V., Hessel, S. *Palestine: La Trahison Européenne*, (Fayard, Paris, 2013).
23. De Vasconcelos, Á., Zaborowski, M. *The Obama Moment: European and American Perspectives*, (European Union Institute of Security Studies, Paris, 2009).
24. Dieckhof, A. "The European Union and the Arab-Israeli Conflict", in Christian Peter Hanelt, Felix Neugart; Mathias Peitz (eds.) *Europe's Emerging Foreign Policy and the Middle East Challenge*, (Gutersloh, Munich, 2002).
25. Faath, S. (ed.) *Anti-Americanism in the Islamic World*, (Hurst and Company, London 2006).
26. Fioramonti, L. "Promoting Human Rights and Democracy: A New Paradigm for the European Union" in Joel Peter (ed.) *the EU and the Arab Spring*, (Lexington Press, U.K, 2012).
27. Fukuyama, F. *The End of History and the Last Man*, (Avon Books, Los Angeles, 1992).
28. Greilsammer, A., Weiler, J. *Europe's Middle East Dilemma: the Quest for a United Stance*, (Westview Press, London, 1987).
29. Gresh, A., Avran, I. "Bilan et Perspectives de l'Aide Européenne" in Muriel Asseburg, Volker Perthes (eds.) *The European Union and the Palestinian Authority: Recommendations for a New Policy*, (Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, February 1998).

30. Guigou, J.L. *Le nouveau Monde Méditerranéen*, (Descartes et Cie, Paris, 2012).
31. Gzell, Stephane, "Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord", Vol. 8, Librairie Hachette, Paris, 1914-1928.
32. Hanelt, Christian-Peter, Moller, Almut (eds.) *Bound to Cooperate: Europe and the Middle East, 2*, (Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, 2008).
33. Hirsh, M. *At War With Ourselves: Why America is Squandering its Chance to Build a Better World*, (Oxford University Press, Oxford, 2003).
34. Hollis, Rosemary, "The Basic Stakes and Strategies of the EU and Sember States" in Ezra Bulut Aymat (ed.) *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, Chaillot Papers, No. 121, Institute of Security Studies, Paris, 2010.
35. Jaidi, Larbi, "Le Statut avancé: Maroc-Union Européenne", in Erwan Lannon (ed.) *The European Neighbourhood Policy's Challenges*.
36. Jawad, H.A. *The Euro-Arab Dialogue, A Study in Collective Diplomacy*, (Reading, Ithaca Press, 1992).
37. Joffe, G. "European Union and the Mediterranean" in Mario Telo (ed.) *European Union and new regionalism*, (Ashgate, Burlington, 2007).
38. Kausch, Kristina, "Europe's Engagement with Moderate Islamists", in Michael Emerson, Kristina Kausch, Richard Youngs (eds.) *Islamist radicalization: the challenge for Euro-Mediterranean relations*, (Center for European Foreign Policy Studies and FRIDE, Madrid, 2009).
39. Khader, B. *Le Printemps Arabe: Un Premier Bilan*, (Ellipse, Paris, 2012).
40. Khader, B. *Les Migrations dans Les Rapports Euro-Arabes et Euro-Méditerranéens*, (l'Harmattan, Paris, 2011).
41. Khader, B. *Le Monde Arabe Expliqué à l'Europe*, (l'Harmattan, Paris, 2009).
42. Khader, B. *L'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone*, (l'Harmattan, Paris, 2009).
43. Khader, Bichara, "Le Grand Moyen Orient: Télé -évangélisme ou Destinée Manifeste", in Bichara Khader *Le Monde Arabe expliqué à l'Europe*, (L'Harmattan, Paris, 2009).
44. Khader, B. *l'Europe et la Palestine des Croisades à Nos Jours*, (l'Harmattan, Paris, 1999).
45. Khader, B. *Le Partenariat Euro-Méditerranéen, Deux ans Après Barcelone*, (l'Harmattan, Paris, 1997).
46. Khader, Bichara (ed.) *L'Ajustement Structurel au Maghreb, Administration Générale de la Coopération au Développement*, (Bruxelles, 1996).

47. Khader, B. *l'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la Proximité*, (l'Harmattan, Paris, 1994).
48. Khader, B. *L'Europe et les Pays Arabes du Golfe: des Partenaires Distants*, (Quorum-Publisud-Paris, 1994).
49. Khader, B. *l'Europe et le Monde Arabe: Cousins, Voisins*, (Quorum, Paris, 1992).
50. Khader, Bichara; Al-wifati Bashir (eds.), *The Economic Development of Libya*, (Croom Helm, London, 1987).
51. Laroui, A. *Histoire du Maghreb: Un Essai de Synthèse*, (François Maspéro, Paris, 1982).
52. Lazar, M. *Le Qatar Aujourd'hui: La Singulière Trajectoire d'un Riche Emirat*, (Michalon, Paris, 2013).
53. Maresceau, Marc, Lannon, Erwan (eds.) *The EU's Enlargement and Mediterranean Strategies: A Comparative Analysis*, (Palgrave Macmillan, Basingstoke, 2001).
54. Mikheldize, N., Toccli, N. "How Can Europe Engage with Islamist Movements?", in Michael Emerson, Kristina Kausch, Richard Youngs (eds.) *Islamist Radicalization: The Challenge for Euro-Mediterranean Relations*, (Center for European Foreign Policy Studies and FRIDE, Madrid, 2009).
55. Novik, N., Starr, J. *Challenges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security*, (Praeger, New York, 1981).
56. Pinkus, B. *The Soviet Government and the Jews 1948-1967; A Documentary Study*, (Cambridge University Press, 1984).
57. Popteilla, R., "Les relations entre l'Union Européenne et la Palestine depuis 1995: des Enseignements Lourds d'Ambiguïtés" in Laurent Beurdeley, Renaud de La Brosse, Fabienne Maron (eds.) *L'Union Européenne et ses espaces de proximité*, (Bruylant, Bruxelles 2007).
58. Pridham, B.T. (ed.) *The Arab Gulf and the Arab World*, (Center for Gulf Studies, University of Exeter, Croom Helm, 1988).
59. Quandt, W. *Peace Process: American Diplomacy in the Arab Israei Conflict since 1967*, (University of California, Berkeley, 3rd Edition, 2005).
60. Regelsberger, E., WESSEL, W. "Europe, the Superpowers and the Mediterranean" in Giacomo Luciani (ed.) *The Mediterranean Region*, (Croom Helm, London, 1984).
61. Roberson, B.A. (ed.) *The Middle East and Europe: the Power Deficit*, (Routledge, London, 1998).

62. Ruedy, J. Modern Algeria: *The Origin and Development of a Nation*, (Indiana University Press, Bloomington, Indianapolis, 1992).
63. Rulleau, C. *La Politique Arabe de la France de De Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing*, (Copernic, Paris, 1980).
64. Sahli, M.C. *Décoloniser l'histoire: introduction à l'histoire du Maghreb*, (François Maspero, Paris, 1965).
65. Said, E. *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, (Pantheon Books, New York, 1981).
66. Said, E. *Orientalism*, (Vintage, New York, 1979).
67. Santucci, J.C., Leca, J. "Le Système Politique Algérien 1976-1978: Idéologie, Institutions et Changement Social" in *Développement Politique du Maghreb: Aménagements Institutionnels et Processus électoraux*, (CNRS, Paris, 1979).
68. Selvik, S.K., Stenslie, S. *Stability and Change in the Modern Middle East*, (Tauris, London, 2011).
69. Senen, F. "Union for the Mediterranean: Challenges and Ambitions", in *IEMED Mediterranean Yearbook*, (Barcelona, 2010).
70. Soltan, G.A. "Arab States and the UfM", in *IEMED Mediterranean Yearbook*, (Barcelona, 2011).
71. Stavridis, Stelios; Navidad, Fernandez SOLA (eds.), *Factores Politicos y de Seguridad en El Area Euro-Mediterranea*, (Prensa Universidad de Zaragoza, 2009).
72. Talon, C.G. *Al-Jazeera: Liberté d'Expression et Pétromonarchie*, (Presses Universitaires de France, Paris, 2011).
73. Twinam, J.W. "The Gulf Cooperation Council: the Smaller Gulf States and Interstate Relations", in Charles F. Doran; Stephen W. Buck (eds.) *The Gulf, Energy, and Global Security*, (Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1991).
74. Ünver, A.N. Euro-MED Partnership and the Broader Middle East and North Africa Initiative: Competing or Complementary Initiatives? (University Press of America, New York, 2011).
75. Vandevalle, Dirk (ed.) *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy*, (St Martin's Press, New York, 1996).
76. Van Elsuwege, Peter, "Variable Geometry in the European Neighborhood Policy: the Principle of Differentiation and its Consequences" in Erwan Lannon (ed.) *The European Neighborhood Policy's challenges*, (Peter Lang, Bruxelles, 2012).

77. Vermeren, p. *Maghreb: les Origines de la Révolution Démocratique*, (Fayard, Paris, 2004).
78. Weidnitzer, E. *L'Union du Maghreb Arabe: Problèmes de la Coopération Maghrébine et la Recherché d'un Nouveau Partenariat avec la CE*, (Institut Allemand de développement, Berlin, 1992).
79. Witney, N., Dwarkin, A. *A Power Audit of EU-North Africa Relations*, (European Council of Foreign Reltions, 2013).
80. Wohlfeld, Monika, "The OSCE's Mediterranean Dialogue: Can it Contribute to Democratization in North African Countries?" in Stephen Calleya, Monika Wohlfeld *Change and opportunities in the emerging Mediterranean*, (MEDAC, Malta, 2012).
81. Xenakis, D. *The Politics of Order-Building in Europe and the Mediterranean*, (Themata Policy and Defense, Athens, 2004).
82. Zartman, W. "Political Dynamic of the Maghreb: The Cultural Dialectic" in Halim Barakat (ed.) *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration*, (Center of Contemporary Arab Studies, Washington, 1985).

الدوريات والمجلات والصحف

1. Azaravan, Amir, "Terror, Oil and Repression in Algeria", The Journal of North African Studies, Vol. 15, No. 2, June 2010.
2. Bernard, Laurence, "La Faillite de l'Union Européenne en Palestine", **Le Monde Diplomatique**, November 2013.
3. Boncek, Christopher, "From Tactical Adversary to Strategic Ally: Gadhafi's Return from the Cold: An Analysis of the New Era of Libya's Relations with the West", **The Journal of North African Studies**, No. 4, 2005.
4. Calleya, Stephen, "The Euro-Mediterranean Process after Malta: What Prospects?", **Mediterranean Politics**, Vol. 2, Autumn, 1997.
5. Callyer, Michael, "The Changing Status of Maghrebi Emigrants: the Rise of the Diaspora", **Middle East Institute viewpoints,** www.mei.edu.
6. Chamie, Joseph, "A Youth Bulge Feeds Arab Discontent", **The Daily Star**, 15 April 2011.
7. Dadush, Uri; Dunne, Michele, "American and European Responses to the Arab Spring: What'is the Big Idea"? **Washington Quarterly**, fall 2011.
8. Damis, John, "Morocco's 1995 Association Agreement with the European Union", **The Journal of North African Studies**, Vol. 3, No. 4, winter 1998.

9. Denoeux, Guilain, "Understanding Morocco's Sanitization Campaign", **The Journal of North African Studies**, Vol. 3, No1, Spring 1998.
10. Friedman, Thomas, "The Third Intifada", **New York Times**, 6 February 2014.
11. Fukuyama, Francis, "The End of History", **The National Interest**, (Summer 1989).
12. Gause, Gregory, *"Why Middle East Studies Missed the Arab Spring",* **Foreign Affairs**, June-August 2011.
13. Gheur, Charles, "l'Union Européenne Face au Conflit Israélo-Palestinien" **Etudes**, September 2003.
14. Huntington, Samuel, "The Clash of Civilization", **Foreign Affairs**, (72), No. 3, 1993.
15. "Israël s'Insurge Contre les Sanctions Européennes", **Le Figaro**, 8 September 2013.
16. Katrien, Bennhold, "Mediterranean Union: Lofty and Vague", **International Herald Tribune**, 25 October 2007.
17. Khader, Bichara, "Maroc - États-Unis: Un Axe Stratégique au Maghreb", Moyen-Orient, June 2012.
18. Khader, Bichara, "Les Politiques Migratoires de l'UE (1999-2009): Les Nouveaux Murs", **Diplomatie**, No. 42, January-February 2010.
19. Khader, Bichara, "Migraciones: La UE Cierra Las Fronteras Del Sur", **Papeles,** No. 112, Winter 2011.
20. Khader, Bichara, "Quelle Sécurité énergétique pour l'Union Européenne"? **Diplomatie**, No. 25, Mars-Avril 2007.
21. Khader, Bichara, "The Euro-Arab Dialogue", **Arab Affairs**, Vol. 13, No. 1, Spring 1993.
22. Kilpelainen, Sarah, "Energy Relations between the EU and North Africa", The Journal of Contemporary European Research, Vol. 9, Issue 2, 2013.
23. Lannon, Erwan, "L'Accord d'Association Intérimaire entre la Communié Européenne et l'OLP: Institutionnalisation Progressive des Relations Euro-Palestiniennes", **Revue des Affaires Européennes**, Law and European Affairs, No. 2, 1997.
24. Linn, Rachel, "Change Within Continuity: the Equity and Reconciliation Commission and Political Reform in Morocco", **The Journal of North African Studies**, Vol. 16, No. 1, 2011.
25. Mandel, Seth, "An Israel-EU peace-process", **commentarymagazine**, 9 August 2013.

26. Mark, John, "The European Challenge in North African Economies: the Downside of the Euro-Med Policy", **The Journal of North African Studies**, Vol. 3, No. 2, 1998.
27. Miller, Gary, "An Integrated Communities Approach" in Bichara Khader (ed.) *the EEC and the Arab World*, Special Issue of **the Journal of Arab Affairs**, Vol. 12, No. 1, Spring 1993.
28. Pfeil, Hélène, "The EU in the Arab Spring", **Open Democracy,** 20 July 2011.
29. Rhein, Eberhard, "The Euro-MED Free Trade Area for 2010: Whom Will it Benefit"? in *Perspectives on Development: the Euro-Mediterranean Partnership*, special issue of **The Journal of North African Studies**, Vol. 3, No. 2, Summer 1998.
30. Rhein, E., (Ex- Director General in the Commission): "La Politique Méditerranéenne de la Commission Européenne", **Confluences Méditerranée**, No. 7, (Paris, 1993).
31. Rigg, Jonathan, "The Lessons of Southern Asia's Miraculous Growth and Fall from Growth", **The Journal of North African Studies,** Vol. 3, No. 2, Autumn 1998.
32. Sakbani, M., "Europe 1992 and the Arab Countries" in Bichara Khader (ed.) *The EEC and the Arab World,* Special Issue of the **Journal of Arab Affairs**, Vol. 12, No. 1, Spring 1993.
33. Sayigh, Yazid, "Primaveras Presidencialesé", **Lavanguardia**, May 2014.
34. Schumacher, Thomas, "The EU and the Arab Spring: between Spectatorship and Actorship", **Insight Turkey**, No. 3, 13 October 2011.
35. Simsek, Ahyan, "Debate over Mediterranean Union Heats up in Europe", **Southern European Times**, 13 August 2007.
36. Soler, Eduard; Villup, Elina, "Reviewing the Neighbourhood Policy: A Weak Response to Fast Changing Realities" in **Notes internationals**, Cidop, Barcelona, No. 36, June 2011.
37. Taylor, John, "The Euro-Arab Dialogue: Quest for an Interregional Partnership", **Middle East journal**, Vol. 32, No. 4, Autumn 1978.
38. Testas, Abdelaziz, "Assessing Algeria's Growth Competitiveness; Results from a Cluster Model", **The Journal of North African Studies**, Vol. II, No. 3, September 2006.
39. Thrun, Zerrin, "The EU and Change in the Middle East and North Africa: is the EU Closing the Theory-Practice Gap?", **Ortadoğû Etutleri**, Vol. 4, No. 1, July 2012.

40. Youngs, Richard; Echague, Ana, "Europe and the Gulf: Strategic Neglect", Studia Diplomatica, Vol. IX, No. 1, 2007, p. 29.
41. Zoubir, Yahia, "The Algerian Political Crisis: Origins and Prospects for the Future of Democracy", **The Journal of North African Studies**, Vol. 8, no. 1, Spring 1998.

الرسائل الجامعية

Hanafi, Zakaria, **Maghreb Trade Relations: Evaluation and Prospects**, (Master Degree thesis), Georgetown University, April 2010.

المؤتمرات والندوات

1. Abi-aad, Naji, "Energy in the Mediterranean and the Gulf: Opportunities and Challenges", **paper presented to the seminar on "The Mediterranean: opportunities and challenges for EU-Gulf relations"**, IAI, Rome, December 10-11, 2009.
2. Aliboni, Roberto; Saaf, Abdallah, "Human Security: a New Perspective for Euro-Mediterranean Cooperation", **10 Papers for Barcelona 2010, ISS and IEMED**, February 2010.
3. Bichara, Khader (ed.), "Coopération Euro-Arabe: Diagnostic et Prospective", Vol. 3, **Proceedings of the Conference Organized in the University of Louvain**, 2-3 December 1982.
4. Burke, Edward; Echague Ana; Youngs Richard, "Why the EU Needs a Broader Middle East Policy", in **Rome Seminar**, December 2009.
5. Colombo, Silvia, "Report on the Conference: Is Regional Integration in the Maghreb Possible? Implications for the Region and External Actors", Genoa, 10-11 May 2009, **IAI**, Rome, 2009.
6. Institut Européen de la Méditerranée, "Le Maroc et l'UE: Vers Un Statut Avancé Dans L'Association Euro-MED", **Papers Presented to the Conference Held in Barcelone, IEMED**, 1-2 March 2007.
7. Kienle, Eberhard, "The Arab Regimes After the Fall of Ben Ali and Mubarak: Challenged But Not Defeated", **Euro-Med Foundation of support to Human Rights and democratic change**, **Discussion Seminar**, Brussels, 2-3 April, 2011.
8. Razoux, Pierre, "Comment Redynamiser le Dialogue Méditerranéen de l'Otan avec Les Pays du Maghreb?", **Research paper**, **NATO Defense College**, (Rome, December 2010).

9. Sekkat, Khalid, "Regional Integration among Maghreb Countries and Free-Trade with the EU: A Challenge for both Sides of the Mediterranean", **working paper, Economic Research Forum**, 1993.

مواقع وصفحات الإنترنت

1. Addi, Lahouari, "The Algerian Regime after the Arab Revolts", IEMLED Mediterranean yearbook 2013, (IEMED Barcelona, 2014).
2. Al-hachimi, Said Sultan, "The Omani Spring: Towards the Break of a New Dawn", **Arab Reform Initiative**, 052, November 2011.
3. Alvaro, Vasconcelos, "Listening to Unfamiliar Voices", **Institute for Security Studies**, (Paris, 2011).
4. Annaji, Maha, "Patterns and Trends of Migration in the Maghreb", Middle East Institute Viewpoints, Migration and the Maghreb, www.mei.edu
5. Aoun, Elena, "European Foreign Policy in the Arab-Israeli Dispute: Much Ado About Nothing?", **European Foreign Affairs Journal**, Vol. 8, (3), 2008.
6. Ayadi, Rim; Gadi, Salim, "EU-GCC Trade and Investment Relations: What Prospect of an FTA between the two Regions", Research Paper, No. 5, Sharaka Project, October 2013.
7. Balfour, Rosa, "The Transformation of the Union for the Mediterranean", **Mediterranean Politics**, Vol. 14, No. 1, March 2009.
8. Bauer, Michael; Hanelt, Christian-Peter; Koch Christian, "The EU-GCC Partnership: Security and Policy Challenges", Al-Jisr Project on EU-GCC Public Diplomacy, and Outreach, **Policy Brief,** March 2010.
9. Bouris, Dimitris; Scumacher, Tobias, "The EU Becomes more Assertive in the Middle East Peace Process", 23 July 2013. www.opendemocracy.net/europa./eu-becomes-ass/
10. CIDSE, "The EU's Aid to the Occupied Palestinian Territories", Policy Paper, 2010.
11. CISDE, "The Deepening Crisis in Gaza", Policy Paper, June 2009.
12. D'Alema, Massimo, **Europe's World**, Autumn 2011.
13. El-kikhia, Mansour, "Libya: the Seeding of a New Democracy", IEMED, Barcelona, 2013.
14. Emerson, M, Noutcheva, G. "From Barcelona Process to Neighborhood Policy", in **CEPS Working Document**, No. 220, March 2005.

15. Escribano, G. "Means and Sectors of Euro-Mediterranean Integration", in **IEMED Mediterranean Yearbook**, (Barcelona, 2010).
16. Giardullo, Cono, "The GCC: A New Regional Power: Time for the EU to Propose a Strategic Partnership", **Bruges Regional Integration and Global Governance Papers**, March 2012.
17. Gillepsie, Richard; Young, Richard, "Democracy and the European Mediterranean Partnership: European and Arab Perspectives", **Euromesco Briefs**, 2003.
18. Hisham Isma'il, Mohammad, "The European Union's Position toward the Palestinian Cause: 1993-2009", Doha Institute, Research Paper, December 2011.
19. Hollis, Rosemary, "European Response to Obama's Middle East Policy", FRIDE, **Policy Brief**, No. 38, February 2010.
20. Holm, Ulla, "EU's Neighborhood Policy: a Question of Space and Security", **Danish Institute of International studies**, No. 22, 2005.
21. Jaidi, Larabi, "The Cost of "Non-Maghreb" it too High a Price to Pay", in Europe's World, Spring 2011.
22. Jourde, Cédri, "Mauritania 2010 between Individual Will-Power and Institutional Inertia", **IPRIS Maghreb Review**, March 2011.
23. Khader, Bichara, "The European Union and the Arab World from the Rome Treaty to the Arab Spring", **IEMED-Euromesco Papers**, No. 17, March 2013.
24. Kodmani, Basma, "The logic of European Actors in the Face of Democratic Change in the Arab World", **Euro-Mediterranean Foundation to Support Human Rights Defenders and Democratic** Change: Democratic Change in the Arab World, Brussels, 2011.
25. Leigh, Michael, "Europe's Response to the Arab Spring", **German Marshall Fund**, October 2011.
26. Malmvig, H, "Cooperation or Democratization: the EU's Conflicting Mediterranean Discourses", **Danish Institute for International Studies**, DIIS Working Paper, 2004.
27. Menendes Gonzales, Irene, "Arab reform: What Role for the EU?", Egmont Papers, No. 8, Academia Press, Brussels, May 2005.
28. Michael, Leigh, "Europe's Response to the Arab Spring", **German Marshall Fund**, Policy Brief, October 2011.
29. Mona, Yacoubian, "Promoting Middle Easter Democracy: European Initiative", Special Report, 127, **US Institute of Peace**, October 2004.

30. Nasser, Nicola, "Israel Ties Compromise Asian Support to Arabs", **Middle East online**, 10 May 2014.
31. Oxfam, "Power to People: Reactions to the EU's Response to the Arab Spring", **Oxfam Briefing Note**, November 14, 2011.
32. P. Hanelt, Christian, "North Africa: Crisis and Consensus", **Spotlight Europe**, Bertelsmann Stiftung, February 2014.
33. Perssons, Anders, "Legitimizing a Just Peace: EU's Promotion of the Parameters of Just Peace in the Middle East", JAD-PbP Paper, Lund University, No. 9, November 2010.
34. Qawdat, Bahgat, "Sovereign Wealth Funds in the Gulf: an Assessment", **LSI Kuwait Programme Research Papers**, No. 16, July 2011.
35. Rernard, Thomas, "The Treachery of Strategies: A Call for True EU Strategic Partnership", **Egmont Papers**, No. 45, Brussels, 2011.
36. Richter, S., Leininger, J., "Flexible and Unbureaucratic Democracy Promotion by the EU /European Endowment for Democracy between Wishful Thinking and Reality", **SWP Comments**, No. 26, Berlin, August 2012.
37. Shehadeh, Raja, "Economic Costs, the Arab Spring and the GCC" **Gulf Research Center**, without date of publication.
38. Stroetges, Fabian, "A Review of the New European Neighborhood Policy", **E-International Relations**, 22 April 2013.
39. Talbot, Valérie, "The Gulf States' Political and Economic Role in the Mediterranean", **MED 2011**, IEMED, Barcelona.
40. Vasconcelos, Alvaro (ed.) "The European Security Strategy 2003-2008: Building on Common Interests", **ISS Report**, (Institute for Security Studies, Paris, 2009).
41. Youngs, Richard, "Europe's Uncertain Pursuit of Middle East Reform?", **Carnegie papers**, No. 45, June 2004.
42. Youngs, Richard, "Lo que no se debe hacer en Medio Oriente y el Norte de Africa", **Policy Brief**, Fride, Madrid, March 2011.

الوثائق الرسمية

1. "A Dialogue for Migration Mobility and Security with the Southern Mediterranean Countries", Com (2011), final 393, 24 April 2011.
2. "Agreement on Scientific and Technical Cooperation between the European Community and the State of Israel", (OJ L, 220, 25 August 2007).
3. "Communication de la Commission sur l'Avenir des Relations entre la Communauté et le Maghreb", Brussels European Commission (Sec/92/401).
4. Communication to the Council, "A Secure Europe in a Better world", (Brussels, European Commission, 2004).
5. Communication of the Commission, "Implementation of the Interim Agreement on Trade and Trade-Related Matters between the European Community and Israel", SEC 1998, 695 (final).
6. Com (95) 541 final, (Communication to the Council and the Parliament).
7. Council of the European Union, "Strengthening the European Neighbourhood Policy" Presidency Progress Report, Brussels, 18-19 June 2007.
8. Euro-Mediterranean Human Rights Network, "EU-Israeli: Promoting and Ensuring Respect for International law", Brussels, 2012.
9. European Commission: Directory-General of Energy, "Registration of Crude Oil Imports 2011".
10. European Commission, "Tenth Anniversary of the Euro-Mediterranean Partnership: A Work Programme for the Next Five Years", (139 final), Brussels, 2005.
11. European Commission and High Representative Report, "Strengthening EU's relations with the Arab World", D (2003), Brussels, 4 December 2003.
12. European Council, "Final Report on an European Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East", June 2004.
13. "European Commission", (COM (93), 375).
14. "European Commission", (COM (93), 376).
    COM (2011) 200 Final, Brussels, 5 March 2011.
15. International Crisis Group, **Tunisia, violence and the social challenge**, Report 157, 13 February 2013.
16. Khader, Bichara, **Arab Money in the West**, Report to the Arab League, (Tunis, 1986).

هذا الكتاب

تقوم أطروحة الكتاب على المأزق الذي وقعت فيه السياسات الأوروبية، بوصفها مُوجّهة بالأساس صوب التجارة والأمن، غير مكترثة اكتراثًا كافيًا بمسألة التنمية المشتركة، ولا التكامل الإقليمي، ولا دعم ديمقراطية حقيقية في المنطقة العربية. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي لما يربو على خمسين عامًا، فإن عدم وجود رؤية طويلة المدى، وعدم كفاية الموارد وقصور الوثائق الرسمية، كل ذلك يُفسّر إلى حدّ كبير عدم استطاعة الاتحاد الأوروبي دفع عجلة النمو في المغرب العربي.

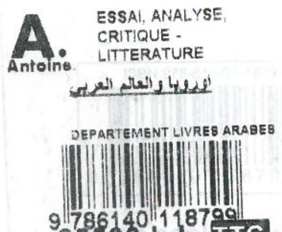
على أن بلدان المغرب العربي تتحمّل بلا شك كفلًا من المسؤولية ثقيلًا لإخفاقها في تناول التحديات الاقتصادية، ومعالجة اختلال التوازن الإقليمي والاجتماعي، وتسوية ما بينها من خلافات، وانصرافها عن تحقيق التكامل الإقليمي، وعدم استجابتها لتطلعات مجتمعاتها. وعليه، فالإخفاق في انتشال بلدان المغرب العربي مما تعانيه من ركود اقتصادي وضعف سياسي مسؤولية يتحملها كلٌ من الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي جميعًا.

كما أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي ظلّت دون مكانة مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية، وأهمية مصالح الاتحاد الأوروبي واستثماراته المالية...فإذا لم تتمكن أوروبا من أن تعتمد، في طريقة تعاملها مع الخليج، موقفًا أبرز، توضّح فيه رؤيتها للمنطقة، وتُظهر بعض المرونة والقيام بدور فاعل، فإنها تُخلي الساحة للاعبين الآسيويين الجدد في القريب العاجل. وعلى الجانب الآخر، يجب أن تُدرك دول الخليج أن اتفاقية التجارة الحرة لن تُؤتي ثمارها دون قبول ما يحيط بها من مصاعبَ وعقبات.

نبذة عن المؤلف



بشارة خضر، أستاذ متقاعد بجامعة لوفان الكاثوليكية، ومُؤسّس مركز دراسات العالم العربي المعاصر، وعضو في مجموعة كبار الخبراء حول السياسة الخارجية والأمن المشترك الأوروبي (المفوضية الأوروبية)، وعضو في مجموعة الحكماء في الحوار الثقافي في منطقة المتوسط (الرئاسة الأوروبية). وهو حاليًا أستاذ زائر في العديد من الجامعات العربية والأوروبية. وقد نُشر للدكتور خضر ثمانية وعشرون كتابًا عن العالم العربي، والعلاقات الأوروعربية والأورومتوسطية والأوروفلسطينية.





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
جميع كتبنا متوفرة في موقع www.nwf.com I ...com
9 786140 118799